

الفصل الرابع

(التعقبات المعجمية)

ويتكون هذا الفصل من بحثين :

الأول: التعقبات المعجمية الصرفية.

الثاني: التعقبات المعجمية الدلالية.

المبحث الأول

(التعقبات المعجمية الصرفية)

١ - الأثر

أورد بعض العلماء عن الأصمعي أنه لا يعرف الأثر إلا بالفتح^(١). وجاء في أحد كتب الأصمعي: "الفرند يقال له الأثر، مفتوح مُسَكَّنُ الثاء."^(٢) دون إنكار أو استثناء، ولكن حكى بعض اللغويين: "الأثر والإثر والأثر: فرند السيف ورونقه"^(٣).

٢ - أجن ياجن

أنكر الأصمعي هذا الضبط وقال: الصواب: أجن ياجن، بفتح عين الماضي وكسرها في المضارع^(٤)، ولكن حكى ابن قتيبة عن أبي زيد إجازة هذا الضبط، وإن كان مما يثير انتباه الباحث أن ابن قتيبة وضع هذا التعقب تحت باب (ما جاء على فعلت، بفتح العين، والعامّة تقوله على فعلت، بكسرها)^(٥) ولست أدري لم عدّ هذا الضبط من قول العامّة مع ذكره إجازة أبي زيد، وكلاهما من رواية البصرة، وكلاهما معاصر للآخر؟!، ويمكن قياس هذا الاستعمال على ما ذكره ابن السكيت من نماذج كثيرة جاءت على فعلت وفعلت بمعنى واحد كقولهم: ضاللت وضللت، وطمئت المرأة وطمئت، ونحو ذلك^(٦). وقد أثبت الضبطين بعض اللغويين كابن سيده، والزبيدي الذي جعل الفعل من باب نصر وضرب وفرح^(٧)؛ ولهذا أثبت مجمع اللغة العربية المصري الضبطين فقال: "أجن الماء، وأجن"^(٨).

(١) انظر مادة (أ ث ر) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم

الأصمعي

(٢) كتاب السلاح للأصمعي ص ٧٣.

(٣) المحكم لابن سيده، ولسان العرب لابن منظور (أ ث ر).

(٤) انظر مادة (أ ج ن) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٥) أدب الكاتب ص ٣٠٨.

(٦) إصلاح المنطق ص ٢٠٦، ٢٠٨-٢١٠.

(٧) المحكم، وتاج العروس (أ ج ن).

(٨) المعجم الوسيط (أ ج ن).

٣ - أُخْرَة

أورد ابن سيدة أن الأصمعي أنكر ضمّ الهمزة في قولهم: جاءنا بأخرّة وأخرّة^(١). ويبدو أن الفتح هو الأفصح حيث اقتصر عليه بعض العلماء^(٢). ولكن ذكر ابن سيدة وابن منظور والزبيدي أن الضم لغة حكاها اللحياني^(٣).

وقد أحسن مجمع اللغة العربية المصرية حين أثبت الضم والفتح فقال: "الأخرّة والأخرّة: الأخير، يقال: نلتُهُ بأخرّة وأخرّة أي أخيراً".^(٤)

٤ - مَأْكَلَة

ذكر ابن سيدة في المخصص أن الأصمعي قال: هذا الشيء مأكلة لك، بالفتح، ولا يقال: مأكلة^(٥). ولكن أجاز صاحب العين المأكلة وعرفها بأنها ما جعل لك من غير أن تُحاسب عليه^(٦). وحكى ابن السكيت عن الأحمر الفتح والضم^(٧)، ولهذا أجازها بعض اللغويين كابن سيدة والزبيدي^(٨) في حين اكتفى مجمع اللغة العربية المصرية في معجمه الوسيط بالفتح فقط^(٩).

(١) انظر مادة (أ خ ر) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) كتاب العين (أ خ ر) ج٤ ص٣٠٣، وإصلاح المنطق ص٢٤٤، وديوان الأدب ج٤ ص١٦١، وتهذيب اللغة (أ خ ر) ج٧ ص٥٥٤، وانظر مجمل اللغة، ومقاييس اللغة، والصحاح، والمصباح المنير (أ خ ر).

(٣) المحكم، ولسان العرب، وتاج العروس (أ خ ر).

(٤) المعجم الوسيط (أ خ ر)، وقد أجاز الوجهين البستاني كذلك. انظر محيط المحيط (أ خ ر).

(٥) انظر مادة (أ ك ل) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث.

(٦) حكى ذلك عنه ابن سيدة في المخصص (الأكل) ج٥ ص٢٤، ولم أقف عليه في المطبوع من كتاب العين.

(٧) انظر إصلاح المنطق ص١١٩، وقد عقد بابًا بعنوان (مفعلة ومفعلة) ذكر فيه أكثر من خمس عشرة كلمة جاءت بالوجهين.

(٨) المحكم لابن سيدة، وتاج العروس للزبيدي (أ ك ل).

(٩) المعجم الوسيط (أ ك ل).

٥ - الإلف

حكى ابن جنى أن النضر ذُكر عند الأصمعي فقال: قد كان يجيئني، وكان إذا أراد أن يقول: أَلْف، قال: إلف^(١).

ويرى الباحث أن الأصمعي مُحِقٌّ في هذا، وأن النضر كان ينطق بذلك في بداية تعلُّمه، وربما كان نطقه هذا راجعًا للثغة فردية كما يعجز بعض الأفراد عن نطق كلمة شعبان مثلًا فينطقونها شعبان. وأما الإلف بالكسر فقد ذكر أصحاب المعاجم أن معناه الأليف، ومنه قول العرب: حنَّت الإلف إلى الإلف^(٢)، ولم يجد الباحث لغة بالكسر في الألف من العدد، وربما كان الأصمعي هنا واصفًا لا متعقبًا.

٦ - أممت الشيء

ذكر ابن منظور عن الأصمعي أنه لم يعرف أممته، ولكن عرفها ابن السكيت^(٣)، وأثبتها مجمع اللغة العربية المصري حيث قال: "أممه: قصده"^(٤).

٧ - أمهة وأمّهتان

ذكر الأصمعي في شرح ديوان العجاج أنه لا يقال: أمهة ولا أمهتين، وإنما تدخل في الثلاث^(٥). ولكن أثبت الجوهري هذا الاستعمال فقال: "وأصل الأم أمهة؛ لذلك تجمع على أمهات"^(٦) ثم استشهد بقول الشاعر^(٧):

(١) انظر مادة (أ ل ف) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) الصحاح (أ ل ف)، وانظر المادة نفسها في المحكم، ولسان العرب، والقاموس المحيط.

(٣) انظر مادة (أ م م) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وفيها تحقيق للباحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٤) المعجم الوسيط (أ م م).

(٥) انظر مادة (أ م م) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٦) الصحاح (أ م م).

(٧) نسبه المحقق الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار لقصى ضمن أربعة أبيات دون أن يبين مصدره، ولم

أقف عليه في إصلاح المنطق ولا في كتاب جمهرة اللغة لابن دريد، ولكن جاء في (خ د ف) ج ٢

ص ٢٠١ "خندف أم قبائل من العرب واسمها ليلي"، ولم أجده كذلك في المحكم لابن سيده.

أُمَّهَتِي خِنْدِفُ وَالْيَاسُ أَبِي

وهذا يعنى أن ما خطَّاه الأصمعى جائز على الأصل، ولعلَّ الأصمعى راعى المشهور فى الكلام والقرآن .

٨ - الصلاة الأولى

قال الأصمعى: يقال: صلاة الظهر، ولم أسمع الصلاة الأولى، إنما هى مؤلدة^(١). وهذا الذى تعقَّبه أجازة غيره فقد ذكر أبو عمرو الشيبانى "ما رأيتُه منذ صلاة الأولى وصلاة العتمة"^(٢)، وذكر ابن قتيبة "صلاة الأولى" وذكر أن المراد الصلاة الأولى، ومثَّل على ذلك بقولهم: حبَّ الحصيد، ومسجد الجامع^(٣)، وعلَّه ابن خالويه والمعريُّ بأنه من إضافة الشئ إلى نعتة^(٤)، كما أجاز هذا الاستعمال الزُّبيدى حيث قال: "أذن بالأولى وبالعصر"^(٥)، والمقصود بالأولى: صلاة الظهر، ويستأنس الباحث كذلك بقول الأزهري: "صلاة المغرب يقال لها صلاة البصر؛ لأنها تؤدَّى قبل ظلمة الليل الحائلة بين الإبصار والشخوص"^(٦) وهذا يدلُّ على جواز تسمية الشئ بغير اسمه وإن لم يسمع ذلك عن العرب، وقد ذكر الأصمعى نفسه أن أعرابياً فصيحاً قيل له: الصلاة الأولى فقال: ليس عندنا إلا صلاة الهاجرة.

(١) انظر مادة (أ و ل) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى منه البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٢) كتاب الجيم (باب الواو) ج ٣ ص ٢٩٣ .

(٣) تفسير غريب القرآن - ق / ٩ .

(٤) إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص ١٤٧، وعبث الوليد للمعري ص ٢٠١ .

(٥) لحن العامة للزُّبيدى ص ٦٧، ومن غير المقبول أن د. عبد العزيز مطر احتجَّ عليه بالأصمعى.

انظر هامشه، وانظر لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص ١٤٣ .

(٦) تهذيب اللغة (س ف ر) ج ١٢ ص ٤٠١ .

٩ - بَخِيٌّ

أورد بعض العلماء اعتراض الأصمعي على قول العامة: درهم بَخِيٌّ،
بتشديد الخاء، وأن الصواب عنده بَخِيٌّ؛ لأنه منسوب إلى بخ، خفيفة الخاء (١).

ولكن الباحث يستنتج من مجمل كلام اللغويين صحة هذا الاستعمال؛ فقد
حكى الأزهرى عن الليث قوله: "بَخٌ: كلمة ثقالة عند الإعجاب بالشيء - يُثَقَّلُ
ويُخَفَّفُ. ودرهم بَخِيٌّ: (٢) إذا كُتِبَ عليه بَخٌ، ودرهم مَعْمَعِيٌّ: إذا كتب عليه مَعٌ
مضاعفاً؛ لأنه منقوص، وإنما يضاعف إذا كان في حال إفراده مخففاً؛ لأنه لا يتمكن
في التصريف - في حال تخفيفه فيحتمل طول التضاعف - ومن ذلك ما يُثَقَّلُ
فيكتفى بتثقيله، وإنما حُمِلَ ذلك على ما يجري على ألسنة الناس فوجدوا "بخ" متقللاً
في مستعمل الكلام، ووجدوا مَعٌ مُخَفَّفًا، وجرس الخاء أمتن من جرس العين فكرهوا
تثقيب العين". (٣). كما صرَّح بعض اللغويين كالفيروز آبادي والزبيدي بجواز
التشديد (٤).

١٠ - تَبْرِنَاكَ

ذكر ابن سيدة في كتابه (المخصص) أن الأصمعي لم يعرف هذه الصيغة
بمعنى: لبس الثوب البرنكاني (٥)، وإذا كان الباحث لم يعثر على هذه الصيغة في
المعاجم التي رجع إليها، فإنه من الممكن قبولها قياساً حيث إنها على وزن تفعنل،
مطawع فَعْنَل، وقد قال سيبويه في معرض الحديث عن الملحق بالرباعي: "ومثل

(١) انظر مادة (ب خ خ) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم
الأصمعي.

(٢) هكذا بتخفيف الخاء، وضبطت في المحكم، ولسان العرب (ب خ خ) بالتشديد.

(٣) تهذيب اللغة (ب خ خ) ج٧ ص١٤، ١٥ بتصرف يسير، ومن الغريب أن الأزهرى أحد من رَوَوْا تعقب
الأصمعي، وكأنه - كعادته - لم يأخذ بكلام الليث!!

(٤) القاموس المحيط، وتاج العروس (ب خ خ).

(٥) انظر مادة (ب ر ك) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم
الأصمعي.

ذلك: فعنلت، وهو في الكلام قليل، نحو: قلنست قلنسة، فهذه الأشياء بمنزلة
دحرجت" (١).

وبهذا يتضح أن الاستعمال صحيح، ولعل الأصمعي حكم السماع وقلّة
الاستعمال.

١١ - البشارة

أنكر الأصمعي الضمّ، وذكر أن الصواب البشارة، بالكسر لا غير (٢). ولكن
حكى أبو عبيد وابن السكيت عن الكسائي جواز الكسر والضمّ (٣)، وقد عقد ابن
السكيت بابًا بعنوان "الفعالة والفعالة" ذكر فيه سبع كلمات جاءت بالوجهين مثل
الخِفارة والخفارة والرُّغاوة والرُّغاوة والزيارة والزُّوارة ونحو ذلك (٤)، في حين
اكتفى مجمع اللغة العربية المصرية في معجمه الوسيط بالكسر فقط، وإن لم يُنكر
الضمّ (٥).

١٢ - البورياء

ذكر الأزهرى أن الأصمعي قال: الباري لا غير (٦). وهذا يتناقض مع ما
ذكره أبو عبيد والقالى والجوهري وابن منظور بلفظ: "قال الأصمعي: البورياء
بالفارسيّة، وهو بالعربيّة باريّ وبُوريّ" (٧) ويبدو للباحث أن الأصمعي لم ينكر

(١) الكتاب لسبويه ج ٤ ص ٢٨٦.

(٢) انظر مادة (ب ش ر) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم
الأصمعي.

(٣) الغريب المصنف لأبي عبيد. تحقيق د. العبيدي ص ٢٦٢، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص ١١٢.

(٤) إصلاح المنطق ص ١١٢، وانظر الباب نفسه في أدب الكاتب ص ٤٤٣ مع اختصار في التمثيل.

(٥) المعجم الوسيط (ب ش ر).

(٦) انظر مادة (ب و ر) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم
الأصمعي.

(٧) الغريب المصنف تحقيق د. العبيدي ص ٦٧٢، والمقصود والممدود للقالى ص ٣٠٤، والصحاح،

ولسان العرب (ب و ر) وهذا يخالف ما حكاه ابن سيده في المخصص (باب نسج الثوم ونحوه من

الخلفاء) ج ١١ ص ١٣٧، وكرره في (أسماء الطريق) ج ١٢ ص ٤٢ بلفظ "الأصمعي: الباريّ

"البُورِيَاء" أو غيرها من الكلمات التي بمعنى "الباري"، وإنما أراد التفريق بين العربيّ والمعرَّب، وقد ذكر يوهان فك أن الأصمعيّ "كان ينكر على عامة زمانه أن ينطقوا بكلمة فارسية لها مقابل عربيّ" (١). وأياً ما كان فقد حكى "البُورِيَاء" بعض العلماء مثل أبي عمرو الشيباني، وأبي حاتم السجستاني (٢).

١٣، ١٤ - الجادّة والجواد

ذكر الأزهرى أن الأصمعيّ خطأً الراعى في تخفيفه الجواد وهو جمع الجادّة. ويُفهم من ذلك أن الأصمعيّ يخطئ التخفيف في الجادّة أيضاً (٣). وعلى الرغم من ورود الكلمتين في كثير من المعاجم بالتشديد فقط (٤)، فقد أجاز صاحب العين التخفيف فقال: "والجادّة: الطريق، بالتخفيف ويُثقل أيضاً، وأما التخفيف فاشتقاقه من الطريق الجواد، أخرجته على فعلة، والطريق مضاف إليه، والتشديد مخرجه من الطريق الجَدَد أي الواضح" (٥).

والباريّة والبُورِيّ والبُورِيّة والبُورِيَاء: فارسيّ معرب، ولا أدري أوهم ابن سيده لاسيما وأنه ذكر هذا النص في المحكم (ب و ر) دون نسبة إلى الأصمعيّ أو أن الأصمعيّ هو الذي كان متردداً بين عربيّة "الباري" وفارسيّته أو أنه كان يقصد أن "الباري" فارسيّ معرب، وأن "البورِيَاء" فارسيّة على حدّ تعبير ابن دريد في الباب الذي عقده في كتاب جمهرة اللغة ج ٣ ص ٥٠٢ بعنوان "ما تكلمت به العرب من كلام العجم حتى صار كاللغة".

(١) انظر: العربية ص ٨٣.

(٢) المقصور والممدود للقالى ص ٣٠٥، وتهذيب اللغة (ط ل) ج ١٣ ص ٢٩٥، وقد حكى ابن السكيت في إصلاح المنطق ص ١٧٧ كلمة أخرى هي "البارياء".

(٣) انظر مادة (ج د د) من معجم تعقبات الأصمعيّ بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعيّ.

(٤) كتاب جمهرة اللغة (ج د - و ا - ي) ج ٣ ص ٢٢٢، ومجمل اللغة، والصحاح، والمحكم، والمصباح المنير، والقاموس المحيط، وتاج العروس (ج د د).

(٥) كتاب العين (ج د) ج ٦ ص ٩، ومن الواضح أنه بدأ بالتخفيف الذي أنكره الأصمعيّ.

وقد أحسن القالى حين أجاز التخفيف والتثقيل ^(١) فى حين اعترض الأزهرى على كلام الليث ^(٢).

١٥ - الجَرَجَة

خطأ الأصمعى أبا زيد فى قوله: ويقال: ركب فلان الجَرَجَة، وقال: إنما هى الخَرَجَة، بالخاء والجيم ^(٣). وهذا يتناقض مع ما ذكره ابن برى من "أن الأصمعى وغيره صحّفوه؛ فقالوا: هو الجَرَجَة، بجيمين" ^(٤). وأياً ما كان فقد خطأ أبو حاتم شيخه الأصمعى قائلاً: "الصواب ما قال أبو زيد" ^(٥)، ويبدو أن الخلاف فى هذه الكلمة كان شديداً حتى ذكر ابن برى أن الوزير ابن المغربى كان يسأل عن هذه الكلمة على سبيل الامتحان ويقول: ما الصواب من القولين؟ ولا يفسّره ^(٦)، وقد أجاز ابن سيدة هذا الاستعمال ضمن من أجازوه فقال: "جرجة الطريق" : وسطه ومعظمه" ^(٧).

١٦ - الجَرَد

ذكر بعض العلماء أن الأصمعى وأبا عبيدة وآخرين أنكروا "الجَرَد" فى الخيل ^(٨). وقد قال بهذا القول بعض علماء القرن الخامس الهجرى ومنهم

(١) البارع ص ٥٧٧، وفيه ما فى كتاب العين مع تصرف قليل فى بعض الألفاظ.

(٢) تهذيب اللغة (ج د) ج ١٠ ص ٤٥٨، والمقصود بالليث - فى كلام الأزهرى - صاحب كتاب العين.

(٣) انظر مادة (ج ر ج) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٤) حواشى ابن برى (ج ر ج)، ونقله الزبيدى فى تاج العروس (ج ر ج) .

(٥) البارع للقالى ص ٥٧٠ .

(٦) حواشى ابن برى (ج ر ج)، وانظر تاج العروس (ج ر ج) .

(٧) المحكم (ج ر ج) .

(٨) انظر مادة (ج ر د) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

الجواليقي^(١)، ولكن ذكر الأزهرى أن ابن شميل قال: "الجرَد، بالدال، بلا تعجيم: ورم في مؤخر عرقوب الفرس"^(٢)، ثم وصفه الأزهرى بأنه ثقة مأمون.

١٧ - جرَع

أنكر الأصمعي الفعل "جرَع"، بالفتح، وذكر أن الصواب جرِع، بالكسر^(٣)، وقد تأثر بقوله بعض العلماء مثل ابن السكيت^(٤) وثعلب وابن درستويه^(٥)، ولكن أجاز آخرون هذا الضبط مثل ابن قتيبة الذى قال: "جرِعتُ الماء وجرِعت، هذه وحدها باللغتين"^(٦) وكذا فعل الجوهرى^(٧)، ويبدو للباحث أن ابن سيدة أيضاً أجازها؛ لأنه لم يذكر (جرع) ضمن عشرات الأفعال التى ذكرها فى الباب الذى عقده بعنوان: "باب ما جاء على فعلت مما يُخلط فيه فيقال بالفتح"^(٨) وصرح بالإجازة الزمخشري والفيومي وابن منظور^(٩)، وقد أحسن مجمع اللغة العربية المصرى حين أثبت الوجهين^(١٠).

(١) كتاب خطأ العوام للجواليقي. نشرة هيرن ص ١٥٤ .

(٢) تهذيب اللغة للأزهرى (ج ر د) ج ١١ ص ١٠، ونقله ابن منظور فى لسان العرب، والزبيدي فى تاج العروس (ج ر د) .

(٣) انظر مادة (ج ر ع) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي .

(٤) إصلاح المنطق ص ٢٠٨ مع أنه ذكر أكثر من فعل جاء على فعلت وفعلت ص ٢١٠، ٢١١ .

(٥) تصحيح الفصحى ص ٦١ .

(٦) أدب الكاتب ص ٣٠٧، وللباحث تحفظ على كلمة "وحدها"؛ لأن هذا تضييق بلا داع أو دليل .

(٧) الصحاح (ج ر ع) .

(٨) المخصص ج ١٥ ص ٦٣ .

(٩) أساس البلاغة، والمصباح المنير، ولسان العرب (ج ر ع) وعبارة المصباح تلفت نظر الباحث حيث بدأ بما أنكره الأصمعي فقال: "جرِعتُ الماء من باب نفع، وجرعت من باب تعب لغة" .

(١٠) المعجم الوسيط (ج ر ع) .

وينبغي الإشارة إلى ما جاء مضبوطاً - ضبط قلم - بلفظ: "أبو عبيد عن الأصمعي: إذا جرَع الماءَ جَرَعًا، فذلك الغَمَجُ"^(١) ولا يدرى الباحث إن كان الأصمعي قد رجع عن تعقبه أو أن هذا الضبط من يد المحقق أو الطابع.

١٨، ١٩ - جُـرُـو

جاء في كتاب "البارع" للقالى ما يفهم منه اقتصار الأصمعي على حركة واحدة للجيم دون الحركتين الأخريين فى كلمة (جرو) بمعنى الكلب الصغير^(٢). وإذا كان بعض العلماء قد اقتصروا على كسر الجيم^(٣)، فقد نصَّ على التثنية كثير منهم كالفارابى والجوهري وابن سيدة وابن منظور والفيروزآبادى والزبيدى^(٤)، كما أخذت بعض المعاجم الحديثة بجواز الحركات الثلاث^(٥).

٢٠ - الجِسْر

ذكر الأصمعي عن شيخه أبى عمرو بن العلاء أنه لم يسمع الجِسْرَ، بكسر الجيم فى شىء^(٦)، ولكن أجاز الكسر والفتح بعض العلماء كالخليل الذى قال: «الجِسْرُ والجِسْرُ، بفتح الجيم وكسرها، لغتان، وهى القنطرة ونحوها مما يُعْبَرُ عليه^(٧)، وكذلك ابن السكيت فى الباب الذى عقده بعنوان "فِعْلٌ وفَعْلٌ باتفاق معنى"

(١) تهذيب اللغة. المستدرك على الأجزاء السابع والثامن والتاسع ص ١٥٨.

(٢) انظر مادة (ج ر و) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٣) كتاب العين (ج ر و) ج ٦ ص ١٧٥، وكتاب جمهرة اللغة (ج ر و) ج ٢ ص ٨٦، ومجمل اللغة، ومقاييس اللغة (ج ر و).

(٤) ديوان الأدب ج ٤ ص ٣، ١٠، ١٤، وانظر الصحاح، والمحكم، ولسان العرب، والمصباح المنير، والقاموس المحيط، وتاج العروس (ج ر و).

(٥) أقرب الموارد، ومحيط المحيط (ج ر و).

(٦) انظر مادة (ج س ر) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٧) ذكر ذلك القالى فى البارع ص ٦٦٥، وانظر كتاب العين (ج س ر) ج ٦ ص ٥٠.

وذكر فيه عشرات الكلمات^(١)، وكذلك ابن سيدة^(٢) والزبيدي^(٣)، في حين اقتصر مجمع اللغة العربية المصرية على الكسر^(٤) الذي ذكر الأصمعي عن شيخه أبي عمرو أنه غير مسموع^(٥).

٢١ - الأَجْفَلَى

أورد بعض العلماء عن الأصمعي أنه أنكر: دعوتهم الأَجْفَلَى، ولم يعرفه، وأن الصواب عنده: دعوتهم الجَفَلَى^(٦). وهذا يتناقض مع ذكره أبو هلال العسكري بلفظ: "قال الأصمعي: دعاهم الأَجْفَلَى والجَفَلَى: إذا دعاهم جميعًا فانجفلوا معه"^(٧)، وأيًا ما كان فقد أجاز "الأَجْفَلَى" عدد من العلماء منهم سيبويه^(٨) وأبو عمرو الشيباني^(٩) والأخفش، وأبو زيد^(١٠)، وصرح بذلك أبو حاتم تلميذ الأصمعي واستشهد بقول طرفة^(١١).

(١) إصلاح المنطق ص ٣١.

(٢) المحكم، وتاج العروس (ج س ر).

(٣) المعجم الوسيط (ج س ر).

(٤) حيث تبنى رأى شيخه أبي عمرو، ولم يعلق عليه ولم يقل مثلاً: إن الجَسْر سُمِعَ بالكسر أيضًا.

(٥) انظر مادة (ج ف ل) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وفي مصادر هذا التعقب دليل على أن عبارة "ولم يعرف الأصمعي كذا" يقصد بها - عند بعض اللغويين - إنكار الأصمعي وتعقبه لا جهله، وقد جاء في معجم الأصمعي بلفظ: "ولا يقال: الأَجْفَلَى".

(٦) هكذا في جمهرة الأمثال ج ١ ص ٤٤٩، ونقله د. محمد جبار المعبيد في كتاب الأمثال ص ١٣٠ ولم يعلق عليه.

(٧) حكى ذلك عنه القالي في البارع ص ٦٤٥، وابن السيد البطلوسى في الاقتضاب ق ٢ ص ٣٣٣، ولم أقف عليه في المطبوع من الكتاب.

(٨) كتاب الجيم (باب الألف) ج ١ ص ٥٨.

(٩) البارع ص ٦٤٥، والصحاح للجوهري، ولسان العرب لابن منظور (ج ف ل)، وقد راعيت الترتيب الزمني لهؤلاء العلماء.

(١٠) هكذا ذكره أبو حاتم في كتابه: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص ٥١، ورواه ابن ولاد في المقصور والممدود ص ١٠ بلفظ "الجَفَلَى" وقال: "ويروى الأَجْفَلَى". ولكن رواية ديوان طرفة ص ٦٣ من كتاب العقد الثمين، وكذا إصلاح المنطق ص ٣٨١، والبارع للقالي ص ٦٤٥، والمقصور والممدود له ص ١٢٥، ١٤٢، والاقتضاب لابن السيد ص ١٤٥ بلفظ "الجَفَلَى" فقط.

نحن في المشتاة ندعو الأجلّي لا ترى الأدب فينا ينتقِر

وقد أجازَه كذلك ابن سيدة فقال: "الجفلي والأجلّي والحفلي والأحقلي: الدعاء إلى الطعام وغيره" (١) ويستأنس الباحث بقول عمرو بن قميئة (٢).

فَظَلُّ بِنِعْمَةٍ يُسَعَى عَلَيْهِ وراح بها كريمةً أَجْفَلِيَا

ولهذه الأدلة أثبت مجمع اللغة العربية المصرية الجفلي والأجلّي (٣).

٢٢ - الجَزَاة

أورد بعض العلماء عن الأصمعي أنه أنكر فتح الجيم (٤). ولكن هذا يتناقض مع ما حكاه الفيومي حيث قال: "جنزتُ الشيء: سترته، ومنه اشتقاق الجَزَاة، وهي بالفتح والكسر، والكسر أفصح، وقال الأصمعي وابن الأعرابي: بالكسر الميئت نفسه، وبالفتح السّرير" (٥) وأيًا ما كان فقد أثبت بعض العلماء الفتح، ومنهم ابن السكيت (٦) وابن قتيبة (٧)، وحكى الأزهرى عن شمر: "يقال: جَزَاة وجَزَاة" (٨)، وقال الفيومي: "وروى أبو عمر الزاهد عن ثعلب عكس هذا فقال: بالكسر السرير، وبالفتح الميت

(١) المخصص (على فعلى) ج ١٥ ص ١٩٧، وهذا يخالف قول ابن السيد في الاقتضاب ق ٢ ص ٣٣٣:

"عن سيبويه: لم يأت على أفعلى إلا حرف واحد، لا نعرف غيره، قالوا: هو يدعو الأجلّي".

(٢) ديوان عمرو بن قميئة ص ١٣٤، وقد علّق محققه حسن الصيرفي فقال بحق: "لعله قد اشتقها من الجفلي والأجلّي، يقال: دعاهم الجفلي والأجلّي بجماعتهم".

(٣) المعجم الوسيط (ج ف ل).

(٤) انظر مادة (ج ن ز) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٥) المصباح المنير (ج ن ز).

(٦) إصلاح المنطق ص ١١١ في الباب الذي عقده بعنوان (الفعالة والفعالة بمعنى واحد)، ولكنه ناقض اختياره حين ذكر الجَزَاة ص ١٧٣ في باب ما هو مكسور الأول مما فتحته العامة أو ضمته، ولم يُنبّه إلى هذا الأستاذان المحققان!!

(٧) أدب الكاتب ص ٤٤٢ في باب (ما جاء على فعالة مما فيه لغتان فعالة وفعالة، بفتح الفاء وكسرها)، ولكن هذا يناقض اختياره حيث ذكر الجَزَاة ص ٣٠٤ في باب (ما جاء مكسوراً، والعامة تفتحها)، وقد نبّه إلى هذا الأستاذ المحقق ص ٢٤٢ هامش ١.

(٨) تهذيب اللغة (ج ن ز) ج ١٠ ص ٦٢٣، وبعده "تَجَاة وِدجَاة".

نفسه" (١)، ومع هذا فقد اكتفى مجمع اللغة العربية المصرية في معجمه الوسيط بالكسر فقط (٢).

٢٣، ٢٤ - المجانسة والتجنيس

أورد جمع من العلماء أن الأصمعي أنكر قول العامة: "هذا مجانس لهذا، وفلان لا يجانس الناس" (٣)، وقد شك بعضهم في هذا التعقب وعدّه غلطاً على الأصمعي؛ لأنه واضع كتاب الأجناس، وهو أول من جاء به (٤). ولكن ذكر البعض أن الأصمعي "لم ينكر لفظ الجنس ولا جمعه، وإنما أنكر تصرفه كالمجانسة والتجنيس" (٥) وأياً ما كان فقد أجاز الخليل: "فلان يجانس هذا أى يشاكله، وفلان يجانس البهائم ولا يجانس الناس: إذا لم يكن له تمييز ولا عقل" (٦)، وقد أثبت مجمع اللغة العربية المصرية "جانسه: شاكله، وجنس الأشياء: شاكل بين أفرادها، وتجانسا: اتحدا في الجنس، والجنس: الأصل والنوع" (٧).

(١) المصباح المنير (ج ن ز)، وفيه إشارة إلى قول الأصمعي وابن الأعرابي.
(٢) المعجم الوسيط (ج ن ز) مع أن الشائع في العصر الحديث على أسنة العامة والخاصة نطق الكلمة بالفتح، وكان المتوقع من المجمع الموقر أن يكتفى به، أو يذكر الوجهين!!
(٣) انظر مادة (ج ن س) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٤) مقاييس اللغة لابن فارس، والقاموس المحيط للفيروزآبادي (ج ن س)، وانظر كذلك ما نقله ابن رشيقي في العمدة ج ١ ص ٥٤٩ عن ابن المعتز، وانظر رأي الزبيدي في تاج العروس (ج ن س).

(٥) شفاء الغليل للخفاجي ص ٩٤.

(٦) هكذا حكى المطرزي في المغرب، والفيومي في المصباح (ج ن س) وهذا الكلام موجود - بلا نسبة إلى الخليل - في تهذيب اللغة (ج ن س) ج ١ ص ٥٩٠، والموجود في المطبوع من كتاب العين (ج ن س) ج ٦ ص ٥٥: "الجنس: كل ضرب من الشيء والناس والطير وحدود النحو والعروض والأشياء، ويجمع على أجناس".

(٧) المعجم الوسيط (ج ن س)، والمجمع مسبوق بقول الفيروزآبادي: "التجنيس تفعيل من الجنس"، وبلغت نظر الباحث موقف ابن سيده الذي عدّه هذه الاشتقاقات أو التصاريح خارجة عن كلام العرب مع اعترافه بأن هذا توسع. انظر المحكم (ج ن س).

ذكر أبو حاتم في كتابه " فعلتُ وأفعلتُ " أن الأصمعي قال: ويقال: الإحداد، ولا يقال: الحِداد (١). ويرى الباحث أن هذا مرتبط بقول الأصمعي: أهدت المرأة ولا يقال: هدت (٢). وقد سبق تصحيح الفعل الثلاثي استنادًا إلى إجازة كثير من العلماء (٣)، وقياسًا على ما سُمع من فعلت وأفعلت بمعنى؛ وعليه فلا مانع من استعمال "الحِداد" مصدرًا لهذا الثلاثي، وقد أجاز ذلك مجمع اللغة العربية المصري (٤)، وكان في وسع الأصمعي أن يعدّه اسم مصدر كقولهم: أعطى عطاء.

ذكر ابن سيده أن الأصمعي أنكّر فتح العين في هذا الفعل، وأن الصواب عنده بالكسر (٥) ولكن الباحث وجد إجازة هذا الضبط عند كثير من العلماء كصاحب العين، وابن السكيت، وابن دريد (٦)، والجوهري، وابن سيده، والفيروزآبادي، والزبيدي (٧)، وقد اكتفى مجمع اللغة العربية المصري بالفتح الذي تعقبه الأصمعي، ولم يذكر "حقْد" بالكسر؛ ومن ثمّ فما أنكّره الأصمعي صحيح لا خطأ فيه.

(١) انظر مادة (ح د د) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) انظر قضية "فعلت وأفعلت" في الفصل الثاني من البحث.

(٣) يضاف هنا إجازة ابن السكيت في إصلاح المنطق ص ٢٧٦، وإجازة مجمع اللغة العربية المصرية في معجمه الوسيط (ح د د).

(٤) المعجم الوسيط (ح د د).

(٥) انظر مادة (ح ق د) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٦) اكتفى صاحب العين وابن دريد بالفتح فقط، وعدّ ابن السكيت الكسر لغة في الفتح. انظر كتاب العين (ح ق د) ج ٣ ص ٤٠، وإصلاح المنطق ص ٢٠٧ (باب ما جاء على فعلت وفعلت بمعنى)، وكتاب جمهرة اللغة ج ٢ ص ١٢٤، وقد ذكر ابن سيده في المخصص (الحقْد والبغضة) ج ١٣ ص ١٢٨ أن أبا زيد عرف هذه اللغة.

(٧) الصحاح، والمحكم، والقاموس، وتاج العروس (ح ق د).

٢٧ - الحُكَاةُ

تَعَقَّبَ الْأَصْمَعِيُّ قَوْلَ أَهْلِ مَكَّةَ لِلْعِظَاءِ: الْحُكَاةُ، وَذَكَرَ أَنَّ الصَّوَابَ: الْحُكَاةُ، بِالْمَدِّ، كَمَا قَالَتْ أُمُّ الْهَيْثِمِ ^(١)، وَقَدْ حَكَى ابْنُ مَنْظُورٍ عَنِ ابْنِ الْأَثِيرِ مِثْلَ ذَلِكَ ^(٢)، وَلَكِنْ أَجَازَ "الْحُكَاةُ" جَمْعَ مِنَ اللَّغَوِيِّينَ كَابْنِ دَرِيدٍ وَابْنِ سَيِّدَةَ وَابْنِ مَنْظُورٍ وَالزَّبِيدِيَّ ^(٣)، كَمَا أَقْرَمَهَا مَجْمَعُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمِصْرِيَّ ^(٤).

٢٨ - الحَلِيَّتُ

ذَكَرَ يَاقُوتُ الْحَمَوِيُّ أَنَّ الْأَصْمَعِيَّ قَالَ: لَا يُقَالُ الْحَلِيَّتُ إِلَّا بِالتَّصْغِيرِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِ أَبِي ضَبِّ الْهُذَلِيِّ ^(٥):

وَالْقَوْمُ دُونَهُمُ الْحَلِيَّتُ فَأَرْتُدُّ

وَلَكِنْ هَذَا يَتَنَاقَضُ مَعَ مَا حَكَاهُ أَبُو سَعِيدٍ السَّكْرِيُّ بِإِسْنَادِهِ قَالَ: "قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: وَكَانَ أَبُو ضَبِّ لَا يُقْتَلُ مِنْ هُذَيْلٍ قَتِيلٍ إِلَّا قَتَلَ قَاتِلَهُ فَخَرَجَ هُوَ وَالرَّكَّابُ ابْنُ أُخْتٍ لَهُ حَتَّى وَجَدَ الْقَوْمَ فِي دُبُرِ الْحَلِيَّتِ، وَيُقَالُ الْحَلِيَّتُ فَبَيَّتَهُمْ أَبُو ضَبِّ وَصَاحِبُهُ....." ^(٦) ثُمَّ أَنْشَدَ الْبَيْتَ.

وَمِنَ الْمَحْتَمَلِ أَنْ يَكُونَ الْأَصْمَعِيُّ قَدْ أَرَادَ مِمَّا حَكَاهُ عَنْهُ يَاقُوتُ أَنَّ كَلِمَةَ "الْحَلِيَّتُ" لَا تُقَالُ فِي بَيْتِ أَبِي ضَبِّ إِلَّا بِالتَّصْغِيرِ؛ لِأَنَّ الْوِزْنَ لَا يَسْتَقِيمُ إِلَّا بِذَلِكَ، أَوْ

(١) انظر مادة (ح ك أ) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) لسان العرب (ح ك أ).

(٣) كتاب جمهرة اللغة (ح ك أ-سى) ج ٣ ص ٢٣٥، والمحكم، ولسان العرب، وتاج العروس (ح ك أ)، وقد استشهد الزبيدي بحديث عطاء أنه سئل عن الحكاة فقال: ما أحب قتلها.

(٤) المعجم الوسيط (ح ك أ).

(٥) انظر مادة (ح ل ت) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٦) كتاب شرح أشعار الهذليين للسكري ج ٢ ص ٧٠٣.

لعله تعقب "الحلبي" ثم رجع عن ذلك، وأيًا ما كان فقد أجاز بعض اللغويين الضبطين (١).

٢٩ - حنْدُقُوق

حكى الجواليقي في "المعرب" قول الأصمعي: الحنْدُقُوق، ولا يقال حنْدُقُوق (٢). وجاءت الكلمة مضبوطة - ضبط قلم - بالفتح فقط في كتاب النبات للأصمعي (٣) ولكن حكى الجواليقي عن بعض شيوخه أن هذه الكلمة فيها أربع لغات: "الحنْدُقُوق والحنْدُقُوق والحنْدُقُوقى والحنْدُقُوقى" (٤)، وقد أجاز الفتح ابن السكيت كذلك حيث قال: "الحنْدُقُوق والحنْدُقُوق: بقلة أو حشيشة، ويقال لها بالعربية: الذُرْق" (٥) في حين اقتصر مجمع اللغة العربية المصرية في معجمه الوسيط على الفتح فقط (١).

٣٠ - خَشَاش

ذكر أبو بكر بن الأنباري أن الأصمعي قال: كل شيء خَشَاش، بالكسر، إلا خَشَاش الطير (٧). وهذا يتناقض مع ما رواه أبو علي القالي عن الأصمعي بلفظ:

(١) معجم ما استعجم لأبي عبيد البكري (جلبيت)، ولم يُفرد مادة لـ(خَلبيت)، وانظر المحكم لابن سيده، والتكملة للصغاني، ولسان العرب لابن منظور (ح ل ت).

(٢) انظر مادة (ح ن د ق) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٣) كتاب النبات للأصمعي ص ١٤.

(٤) المعرب للجواليقي ص ١٢٠.

(٥) المحكم (الحاء والقاف) من أبواب الرباعي، ونقله ابن منظور في لسان العرب (ح ن د ق).

(٦) المعجم الوسيط (ح ن د ق).

(٧) انظر مادة (خ ش ش) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

"الخشاش هو الذي يُجعل في عظم أنف البعير" (١) وأيًا ما كان فإن كلام الأصمعي مردود بمجىء "خشاش" بالفتح، في غير الطير، ومن ذلك قول طرفة (٢):

أنا الرجلُ الضَّرْبُ الذي تعرفونه خشاشُ كِراسِ الحَيَّةِ المُتَوَقِّدِ

وقول عمرو بن كلثوم (٣):

وسالفتي رُخامٍ أو بلنطٍ يرينُ خشاشُ حَلِيهَما رينِنا

وقد ذكر أبو عبيد بن سلام أن "الخشاش: الهوامّ ودوابّ الأرض وما أشبهها، فهذا بفتح الخاء، وأما الخشاش، بالكسر فخشاش البعير وهو العود الذي يجعل في أنفه" (٤) وهذا تعبير دقيق من أبي عبيد يخلو من تعميم الأصمعي وتضييقه، وقد عقد ابن السكيت بابًا بعنوان "فِعَالٌ وفَعَالٌ بمعنى واحد" ذكر فيه عشرات الأمثلة، وروى فيه عن الفراء قوله: "رجل خشاش وخشاش وهو اللطيف الرأس، الضرب، الخفيف الجسم" (٥)، وعقد بابًا آخر بعنوان: "الفَعَالُ والفَعَالُ بمعنى واحد" ذكر فيه عن أبي عمرو: "الخشاش والخشاش: الماضي من الرجال" (٦) وهذا يؤكد رواية الكلمة في قول طرفة بالخاء المثناة .

٣١ - أخاقيق

أورد جمع من العلماء أن الأصمعي أنكر كلمة "أخاقيق" في الحديث، وذكر أن الصواب "لخاقيق" واحدها "لخقوق" وهي شقوق في الأرض (٧). وهذا يتناقض مع ما ذكره بعض اللغويين من استعمال الأصمعي هذه الكلمة حيث قالوا: "قال

(١) المقصور والممدود للقالى ص ٢٣١، وهذا التناقض مع حسن الظنّ بأمانة المحقق الذي ضبط الخاء بالضم .

(٢) هكذا في جمهرة أشعار العرب ص ٢٠٧، وجاء في ديوان طرفة ص ٥٦ بتثليث الخاء.

(٣) البيت في معلقته ص ١٨٥ من جمهرة أشعار العرب.

(٤) كتاب غريب الحديث لأبي عبيد ج ٢ ص ٤٠٠.

(٥) إصلاح المنطق ص ١٠٥، وانظر أدب الكاتب ص ٤٣٧ .

(٦) إصلاح المنطق ص ١٠٧ .

(٧) انظر مادة (خ ق ق) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث .

الأصمعي: الغدْرُ: الجِرة والجِرْفَة والأخاقيق في الأرض" (١)، وبافتراض أن الأصمعي رجع عن تعقبه فقد أجاز هذا الاستعمال الأزهرى حيث حكى عن بعض اللغويين أن "الأخاقيق صحيحة، كما جاء في الحديث واحدها أخقوق مثل أخدود وأخاديد" (٢)، كما أجاز هذا الاستعمال الجوهرى والزمخشري وأثبتته مجمع اللغة العربية المصرى (٣) .

٣٢، ٣٣ - رجل مُعَمَّ مُخَوَّل

أنكر الأصمعي الكسر في هذين اللفظين، وذكر أن كلام العرب الفتح (٤). ولعله راعى في ذلك المسموع من قول امرئ القيس (٥) .

بجيد مُعَمَّ في العشيرة مُخَوَّل

وما سُمِعَ كذلك من أشعار الهذليين كإياس بن سهم، وأمّية بن أبي عائذ (٦). وإذا كان أبو عمرو الشيباني قد اكتفى بالفتح (٧) فقد أجاز بعض اللغويين الوجهين ومنهم الليث والأزهرى وابن سيدة والزمخشري (٨) والفيومي الذي قال:

(١) لسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي (غ د ر) .

(٢) تهذيب اللغة (خ ق) ج ٦ ص ٥٤١، (ل خ ق) ج ٧ ص ٣٢، وينبغى الإشارة هنا إلى ما حكاه ابن سيدة في المخصص (باب الحمل والولادة) ج ١ ص ٣٨ بلفظ: "قال الأصمعي: أفانين الشباب: أوله، واحدها أفنون"، وما حكاه ابن منظور في لسان العرب (ف ن ق) بلفظ: "الأفانين: الأساليب، وقال الأصمعي: الأفنون من التفنن" وقد كان في وسع الأصمعي أن يقيس "أخاقيق" ومفردتها "أخقوق" على كلمة "أفانين".

(٣) (الصحاح (خ ق ق)، والفائق ج ٤ ص ٧٤، وانظر المعجم الوسيط (خ ق ق) وقد أهمل اللخاقيق. (٤) انظر مادة (خ و ل) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٥) هكذا في ديوان الشاعر برواية الأصمعي، وكذا في جمهرة أشعار العرب ص ١٣٤، والمعنى: بجيد صبي.

(٦) انظر كتاب شرح أشعار الهذليين ج ٢ ص ٥٢٧، ٥٣٨ .

(٧) كتاب الجيم (باب الميم) ج ٣ ص ٢٣٥، مع ملاحظة أن الاكتفاء بالفتح لا يعنى بالضرورة أنه أنكر الكسر .

(٨) تهذيب اللغة (خ ل) ج ٧ ص ٥٥٩، والمحكم، وأساس البلاغة (خ و ل) .

"أخول الرجلُ وزانُ أكرمُ فهو مُخولٌ، بالكسر، على الأصل، وبالفتح على معنى أن غيره جعله ذا أخوال كثيرة، وأعمُّ الرجلُ إذا كرمَ أعمامه، يُروى مبيناً للمفعول وللفاعل" (١)، وقد أحسن مجمع اللغة العربية المصرية حين أثبت الوجهين (٢).

٣٤ - خيس

أورد بعض العلماء أن الأصمعي لم يعرف هذه الكلمة في قول العرب: أقلَّ الله خيسك، أي لبنك، في حين أن الرياشي عرف ذلك (٣).

وإذا كان الجوهرى قد أهمل هذا اللفظ، فقد ذكره الأزهرى بلفظ: "وقال أبو سعيد الضرير: يقال: قلَّ خيسُ فلانٍ أى قلَّ خطؤه، ويقال: أقلَّ من خيسك أى من كذبك" (٤). كما ذكره الفيروزآبادى، والزبيدي بعدة معانٍ منها اللبِن، والذَّر (٥). وذكره السيوطى فى أول فصول كتابه "زبدة اللبِن" فأثبت إطلاقه على اللبِن فى أى حالة من حالاته (٦)، وأما المعجم الوسيط فقد ذكر هذا اللفظ بالفتح وجعل معناه الخير (٧).

٣٥ - المخيس

ذكر ابن سيدة أن الأصمعي أنكر فتح الياء فى "المخيس" بمعنى السجن، وأن الصواب عنده بالكسر؛ لأنه هو الفاعل يُخيسُ المحبوسين أى يذلُّهم (٨).

(١) (المصباح المنير (خ و ل)، (ع م م) .

(٢) (المعجم الوسيط (خ و ل) .

(٣) انظر مادة (خ ي س) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٤) تهذيب اللغة (خ ا س) ج ٧ ص ٤٨٢ .

(٥) القاموس المحيط، وتاج العروس (خ ي س) .

(٦) زبدة اللبِن للسيوطى ص ٤٩، ٥٠ تحقيق: مرزوق على إبراهيم. دار الاعتصام. القاهرة. ط/١٩٨٩م.

(٧) (المعجم الوسيط (خ ي س) .

(٨) انظر مادة (خ ي س) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث.

وقد قال ابن دريد بقول الأصمعي، واكتفى بعض اللغويين بالكسر^(١). ولكن أجاز آخرون الوجهين؛ فقد قال الجوهرى: "وكلّ سجن مُخَيِّس ومخَيِّس أيضاً."^(٢) وقال صاحب القاموس: "خَيِّسه تخييساً: ذلّله، والمخَيِّس كمعظم ومحدّث: السجن."^(٣) وشرحه الزبيدي فقال: "وقال بعض: كمعظم: موضع التخييس، ومحدّث: فاعله."^(٤)، وقد ضبطت هذه الكلمة بالفتح فقط فى بعض المعاجم^(٥)، وضبطت بالوجهين فى بعضها الآخر^(٦).

ومن المحتمل أن يكون الأصمعي قد أثر الكسر أخذاً بقول الإمام على^(٧):

ألا ترانى كَيْسَا مُكَيِّسَا بنيتُ بعد نافعٍ مُخَيِّسَا

٣٦ - الخَيْط

تعقّب الأصمعي فتح الخاء، وكان لا يختار إلا الكسر. ولكن أجاز بعض العلماء كالفرّاء والكسائى وأبى عبيدة وقطرب الفتح والكسر^(٨)، كما أجاز الوجهين ابن السكيت، وابن دريد^(٩)، وكذلك القالى الذى قال: "خَيْطَى: القطيع من النعام، ويقال له أيضاً: خَيْط وخَيْط"^(١٠) ومن المعلوم أن من أثبت حجة على من نفى .

(١) كتاب جمهرة اللغة (خ س ي) ج٢ ص٢٢٢، وتهذيب اللغة (خ ا س) ج٧ ص٤٨١، والمحكم (خ ي س).

(٢) الصحاح (خ ي س).

(٣) القاموس (خ ي س).

(٤) تاج العروس (خ ي س).

(٥) مجمل اللغة، ومقاييس اللغة (خ ي س).

(٦) انظر كتاب العين (خ ي س) ج٤ ص٢٨٨، ولسان العرب (خ ي س).

(٧) المخصص (الحبس فى السجن) ج١٢ ص٩٣.

(٨) انظر مادة (خ ي ط) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٩) إصلاح المنطق ص ٢٩، وكتاب جمهرة اللغة (خ ط ي) ج٢ ص ٢٣٣.

(١٠) المقصور والممدود للقالى ص ١٢٨، ويلاحظ الباحث تقديم الضبط بالفتح، وانظر المحكم

(خ ي ط)، والمخصص (جماعات النعام) ج٨ ص ٥٧، ولسان العرب (خ ي ط)، ومن

الغريب اكتفاء المعجم الوسيط بالكسر فقط .

أورد بعض العلماء أن الأصمعي أنكر كسر الدال، وذكر أن الصواب فتحها لا غير^(١). وقد قال بهذا القول تلميذه أبو حاتم السجستاني^(٢)، ولكن أجاز الكسر جماعة من اللغويين منهم ابن السكيت^(٣) وأبو عمر الزاهد^(٤)، ونصَّ ابن الأثير على مجيئه في الحديث بالفتح والكسر^(٥)، وكذا فعل ابن حجر العسقلاني حيث قال: "دحية، بالفتح والكسر معاً"^(٦).

٣٨، ٣٩ - دُمَادِم، وَدُمَيْدِم

حكى ابن قتيبة أن الأصمعي قال: "الدُّودِم: صَمَغ السَّمُر، والنَّسَاء يستعملنه في الطَّرَاز ويسمِّينه دُمَيْدِمًا، وبعضهنَّ يُسمِّيه دُمَادِمًا، وهو خطأ، إنما هو دُوْدِم، ودُوَادِم"^(٧)، وقد قال أبو حاتم السجستاني بقول شيخه فذكر أن "الدُّودِم: صَمَغ السَّمُر، وتستعمله النساء في الطراز ويقلن دُوْمَيْدِم"^(٨)، وهو خطأ، إنما هو دُوْدِم أو

(١) انظر مادة (د ح ي) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وذكره معجم الأصمعي دون تعقب بلفظ: "ودحية الكلبى - بفتح الدال - رجل من كلب".

(٢) حكى ذلك الصغاني في كتاب الشوارد ص ٥٠، وقد اكتفى ابن قتيبة وابن فارس بفتح الدال، انظر أدب الكاتب (باب ما يُغَيَّر من أسماء الناس) ص ٣٢٨، وكتاب تمام فصيح الكلام ص ٢٧.

(٣) إصلاح المنطق ص ١٧٥، وقد اكتفى بالكسر، بل وضعه في باب (ما هو مكسور الأول مما فتحته العامة أو ضمته).

(٤) فائت الفصيح ص ٨٣ (باب ما يكسر أوله من الأسماء).

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر ج ٢ ص ١٠٧.

(٦) تبصير المنتبه بتحريр المشتبه ق ٢ ص ٥٥٨ تحقيق على البجاوى . الدار المصرية للتأليف والترجمة. القاهرة ط/ ١٩٦٥ م .

(٧) انظر مادة (د د م) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٨) هكذا بزيادة "واو" بين الدال والميم، ولا أدري إن كان هذا خطأ مطبعياً، أو أنه نطق ثالث نطقت به النساء في زمن أبي حاتم.

ذُوادِم" (١)، وقد اكتفى اللغويون كابن سيدة وابن منظور والزبيدي (٢) بذكر الذُوادِمِ والذُوادِمِ، ولم يجد الباحث ما يصحح به ما خطأه الأصمعي .

٤٠ - الذَّفّ

ذكر ابن السكيت عن الأصمعي أنه قال: الذَّفّ والذَّفّ للذى يلعب به، فأما الجَنبُ فالذَّفّ، مفتوح لا غير (٣). وأيد الأصمعي الجوهرى، وابن سيدة والزبيدي حيث ذكروا أن "الذَّفّ الجَنب" (٤)، وقد اكتفى بالفتح مجمع اللغة العربية المصرية في معجمه الوسيط (٥) .

٤١ - دَمِع

أورد بعض العلماء أن الأصمعي لم يُجزِ كسر عين الفعل وأن الصواب عنده "دَمِع" بفتحها (٦). ويبدو للباحث أن ابن السكيت (٧) وثعلباً (٨) قد وافقا الأصمعي في ذلك حيث اكتفيا بالفتح، ولكن أجاز الكسر أبو زيد وأبو عبيدة (٩)،

(١) تفسير غريب ما فى كتاب سيبويه من الأبنية ص ١٢٠، وفى كتاب سيبويه ج ٤ ص ٢٨٩: "ذُوادِمِ وذُوادِمِ" .

(٢) المخصص (باب الصمغ) ج ١١ ص ٢١٧، والمحكم، ولسان العرب، وتاج العروس (د م)، وقد أهمل اللفظين المعجم الوسيط .

(٣) انظر مادة (د ف ف) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي .

(٤) الصحاح، والمحكم، وتاج العروس (د ف ف)، وجاءت نبرة الأصمعي دون نسبة إليه فى لسان العرب (د ف ف) .

(٥) المعجم الوسيط (د ف ف) .

(٦) انظر مادة (د م ع) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث .

(٧) إصلاح المنطق ص ١٨٨ (باب ما جاء على فعلت، بالفتح، مما تكسره العامة أو تضمه) .

(٨) تصحيح الفصحى ص ٤٢، وقد عدّ ابن درستويه الكسر لغة رديئة .

(٩) انظر الصحاح (د م ع)، وشرح الفصحى للزمخشري ج ١ ص ١٧ .

وابن دريد وابن سيده والفيروزآبادي^(١) في حين اكتفى مجمع اللغة العربية
المصري بالفتح فقط^(٢).

٤٢ - الدَّائِق

ذكر ابنُ دريد أن الأصمعي أبى في "الدَّائِق" إلا الفتح^(٣)، وقد خالفه في ذلك
ورأى أن الكسر هو الأفتح واستشهد بقول الشاعر^(٤):

يا قوم مَنْ يُعْذِرُ مِنْ عَجْرَدٍ القاتلِ المرءِ على الدَّائِقِ

لَمَّا رأى ميزانه شائلاً وجاءَ بينَ الجِدِّ والعائِقِ

وقد أخذ الجواليقي برأى ابن دريد، وأحسن مجمع اللغة العربية المصري
حين أثبت الفتح والكسر^(٥).

٤٣، ٤٤ - دَيَّوان ودياوين

ذكر الأصمعي عن شيخه أبي عمرو أن دَيَّوان، بالفتح خطأ؛ لأنه لو جاز
ذلك لقلت في الجمع دياوين، ولا يكون إلا دواوين^(٦).

وقد حكى ابن سنيده عن الكسائي، وابن السكيت مثل ما حكاه الأصمعي عن

(١) كتاب جمهرة اللغة (د ع م) ج ٢ ص ٢٨١، والمحكم، والقاموس (د م ع)، وقد نصَّ الفيروزآبادي
على أن الفعل من باب منع وفرح، وانظر كذلك لسان العرب (د م ع).

(٢) المعجم الوسيط (د م ع)، ولا يعنى هذا البتة أن المجمع ينكر الكسر، وإنما يعنى النسيان، أو
الإهمال الذي ينبغى أن يُعالج في تحديث الوسيط.

(٣) انظر مادة (د ن ق) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم
الأصمعي.

(٤) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (د ن ق) ج ٢ ص ٢٩٤.

(٥) المعرب ص ١٤٥، والمعجم الوسيط (د ن ق).

(٦) انظر مادة (د و ن) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم
الأصمعي.

شيخه^(١). ولكن هذين الاستعمالين صحيحان عند غيرهم؛ فقد ذكر سيبويه أنه سأل الخليل عن ديوان "فقال: بمنزلة قيراط؛ لأنه من دوتت. ومن قال: ديوان فهو بمنزلة بيطار."^(٢)، وذكر الزمخشري عن الأحمر أنه قال لأبي عمرو: "إني سمعتُ العرب تقول: الديوان، وأنشد بيتاً هو^(٣):"

دياوينٌ تُشَقُّقُ بالمِدادِ

وهو جمع ديوان.^(٤) وصرح الفيروز آبادي بصحة الاستعمالين فقال: "والديوان، ويُفتح: مجتمع الصُّحُف، والكتاب يُكْتَبُ فيه أهل الجيش والجمع دواوين ودياوين."^(٥) وقد أخذ ابن الحنبلي عبارة الفيروز آبادي حجة على الأصمعي وأبي عمرو فقال: "وبهذا يسقط قول أبي عمرو فيما نقله الجواليقي عن الأصمعي عنه."^(٦)

وفي هذا ردّ كافٍ على الأصمعي ومن تأثر به كالخفاجي الذي قال: "ديوان، بالكسر: خطأ، جمعه دواوين: قاله الأصمعي"^(٧).

(١) (المحكم لابن سيده (د و ن)، والذي في إصلاح المنطق ص ١٧٥: "وتقول: هو الديوان." ولا أدري إن كان ابن سيده قد فهم رأى ابن السكيت من هذا اللفظ أو أن ابن السكيت صرح بإنكار الفتح في كتاب آخر له، وانظر شرح الفصيح للزمخشري ج ٢ ص ٤٣٢.

(٢) (الكتاب لسبويه ج ٣ ص ٢١٨، وهذا مما يثير الانتباه ويضعف قول القائلين بفارسية هذه الكلمة؛ إذ لو كانت كذلك لما سأل عنها سيبويه - وهو من ذوى اللسانين - شيخه الخليل؟! إلا أن يكون سؤاله عن ضبطها في التعريب.

(٣) (انظر البيت بلا نسبة بإنشاد الأصمعي عن أبي عمرو عن يونس في كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ب ج د) ج ١ ص ٢٠٧، وانظر المحكم لابن سيده، ولسان العرب لابن منظور (د و ن).

(٤) (شرح الفصيح للزمخشري ج ٢ ص ٤٣٣.

(٥) (القاموس المحيط (د و ن) بتصرف يسير.

(٦) (بحر العوام لابن الحنبلي ص ٢٧٩، وهذا يلفت الانتباه حقاً، إذ يُحْتَجُّ بمتأخر كالفيروز آبادي على مثل أبي عمرو والأصمعي، ولو أن ابن الحنبلي احتج بحكاية سيبويه عن الخليل أو ما حكاه الزمخشري عن الأحمر لكان أوقع في الاستشهاد وأدفع في الحجة، ولم يُنبه إلى هذا أستاذي د. شعبان صلاح محقق بحر العوام !!

(٧) (شفاء الغليل للخفاجي ص ١١٩.

أورد جَمَعَ من العلماء أن الأصمعي خطأً نطق "ذَرّوان"، وهو اسم البئر الذي وُضع فيه السحر لرسول الله - عليه الصلاة والسلام - وأن الصواب عنده "ذِي أروان" ^(١)، ويبدو للباحث أن هذا النطق نوع من التسهيل، وقد لفت الانتباه أن ابن قتيبة لم يذكر هذه الكلمة في الباب الذي عقده بعنوان "ما يُغَيَّر من أسماء البلاد." ^(٢)، مع أنه ذكر تعقب الأصمعي في كتابه "غريب الحديث"، وأياً ما كان موقف ابن قتيبة فقد صحَّح هذا الاستعمال أبو عبيد البكري مستنداً إلى مجيئه في حديث عائشة الذي رواه البخاري، وكذا فعل ياقوت الحموي الذي ذكر أن رُواة كتاب البخاري كافة رووا "بئر ذَرّوان." ^(٣).

٤٦ - ذوى

أورد عدد من العلماء أن الأصمعي أجاز: ذأى العود، وذوى، بفتح العين، ولم يُجَزِ ذوى، بالكسر ^(٤). ولكن حكى بعض العلماء عن أبي عبيدة عن يونس أنها لغة ^(٥).

(١) انظر مادة (ذروان) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) أدب الكاتب ص ٣٣٠.

(٣) معجم ما استعجم، ومعجم البلدان (بئر ذَرّوان)، وانظر الحديث في فتح الباري - كتاب بدء الخلق (باب صفة إبليس وجنوده) ج ٦ ص ٤١٢، وانظر كذلك كتاب الطب (باب السحر) ج ١٠ ص ٢٧٢، وجاء في صحيح مسلم بلفظ (بئر ذى أروان) وعلّق عليه النووي فقال بحق: "هكذا هو فى جميع نسخ مسلم ذى أروان، وكذا وقع فى بعض روايات البخارى، وفى معظمها ذَرّوان، وكلاهما صحيح، والأول أجود وأصح، وأدعى ابن قتيبة أنه الصواب، وهو قول الأصمعي" انظر: صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب السلام (باب السحر) ج ٤ ص ١٧٧ دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان (د.ت).

(٤) انظر مادة (ذوى) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد ذكره معجم الأصمعي مشوّهاً.

(٥) إصلاح المنطق لابن السكيت ص ١٩٠، والقلب والإبدال له ص ٥٧، وكتاب الإبدال له ص ١٣٨، والتنبهات لعلى بن حمزة البصرى ص ١٧٨، وتاج العروس للزبيدي (ذوى).

ووصفها بعضهم بأنها لغة رديئة^(١)، وهذا الوصف لا يُقلل من صحتها، وقد دافع ابن جنى عن اللغة الضعيفة فذكر أن مستعملها "لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنه كان يكون مخطئاً لأجود اللغتين، فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه غير منعى عليه، وكذلك إن قال: يقول على قياس من لغته كذا كذا.....، وكيف تصرفت الحال، فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مُصِيبٌ غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه"^(٢) وهذا الردُّ كافٍ لتصحيح هذه اللغة، وأين هذا من قول ابن دريد: "فأما ذوى يذوى فليس من كلامهم"^(٣)!

٤٧ - الأربعاء

أورد القالى وأبو عبيد البكرى عن الأصمعى أنه قال: اليوم: الأربعاء، بفتح الباء، ولا أعرف الأربعاء، بكسر الباء إلا فى جمع ربيع مثل نصيب وأنصباء، ولم يأت من هذا البناء غيره^(٤). ولكن هذا يتناقض مع قول الصغانى: "قال الأصمعى: يوم الأربعاء، بالضم: لغة فى الفتح والكسر"^(٥) وبافتراض أن الأصمعى كان قد أنكر هذا الضبط ثم رجع عن تعقبه فإن كسر الباء صحيح وقد رواه أبو زيد^(٦)، واكتفى به ثعلب فى فصيحه حيث قال: "وهو يوم الأربعاء، بفتح الألف

(١) تصحيح الفصح لابن درستويه ص ٤٠، ولسان العرب (ذ و ي) .

(٢) الخصائص ج ٢ ص ١٤، وقد أجاز ابن سيدة اللغتين فى المحكم (ذ و ي) دون إشارة إلى رأى الأصمعى.

(٣) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ذ و ي) ج ٢ ص ٣٢٠ فى حين وصفها القالى فى الأمالى ج ٢ ص ١٦٩ بأنها ليست بالفصيحة، وهذا اللفظ أخف من لفظ ابن دريد، وأما مجمع اللغة العربية المصرى فقد اكتفى بـ"ذوى" بفتح العين .

(٤) انظر مادة (ر ب ع) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٥) التكملة للصغانى (ر ب ع) .

(٦) المقصور والممدود للقالى ص ٤٠٩ .

وكسر الباء" (١)، ولم يكتفِ ابن السكيت بإجازة كسر الباء بل نهى عن فتح الباء الذى اختاره الأصمعي (٢).

٤٨ - الرَّجَازَة

ذكر ابن دريد وابن منظور أن الأصمعي خطأ الشماخ فى استعماله "الرَّجَائِز"، وأن الصواب عنده الجزائر، الواحدة جزيرة (٣).

وإذا كان ابن دريد وابن منظور لم يدافعا عن استعمال الشماخ، فإن الباحث يدافع عنه بقول المثقَّب العبدى (٤):

وهُنَّ عَلَى الرَّجَائِزِ وَاكنَاتٌ قَوَائِلُ كُلِّ أَشْجَعٍ مُسْتَكِينٍ

وقد أثبت مجمع اللغة العربية المصرى هذا الاستعمال فقال: "الرَّجَازَة: مركب أصغر من الهودج، وما يُزَيَّن به الهودج من صُوفٍ وشَعْرٍ أحمر، والجمع رجائز" (٥).

٤٩، ٥٠ - رُخُو

أورد بعض العلماء أن الأصمعي قال: لا يقال رَخُو، بفتح الباء ولا رُخُو، بضمها، وأن الصواب عنده رِخُو، بالكسر (٦). ويبدو أن هذا رأى ابن السكيت كذلك حيث قال: "هذا شيء رِخُو" (٧)، ولكن حكى القالى عن الكلابيين: "حجر رخو

(١) كتاب الفصحى ص ٣١٨، والتلويح للهروى ص ٩٣، وقد اكتفى أيضا مجمع اللغة العربية المصرى فى معجمه الوسيط بالكسر .

(٢) إصلاح المنطق ص ١٧٤ .

(٣) انظر مادة (ر ج ز) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث، وقد ذكره معجم الأصمعي مشوِّهاً وانظر استعمال الشماخ فى ديوانه ص ١٨٢، وجمهرة أشعار العرب ص ٣٨٣ .

(٤) المفضليات ص ٢٨٨، مفضلية رقم ٧٦ .

(٥) المعجم الوسيط (ر ج ز) .

(٦) انظر مادة (ر خ و) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث .

(٧) إصلاح المنطق ص ١٧٤ (باب ما هو مكسور الأول مما فتحته العامة أو ضمته) .

وحجارة رخوة، فضمُّوا الراء" (١)، وأجاز ابن سيدة تثليث الراء، وكذا فعل مجمع اللغة العربية المصري (٢).

٥١، ٥٢ - المِرْزَاب والمِرْزَاب

ذكر الجواليقي أن أبا حاتم سأل الأصمعي عن المِرْزَاب، فقال: هذا فارسي مُعْرَبٌ، قال: ولا يقال مِرْزَاب (٣)، وذكر الأستاذ شاكر في تحقيقه للمعرب وجود هذه الكلمة المنهية عنها في إحدى نسخ "المعرب" بلفظ "المِرْزَاب" بتقديم الزاي (٤)، وقد ذكر بعض العلماء أن ابن السكيت، والقراء، وأبا حاتم نهوا عن "المِرْزَاب" بتقديم الراء دون إشارة إلى الأصمعي (٥)، وأياً ما كان فقد أجاز ابن الأعرابي والليث وجماعة أن يقال للمِرْزَاب: مِرْزَاب ومِرْزَاب، بتقديم الراء المهملة وتأخيرها، كما أخذ بهذا الجواز مجمع اللغة العربية المصري (٦).

٥٣، ٥٤ - الرِّضَاع، والرِّضَاعَة

جاء في نوادر أبي زيد أن الأصمعي قال: العرب لا تقول إلا الرِّضَاع، بكسر الراء، فإذا أدخلوا الهاء فتحوها لا غير فقالوا: الرِّضَاعَة (٧). ويفهم الباحث من هذا النص أن الأصمعي ينكر "الرِّضَاع"، بفتح الراء "والرِّضَاعَة" بكسرهما، مع أنهما واردان عن العرب؛ فقد حكى ابن السكيت عن

(١) (البارع ص ٢٢٩).

(٢) (المحكم لابن سيدة، والمعجم الوسيط (ر خ و).

(٣) انظر مادة (ر ز ب) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث.

(٤) وهكذا ذكره معجم الأصمعي (أ ز ب) دون تحديد مصدره، وكذا ذكره د. عبد الفتاح سليم في كتابه "اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه" ص ٢٤ نقلاً عن المغرب للمطرزي، ولم أجده فيه في مادة (ر ز ب) ولا (ز ر ب).

(٥) (المصباح المنير للفيومي (أ ز ب)، وتاج العروس للزبيدي (ز ر ب).

(٦) (المصدران السابقان، وانظر المعجم الوسيط (ر ز ب)، (ز ر ب).

(٧) انظر مادة (ر ض ع) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

الكسائي: "هو الرُّضَاع والرُّضَاع، وهي الرُّضَاعَة والرُّضَاعَة." (١) وقال أبو عبيد بن سلام: "يقال: الرُّضَاع والرُّضَاع، والرُّضَاع أحبُّ إليّ بفتح الراء" (٢) كما حكى ابن الأنباري عن الفراء قوله: "يقال: الرُّضَاع والرُّضَاع، والرُّضَاعَة" (٣) كما أثبت "الرُّضَاع" بالفتح، ابن فارس، وبعض أصحاب المعجمات كالفيومي (٤)، وقد أحسن مجمع اللغة العربية المصرية حين أجاز الرضاع والرضاعة، بالفتح والكسر فيهما (٥) ويستأنس الباحث بقراءة أبي حيوة، وأبي رجاء، والجارود، وابن أبي عبلة: "لمن أراد أن يُتَمَّ الرُّضَاعَة." (٦) بكسر الراء.

٥٥ - رَعَف

أورد بعض العلماء أن الأصمعي أنكر "رَعَف" بالضم ولم يعرفها، وعرف "رَعَف"، بالفتح (٧). ولكن أجاز هذا الضبط ابن السكيت، والزمخشري، والصغاني، والخفاجي (٨) وإن اقتصر المعجم الوسيط على الفتح (٩).

-
- (١) انظر إصلاح المنطق ص ١٠٥، ١١١ وقد ذكر عدة أمثلة في البابين اللذين عقدهما بعنوان (باب فعال وفعال بمعنى واحد)، و(باب الفعالة والفعالة بمعنى واحد).
- (٢) كتاب غريب الحديث لأبي عبيد بن سلام ج ١ ص ٤٤٥، وهو يفضل الفتح بخلاف الأصمعي.
- (٣) شرح القوائد السبع لأبي بكر بن الأنباري ص ٢٧١.
- (٤) كتاب تمام فصيح الكلام ص ٢٧ (باب المفتوح من الأسماء)، والمصباح المنير (ر ض ع).
- (٥) المعجم الوسيط (ر ض ع).
- (٦) مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ٢١، والتكملة للصغاني (ر ض ع)، ومعجم القراءات القرآنية - البقرة/٢٣٣.
- (٧) انظر مادة (ر ع ف) من معجم تعقيبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.
- (٨) إصلاح المنطق ص ١٨٨، والفائق للزمخشري ج ٢ ص ٤٢٢، والعباب للصغاني (ر ع ف)، وشرح الخفاجي على درة الغواص ص ٤٥.
- (٩) المعجم الوسيط (ر ع ف)، وهذا - فيما يبدو لي - سهو ينبغي معالجته في تحديث الوسيط.

ذكر أبو علي القالي أن الأصمعي قال: الرَغْوَةُ، بالضم، ولا يقال: الرَغْوَةُ، بفتح الراء، ولا الرَغْوَةُ، بكسرها^(١). ولكن الكسائي أجاز تثليث الراء^(٢)، وكذلك ابن السكيت، وابن سيده^(٣)، وكذلك اعتمدها مجمع اللغة العربية المصري^(٤).

٥٨ - المَرْفِقُ

ذكر الزمخشري أن الأصمعي قال: مَرْفِقُ الإنسان، بكسر الميم، من العَضُدِ ومن الارتفاق، وفتح الميم خطأ^(٥).

ولم يُعجِبْ هذا القول الزمخشري حيث ردَّ قائلاً: "والأجود أن يقال: مَرْفَقٌ، لما يُرْتَفَقُ به، ومَرْفِقٌ، لموصل الذراع في العَضُدِ، كما يقال: مَقْصِلٌ وَمَنْكِبٌ، كلُّه جاء على مَفْعِلٍ. وَمَنْ كَسَرَ الميم من مرفق العَضُدِ فإنما كسره؛ لأنه يُرْتَفَقُ به."^(٦).

(١) انظر مادة (ر غ و) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي، وأما ما نسبته د. محمد جبار المعبيد إلى الأصمعي من جواز التثليث فهو خلط منه بين كلام الأصمعي وكلام القالي، وقد سبقنا الإشارة إلى مثل هذا الخلط في تمهيد هذا البحث عند الحديث عن كتاب الأمثال للأصمعي.

(٢) الجارح للقالي ص ٤١٤، والمقصود والممدود له ص ٢٢٢.

(٣) إصلاح المنطق ص ١١٦، وقد ذكر عشر كلمات جاءت بتثليث الأول مثل: صفوة، وربوة، انظر الباب الذي عقده بعنوان (باب فَعْلَةٌ وفِعْلَةٌ وفِعْلَةٌ)، وقد نقل هذا الباب بنصه وترتيبه ابن سيده في المخصص ج ١٥ ص ٩٣.

(٤) المعجم الوسيط (ر غ و).

(٥) انظر مادة (ر ف ق) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، و "خطأ" بالمد، لغة في "خطأ" وقد أهمل هذا التعقب معجم الأصمعي.

(٦) شرح الفصيح للزمخشري ج ٢ ص ٤٩١، وفيه قبل هذا النص: "ومرفق الإنسان بفتح الميم وكسر الفاء".

وقد أجاز فتح الميم - قبل الزمخشري - ابن السكيت^(١)، وبدأ به ثعلب في الفصيح^(٢)، كما أجاز الوجهين في العصر الحديث الحديث مجمع اللغة العربية المصرية^(٣)، ويستأنس الباحث بقراءة: "مرفقا" بفتح الميم وكسر الفاء^(٤).

٥٩، ٦٠ - المَرْمَة والمَقْمَة

جاء في كتاب "الفرق" للأصمعي، وكتاب "الفرق" لأبي حاتم ما نصّه: "الشفة من الإنسان، ويقال له من ذوات الأظلاف: المَقْمَة والمَرْمَة، بفتح الميم الأولى وكسرها فيهما، وأبي الأصمعي إلا الكسر"^(٥) وهذا يتناقض مع قول ثابت: "وحكى لي أبو نصر عن الأصمعي وغيره من العلماء: المَرْمَة والمَقْمَة، بالفتح أيضاً، وأنكرها ابن الأعرابي"^(٦).

وربما كان الأصمعي قد رجع عن تعقبه فبلغ ذلك أبا نصر، ولم يبلغ أبا حاتم أثناء تأليفه هذا الكتاب، وأياً ما كان فقد أجاز الفتح والكسر كثير من العلماء منهم قطرب، وأبو حاتم الذي صرّح بأنه سمع الفتح من غير الأصمعي، والجوهري الذي صرّح بأن فتح الميم لغة^(٧)، في حين اكتفى بعض العلماء بالكسر^(٨)، وربما اختاروا ذلك؛ لأن هذه اللغة أجود وأفصح.

(١) إصلاح المنطق ص ١٢١ (باب مَفْعِل ومَفْعَل)، وقد ناقض اختياره حيث ذكره ص ١٧٥ في (باب ما هو مكسور الأول مما فتحته العامة أو ضمته).

(٢) انظر تصحيح الفصيح ص ٣٢٨، وعبارة ثعلب: "ومرفق الإنسان، مفتوح الميم، وإن شئت كسرت"، وانظر تعليق ابن درستويه وتأبيده.

(٣) المعجم الوسيط (ر ف ق).

(٤) قراءة نافع، وأبي عمرو، وابن عامر، والكسائي، وآخرين. انظر: مختصر في شواذ القرآن، ومعجم القراءات القرآنية - الكهف/١٦.

(٥) انظر مادة (ر م م)، (ق م م) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٦) كتاب الفرق لثابت ص ١٧.

(٧) كتاب الفرق لقطرب ص ٤٦، وكتاب الفرق لأبي حاتم ص ٢٢٧، والصحاح للجوهري (ق م م).

(٨) كتاب النوادر لأبي مسحل ص ٨٦، وكتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ق م م) ج ١ ص ١١٩، وكتاب الفرق لابن فارس ص ٥١.

٦١ - زَغَارِف

ذكر بعض العلماء أن الأصمعي قال: بحر زَغْرَف وزَغْرَب: كثير الماء، ولا أعرف الزَّغَارِف^(١). ويرى الباحث أن هذا تعقب غريب؛ فقد كان في وَسْع الأصمعي أن يعرف "الزَّغَارِف" قياساً حيث يَطْرُد "فعالل" جمعاً لـ "فَعَلَل"، وقد أجاز هذه الكلمة بعض اللغويين مثل: ثعلب^(٢)، وربما كان تمسُّك الأصمعي بالسماع عائقاً له عن إجازة "زغارف" مع أن هذا الجمع مروى في قول مزاحم العقيلي^(٣):

خليجٌ أمَدَّتْهُ البحارُ الزَّغَارِفُ

٦٢ - أَزْمَر

قال الأصمعي في كتابه "خلق الإنسان": يقال: رجل زَمِر، ولا يقال: أزمَر الشعر^(٤). وقد اكتفت المعاجم بـ "زَمِر"، ولم تذكر "أزمَر"، واكتفى ابن دريد بالفعل فقط فقال: "زَمِرَ شعرُه: إذا رَقَّ وَقَلَّ نَبْتُه"^(٥).

ويبقى هذا التعقب على ما قال الأصمعي حتى يظهر شاهد يدل على صحة هذا الاستعمال.

(١) انظر مادة (ز غ ر ف) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) المحكم لابن سيده، وتاج العروس للزبيدي (ز غ ر ف)

(٣) تهذيب اللغة للأزهري (ز غ ر ف) ج٨ ص٢٣٦، والتكملة للصغاني، ولسان العرب لابن منظور (ز غ ر ف)، ولم يعثر الباحث على أي إشارة إلى أن الأصمعي روى شعر مزاحم أو أحد من بني عقيل.

(٤) انظر مادة (ز م ر) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٥) كتاب جمهرة اللغة (رزم) ج٢ ص٣٢٦.

ذكر أبو عبيد بن سلام عن الأصمعي أنه قال: العَرَقُ الزَّبِيل، ولا يقال: زَبِيل^(١) وقد قال بهذا القول عدد من العلماء^(٢) منهم الجوهرى الذى علل هذا التعقب بأنه "ليس فى الكلام فَعْلِيل، بالفتح."^(٣)

ولكن حكى الصغانى عن الفراء قوله: "الزَّبِيل لغة فى الزَّبِيل"^(٤)، وصرح الفيروز آبادى بصحة الفتح فقال: "الزَّبِيل - كأمير، وسكين، وقنديل، وقد يُفْتَح: القُفَّة أو الجِرَاب أو الوِعَاء."^(٥) وهذا التصريح كافٍ لتصحيح ما تعقبه الأصمعي ومُغْنٍ عن الاحتجاج بضبط "زَبِيل" بالفتح والكسر ضبط قلم فى المحكم لابن سيدة، والمصباح المنير للفيومى^(٦).

٦٤، ٦٥ - يزهو - يزهى

ذكر الجوهرى عن الأصمعي أنه قال: زها السرابُ الشيء يزهاه: إذا رفعه، بالألف لا غير^(٧). وقد نقل ابن منظور قول الأصمعي دون نسبته إليه^(٨). ويفهم الباحث من هذا النص أن الأصمعي يتعقب أن يقال فى هذا المعنى: يزهو أو يزهى.

(١) انظر مادة (ز ب ل) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) انظر فائت الفصيح لأبى عمر الزاهد ص ٨٩، وتهذيب اللغة للأزهري (ز ب ل) ج ١٣ ص ٢١٦ وفيه خطأ مطبعي، وغط الضعفاء من الفقهاء لابن برى ص ٣٠، والمدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمي ص ٨٨، وتقويم اللسان لابن الجوزى ص ١١٥، وغلطات العوام له ورقة ١٤، وما تلحن فيه العامة له ورقة ٦٧، وغلطات العوام لخسروزاده ورقة ١١.

(٣) (الصاحح للجوهري (ز ب ل)).

(٤) التكملة للصغانى (ز ب ل).

(٥) القاموس المحيط (ز ب ل).

(٦) المحكم (ز ب ل)، والمصباح (ك ت ل)، وسبب عدم احتجاجى بضبط القلم هو احتمالية كون هذا الضبط من المحقق أو الطابع لا من صاحب المعجم !!

(٧) انظر مادة (ز ه و) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث.

(٨) لسان العرب (ز ه ا)؛ ولهذا لم يستغن الباحث بلسان العرب عن مصادره التى اعتمد عليها ابن منظور وصرح بها فى مقدمته.

ولم يعثر الباحث في مصادره على ما يجيز ما أنكره الأصمعي، بل إن المعاجم الحديثة صرّح بعضها بالإنكار فقال: "زها السرابُ الإبل والإكام أى علاها، يقال: يزهاه، بالألف، فقط، ولا يقال: يزهوة"^(١).

٦٦ - سُحْر

ذكر ابن دريد أن أبا حاتم سأل الأصمعي عن السُّحْر، بالضم، فلم يعرفه في مقابل معرفة أبي عبيدة^(٢) ويضيف الباحث إجازة ابن السكيت الذي قال: "انتفخ سَحْرُهُ وسُحْرُهُ: رثته"^(٣). كما أن قول أبي حاتم: "وهو معروف"^(٤) فيه دليل كافٍ لتصحيح الاستعمال.

٦٧ - سَدَاد

ذكر الفيومي في المصباح المنير قول الأصمعي: سَدَادٌ من عَوَزٍ، بالكسر، ولا يقال بالفتح^(٥). وإذا كان الفيومي قد أخذ بهذا القول فإن الباحث لا يرى مبرراً لذلك؛ فقد حكى ابن السكيت عن ابن الأعرابي: "سَدَادٌ من عَوَزٍ وسَدَادٌ. كل يقال."^(٦) كما أجاز الوجهين بعض المعجميين كالجوهري، والفيروز آبادي^(٧)، وقد أحسن ابن الحنبلي حين أجاز هذا الاستعمال مخالفاً بذلك الحريري الذي عدّ الفتح من لحن الخواص^(٨).

(١) أقرب الموارد (ز ه و)، وفيه تعقب الأصمعي، وانظر كذلك محيط المحيط (ز ه و).
(٢) انظر مادة (س ح ر) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٣) إصلاح المنطق ص ٩١ (باب فَعَلٌ وفُعَلٌ باتفاق معنى).

(٤) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ح ر س) ج ٢ ص ١٣١.

(٥) انظر مادة (س د د) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٦) إصلاح المنطق ص ١٠٤ (باب فِعَالٌ وفَعَالٌ بمعنى واحد) وفيه عشرات الكلمات بالفتح والكسر.

(٧) الصحاح، والقاموس (س د د).

(٨) عقد الخلاص لابن الحنبلي ص ٢٢٧، وفيه ردّ شديد على الحريري.

٦٨ - سَفَل

ذكر السرقسطى أن الأصمعى أنكر "سفل" فى شىء من الكلام^(١). وقد ذكر السرقسطى شاهداً على هذه اللغة، وهو قول الشاعر:^(٢)

فَعَلَا مِنْهُ كَلَامٌ وَسَقَل

كما وجد الباحث إجازة هذا الضبط عند كثير من العلماء؛ فقد قال ابن سيده: "وقد سفل سفلاً، وسفل يسفل"^(٣)، وقال الفيومى: "سفل من باب قعد وقرب"^(٤)، وقال الفيروزآبادى: "وقد سفل ككرم وعلم ونصر"^(٥)، ومن الغريب اكتفاء المعجم الوسيط بالفتح فقط الذى أنكره الأصمعى^(٦).

٦٩ - سَمِيح

تعقب الأصمعى هذا اللفظ، وجعل استعماله من قبيل الاضطرار فى قول أبى ذؤيب^(٧):

فإن تصرمى حبلى وإن تتبدلى خليلاً ومنهم صالحٌ وسَمِيحٌ

وإذا كان ابن فارس قد اكتفى بلفظ "سمج"، و"سمج"^(٨)، فقد جاء فى ديوان الهذليين ما نصه: "ويقال: سميج وسمج ونذيل ونذل"^(٩). كما أجاز ابن دريد هذا

(١) انظر مادة (س ف ل) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٢) كتاب الأفعال للسرقسطى ج٣ ص٥٥٢.

(٣) المحكم (س ف ل)، وكذا فى لسان العرب (س ف ل).

(٤) المصباح المنير (س ف ل).

(٥) القاموس، وتاج العروس (س ف ل) فى حين اكتفى الصحاح بالضم فقط.

(٦) المعجم الوسيط (س ف ل).

(٧) انظر مادة (س م ج) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٨) مجمل اللغة، ومقاييس اللغة (س م ج).

(٩) ديوان الهذليين ق١ ص١١٩٢.

الاستعمال فقال: "وأجاز أبو زيد: قوم سماج؛ لأنه أجاز سَمِجًا وسِمَاجًا مثل قَبِيح وقَبَاح"^(١) ثم أنشد بيت أبي ذؤيب، كما أجازَه الجوهري فقال: "سَمُجُ الشَّيْءِ سَمَاجَةٌ: قَبُحٌ فَهُوَ سَمَجٌ مِثْلُ ضَخْمٍ فَهُوَ ضَخْمٌ، وَسَمِجٌ، مِثْلُ خَشْنٍ فَهُوَ خَشِنٌ، وَسَمِجٌ، مِثْلُ قَبُحٍ فَهُوَ قَبِيحٌ"^(٢) ثم أنشد البيت، وقد أجازَه كذلك ابن سيدة، وابن منظور، والفيروز آبادي، والزبيدي^(٣) وقد كان طبيعيًا أن تثبت المعاجم الحديثة هذا الاستعمال^(٤).

٧٠ - سَمِح

ذكر أبو عبيد القاسم بن سلام أن الأصمعي قال: "يقال: رجل سَمِحٌ، لا غير، لا يقال: سَمِحٌ."^(٥) ويبدو أن هذا الضبط غير مشهور فقد أهمله كثير من اللغويين، ولم يعثر الباحث على إجازة له إلا قول ابن فارس: "وَالسَّمِحُ وَالسَّمَحُ وَالسَّمَحُ وَاحِدٌ."^(٦)

٧١ - السُّمَّه

ذكر ابن قتيبة أن الأصمعي خطأ رُوِّبَ في استعماله كلمة "السُّمَّه"، وأن الصواب عنده "السُّمَّهِي"^(٧).

ولكن هذا الاستعمال صحيح؛ فقد أجازَه كثير من العلماء واستشهدوا بقول رُوِّبَ، ومن هؤلاء صاحب العين، وابن فارس، والجوهري، والفيروز آبادي،

(١) كتاب جمهرة اللغة (ج س م) ج ٢ ص ٩٥.

(٢) الصحاح (س م ج).

(٣) المخصص (الحسن والقبح) ج ٢ ص ١٥٢، وانظر المحكم، ولسان العرب، وتاج العروس (س م ج).

(٤) المعجم الوسيط، وأقرب الموارد، والمنجد (س م ج).

(٥) انظر مادة (س م ح) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٦) مجمل اللغة (س م ج).

(٧) انظر مادة (س م هـ) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

والزبيدي^(١)، وقد أحسن الشيخ شاکر حين قال: "فما أنكره الأصمعي قد عرفه غيره"^(٢).

٧٢ - الأسهران

أورد بعض العلماء أن الأصمعي أنكر هذا اللفظ، وغلط أبا عبيدة، وقال: لو أحضرته فرساً وقيل له: ضع يدك على شيء منه ما درى أين يضعها^(٣).

ولكن الباحث وجد هذا الاستعمال جائزاً عند كثير من العلماء منهم صاحب العين الذي قال: "الأسهران: عرقان في الأنف من باطن إذا اغتلم الحمار سالا دماً"^(٤)، وكذلك قال ابن دريد، والقالی، وابن فارس، والجوهري، واستشهدوا على ذلك بقول الشماخ^(٥).

تَوَائِلُ مِنْ مِصَاكٍ أَنْصَبْتَهُ حَوَالِبُ أَسْهَرِيهِ بِالذَّنِينِ

وقد علل ابن فارس هذه التسمية فقال: "وكانما سُمِّيَا بذلك لأنهما يسيلان ليلاً كما يسيلان نهاراً"^(٦).

(١) كتاب العين (س م هـ) ج ٤ ص ١٢، ومجمل اللغة، ومقاييس اللغة، والقاموس المحيط، وتاج العروس (س م هـ)

(٢) الشعر والشعراء لابن قتيبة ص ٦٠٠ هامش ٢، وانظر بيت رؤبة في ديوانه. نشرة وليم ألورد ص ١٦٥.

(٣) انظر مادة (س هـ ر) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٤) كتاب العين (س هـ ر) ج ٤ ص ٧.

(٥) كتاب جمهرة اللغة (ر س هـ) ج ٢ ص ٣٩، والمقصود والممدود للقالی ص ٣٨٩، ومقاييس اللغة لابن فارس، ومجمل اللغة له، والصحاح (س هـ ر)، وكذا رواية الديوان ص ٣٢٦ مما يرجح أن هذه الرواية المنشورة ليست للأصمعي.

(٦) مقاييس اللغة (س هـ ر)، وانظر مجمل اللغة، والقاموس المحيط، وتاج العروس، وأقرب الموارد (س هـ ر).

ذكر السرقسلي أن الأصمعي أنكر هذه الألفاظ^(١). ولكن سيبويه حكاها عن الخليل فقال: "وسألته عن قوله: سَوَائِيَّة فقال: هي فعالية بمنزلة علانية، والذين قالوا: سَوَائِيَّة حذفوا الهمزة كما حذفوا همزة هَارٍ وِلَاثٍ ... وسألته عن مَسَائِيَّة فقال: هي مقلوبة ... فمَسَائِيَّة إنما كان حُدُّهَا مَسَاوِيَّة، فكرهوا الواو مع الهمزة؛ لأنهما حرفان مستقلان"^(٢). كما أثبت ابن السكيت سَوَائِيَّة وَمَسَائِيَّة^(٣).

وقد نقل كثير من العلماء حكاية سيبويه عن الخليل، واستدلوا بها على جواز هذه الألفاظ^(٤)، وقد أحسن ابن منظور حين أثبت: "سَاءَهُ سَوَاءٌ وَسَوَاءٌ وَسَوَاءٌ وَسَوَاءٌ وَسَوَائِيَّة وَمَسَائِيَّة"^(٥).

٧٦ - السُّوَاد

جاء في بعض المصادر أن الأصمعي لم يعرف هذه الكلمة - بضم السين - وأنه عَرَفَ الكسر فقط^(٦). وإذا كان كثير من العلماء قد اكتفوا بالكسر^(٧)، فقد ذكر الأزهرى، وأبو أحمد العسكري، والصغاني أن أبا عبيد عرف الضم، وأنه بمنزلة جِوَارٍ وَجَوَارٍ^(٨)، وقد أجاز ابن سيده الوجهين فقال: "الاسم السُّوَاد والسُّوَاد"^(٩).

(١) انظر مادة (س و أ) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) الكتاب ج٤ ص٣٧٩ - ٣٨٠.

(٣) إصلاح المنطق ص ١٨٠ (باب ما يُخَفَّف).

(٤) انظر الصحاح، والمحكم، والعياب، والقاموس، وتاج العروس (س و أ).

(٥) لسان العرب (س و أ).

(٦) انظر مادة (س و د) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث.

(٧) كتاب العين (س و د) ج٤ ص٢٨١، وكتاب جمهرة اللغة (د س و) ج٢ ص٢٦٧، وديوان الأدب ج٤ ص٣٧٣، ومجمل اللغة، ومقاييس اللغة، والصحاح (س و د).

(٨) تهذيب اللغة (س أ د) ج١٣ ص٣٠، وتصحيقات المحدثين ق١ ص٢٨٩، والتكملة للصغاني (س و د)

(٩) المحكم (س و د) وفيه رأى أبي عبيد أيضًا.

كما أجاز ذلك الفيروزآبادي^(١)، وعَبَّرَ الزبيدي عن رأى الأصمعي بوضوح فقال: "السَّوَادُ: السَّرَارُ، وَيُضْمُّ، فَيَكُونُ اسْمًا، وَعِنْدَ أَبِي عبيد السَّوَادِ بِالكسْرِ وَالضَّمِّ: اسْمَانِ، وَأَنكَرَ الْأَصْمَعِيُّ الضَّمَّ، وَأَثَبَتْهُ أَبُو عبيد وَغَيْرُهُ"^(٢). ويمكن للباحث التمثيل بكلمة المزاح التي تُروى بكسر الميم وضمها^(٣).

٧٧ - السَّوَّاف

جاء في ديوان الحطيئة ما يُفهم منه أن الأصمعي أنكر على أبي عمرو الشيباني فتح السين^(٤). وجاء هذا التعقب في المخصص غير واضح المعالم لوجود بياض في الأصل، ولفظه: "وقال أبو عمرو الشيباني: سَوَّافٌ، بفتح السين، فَأَنكَرُ...."^(٥)، وهذا يتناقض مع ما حكاه ابن السكيت بلفظ: "سمعتُ هشامًا النحوي يقول لأبي عمرو: إن الأصمعي يقول: السَّوَّافُ، بالضم، وقال: الأدواء كلها تجيء بالضم نحو: النَّخَّازُ، وَالدُّكَّاعُ، وَالْقَلَّابُ، وَالخُمَالُ. فقال أبو عمرو: لا، إنما هو السَّوَّافُ"^(٦). وسواء أكان الأصمعي هو المنكر أو أبو عمرو، فقد أجاز الفتح والضم ابن فارس فقال: "وقع في ماله السَّوَّافُ والسَّوَّافُ"^(٧)، وكذا ابن سيده الذي دافع عن الفتح فقال: "قد تجيء الأدواء على غير فُعال وبابه فُعال، فيمكن أن يكون السَّوَّافُ منه، وقالوا: سمع الله غَوَّاثُهْ وَغَوَّاثُهْ، وهو استغاثته، والباب فيه الضم؛ لأنه من

(١) القاموس (س و د).

(٢) تاج العروس (س و د) وعبارته تؤكد أن عدم المعرفة تعنى عند بعض اللغويين التعقب والإنكار.

(٣) المحكم، وتاج العروس (س و د).

(٤) انظر مادة (س و ف) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٥) المخصص ج ٤ ص ١٣٥ (فصل في الأمثلة التي لا تتعدى).

(٦) إصلاح المنطق ص ٢٥٩، ونقله الأزهرى فى تهذيب اللغة (س ١ ف) ج ١٣ ص ٩٢، والجوهري فى الصحاح (س و ف)، والتبريزي فى تهذيب إصلاح المنطق ص ٥٧٥، والصغاني فى العباب، والزبيدي فى تاج العروس (س و ف).

(٧) مجمل اللغة (س و ف) فى حين اكتفى فى مقاييس اللغة (س و ف) بالضم فقط.

الأصوات" (١) كما أجاز الفتح الفيروز آبادي بل بدأ به فقال: "السَّوَّاف كسحاب أو هو بالضم" (٢)، كما أثبت الوجهين بعض المعاجم الحديثة (٣) وفي هذا ردّ كافٍ على من خطأً هذا الاستعمال، ومنهم ابن بري الذي قال: "لم يروه بالفتح غير أبي عمرو، وليس بشيء" (٤).

٧٨ - يَشْرَعُ

جاء في كتاب "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني: "يقال: شرع يشرع، ولم نعرف يشرع. قال أبو عبيدة: يقالان جميعاً" (٥).
وإذا كان الباحث لم يعثر على إجازة لهذا الضبط، فإن قول أبي عبيدة كافٍ لتصحيحه.

٧٩ - شَمَل

أورد جمع من العلماء أن الأصمعي أنكر فتح الميم في "شملهم الأمر" ولم يعرف الفتح إلا في عبارة: "شملت الرّيح"، ولكن نقل هؤلاء العلماء عن الفراء أن

(١) المخصص بتصريف ج ٤ ص ١٣٥ (فصل في الأمثلة التي لا تتعدى) وانظر إجازة الفتح والكسر في المحكم (س و ف).

(٢) القاموس المحيط (س و ف)، وجاء في تاج العروس (س و ف): "قال ابن الأثير: وهو خارج عن قياس نظائره".

(٣) أقرب الموارد (س و ف)

(٤) حكى ذلك الزبيدي في تاج العروس (س و ف)، ولم أقف عليه في المطبوع من حواشي ابن بري؛ لأنه ينتهي عند حرف الشين.

(٥) انظر مادة (ش ر ع) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد سبق في تمهيد البحث علاقة كتاب أبي حاتم بالأصمعي، وقد أهمل هذا التعقب معجم الأصمعي.

الفتح لغة^(١)، كما أجاز الفتح علماء آخرون كالهروى، وابن درستويه، والفيومى^(٢)؛ وعلى هذا فلا خطأ فى الاستعمال، ولا حق للأصمعى، ومن تبعه من المحدثين^(٣).

٨٠ - الصَّارِف

ذكر الأصمعى فى كتابه "الفرق"، ونقل عنه بعض العلماء أن الصارِف ليس من كلام العرب، وإنما ولَّده هل الأمصار^(٤).

ولكنَّ الباحث وجد عددًا غير قليل من العلماء قد أجازوا هذا الاستعمال؛ فقد ذكره أبو مسحل الأعرابى، والخليل، وأبو عمرو الشيبانى^(٥)، وأبو حاتم تلميذ الأصمعى، واختاره ثعلب فى الفصيح^(٦)، وابن درستويه الذى انبرى للردِّ على الأصمعى فقال: "وقد قال الخليل - وهو أقدم من الأصمعى فى اللغة وأعلم وأثبت رواية عن العرب: إن الصَّرَافِ جرِّمةُ الشاءِ والبقرِ والكلابِ، وقد صرَّفتُ تصريفَ صُرُوفًا فهى صارِفٌ، وجعل ذلك فى الشاءِ والبقرِ أيضًا، ولم يخصَّ السَّبَاعَ."^(٧)، كما أجاز هذا الاستعمال ابن خالويه، وابن فارس^(٨)؛ وعلى هذا فلا حقَّ للأصمعى فى هذا التعقب.

(١) انظر مادة (ش م ل) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٢) التلويح ص ٨، وتصحيح الفصيح ص ٥٨، والمصباح المنير (ش م ل).

(٣) الكتابة الصحيحة ص ١٨٢.

(٤) انظر مادة (ص ر ف) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث.

(٥) كتاب النوادر لأبى مسحل ص ١٣٢، وكتاب العين (ص ر ف) ج ٧ ص ١١٠، وكتاب الجيم (باب

الصاد) ص ١٧٣، ١٨٠، وكرَّره فى (باب العين) ص ٢٧٩، وذكره فى مواضع أخرى.

(٦) كتاب الفرق لأبى حاتم ص ٢٤٣، وكتاب الفصيح. تحقيق مذكور ص ٣٢٢.

(٧) تصحيح الفصيح ص ٥٣٩.

(٨) كتاب ليس ص ٤٢، وكتاب الفرق لابن فارس ص ٧٤.

جاء في أكثر من مصدر أن الأصمعي أنكر هذين اللفظين، وأن الصواب عنده صَعَل وصَعَلَة مع اعتراف الأصمعي بمجىء "أصعل" في شعر العجاج، وفي حديث عليّ. (١)

ويبدو للباحث أن الأصمعي راعى الشهرة في كلام العرب، ولكن صحَّح هذين الاستعماليين كثير من العلماء^(٢)، وكذا فعلت بعض المعاجم الحديثة^(٣) ويرى الباحث أن مجىء اللفظ في الحديث كاف لتصحّحه، ويستأنس بقول الفيومي: "قد نقل هذا العدل الضابط عن العرب الفصحاء عن أفصح العرب فكان أوثق من نقل أهل اللغة فإنهم قد يكتفون بالنقل عن واحد ولا يعرف حاله، فإنه قد يعرض له ما يخرج عن حيز الاعتدال من دَهَش وسُكَّر وغير ذلك"^(٤).

وربما يكشف هذا التعقب عن نظرة الأصمعي للحديث وعدم الاحتجاج به.

٨٣ - صَوْلِجَان

ذكر القالي أن الأصمعي أنكر كسر اللام^(٥)، ويبدو أنه مُحِقّ في هذا؛ فقد اكتفى كثير من العلماء بالفتح - وإن لم ينكروا الكسر^(٦) - ولم يعثر الباحث على إجازة للكسر.

(١) انظر مادة (ص ع ل) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) انظر -بالإضافة إلى مصادر هذا التعقب- المخصص (ما في الفم سوى اللثات والأسنان واللسان) ج١ ص١٥٨، وأساس البلاغة، والقاموس المحيط، وتاج العروس (ص ع ل).

(٣) أقرب الموارد، والمنجد (ص ع ل).

(٤) المصباح المنير (ث ن ي)، وانظر الحديث في النهاية في غريب الحديث (ص ع ل) ج٣ ص٣٢.

(٥) انظر مادة (ص ل ج) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٦) انظر كتاب العين (ص ل ج) ج٦ ص٤٦، وإصلاح المنطق ص١٦٣، وديوان الأدب (فؤعلان) ج٢ ص٨١، وانظر الصحاح، والمحكم، ولسان العرب، والقاموس، وتاج العروس (ص ل ج).

أورد جمع من العلماء أن الأصمعي أنكر كسر اللام وأن الصواب عنده بالفتح^(١). وقد قال بقوله بعض العلماء^(٢)، واكتفى آخرون بالفتح^(٣)، ولكن أجاز صاحب العين الكسر فقال: "الطَيْلسَان، بفتح اللام وكسره، ولم يجئ فَيْعِلَان مَكْسُورًا غيره، وأكثر ما يجيء فيعلان مفتوحًا أو مضمومًا نحو الخيزران والجيسمان، ولكن لما صارت الكسرة والضمة أختين واشتركتا في مواضع كثيرة دخلت الكسرة مدخل الضمة".^(٤) كما أجاز ابن دريد فقال: "الطَيْلسَان معروف، بفتح اللام وكسرها، والفتح أعلى".^(٥)، وحكى الأزهرى جوازه عن ابن شميل^(٦).

٨٥، ٨٦ - طَلَاوَة

ذكر ابن السيد البطليوسي أن الأصمعي لم يكن يجيز في هذه الكلمة غير الضمّ^(٧). ويبدو أن ابن دريد وافق الأصمعي في ذلك حيث اكتفى بالضم^(٨)، ولكن أجاز آخرون ما أنكره الأصمعي، ومن هؤلاء ابن السكيت الذي أجاز الفتح والضم،

(١) انظر مادة (ط ل س) ن معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) انظر غلطات العوام لابن الجوزي ورقة ١٨، وما يلحن فيه العامة له ورقة ٧١، وغلطات العوام المنسوب للسيوطي ورقة ١٢٠، وناظر إنسان عين المعاني لابن جامع ورقة ٣٠.

(٣) معجم البلدان (طَيْلسَان) في حين تردّد ابن سيده فصرّح بالفتح في المخصص (باب ما خالفت العامة فيه لغات العرب من الكلام) ج ٤ ص ٤٤٤، وحكى الفتح عن ابن دريد (باب الطيالسنة والأكسية ونحوها) ج ٤ ص ٧٨؛ وقال في المحكم (ط ل س): "الطَيْلسَان والطَيْلسَان".

(٤) كتاب العين (ط ل س) ج ٧ ص ٢١٤، وقد نسب هذا النصّ للبيث. انظر تهذيب اللغة (ط ل س) ج ١٢ ص ٣٣٣، ومعجم البلدان (طَيْلسَان).

(٥) كتاب جمهرة اللغة (س ط ل) ج ٣ ص ٢٧.

(٦) تهذيب اللغة (ط ل س) ج ١٢ ص ٣٣٣.

(٧) انظر مادة (ط ل و) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٨) كتاب جمهرة اللغة (ط ل و) ج ٣ ص ١١٧.

وروى ذلك عن أبي عبيدة عن يونس عن العرب^(١)، كما حكى ابن السيد نفسه أن أبا عمرو الشيباني أجاز تثليث الطاء^(٢)، وإذا كان الجوهرى، وابن سيدة، قد اكتفيا بالضم والفتح^(٣) فقد أحسن الفيروزآبادى حين أجاز تثليث الطاء، وأحسن كذلك مجمع اللغة العربية المصرى حين فعل مثله^(٤).

٨٧، ٨٨ - أسطاع يُسْطِيع

ذكر أبو حاتم عن الأصمعى إنكاره الفعل "أسطاع" بقطع الألف، ومضارعه "يُسْطِيع" بضم الياء^(٥).

ويبدو للباحث أن الأصمعى أنكره لعدم شيوعه وقلة اعتياد الناس له، وربما فعل ذلك مراعاة للاستعمال القرآنى الذى جاءت فيه الكلمة بهمزة وصل فى الماضى، وفتح الياء فى المضارع، ومن ذلك قوله تعالى: "فما اسطاعوا أن يظهروه"^(٦).

ولكن سيبويه أجاز هذه الصيغة، وعلل السين فيها بأنها عوض من حركة العين من أفعل، وليست سين استفعل، فقال عن أهراق: "وأما الذين قالوا: أهرقت، فإنما جعلوها^(٧) عوضاً من حذفهم العين وإسكانهم إيّاها كما جعلوا ياء أَيْنُقٍ وألف يمانٍ عوضاً. وجعلوا الهاء العوض؛ لأن الهاء تزداد، ونظير هذا قولهم: أسطاع

(١) إصلاح المنطق ص ١١٢ (باب الفعالة والفعالة)، وناقض اختياره ص ١٦٦ (باب ما جاء مضموماً) فقال: "وتقول: على وجه طلاوة، والعامّة تقول: طلاوة".

(٢) المثلث ق ٢ ص ٧٦، وقد حكى رأى أبى عمرو ابن منظور أيضاً فى لسان العرب (ط ل و)، ولكنى لم أعثر عليه فى كتاب الجيم (باب الطاء)، ولعله فى كتاب آخر له.

(٣) انظر: الصحاح، والمحكم (ط ل و).

(٤) القاموس المحيط، والمعجم الوسيط (ط ل و).

(٥) انظر مادة (ط و ع) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٦) الكهف/٩٧، وانظر كذلك الآية ٧٨ من السورة نفسها، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (ط و ع).

(٧) أى الهاء.

يُسْطِيع، جعلوا العوض السين؛ لأنه فِعْلٌ، فلما كانت السين تتراد في الفعل زيدت في العِوَض؛ لأنها من حروف الزوائد التي تتراد في الفعل، وجعلوا الهاء بمنزلتها^(١).

ويلاحظ الباحث أن سيبويه عبّر بكلمة "قولهم" أي أنه استشهد بكلام العرب، كما أنه جعل "أسطاع" التي أنكرها الأصمعي أصلاً ليقس عليه "أهراق"؛ وبهذا يكون الاستعمال صحيحاً لا غبار عليه.

ومن المحتمل^{أم} تكون هذه الصيغة ناتجة عن الجمع بين البديل والمبدل عنه حيث إن بعض اللهجات العربية الجنوبية القديمة كالمعينية والحضرية والقبتانية كانت تستعمل السين مكان الهاء في السبئية، ومكان الهمزة في الفصحى، فيقولون: "سعذب" في "أعذب"، و"سكبر" في "أكبر"، و"سنكر" في "أنكر"، ويقوى هذا الاحتمال وجود صيغة "أهراق" التي جُمع فيها بين الهمزة والهاء^(٢).

٨٩ - عُبْر سَفَرٍ

ذكر ابن دريد أن الأصمعي تعقب هذا الاستعمال وأبى إلا عبّر سفر، بضم العين. ولكن ابن دريد لم يوافق الأصمعي في هذا الرأي حيث أجاز الضم والكسر^(٣)، كما أجازة الجوهرى وابن سيده والفيروز آبادى والزبيدي^(٤)، وقد وجده الباحث مضافاً إلى الجمع في قول النابعة الذبياني^(٥):

(١) الكتاب لسيبويه ج٤ ص٢٨٥، وانظر قوله ص٤٨٣: "ومن قال يُسْطِيع، فإنما زاد السين على أطاع يُطِيع، وجعلها عِوَضًا من سكون موضع العين"، وانظر إجازة ابن جنى في الخصائص ج١ ص٢٦١ (باب في مراتب الأشياء).

(٢) هذا رأى أستاذى د. محمد أحمد حماد قاله لى فى أحد اللقاءات، وقد تعرّض سيادته لظاهرة استعمال الهاء مكان الهمزة فى صيغة أفعال. انظر ص٢١ - ٢٣ من بحثه "ظواهر صوتية فى اللهجات العربية الجنوبية القديمة" المقدم إلى لجنة اللهجات والبحوث اللغوية بمجمع اللغة العربية المصرى. الدورة الحادية والسبعون عام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥م.

(٣) انظر مادة (ع ب ر) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٤) الصحاح، والمحكم، والقاموس، وتاج العروس (ع ب ر).

(٥) هكذا فى معلقته. انظر ديوانه ص٢٠٢، وجمهرة أشعار العرب ص١٤٩.

وقفتُ فيها سرّاةَ اليوم أسألها عن آلِ نَعْمٍ أُمُونًا عَبْرَ أسفارِ

٩٠ - عُذَى

ذكر الأزهري - وتبعه ابن منظور - أن الأصمعي أنكر ضم العين في هذه الكلمة، وأن الصواب عنده "عُدَى" بالكسر، وأنه لا يقال عُدَى إلا أن تدخل الهاء فتقول: عُدَاة، في وزن قُضَاة^(١).

وهذا يتناقض مع ما ذكره القالي حيث قال: "والعُدَى جمع عدوّ، حكاه الأصمعي، وكسر العين فيه أكثر."^(٢)، وما ذكره ابن العرّيف حيث قال: "وقال الأصمعي: ويجوز عُدَى، بالضم من غير دخول الهاء."^(٣) وبافتراض أن الأصمعي رجع عن تعقبه، فقد أجاز هذا الاستعمال كثير من العلماء منهم صاحب العين الذي قال: "ويجمع العدوّ على الأعداء والعِدَى والعُدَى والعُدَاة."^(٤)، وابن السكيت الذي قال: "قوم عُدَى وعدِيّ أى أعداء"^(٥)، وابن قتيبة الذي قال: "قوم عُدَى وعِدَى، أى أعداء. الأصمعي: إذا ضممت أول عِدَى ألحقت الهاء فقلت: عُدَاة."^(٦)، وابن دريد الذي قال: "الأعداء جمع عدوّ وهم العِدَى والعِدَى."^(٧)، وقد أخذ عليّ بن حمزة البصرى على ثعلب اكتفاءه بـ "عِدَى" بالكسر، فقال: "لم يجد أبو العباس رحمه الله ضبط هذا الموضع، إنما يقال للأعداء: قوم عُدَى وعِدَى وعُدَاة وأعداء بمعنى"^(٨)،

(١) انظر مادة (ع د و) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) المقصور والممدود للقالي ص ٢١٣.

(٣) شرح الجمل لابن العرّيف ص ١٠٤ تحقيق: مرتضى الإيرواني، رسالة دكتوراه. دار العلوم. القاهرة ط/١٩٨٣.

(٤) كتاب العين (باب العين والذال) ج ٢ ص ٢١٦.

(٥) إصلاح المنطق (باب ما يُضَمّ ويُكسّر من حروف مختلفة) ص ١٣٣، وفيه شاهد للأخطل مروى بالوجهين.

(٦) أدب الكاتب (باب فَعَلَ وفِعَلَ) ص ٤٣٠، ومن الممكن أن يكون الأزهري قد اعتمد على هذا النص مع أنه غير صريح في إنكار الأصمعي.

(٧) كتاب جمهرة اللغة (دع - و - ا - ي) ج ٣ ص ٢٤٣.

(٨) التنبيهات على أغاليط الرواة ص ١٨٥.

بل إن ابن فارس قد عدَّ الضم هو الأفضل والأحسن فقال: "العِدَى الأعداء، ويقال: بل هو عُدَى، بضم العين، وذلك أنه لم يأتِ شيء من النعوت على فعل".^(١)، وقد نصَّ على الوجهين الجوهري، وابن سيده^(٢)، ومثَّل الفيومي على ذلك فقال: "قوم عِدَى، وضم العين لغة، ومثله سَوَى وسُوَى، وطَوَى وطَوَى".^(٣)

٩١، ٩٢ - عَشْوَةٌ

ذكر أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه "الغريب المصنف" أن أبا زيد أجاز: أوطأته عَشْوَةٌ وعَشْوَةٌ، وأن الأصمعي قال: عَشْوَةٌ لا غير^(٤).

وهذا التعقب المضبوط ضبط قلم يتناقض مع ما جاء في تهذيب اللغة مضبوطاً فحراً بالقلم كذلك بلفظ: "وقال الأصمعي: ما غرَّك بفلان، أى كيف اجترأت عليه قال: ومن غرَّك من فلان، أى: من أوطأك منه عَشْوَةٌ من أمر فلان"^(٥) وأياً ما كان رأى الأصمعي فإن كثيراً من العلماء أجازوا تثليث العين، ومن هؤلاء صاحب العين، وابن السكيت^(٦)، وكذلك ابن دريد، وابن سيده، والفيروز آبادي، والزبيدي^(٧)، وإن اقتصر الجوهري على الضم والفتح^(٨).

(١) مجمل اللغة (د ع و)، واكتفى في مقاييس اللغة بالنص على جواز الوجهين.
 (٢) الصحاح (ع د و)، وفيه إشارة إلى بيت الأخطل المروى بالوجهين، وانظر المحكم (ع د و)، والمخصص (باب مما يختلف أوله بالكسر والضم) ج ١٥ ص ١٥٤.
 (٣) المصباح المنير (ع د و)، ويمكن التمثيل كذلك بما ذكره الفيومي نفسه في مادة (ج ل ي) حيث قال: "حُلَى، وتضم الحاء وتُكسَرُ"، وانظر: الحجة لأبي على الفارسي ج ١ ص ١٨٦.
 (٤) انظر مادة (ع ش و) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٥) تهذيب اللغة. المستدرک على الأجزاء السابع والثامن والتاسع ص ١٢٤، ولم يُشِرْ د. رشيد عبد الرحمن العبيدي إلى هذا التناقض!!
 (٦) كتاب العين (ع ش و)، (ع ش ي) ج ٢ ص ١٨٧، وإصلاح المنطق (باب فَعَلَةٌ وفَعَلَةٌ وفِعْلَةٌ) ص ١١٧.
 (٧) كتاب جمهرة اللغة (ش ع و) ج ٣ ص ٦٢، وانظر المحكم، والقاموس، وتاج العروس (ع ش و).
 (٨) انظر الصحاح (ع ش و).

٩٣ - طريق العنصلين

أورد بعض العلماء أن الأصمعي أنكر ضمّ الصاد في هذه الكلمة^(١). ولكن أجاز بعض العلماء هذا الضبط، ومن هؤلاء ابن سيدة الذي قال: "طريق العنصلين، بفتح الصاد وضمّها: موضع."^(٢)، والزبيدي الذي قال: "طريق العنصلين، بضمّ الصاد وفتحها،"^(٣)، مع ملاحظة أن الزبيدي بدأ بالضم الذي تعقبه الأصمعي.

٩٤ - مَعْوَج

نهى الأصمعي عن قولهم: هذه عصا مَعْوَجَة، بفتح العين، وتشديد الواو، وذكر أن الصواب معوجة، بتسكين العين وتشديد الجيم^(٤)، وقد تابعه في ذلك بعض اللغويين^(٥)، وذكر بعضهم أن ما أنكره الأصمعي هو الأضعف وما أجازته هو الأصح^(٦)، في حين أجاز الأزهرى هذا الاستعمال بقوله: "عَوَّجَتُ الشَّيْءَ تَعْوِجًا فَتَعْوَجُ، إِذَا حَنِيتَهُ، وَهُوَ ضِدُّ قَوْمَتُهُ، فَإِذَا انْحَنَى مِنْ ذَاتِهِ فَيُقَالُ: اعْوَجَّ اعْوَجَاجًا"^(٧)، وقد أحسن ابن درستويه حين ردَّ على ثعلب الذي اكتفى بما أجازته الأصمعي فقال: "وأما قوله: ونقول هذه عصا مَعْوَجَة"^(٨) - لأن فعلها اعْوَجَّتْ تَعْوَجٌ - والعامة تقول: معوجة، بفتح العين وتشديد الواو، وإنما هذا إذا كانت مفعولة لا فاعلة، تقول: عَوَّجْتُهَا أَعْوَجَّهَا فَاعْوَجَّتْ فَهِيَ مَعْوَجَّةٌ، فَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّهَا مَفْعُولَةٌ لِمَ يَجْزُ إِلا قَوْلُ الْعَامَّةِ، وَكَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَبَيِّنَ الْوَجْهَيْنِ"^(٩) وإذا كان أحد الباحثين قد

(١) انظر مادة (ع ص ل) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث.

(٢) المحكم (ع ص ل).

(٣) تاج العروس (ع ص ل).

(٤) انظر مادة (ع و ج) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث.

(٥) انظر إصلاح المنطق ص ١٦٦، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص ٢٦، وغلطات العوام المنسوب

للسيوطي ورقة ١٢٦.

(٦) المدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمي ص ٧٨.

(٧) تهذيب اللغة للأزهرى (ع و ج) ج ٣ ص ٤٨.

(٨) هذا قول ثعلب في الفصيح ص ٣٢٠، تحقيق المذكور، وكذا الهروي في التلويح ص ٩٦.

(٩) تصحيح الفصيح لابن درستويه ص ٥٠٢.

أجاز هذا الاستعمال مستشهداً ببيت للصنوبري^(١)، فإن ابن مكي الصقلي أجاز به بقول الشماخ^(٢):

إذا عيج منها بالجديل ثنت له جرانا كخوط الخيزران المعوج
وقول الآخر^(٣):

فمن رام تقويمى فإنى مقوم ومن رام تعويجى فإنى معوج
وبهذا يصح هذا الاستعمال قياساً وسماعاً، ولعل الأصمعي رجع عن هذا التعقب؛ فقد روى عنه المفضل بن سلمة قوله: "العرقلة التعويج"^(٤).

٩٥ - عَيْق

ذكر القالى فى أماليه عن الأصمعي أنه قال: لا أعرف ضيق عيق^(٥). ثم دافع القالى عن هذا الاستعمال فقال: "فإن قيل: ضيق عيق فهو صواب؛ لأنهم يقولون: ما لاقت المرأة عند زوجها ولا عاقت، أى لم تلتصق بقلبه"^(٦).

(١) معجم الألفاظ العامية ذات الحقيقة والأصول العربية ص ٣٩٨ د. عبد المنعم سيد عبد العال. الخانجي. القاهرة ط ١٩٧٢/٢ م.

(٢) تنقيف اللسان لابن مكي ص ٢٨٤، وانظر ديوان الشماخ بن ضرار. تحقيق د. صلاح الدين الهادي ص ٨٥.

(٣) هذا البيت يتنازع محمد بن حازم الباهلي، وصالح بن جناح، ومحمد بن وهيب. انظر تنقيف اللسان ص ٢٨٤، والمدخل إلى تقويم اللسان ص ٧٨، ونهاية الأرب للنويري ج ٦ ص ٦٥.

(٤) الفاخر للمفضل بن سلمة ص ١٠٥ بلفظ "قال الأصمعي أو غيره: العرقلة التعويج" ولعل "أو" خطأ مطبعي والصواب "وغيره" ولاسيما أن هناك عشرات المرات - كما سبقت الإشارة فى التمهيد - جاءت بلفظ "قال الأصمعي وغيره"، وقد نسب د. المعبيد هذه العبارة إلى الأصمعي فى كتاب الأمثال ص ١٦٩ دون إشارة إلى رواية المفضل.

(٥) انظر مادة (ع ي ق) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٦) الأمالي للزجاجي ج ٢ ص ٣٣١، ومما يلفت نظر الباحث ما ذكره ابن سيدة فى المخصص (باب الإبتاع) ج ٤ ص ٣٧ بلفظ "قال الأصمعي: ولا أعرف ضيق عيق فإن كان قيل فهو صواب؛ لأنهم يقولون: ما لاقت المرأة عند زوجها ولا عاقت، أى لم تلتصق بقلبه." فجعل الرد من الأصمعي، ولعل بالكلام سقطاً، ولم يعثر الباحث فى مصادره على ما يزيل هذا الغموض أو يوضحه.

ذكر السرقسطي أن الأصمعي أنكر كسر عين هذا الفعل ^(١). وإذا كان بعض اللغويين قد اكتفوا بالفتح ^(٢) فقد أجاز الكسر صاحب العين فقال: "غَثِيَتْ نَفْسُهُ تَغْثِي". ^(٣) كما أجاز ابن سيده فقال: "غَثَّتْ نَفْسُهُ غَثْيًا، وَغَثِيَتْ غَثْيًا". ^(٤)، واستدرك الزبيدي على الفيروزآبادي فقال: "غَثِيَتْ النَفْسُ كَرَضِي تَغْثِي غَثْيًا: لُغَةٌ فِي غَثَّتْ، عَنِ اللَّيْثِ. قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: هَذِهِ مَوْلُودَةٌ وَكَلَامُ الْعَرَبِ غَثَّتْ نَفْسَهُ". ^(٥)، وقد أحسنت بعض المعاجم الحديثة حين أجازت الكسر ^(٦) في حين اكتفى بعضها بالفتح ^(٧).

ذكر القالي أن الأصمعي ردَّ كسر الراء في قولهم: "شَأُو مُغْرَبٌ" ^(٨). ويبدو أن الأصمعي كان مترددًا في هذا التعقب فقد حكى عنه القالي أنه قال مرة أخرى: بيني وبينه شَأُو مُغْرَبٌ وَمُغْرَبٌ، كما حكى القالي عن أبي عمرو جواز الفتح والكسر ^(٩). وبافتراض أن الأصمعي رجع عن هذا التعقب فقد أجاز الكسر والفتح

(١) انظر مادة (غ ث ي) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) إصلاح المنطق ص ١٨٩ (باب ما جاء على فعلت بالفتح مما تكسره العامة أو تضمه)، والصحاح، ومجمل اللغة، ومقاييس اللغة، والقاموس المحيط (غ ث ي).

(٣) كتاب العين (باب الغين والناء) ج ٤ ص ٤٤٠.

(٤) المحكم (غ ث ي).

(٥) تاج العروس (غ ث ي) ولا يضر رأى الأزهرى؛ لأنه كثير التعقب على الليث.

(٦) المنجد (غ ث ي).

(٧) المعجم الوسيط، وأقرب الموارد (غ ث ي).

(٨) انظر مادة (غ ر ب) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٩) البارع ص ٣٠٤.

كثير من العلماء كالفارابي، وابن فارس، والجوهري، وابن سيدة، وابن منظور^(١)،
والزبيدي الذي استدرك الكسر على الفيروزآبادي، واحتج بقول الكميت^(٢).

أعهدك من أولى الشيبية تطلب على دبر هيهات شأؤ مغرب

٩٨ - غرثوق

ذكر ثعلب في شرح ديوان كعب بن زهير عن بعض العلماء قولهم:
غرثوق، بضم الغين والنون، طائر، فإن نعت به رجل قيل: غرثوق، بكسر الغين
وفتح النون. ثم حكى عن الأصمعي قوله: بل يقال في الجميع غرثوق مثل:
عصفور، وبهلول^(٣).

وإذا كان بعض العلماء قد اكتفوا بضم الغين والنون^(٤)، فقد أجاز كسر الغين
وفتح النون آخرون منهم القالي الذي حكاه عن ابن السكيت وابن قتيبة^(٥)،
والجوهري الذي قال: "وإذا وُصِفَ بها الرجال فواحدهم غرثنيق وغرثوق، بكسر
الغين وفتح النون فيهما"^(٦)، كما أجاز هذا الضبط ابن بري فقال: "يقال: غرثوق
وغرثاق وغرثانق"^(٧)، كما أثبتته ابن منظور فقال: "الغرثوق والغرثنيق والغرثنيق،
كله الأبيض الشاب الناعم الجميل"^(٨)، ونصّ الفيروزآبادي فقال: "الغرثوق
كزنبور، وفرثوس"^(٩)، وشرحه الزبيدي فقال: "قال ابن الأنباري: الغرثنيق: الذكور

(١) ديوان الأدب (مفعّل) ج ١ ص ٣١٥، (مفعّل) ج ١ ص ٣١٨، ومقاييس اللغة (غ ر ب)، وضبطت
الكلمة في مجمل اللغة بالكسر فقط، وانظر الصحاح، والمحكم، ولسان العرب (غ ر ب).

(٢) تاج العروس (غ ر ب).

(٣) انظر مادة (غ ر ن ق) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم
الأصمعي.

(٤) كتاب جمهرة اللغة (باب ما جاء على فَعْلُول) ج ٣ ص ٣٨٣، والمحكم (غ ر ن ق).

(٥) البارع ص ٤٥٠، ولم أقف على رأي ابن السكيت، وابن قتيبة في إصلاح المنطق، وأدب الكاتب.

(٦) الصحاح (غ ر ن ق).

(٧) حواشي ابن بري (غ ر ن ق).

(٨) لسان العرب (غ ر ن ق).

(٩) القاموس (غ ر ن ق).

من الطير، واحدها غِرْنُوقٌ، وغِرْنِيقٌ".^(١)، وعلى هذا فلا خطأ في استعمال "غِرْنُوقٌ"، بكسر الغين وفتح النون في وصف الرجل أو الطائر، ويمكن الاستشهاد بقول سيبويه: "ويكون على مثال فِعْلُولٍ في الاسم والصفة. فالاسم نحو: فِرْدَوْسٌ، وبرْدُونٌ، وجرْدُونٌ، والصفة نحو: عِلْطَوْسٌ"^(٢).

٩٩ - غَزْرٌ

قال الأصمعي: إذا كان لبنُ الشاة كثيرًا قيل: قد غَزُرَتْ تغزُرُ غَزْرًا، ولا يقال: غَزُرًا^(٣). ولكن أجاز بعض العلماء هذا الضبط؛ فقد نسب القول بالضم إلى أبي العباس الأحول^(٤)، كما أجازَه ابن سيدة فقال: "بئر غزيرة: كثير الماء، وكذلك عين الماء والدمع، والجمع غزار، وقد غَزُرَتْ غَزارةً وغَزُرًا وغَزْرًا، وقيل: الغَزْرُ من جميع ذلك المصدر، والغَزْرُ: الاسم"^(٥)، وإذا كان الجوهرى قد أهمل هذا الضبط فقد استدرك عليه الصغاني فقال: "الغَزْرُ، بالضم: الغَزارة"^(٦)، وقد نصَّ صاحب القاموس فقال: "غزرت ككرم غزارةً وغَزْرًا، وغَزْرًا، بالضم"^(٧)، وزاد الزبيدي: "ويقال: الغَزْرُ، بالضم: المصدر، وبالفتح: الاسم"^(٨).

١٠٠، ١٠١ - غَوَى يَغْوَى

ذكر أبو حاتم أن شيخه الأصمعي أنكّر هذا الضبط في معنى الغواية، وأن الصواب عنده غَوَى يَغْوَى، بفتح عين الماضي وكسر عين المضارع؛ لأن غَوَى،

(١) تاج العروس (غ ر ن ق).

(٢) الكتاب ج ٤ ص ٢٩١، والجرْدُونُ ذكر الضبِّ، والعلْطَوْسُ: الخيار الفارمة من النوق.

(٣) انظر مادة (غ ز ر) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٤) نوادر أبي زيد ص ٥٤٢.

(٥) المحكم (غ ز ر).

(٦) التكملة (غ ز ر).

(٧) القاموس (غ ز ر).

(٨) تاج العروس (غ ز ر)، وقد جاء الضم مضبوطًا بالقلم في مقاييس اللغة، والمصباح المنير (غ ز ر).

بكسر العين في الماضي لا تستعمل عنده إلا بمعنى آخر حيث يقال: غويت السخلة وغوي الفصيل، وهو ألا يروى من لبأ أمه حتى يموت هزالاً^(١).

ولكن أجاز ابن سيدة هذا الضبط فقال: "غوى الرجل غيًّا، وغوي غواية، الأخيرة عن أبي عبيد: ضلّ".^(٢)، كما استدرك الصغاني على الجوهري فقال: "غوى الرجل، بالكسر: لغة في غوى ضعيفة"^(٣)، وقال الفيروز آبادي: "غوى يغوي غيًّا، وغوي غواية".^(٤)

ولعل عبارة الصغاني توضح أن الأصمعي اقتصر في التعقب على الأشهر والأكثر شيوعًا، ولم يأخذ بالقليل.

١٠٢ - ما فتأ

ذكر أبو حاتم السجستاني أن شيخه الأصمعي لم يسمع الفتح في هذا الفعل، وأنه سمع الكسر فقط^(٥).

ولكن أجاز الفتح كثير من العلماء منهم الجوهري الذي حكى عن أبي زيد: "ما أفنأت أذكره، وما فنتت أذكره، بالكسر والنصب".^(٦)، كما أجاز هذا الاستعمال ابن سيدة، وابن منظور، ونص الفيروز آبادي على تثليث التاء^(٧).

ولعل الكسر في هذه الكلمة هو الأشهر والأكثر؛ ولهذا أخذ الأصمعي به، وإن كان الباحث لا يملك دليلًا على صحة الحكم بالنادر والأشهر.

(١) انظر مادة (غ و ي) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) المحكم (غ و ي) ونقله ابن منظور في لسان العرب (غ و ي).

(٣) التكملة للصغاني (غ و ي).

(٤) القاموس المحيط (غ و ي).

(٥) انظر مادة (ف ت أ) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٦) الصحاح (ف ت أ).

(٧) المحكم، ولسان العرب، والقاموس المحيط (ف ت أ).

١٠٣ - مِعْزَى الْفِزْرِ

خطأ الأصمعي قول العامة: لا أفعل ذلك مِعْزَى الْفِزْرِ، وقال: الصواب الْفِزْرُ^(١). ولكنَّ أبا علي القالي ذكر أن الكوفيين يروون الْفِزْرَ، بكسر الفاء^(٢).

١٠٤ - فِكَاك

ذكر الفيومي أن الأصمعي منع الكسر في هذه الكلمة^(٣). ولكن الباحث وجد ذلك جائزاً عند كثير من العلماء منهم صاحب العين الذي استشهد بقول زهير^(٤):

وفارقتك بَرَهْنٍ لا فِكَاكٍ لَهْ يومَ الوَدَاعِ فأَمسى الرَّهْنُ قد غَلِقا

كما أجازَه ابن السكيت فقال: "قال أبو زيد: سمعتُ أبا مرَّة الكلابي وأعرابياً من بني عقيل يقولان: فِكَاك الرِّقبة والرَّهْنُ جميعاً. وقال غيرهما: فِكَاك"^(٥)، وقد فصلَّ الزمخشري القول في ضبط هذه الكلمة فقال: "فِكَاك الرَّهْنُ، عن الأصمعي بالفتح، وقال أبو زيد بالكسر. وروى جماعة من نقلة اللغة بالفتح والكسر جميعاً، وعن الكسائي قال: لم أسمع من يقول بالكسر إلا رجلين، والقياس عندي بالكسر^(٦)". وقد أحسن بعض أصحاب المعاجم حين أثبتوا الكسر والفتح في هذه الكلمة، ولم يأخذوا بمنع الأصمعي للكسر^(٧).

(١) انظر مادة (ف ز ر) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) المقصور والممدود للقالي ص ١٩٨، وأصل هذا المثل كما جاء في فصل المقال ص ٥١١: "الفزر هو سعد بن زيد وكان وافى الموسم بمعزى فأذهبها هناك ففترقت، والمعنى حتى تجتمع تلك، وهي لا تجتمع الذُّهْرُ كُلُّه".

(٣) انظر مادة (ف ك ك) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٤) كتاب العين (ف ك ك) ج ٥ ص ٢٨٤.

(٥) إصلاح المنطق ص ١٠٥ (باب فِعال وفِعال بمعنى واحد)، وقد نقل هذا الباب ابن سيده في المخصص ج ١٥ ص ٨٥.

(٦) شرح الفصيح للزمخشري ج ١ ص ٣٦١.

(٧) الصحاح، والمحکم، والقاموس، وتاج العروس (ف ك ك).

١٠٥ - فُتْدَق

ذكر القالى أن الأصمعى خطأً فتح الدال فى هذه الكلمة، وأن الصواب عنده بضم الدال مثل الفُستُق (١). ولم يعثر الباحث فى مصادره على إجازة هذا الضبط حيث اكتفى أصحاب المعاجم بالضم (٢).

ولكن يلفت الباحث أن كلمة "الفستق" التى مثل بها الأصمعى على الضم، يجوز فيها الضم والفتح (٣)، فقد حكى ابن سيدة عن أبى حنيفة قوله: "هو الفُستُق والفُستُق" (٤) كما نصّ على الجواز الفيروز آبادى فقال: "الفُستُق، كقنفذ وجُنْدَب معرَّب بَسْتَه" (٥) بل إن ابن مكي الصقلى خطأً عامةً زمانه فى الضم فقال: "ويقولون: الفُستُق، والصواب: الفُستُق، بفتح التاء" (٦) ثم استشهد بقول الراجز (٧):

ولم تَدْق من البُقُول الفُستُقَا

١٠٦ - فُوْهَة

ذكر القالى أن الأصمعى نهى عن تخفيف الواو، وأن الصواب عنده "فُوْهَة"، بفتح الواو وشدها (٨). وقد رأى ابن السكيت رأى الأصمعى حيث قال: "قعد على

(١) انظر مادة (ف ن د ق) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٢) أهمل الضبط فى العين، وأهملت الكلمة كلها فى الصحاح، وضبطت بالضم فى المحكم، والقاموس، والتكملة للصغاني، وتاج العروس (ف ن د ق)، وكذا فى الوسيط، ومعجم متن اللغة، وأقرب الموارد، ومحيط المحيط، والبستان، والمعجم الأساسى (ف ن د ق).

(٣) لاحظ أن الأصمعى مثل فقط بكلمة "الفستق"، ولم يصرِّح بإنكار الفتح فيها، ولهذا لم يعدّه الباحث تعقبًا، ولم يذكره فى معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث.

(٤) المخصص (الفستق) ج ١١ ص ١٣٩، وانظر التكملة للصغاني (ف س ت ق).

(٥) القاموس المحيط (ف س ت ق).

(٦) تنقيف اللسان ص ١٢٣ (باب ما غيِّروا حركاته من الأسماء).

(٧) نُسب فى المخصص (الفستق) ج ١١ ص ١٣٩ لهميان بن قحافة، وقبله:

نُسْتِيَّة لم تَأْكَل المَرْقُفَا

(٨) انظر مادة (ف و هـ) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

فُوّهة الطريق، وعلى فُوّهة النهر، ولا تقل: "قم، لا فُوّهة" ^(١)، كما أن بعض العلماء اكتفوا بـ"فُوّهة"، ولم يذكروا "فُوّهة" ^(٢). ولكن أجاز ابن سيدة التخفيف، وحكاه عن ابن الأعرابي ^(٣)، كما استدرك الصغاني على الجوهرى فقال: "وقال ابن الأعرابي: فُوّهة النهر، بالضم: لغة فى فُوّهته، بتشديد الواو" ^(٤)، كما أجاز هذا الاستعمال الفيومى، والفيروز آبادى، والزبيدى ^(٥).

١٠٧ - قُرْبُوس

جاء فى كتاب السلاح للأصمعى أنه لم يعرف هذه الكلمة بضم القاف وإسكان الراء ^(٦). ولكن وجد الباحث إجازة ابن سيدة لهذا الضبط حيث قال: "القُرْبُوس: جنو السَّرْج، والقُرْبُوس لغة فيه حكاها أبو زيد." ^(٧)، وذكر الزبيدى مثل ذلك، وأضاف أن "تسكين الراء مع ضم القاف لغة مشهورة فيه." ^(٨)

١٠٨ - قَاقُوزَة

ذكر ابن السيد البطليوسى أن الأصمعى عرف "قاقوزة" ولم يعرف "قَاقُوزَة" ^(٩)، وقد أنكر هذه الكلمة بعض اللغويين كابن السكيت، وابن قتيبة، والجوهرى ^(١٠)،

(١) إصلاح المنطق ص ١٧٧ (باب ما يُشَدَّد).

(٢) كتاب العين (ف و هـ) ج ٤ ص ٩٥، وكتاب جمهرة اللغة (ف أ و ي) ج ١ ص ١٨٦، والصحاح (ف و هـ) ولكن ينبغى الإشارة إلى أن هؤلاء العلماء لم يُصَرِّحُوا بالإنكار مثل الأصمعى وابن السكيت.

(٣) المحكم (ف و هـ) وكذا فى تاج العروس (ف و هـ).

(٤) التكملة للصغاني (ف و هـ).

(٥) المصباح المنير، والقاموس المحيط، وتاج العروس (ف و هـ).

(٦) انظر مادة (ق ر ب س) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٧) المحكم (ق ر ب س).

(٨) تاج العروس (ق ر ب س).

(٩) انظر مادة (ق ق ز) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(١٠) إصلاح المنطق ص ٣٣٨، وأدب الكاتب ص ٣١٢، والصحاح (ق ز ز).

ولكن أجازها آخرون؛ فقد بدأ بها صاحب العين فقال: "القأزّة: مشربة، وهى فيالجة، ويقال: قاقوزة بمعنى قأزّة."^(١) وقد أنشد ابن سيدة على صِحّة هذه الكلمة قول النابغة الجعدى^(٢):

كَأْنِي إِنَّمَا نَادَمْتُ كِسْرِي فَلَئِي قَأْزَةٌ وَلَهُ اثْنَتَانِ

وعلى هذا فالاستعمال صحيح ولا غبار عليه، ولا حق لمن أنكره.

١٠٩ - قَزَع

أورد بعض العلماء أن الأصمعي أنكر هذا الاستعمال، وأن الصواب عنده "قوزع"^(٣)، وقد وافق الأصمعي فى هذا التعقب كثيرٌ من العلماء^(٤).

وإذا كانت مصادر الباحث لم تسعفه بسبب تعقب الأصمعي لهذه الصيغة، فمن المحتمل أن يكون السبب ما عبّر عنه الأزهرى قائلاً: "قال البشتى: يعنى تنفيشه برائله، وهى قنازعه، وقد غلط فى تفسير قوزع بمعنى تنفيشه قنازعه، ولو كان كما قال لجاز قنزع، وهذا حرف لهج به بعض عوام أهل العراق، وظن البشتى بحدسه وقلة معرفته أنه مأخوذ من القنزعة فأخطأ ظنه، إنما قوزع فوعل من قزوع

(١) كتاب العين (ق ز) ح ٥ ص ١٣.

(٢) هذا يلفت نظر الباحث؛ لأن الأصمعي - كما سبق فى تمهيد البحث - روى ديوان النابغة الجعدى، فإما أن يكون هذا البيت مما لم يروه من شعر النابغة، وإما أنه رواه بعد تعقبه، وانظر البيت فى المحكم، ولسان العرب (ق ق ز)، وتاج العروس (ق ز ز)، ولم يرد هذا البيت فى "النابغة الجعدى وشعره". د. إبراهيم عوض. دار النهضة العربية. القاهرة ط/١٩٩٣م، وجاء ص ١٦٤ من "شعر النابغة الجعدى" جمع عبد العزيز رباح، وص ١٨٠ من "ديوان النابغة الجعدى" جمع د. واضح الصمد، بلفظ:

فَظَلْتُ كَأَنْنِي نَادَمْتُ كِسْرِي لَهُ قَأْزَةٌ وَلِي اثْنَتَانِ

ومن الغريب تعليق د. رباح على البيت بقوله: قأزّة مؤلدة.

(٣) انظر مادة (ق ن ز ع) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث.

(٤) انظر بالإضافة إلى مصادر هذا التعقب: إصلاح المنطق ص ٣٣٠، وأدب الكاتب (باب ما ينقص منه ويزاد فيه) ص ٣١٦، وكتاب جمهرة اللغة (باب ما جاء على فوعل) ح ٣ ص ٣٦١، والصحاح (ق ز ع).

يقزع: إذا خفَّ في عدوه كما يقال: قونس، وأصله قنس" (١) ويبدو للباحث أن العامة حين نطقت بصيغة "قنزع" قاست ذلك على بعض الصيغ مثل: سنبل الزرع، وفندس الرجل؛ إذا عدا، وففن الرجل؛ إذا فرَّق إبله كسلا وتوانياً" (٢).

ولم يجد الباحث من يجيز هذا الاستعمال إلا الصغاني الذي قال: "قرنص الديك وقرنس: إذا فزَّ وقنزع" (٣)، والفيروز آبادي الذي قال: "ويقال إذا اقتتل الديكان فهرب أحدهما: قنزع الديك" (٤)، وقد تعقبه الزبيدي فقال محتجاً بقول الأصمعي: "كان ينبغي للمصنف أن ينبّه على ذلك لأنها لغة عامية" (٥)، وأما المعاجم الحديثة فقد أثبت بعضها هذه الصيغة مع الإشارة إلى عاميتها (٦)، وأثبتها البعض الآخر دون تخطئة أو تضعيف (٧).

١١٠ - قُوبَاء

ذكر أبو حاتم أن شيخه الأصمعي لم يعرف هذا الضبط (٨)، ويبدو للباحث أنه لم يعرف ذلك؛ لأن وزن "فُعلاء"، بتسكين العين نادر. ولكن ابن السكيت أجازته فقال: "وليس في الكلام فُعلاء، مضمومة الفاء ساكنة العين ممدودة إلا حَرْفَان: الخُشَاء، خُشَاء الأذن، وهو العظم الناتئ وراء الأذن، وقُوبَاء، والأصل فيها تحريك

(١) تهذيب اللغة بتصرف يسير ج ١ ص ٣٨ من مقدمته، وكذا في (ق ز ع) ج ١ ص ١٨٥، وإذا كان الأزهرى قد فعل ذلك، فإن ابن هشام اللخمي قد خطأ القنزعة نفسها حيث قال: "ويقولون: قنزعة الديك، والصواب قوزعة، وقد قوزع: إذا نبتت قوزعته" انظر المدخل إلى تقويم اللسان ص ١٤٢، والقاموس المحيط (ق ن ز ع) وفيه "القنزعة: الشعر حوالى الرأس..... أو ما ارتقع من الشعر وطال".

(٢) المحكم (س ن ب ل)، وانظر لسان العرب (ف ن د س)، (ف ن ف ن).

(٣) النكلمة للصغاني (ق ر ن ص)، ولكنه لم يذكر هذه الصيغة في (ق ز ع)، ولا (ق ن ز ع)!!

(٤) القاموس المحيط (ق ن ز ع).

(٥) تاج العروس (ق ن ز ع).

(٦) أقرب الموارد (ق ن ز ع).

(٧) محيط المحيط (ق ن ز ع)، في حين أهمل هذه الصيغة المعجم الوسيط، والمعجم الأساسى.

(٨) انظر مادة (ق و ب) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم

الأصمعي.

العين، وهو خُشْشاء وقُوبَاء. وسائر الكلام إنما يأتي على فعلاء، بتحريك العين والمدّ نحو النفساء، وناقاة عُشراء^(١). ويبدو أن أبا حاتم السجستاني لم يوافق شيخه في هذا الرأي حيث عبّ فقال: "وهي معروفة عند النحويين وغيرهم"^(٢).

١١١ - قِوَام

ذكر القالى في كتابه "البارع" أن الأصمعى أنكر فتح القاف في كلمة "قوام" في قولهم: في هذا الأمر قوام أمرك، وعرف الفتح في قوام الإنسان فقط^(٣). وإذا كان بعض اللغويين قد اكتفوا بالفتح في معنى القامة والطول^(٤)، فقد أجاز ابن السكيت الفتح والكسر فقال: "هو قوامهم وقوامهم"^(٥)، كما أجاز الوجهين ابن منظور فقال: "ويقال: هذا قوام الأمر وملاكه الذى يقوم به، وقد يُفْتَح"^(٦) كما استدرک الزبيدي على الفيروز آبادي فقال: "والقوام، بالفتح: ملاك الأمر، لغة في القوام، نقله الجوهري"^(٧)، ومع ذلك فقد اقتصر كثير من المعاجم الحديثة على الكسر فقط^(٨).

(١) إصلاح المنطق ص ٢٢١، وانظر أدب الكاتب ص ٤٨٠.

(٢) البارع للقالى ص ٥٠٦، وقد يقال إن عدم المعرفة لا يدل على التعقب، وإنما يدل على الجهل فقط، ولكن الباحث يفهم من هذا اللفظ ومن السياق الذى جاء فيه أنه تعقب، وانظر مادة (ج ف ل) بالقسم الثانى من البحث.

(٣) انظر مادة (ق و م) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٤) كتاب جمهرة اللغة (ق و م) ج ٣ ص ١٦٦، ومجمل اللغة، ومقاييس اللغة، والمحكم (ق و م)، وأما صاحب العين فقد اكتفى بالكسر فقال: "القوام من العيش: ما يقيمك ويغنيك" انظر: كتاب العين (ق و م) ج ٥ ص ٣٣٣.

(٥) إصلاح المنطق ص ١٠٤ (باب فعال وفَعَال بمعنى واحد) وفيه أكثر من كلمة بالوجهين، وجاء فى شرح ديوان كعب ص ٢٠٢: "خيال وخيال وخيال، بضم الخاء وفتحها وكسرهما".

(٦) لسان العرب (ق و م).

(٧) تاج العروس (ق و م)، ولم أعثر على رأى الجوهري فى النسخة المنشورة من الصحاح، ويبدو أنه فى نسخة أخرى، ويقوى ذلك ما جاء فى مختار الصحاح (ق و م) بلفظ: "وقوام الأمر أيضاً: ملاكه الذى يقوم به، وقد يُفْتَح".

(٨) انظر: أقرب الموارد، ومحيط المحيط، والبستان، والمنجد (ق و م).

١١٢ - كَتُون

أورد بعض العلماء أن الأصمعي لم يعرف لفظ "الكَتُون"، ووصف قول الحجاج لامرأة: إنك كَتُون، بأنه حديث موضوع^(١). وإذا كان كثير من العلماء لم ينصوا على هذا اللفظ واكتفوا بذكر الفعل "كَتِن" بمعنى "توسَّخ"^(٢)؛ فقد أحسن الزبيدي حين استدرك على الفيروزآبادي فقال: "امرأة كَتُون: دنسة العرض أو أنها لزوق بمن يمسه من كَتِن الوَسَخُ عليه: إذا لزق به"^(٣) وأحسن مجمع اللغة العربية المصري كذلك حين أثبت هذه الكلمة وفتح لها مدخلًا خاصًا^(٤).

١١٣ - الكَسْب

ذكر ابن سيدة في كتابه "المخصص" أن الأصمعي نهى عن كسر الكاف في هذه الكلمة^(٥). وقد وافق رأى الأصمعي رأى ابن السكيت الذي قال: "ما أكثر كَسْبُه ولا تقل كِسْبُه"^(٦). ولكن أجاز بعض العلماء الكسر؛ فقد استدرك الصغاني على الجوهري فقال: "والكسب، بالكسر: لغة في الكسب، بالفتح"^(٧)، وقال صاحب القاموس: "كسبه يكسبه كَسْبًا، بالفتح، وكَسْبًا، بالكسر"^(٨).

(١) انظر مادة (ك ت ن) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) ولعلمهم فعلوا ذلك؛ لأن هذه الكلمة مشتق قياسي على وزن "فَعول" فلعلمهم رأوا أن ذكر الفعل كافٍ.

(٣) تاج العروس (ك ت ن).

(٤) المعجم الوسيط (ك ت ن).

(٥) انظر مادة (ك س ب) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد ذكره معجم الأصمعي بلا ضبط.

(٦) إصلاح المنطق ص ١٦٤ (باب ما جاء من الأسماء بالفتح).

(٧) التكملة للصغاني (ك س ب)، وقد نقله الزبيدي في تاج العروس (ك س ب).

(٨) القاموس المحيط (ك س ب).

أورد بعض العلماء أن الأصمعي أنكر كسر الفاء في هذا الفعل، ولم يعرف كفل، بكسر الفاء يكفل، بفتح الفاء، ولا يكفل، بضم الفاء^(١).

وقد اكتفى ابن السكيت بما وافق الأصمعي في ذلك حيث قال: "وقد كفلتُ به أكفل كَفَالَة"^(٢) ولكن أجاز الكسر آخرون منهم الجوهري، وابن سيده^(٣)، ونصَّ صاحب القاموس فقال: "وقد كفل بالرجل كضرب ونصر وكرم وعلم"^(٤)، وذكر الفيومي "كفلتُ بالمال وبالنفس كَفَلًا من باب قتل، وحكى أبو زيد سماعًا من العرب من بابي تعب وقرب"^(٥)، ويستأنس الباحث بقراءة ابن كثير، وأبي عبد الله المدني: "وكفلها زكريا"^(٦)، بكسر الفاء.

وأما كفل يكفل فإن الباحث يقبله - مجرد قبول - على تداخل اللغتين كما قالوا: فضل يفضل، ونعم ينعم ونكل ينكل ودمت تدوم وميت تموت"^(٧).

١١٦ - الكُمثري

أورد بعض العلماء أن الأصمعي لم يعرف تخفيف الميم في هذه الكلمة، وأنه أنكر على من يزعمون أنه لا يجوز غير التخفيف، واحتجَّ عليهم بمجىء اللفظ في

(١) انظر مادة (ك ف ل) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) إصلاح المنطق (باب ما جاء على فعلت، بالفتح، مما تكسره العامة أو تضمنه) ص ١٨٨.

(٣) الصحاح، والمحكم (ك ف ل).

(٤) القاموس المحيط، وتاج العروس (ك ف ل).

(٥) المصباح المنير (ك ف ل).

(٦) إعراب القرآن للنحاس، ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه، والبحر المحيط لأبي حيان، وتفسير

القرطبي، ومعجم القراءات القرآنية - آل عمران/ ٣٧، وقد نسب القرطبي هذه القراءة إلى ابن

كثير، وأبي عبد الله المزني، ووقع في معجم القراءات القرآنية بلفظ "عبد الله المزني" في حين

ذكرها العكبري في موضعها بلا نسبة!! ولفظه "المشهور كفلها، بفتح الفاء، وقرئ أيضا بكسرهما،

وهي لغة" انظر: إملاء ما من به الرحمن. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط١/ ١٩٧٩م.

(٧) المصباح المنير (ف ض ل).

الشعر مُشدِّدًا^(١) . ويبدو للباحث أن التخفيف لم يكن مشهورًا مما جعل كثيرًا من اللغويين يهملونه ولا ينصُّون عليه، ويمكن الاستئناس بقول الفيومي: "الكمثرى، بفتح الميم، منقَّلة في الأكثر، وقال بعضهم: لا يجوز إلا التخفيف"^(٢) فكلمة "الأكثر" تدل على جواز التخفيف وإن كان قليلاً.

١١٧ - يُكَيِّف

ذكر ابن دريد عن الأصمعي أنه قال: كيف، كلمة يستفهم بها، فأما قولهم: هذا لا يُكَيِّف، فكلام مُؤلَّد^(٣). كما ذكر بعض العلماء مثل هذا القول عن اللحياني^(٤). ولكن أجاز آخرون هذا الاستعمال، ففي كتاب العين: "كَيَّفْتُ كَيْفًا، أى صَوَّرْتَهُ وَكَتَبْتَهُ"^(٥)، وفي القاموس: "وقول المتكلمين: كَيَّفْتَهُ فَتَكَيَّفَ: قياس لا سماع فيه"^(٦) وشرحه الزبيدي فقال: "ونصُّ اللحياني: فأما قولهم: كَيْفَ الشَّيْءِ فَكلام مؤلَّد. قلت: فعنى بالقياس هنا التوليد، قال شيخنا^(٧): أو أنها مؤلَّدة، ولكن أجروها على قياس كلام العرب"^(٨)، وقد نقلت بعض المعاجم الحديثة عبارة القاموس بنصها^(٩)، وأخذ معجم البستان بهذا القياس فقال: "كَيْفَهُ فَتَكَيَّفَ، أى جعل له كيفية

(١) انظر مادة (ك م ث ر) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) المصباح المنير (ك م ث ر)، وأما ما جاء في أقرب الموارد^٤ ومحيط المحيط (ك م ث ر) بلفظ: "الميم منقَّلة في الأكثر، وقال بعضهم: لا يجوز التخفيف" فلعله خطأ مطبعي سقطت فيه "إلا".

(٣) انظر مادة (ك ي ف) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٤) المحكم، ولسان العرب (ك ي ف).

(٥) كتاب العين (ك ي ف) ج ٥ ص ٤١٤.

(٦) القاموس المحيط (ك ي ف).

(٧) لعله أبو عبد الله محمد بن الطيّب بن محمد الفاسي المولود بفاس سنة ١١١٠ هـ، والمتوفى بالمدينة

المنورة سنة ١١٧٠ هـ، وقد قال عنه الزبيدي في مقدمة تاج العروس: "وهو عمدتى فى هذا الفن،

والمقلد جيدى العاطل بحلى تقريره المستحسن".

(٨) تاج العروس (ك ي ف).

(٩) أقرب الموارد، ومحيط المحيط (ك ي ف).

فصارت له" (١) وأحسن المنجد كذلك حين قال: "كَيْف: عالج بغية إعطاء شكل معين" (٢).

١١٨ - مُتَلَطَّخٌ

ذكر الأزهرى عن الأصمعى قوله: "يقال: سكران مُتَلَتَّخٌ ومُلتَطَّخٌ، ولا يقال: مُتَلَطَّخٌ" (٣). وقد ورد مثل هذا القول عن ابن السكيت (٤)، ولم يعثر الباحث على إجازة لهذا الاستعمال، وإن كان مما يثير الانتباه أن بعض اللغويين تعقب "مُلتَطَّخٌ" التي أجازها الأصمعى (٥)، ولعل هذا ما أوقع د. محمد عبد المنعم خفاجى فى الخطأ حيث علّق على كلمة "متلطّخ" - فى كلام الأزهرى - قائلاً: هكذا فى النسختين، والسياق يقتضى لفظ مُتَلَطَّخٌ بزنة محمر" (٦) ويرى الباحث أن السياق لا يقتضى ذلك، إذ كيف ينهى عن "مُلتَطَّخٌ" مع أنه أجازها فى أول كلامه!؟

١١٩ - مَصِيصَةٌ

ذكر أبو عبيد البكرى أن الأصمعى نهى عن فتح الميم فى هذه الكلمة (٧)، ولكنّ الباحث وجد ذلك جائزاً عند كثير من العلماء؛ فقد أجازوه الجوهري، وابن سيده (٨)، وفصلّ ياقوت الحموى الكلام فقال: "المصيصة، بالفتح ثم الكسر والتشديد،

(١) البُستان (ك ي ف).

(٢) المنجد (ك ي ف) وفيه عدّة تعبيرات سياقية على هذا المعنى.

(٣) انظر مادة (ل ط خ) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٤) إصلاح المنطق ص ٣١٢، وانظر لسان العرب (ل خ خ).

(٥) أدب الكاتب (باب ما ينقص منه ويزاد فيه) ص ٣١٩، وعبارته: "ويقولون: سكران مُلتَطَّخٌ، وهو خطأ، إنما هو سكران مُلتَتَّخٌ"، وانظر: الصحاح، والقاموس، وتاج العروس (ل خ خ).

(٦) هكذا فى تحقيقه الجزء السادس من تهذيب اللغة (ل خ) ص ٥٧٤ هامش ٢، وقد راجع هذا الجزء الأستاذ على البجاوى دون تعليق على ذلك.

(٧) انظر مادة (م ص ص) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٨) الصحاح، والمحكم (م ص ص).

وياء ساكنة، وصاد أخرى، كذا ضبطه الأزهرى وغيره من اللغويين، وتفرّد الجوهري والفارابي بأن قالوا: المصيّصة، بتخفيف الصادين" (١).

وبهذا يتضح أن فتح الميم صحيح، وإن كان الباحث يفتقر إلى شاهد يقوِّيه.

١٢٠ - مالح

ذكر ابن سنان الخفاجي، وابن السيد البهلوليوسى أن الأصمعي أنكر أن يقال في لغة العرب: مالح، في حين أن أبا حاتم السجستاني ذكر أن الأصمعي أجاز ذلك وأن أبا زيد هو المنكر (٢)، وبافتراض أن الأصمعي كان قد أنكر هذا اللفظ ثم رجع عن قوله، فقد اختلفت آراء العلماء في استعمال هذا اللفظ، فمنعه بعضهم مطلقاً (٣)، وفرّق صاحب العين بين الاسم والصفة فقال: "وإذا وصفت الشيء بما فيه من الملوحة قلت: سمك مالح وبقلة مالح، والمِلْحُ خلاف العذب من الماء، يقال: ماء مِلْحٌ ولا يقال: مالح" (٤)، وأجازه آخرون منهم ابن درستويه الذي قال: "وقول العامة ليس بخطأ في القياس؛ لأن ما كان فعله على فَعْلٍ يَفْعُلُ قد يجيء نعته على فاعل، مثل: ماكث، وحامض. إذا أريد به النسب ولم يُعْنَ به الفعل" (٥)، وقال الأزهرى بعد أن حكى عن أبي الدُّقَيْش جواز "مالح": "هذا وإن وُجِدَ في كلام العرب قليلاً فهي لغة لا تتكرر" (٦)، وذكر عليّ بن حمزة البصرى ردّاً على ابن السكيت، وابن دريد

(١) معجم البلدان (المصيّصة)، وقد نهى الفيروزآبادي أيضاً - وهو بعد ياقوت - عن التشديد حيث قال: "المصيّصة كسفينة، ولا تُشَدَّدُ"، وقد تبعه الزبيدي كذلك، وقد أهمل ضبط الكلمة في النسخة المنشورة من التهذيب. انظر تهذيب اللغة ج ١٢ ص ١٣٠، والقاموس المحيط، وتاج العروس (م ص ص).

(٢) انظر مادة (م ل ح) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٣) ديوان الهذليين ق ١ ص ١١٢، وإصلاح المنطق ص ٢٨٨، وأدب الكاتب (باب معرفة في الشراب) ص ١٣٨، وكتاب الفصيح ص ٣١٨، وكتاب جمهرة اللغة (ح ل م) ج ٢ ص ١٩١، والصحاح

(م ل ح)، وسر الفصاحة ص ١٤٩.

(٤) كتاب العين (م ل ح) ج ٣ ص ٢٤٣.

(٥) تصحيح الفصيح ص ٤٩٣، وانظر ص ١٤٨.

(٦) تهذيب اللغة (م ل ح) ج ٥ ص ٩٩.

أربعة أبيات جاءت فيها كلمة "مالح"، وهذه الأبيات لأربعة شعراء: رجل من بنى حنيفة، وجريز، وغسان السليطي، وأبي زياد الكلابي^(١)، وقد ذكر ابن فارس بيت أبي زياد مصرحاً بجواز كلمة "مالح" عن ابن الأعرابي^(٢)، كما نقل الأبيات ابن السيد البطليوسي ردّاً على ابن قتيبة قائلاً: "ولكن قول العامة لا يعدّ خطأ، وإنما يجب أن يقال: إنها لغة قليلة، وقد قال ابن الأعرابي: يقال: شيء مالح، كما قالوا: شيء حامض"^(٣)، كما أن الزمخشري عدّ ذلك جائزاً قياساً فقال: "والعامة تقول: مالح، وهو قياس، كأنه ذو ملح"^(٤)، وأما ابن بري فقد ذكر ردّاً على الجوهري أن ابن الأعرابي وأبا الدقيش الأعرابي أجازا هذه الكلمة، وأن هذه الكلمة وردت في أشعار الفصحاء، ومثّل على ذلك بشعر جريز، وغسان، وأبي زياد، بل أضاف ثلاثة شواهد أخرى للأغلب العجلى، وعمر بن أبي ربيعة، وعذافر^(٥)، وقد أحسن الفيومي حين قال: "ولا يقال: مالح، في قول أكثر أهل اللغة، وعبارة المتقدمين فيه: ومالح قليل. ويعنون بقلته كونه لم يجئ على فعله؛ فلم يهتد بعض المتأخرين إلى مغزاهم، وحملوا القلة على الشهرة والثبوت، وليس كذلك بل هي محمولة على جريانه على فعله، كيف وقد نقل أنها لغة حجازية، وصّرح أهل اللغة بأن أهل الحجاز كانوا يختارون من اللغات أفصحها، ومن الألفاظ أعذبها فيستعملونها؛ ولهذا نزل القرآن بلغتهم وكان منهم أفصح العرب، وما ثبت أنه من لغتهم لا يجوز القول بعدم فصاحته، وقد قالوا في الفعل "ملح" الماء "ملوحاً" من باب قعد، وقياس هذا "مالح"؛ فعلى هذا هو جار على القياس"^(٦) وأحسن كذلك ابن الحنبلي حين ذكر جواز هذه اللفظة عن ابن الأعرابي، وابن شميل، كما نقل عن ابن بري قوله: "وأما

(١) التتبيهاات على أغاليط الرواة ص ٣٠٣ - ٣٠٥.

(٢) مجمل اللغة، ومقاييس اللغة (م ل ح)، وقد حكى ابن سيدة جواز "مالح" عن أبي حنيفة. انظر المخصص (نعوت الماء من قبل طعمه) ج ٩ ص ١٣٦، ١٣٧.

(٣) الاقتضاب لابن السيد ق ٢ ص ٢٢٣، وانظر ص ٢٢٤، ٢٢٥.

(٤) شرح الفصيح للزمخشري ج ٢ ص ٦٧٩.

(٥) حواشي ابن بري (م ل ح).

(٦) المصباح المنير (م ل ح).

ما أنكر على الشافعي رحمه الله من استعماله "مالح" في بعض كلامه، فإنه جرى في ذلك على عادة الناس في استعمال هذه اللفظة، كما استعملها غيره من العرب وإن كان غيرها أفصح" (١) .

ولعل هذه الأقوال كافية في الردّ على من خطأ هذا الاستعمال.

١٢١ - مَلِحٌ

جاء في كتاب "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ما يبدو منه أن الأصمعي لم يعرف هذا الاستعمال (٢). ولكن هذا الاستعمال جائز بل هو الأصل، وقد فصل الفيومي ذلك بقوله: "ملح الماء ملوحة، هذه لغة أهل العالية، والفاعل منها ملح، بفتح الميم وكسر اللام مثل خشن خشونة فهو خشن، هذا هو الأصل في اسم الفاعل، وبه قرأ طلحة بن مصرف: وهذا ملح أجاج. لكن لما كثر استعماله خفف واقتصر في الاستعمال عليه فقيل: ملح، بكسر الميم وسكون اللام" (٣) .

كما دافع الألويسي عن هذه اللغة فقال بعد أن حكى قراءة طلحة وأبي نهيك: "وقال أبو الفتح الرازي: وهي لغة شاذة، وجوز أن يكون مقصوراً من مالح للتخفيف، وهو مبني على ورود مالح، والحق وروده بقلة وليس بلغة رديئة كما قيل" (٤) .

١٢٢ - مَهْنَةٌ

ذكر بعض العلماء أن الأصمعي أنكر كسر الميم سماعاً ولم ينكره من حيث القياس (٥) ، ولكن الكسر جائز سماعاً؛ فقد حكاه أبو زيد، والكسائي، وأبو عبيد (٦) ،

(١) بحر العوام ص ٢٣٥، وانظر ص ٢٣٦.

(٢) انظر مادة (م ل ح) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٣) المصباح المنير (م ل ح)، والقراءة لطلحة، وأبي نهيك. انظر معجم القراءات القرآنية - فاطر/١٢.

(٤) روح المعاني للألويسي - فاطر/١٢، وفي النص دليل على صحة "مالح" أيضاً.

(٥) انظر مادة (م ه ن) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث.

(٦) الصحاح (م ه ن)، والمخصص (الخدم) ج ٣ ص ١٤١.

كما جاء في بعض الأحاديث^(١)، ومنها قول السيدة عائشة، وقد سئلت عن حال النبي مع أهله: "كان في مهنة أهله"^(٢)، وقد أثبت الكسر بعض العلماء^(٣)، وفصّل الزبيدي القول في هذه المسألة فقال: "وأنكر الأصمعي الكسر، ووافق شمير، وأبو زيد"^(٤). وقال قوم: الفتح أفصح والكسر أشهر، وصوّب المزي الكسر لتوافق الخدمة زنة ومعنى، وأنكر بعضهم الفتح مطلقاً^(٥).

١٢٣ - النَّبَل

جاء في بعض المصادر ما يفهم منه إنكار الأصمعي فتح النون^(٦). ولكن أجاز كثير من العلماء هذا الضبط، منهم صاحب العين، وابن الأنباري، والأزهري، وابن فارس، والجوهري، وابن سيده، والزمخشري، والفيروزآبادي، والزبيدي^(٧)، كما ذكر بعض العلماء أن المحدثين يروون قول النبي: "انقوا الملاعن وأعدوا النبَل"

(١) ذكر د. ونسك ثلاثة أحاديث. انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث (مهنة).

(٢) فتح الباري - كتاب الأدب - باب كيف يكون الرجل في أهله. حديث رقم ٤٤، وانظر إثبات الزمخشري الكسر في حديث آخر في الفائق ج ٣ ص ٣٩٤.

(٣) إصلاح المنطق (باب فعله وفعله) ص ١١٧، وبنصّه في المخصص ج ١٥ ص ٩٤، وقد ذكرا أكثر من كلمة بالوجهين، وقد ضبطت (مهنة) بالكسر فقط في كتاب العين (م ه ن) ج ٤ ص ٦١، ومجمل اللغة (م ه ن)، وضبطت بالوجهين في مقاييس اللغة، والمحكم (م ه ن)، ونصّ الفيروزآبادي في القاموس (م ه ن) على جواز الفتح والكسر والتحريك.

(٤) اضطربت المصادر في رأي أبي زيد، فبعضها ينسب إليه إنكار الفتح، وبعضها ينسب إليه إنكار الكسر. انظر الغريب المصنف لأبي عبيد. تحقيق د. العبيدي ص ٣٦٢، والصحاح (م ه ن)، والمخصص (الخدم) ج ٣ ص ١٤١.

(٥) تاج العروس (م ه ن).

(٦) انظر مادة (ن ب ل) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث.

(٧) كتاب العين (ن ب ل) ج ٨ ص ٣٢٨، ٣٢٩، وكتاب الأضداد لابن الأنباري ص ٩٤، ٩٥، وتهذيب اللغة (ن ب ل) ج ١٥ ص ٣٥٩، ومقاييس اللغة، ومجمل اللغة، والصحاح، والمحكم، وأساس البلاغة، والقاموس المحيط، وتاج العروس (ن ب ل).

بفتح النون والباء ^(١). ويرى الباحث أن ثبوت الرواية عن أفصح الفصحاء يدفع أيّ تشكّك في قبول الكلمة.

١٢٤، ١٢٥ - مُنْتَن، مُنْتِن

جاء في كتاب "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني إنكار هذين اللفظين؛ لأن الصواب مُنْتِن، بضم الميم وكسر التاء من "أنتن" ^(٢).

ولكن هذا الإنكار مردود بإجازة كثير من العلماء، ومنهم أبو مسحل الأعرابي الذي قال: "من قال نُنْتُن قال: مُنْتِن، ومن قال أنتن قال: مُنْتِن، وهي أجودهما، وقالوا، مَنخِر ومَنخِر، ولم نجد في الكلام على مِفْعِل إلا مَنخِر ومِنْتِن، وهما نادران" ^(٣) وقال سيبويه: "وأما الذين قالوا مَغْبِرَة ومِعِين فليس على هذا، ولكنهم أتبعوا الكسرة كما قالوا: مُنْتِن وَأُنْبُوكُ وَأَجُوءُك، يريد: أَجِبْتُكَ وَأُنْبُوكُ" ^(٤).

وذكر عليّ بن حمزة البصرى أن "طائفة من العرب جُلُّهم من تميم يقولون: شيء مُنْتِن فيتبعون الكسر بالكسر" ^(٥).

وأما "مُنْتِن" بضم الميم والتاء فقد أجازها ابن سيده ^(٦)، وصرّح بذلك ابن مالك فقال عن ميم اسم الفاعل من غير الثلاثي: "رُبَّمَا كُسِرَتْ فِي مَفْعِلٍ أَوْ ضُمَّتْ عَيْنُهُ" ^(٧).

(١) تهذيب اللغة (ن ب ل) ج ١٥ ص ٣٥٩، وتصحيقات المحدثين ق ١ ص ١٧١، وإصلاح غلط المحدثين ص ٣٤، والنهاية في غريب الحديث والأثر ج ٥ ص ١١، والمصباح المنير، وتاج العروس (ن ب ل).

(٢) انظر مادة (ن ت ن) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٣) كتاب النوادر لأبي مسحل ص ٨٣، ولفظ "لم نجد" فيه دقة، وهو أحسن بكثير من لفظ "وليس في كلام العرب"، وانظر إصلاح المنطق ص ١٢٨ فقد صرّح بجواز "مُنْتِن" عن أبي عمرو.

(٤) الكتاب ج ٤ ص ١٠٩، وانظر ص ٢٧٣، وكتاب ليس ص ١٣.

(٥) بقية التنبيهات ص ١٤٧، وانظر الصحاح، والقاموس، والمصباح المنير (ن ت ن).

(٦) المحكم (ن ت ن)، وجاء في التاج (ن ت ن): "أنتن فهو منتن كمحسن، ومنتن، بكسرتين، وبضميتين".

(٧) شرح التسهيل ج ٣ ص ٧٠، وقد استشهد به ابن الحنبلي في بحر العوام ص ١١٠.

ويبدو أن أبا حاتم السجستاني نفسه لم يكن يوافق شيخه في هذا الرأي حيث عَقَّب فقال: "قال أبو الحسن: قد يقال: مُنْتِنٌ وَمِنْتِنٌ وَمُنْتُنٌ" (١).

١٢٦ - النَّجَاشِيُّ

ذكر القالي أن الأصمعي أنكر كسر النون في هذه الكلمة، وأن الصواب عنده بالفتح فقط (٢). ويبدو أن الجوهرى وافق الأصمعي حيث اكتفى بالفتح (٣)، ولكن ذكر بعض العلماء أن ثعلبًا كان يختار في هذه الكلمة الكسر (٤)، ولعل هذا ما عناه الفيروزآبادي حين قال: "النجاشي، وتكسر نونها أو هو أفصح" (٥)، وقد ضُبطت الكلمة بالفتح والكسر في بعض المعاجم القديمة والحديثة بلفظ "النجاشي والنجاشي" (٦).

١٢٧ - النَّحْرِيُّ

أورد بعض العلماء أن الأصمعي أنكر هذه الكلمة ووصفها بأنها مؤلدة ليست من كلام العرب (٧). ولكن أجاز كثير من العلماء هذه الكلمة، وأنشد ابن دريد شاهدًا عليها، وهو قول الشاعر (٨):

يوم لا ينفخُ الرِّوَاغُ ولا (٩) يُقدمُ إلا المشيِّعُ النَّحْرِيُّ

(١) فعلت وأفعلت لأبي حاتم ص ١٣٥، وانظر الخصائص ج ٢ ص ١٤٥، ولعل أبا الحسن هو الأخفش؛ لأنه من شيوخ أبي حاتم. انظر ص ١٨ من ترجمة د. خليل العطية في تحقيقه لكتاب "فعلت وأفعلت".

(٢) انظر مادة (ن ج ش) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٣) الصحاح (ن ج ش) ولكن ينبغي الإشارة إلى أنه لم يتعقب الكسر كما فعل الأصمعي.

(٤) صرح بذلك الصغاني، والزبيدي. انظر التكملة، وتاج العروس (ن ج ش).

(٥) القاموس المحيط (ن ج ش)، ووردت هذه العبارة في أقرب الموارد، ومحيط المحيط (ن ج ش).

(٦) هكذا في المحكم، ولسان العرب، والمنجد (ن ج ش)، وتكرار الكلمة بقوى صحة الضبط.

(٧) انظر مادة (ن ح ر) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث.

(٨) كتاب جمهرة اللغة (ر غ و) ج ٢ ص ٣٩٨، وقد نسب البيت متنازعًا بين الأسود بن يعفر، وعدى بن

زيد، ونسبه الخفاجي في شفاء الغليل ص ٢٦٠ لعدى بن زيد، وعلق قائلا: "وحيث لا يصح ما

ادّعاه الأصمعي".

وقد التمس ابن فارس لهذه الكلمة وجهًا حسنًا فقال بحق: "العالم بالشيء
المجرب: نحري، وهو إن كان من القياس الذي ذكرناه، بمعنى أنه ينخر العلم نخرًا
كقولك: قتلت هذا الشيء علمًا" (١)، كما أجاز هذه الكلمة الأزهرى (٢)، وكذلك
الجوهري، وابن سيدة، والفيروز آبادي، والزبيدي (٣)، وأثبتها بعض المعاجم
الحديثة (٤).

١٢٨ - منحوز

ذكر الأصمعي في كتابه "الإبل" أنه يقال للبعير إذا اشتدَّ سُعاله: ناحز، ولا
يقال: منحوز (٥). وإذا كان بعض العلماء قد اكتفوا بكلمة "ناحز" (٦)، فقد أجاز آخرون
كلمة "منحوز"، ومنهم ابن دريد الذي قال: "والبعير منحوز" (٧)، وكذا فعل ابن سيدة،
والفيروز آبادي، والزبيدي (٨)، في حين اكتفى المعجم الوسيط بكلمة "ناحز".

١٢٩ - بُخْتُ نَصْر

ذكر الجواليقي أن الأصمعي أنكر تخفيف الصاد (٩). ولم يعثر الباحث على
إجازة للتخفيف بل إن بعض اللغويين نصّ على التشديد فقال: "بُخْتُ نَصْر، بفتح
الصاد المشددة" (١٠).

(١) مقاييس اللغة (ن ح ر)، واكتفى في المجمل بقوله: "النحري: العالم بالأمر".

(٢) تهذيب اللغة (ج ن ز) ج ١٠ ص ٦٢٢، وفيه استعمال الليث لفظ النحارير.

(٣) الصحاح، والمحكم، والقاموس، وتاج العروس (ن ح ر).

(٤) أقرب الموارد، ومحيط المحيط (ن ح ر).

(٥) انظر مادة (ن ح ز) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم
الأصمعي.

(٦) كتاب العين (ن ح ز) ج ٣ ص ١٦٢، والصحاح، والمجمل، ولسان العرب (ن ح ز) مع ملاحظة أن
أصحاب هذه المعاجم اكتفوا - مجرد اكتفاء - بكلمة "ناحز" دون أن يتعقبوا كلمة "منحوز".

(٧) كتاب جمهرة اللغة (ح ز ن) ج ٢ ص ١٥١.

(٨) المحكم، والقاموس المحيط، وتاج العروس (ن ح ز).

(٩) انظر مادة (ن ص ر) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم
الأصمعي.

(١٠) التكملة للصغاني (ن ص ر).

وبهذا يبقى رأى الأصمعى فى هذا التعقب هو الصحيح حتى يظهر شاهد على خلافه.

١٣٠ - نَصْف

ذكر ابن سيدة أن الأصمعى خطأً فتح النون وعدّه من لغة العامة^(١) وقد ردّ ابن سيدة على هذا التعقب فنقل عن صاحب العين أن الفتح لغة رديئة فى الكسر، وعن ابن السكيت أن الفتح والكسر لغتان، والكسر أعلى^(٢). وقد أثبت الفتح كذلك ابن سيدة عن ابن جنى^(٣)، كما حكاها الصغانى عن ابن الأعرابى^(٤)، وقد أحسن الفيروز آبادى حين أجاز الفتح والكسر والضم؛ فقال: "النصف مثلثة"^(٥).

١٣١ - نَفَق

ذكر ابن قتيبة أن الأصمعى خطأً رُوِّبَ فى استعماله هذا اللفظ؛ لأن الصواب عنده النَّعِيقُ والنُّغَاقُ^(١).

ويبدو للباحث أن الأصمعى غير مُحِقِّ فى هذا التعقب؛ فقد خطأً فصيحاً فى اللغة التى هى لغته لا لغة الأصمعى، ولعل الأصمعى - وقد سبق فى تمهيد البحث أنه روى ديوان رُوِّبَ- أراد اللغة الأجود والأفصح، وإن كان مما يلفت نظر الباحث

(١) انظر مادة (ن ص ف) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث.

(٢) هكذا فى المخصص (باب الأبعاض والكسور) ج ١٧ ص ١٢٩، وهو يخالف ما جاء فى كتاب العين

(ن ص ف) ج ٧ ص ١٣٢ بلفظ "النصف (بالضم) لغة رديئة"، ويخالف كذلك ما جاء فى إصلاح

المنطق ص ٣٦ بلفظ "نصف ونُصف" دون تعرُّض للفتح!!

(٣) المحكم، ولسان العرب (ن ص ف).

(٤) التكملة؛ وتاج العروس (ن ص ف).

(٥) القاموس (ن ص ف) ويؤيده فى الضم قراءة الإمام على، وأبى عمرو، والأصمعى، والسلمى، وزيد

بن ثابت: "نُصف ما فرضتم". انظر: مختصر فى شواذ القرآن، والبحر المحيط، وتفسير القرطبى،

ومعجم القراءات القرآنية - البقرة/ ٢٣٧.

(٦) انظر مادة (ن غ ق) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم

الأصمعى.

أنه لم يعثر على ما يجيز هذا الاستعمال حيث اكتفت بعض المعاجم بالنغيق^(١)،
واكتفى البعض الآخر بالنغيق والنغاق^(٢).

١٣٢ - النَّفْط

أورد بعض العلماء أن الأصمعي أنكر فتح النون في هذه الكلمة^(٣). ويبدو
للباحث أن الأصمعي أخذ بالأفصح، ولكن أجاز بعض العلماء الفتح، ومنهم ابن
السكيت^(٤)، والجوهري، وابن سيدة، والفيومي^(٥)، وتردّد الفيروز آبادي فقال: "وقد
يفتح أو خطأ"^(٦)، وقد نقل عبارته البستاني، في حين أخذ الشرتوني بالفتح؛ فقال:
"وقد يُفْتَح"^(٧) دون تخطئة.

١٣٣ - إنْقَاس

ذكر القالي عن الأصمعي قوله: "يقال: نِقْس، بكسر النون، وأنْقَاس، بفتح
الهمزة في الجمع، ولم يصحّ عندي إنْقَاس، بكسر الهمزة"^(٨).
وقد اكتفى اللغويون في هذا الجمع بالفتح، ولم يعثر الباحث على "إنْقَاس"،

(١) كتاب العين (ن غ ق) ج ٤ ص ٣٥٥، ومجمل اللغة، ومقاييس اللغة، والصحاح، والمصباح المنير،
ومحيط المحيط (ن غ ق).

(٢) كتاب جمهرة اللغة (غ ق ن) ج ٣ ص ١٤٩، والمحكم، ولسان العرب، وتاج العروس، وأقرب الموارد
(ن غ ق).

(٣) انظر مادة (ن ف ط) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم
الأصمعي.

(٤) إصلاح المنطق ص ٣١ (باب فَعَلْ وَفَعَلْ باتفاق معنى)، وناقض اختياره فقال في الباب نفسه: "ويقال:
النفط والبزر، ولا تقول الفصحاء إلا الكسر".

(٥) الصحاح، والمحكم، والمصباح المنير (ن ف ط).

(٦) القاموس المحيط، وتاج العروس (ن ف ط).

(٧) انظر أقرب الموارد، ومحيط المحيط (ن ف ط).

(٨) انظر مادة (ن ق س) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم
الأصمعي.

بكسر الهمزة^(١)، ومثل ابن السكيت على ذلك؛ فقال: "ومثلها أنبار الطعام، واحدها نَبْر" ^(٢) ولعل السبب في ذلك أن "فَعْل" يَطْرُد جمعه على أفعال، وأما "إفعال" فإنه يَطْرُد مصدرًا لـ "أفعل"؛ فيكون استخدام الجمع بالكسر سببًا في إحداث نوع من اللبس؛ وبهذا يكون رأى الأصمعي في هذا التعقب هو الصحيح حتى يظهر شاهد على خلافه.

١٣٤ - نكل

ذكر بعض العلماء أن الأصمعي أنكر كسر العين في الفعل "نكل" ^(٣). ولكن ما أنكره جائز؛ فقد قال صاحب العين: "نكل ينكل: تميمية، ونكل: حجازية، يقال: نكل الرجل عن صاحبه: إذا جبن عنه"^(٤)، وحكى ابن سيدة مثل ذلك عن أبي عمرو^(٥)، كما حكى الجوهري جواز هذه اللغة عن أبي عبيد^(٦)، وقد قبلها كذلك الفيروز آبادي، والفيومي، والزبيدي^(٧)، وأثبتها عدد من المعاجم الحديثة^(٨). وبهذا يتضح للباحث أن الأصمعي اقتصر في هذا التعقب على لغة أهل الحجاز.

(١) انظر مجمل اللغة، والصحاح، والمحكم، والقاموس، ولسان العرب، وتاج العروس (ن ق س)، وانظر من المعاجم الحديثة أقرب الموارد، ومحيط المحيط (ن ق س).

(٢) إصلاح المنطق ص ١٦، ٣١٠.

(٣) انظر مادة (ن ك ل) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٤) كتاب العين (ن ك ل) ج ٥ ص ٣٧١.

(٥) المخصص (الجبن وضعف القلب) ج ٣ ص ٦٤، وأهمل هذه الإشارة في المحكم (ن ك ل).

(٦) الصحاح (ن ك ل)، وانظر إشارتي في القسم الثاني من البحث إلى الخطأ الوارد في النسخة المنشورة.

(٧) القاموس المحيط، والمصباح المنير، وتاج العروس (ن ك ل)، ومن الغريب اكتفاء ابن فارس في المجمل (ن ك ل)، والهروى في التلويح ص ٥ بالفتح فقط.

(٨) المعجم الوسيط، والمنجد، والبستان، وأقرب الموارد، ومحيط المحيط (ن ك ل) في حين اكتفى المعجم الأساسى بالفتح فقط.

ذكر أبو حاتم السجستاني أن الأصمعي عرف ينمي، ولم يعرف ينمو في شيء من الأشياء^(١). ولكن وجد الباحث هذا الاستعمال جائزاً عند كثير من العلماء كالكسائي، وأبي عمرو الشيباني، وابن السكيت، وأبي علي القالي^(٢)، وقد أجاد تصحيح هذا الاستعمال علي بن حمزة البصري؛ فقال ردّاً على ثعلب: "ولم يأت أبو العباس إلا بينمي وسكت عن ينمو، وينمو في فصاحتها كينمي، وروى أبو يوسف عن أبي عبيدة، وروى غيره عن غيره: نما ينمي وينمو، ونموت إليه الحديث فأنما أنموه وأنميه، وكذلك هو ينمي إلى الحسب وينمو، وكذلك قال أبو زيد"^(٣) كما أثبت الواو والياء كثير من المعجميين كابن دريد، والجوهري، وابن سيده، والفيروزآبادي، والزبيدي^(٤)، حتى البيت الذي رواه الأصمعي بالياء، جاء في بعض المصادر بلفظ^(٥).

وانم كما ينمو الخضاب في اليد

ذكر السرقسطي أن أبا زيد روى: نهكه المرض، بفتح الهاء، وأن الأصمعي لم يعرف ذلك^(٦). ويبدو أن رأى ابن السكيت من رأى الأصمعي حيث قال: "وقد نهكته الحمى، وقد نهكه المرض"^(٧).

(١) انظر مادة (ن م و) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.
(٢) ما تلحن فيه العامة للكسائي ص ١٣٨، وكتاب الجيم (باب النون) ج ٣ ص ٢٦٠، وإصلاح المنطق ص ١٣٨، ١٣٩، والمقصود والممدود للقالي ص ٣٤٠.

(٣) التنبيهات على أغاليط الرواة ص ١٧٨.

(٤) كتاب جمهرة اللغة (م ن و) ج ٣ ص ١٧٩، والصحاح، والمحكم، والقاموس، والزبيدي (ن م و)، وانظر المخصص ج ١٤ ص ٢٢ (وأذكر الآن شيئاً من المعاقبة).

(٥) المحكم، ولسان العرب (ن م و).

(٦) انظر مادة (ن هـ ك) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٧) إصلاح المنطق ص ٢٠٩ (باب ما جاء على فعلت فكان هو الفصيح لا يتكلم العرب بغيره).

ولكن أجاز هذه اللغة كثير من العلماء؛ فقد بدأ بها المعجميون كالجوهري،
والفيومي، والفيروزآبادي، والزبيدي^(١)، وذكر الزمخشري أنها لغة، وكذا ضُبِطت
الكلمة في المحكم ضبط قلم^(٢).

١٣٧ - تَنَوَّق

ذكر أبو عمر الزاهد أن الأصمعي لم يعرف هذا الفعل في حين أنه عرف
تأنَّق^(٣). وهذا يتناقض مع ما ذكره ابن قتيبة من قول الأصمعي: وبعض العرب
يقول: تنوَّق^(٤). وبافتراض أن الأصمعي رجع عن تعقبه فقد أجاز هذا الاستعمال
صاحب العين حيث قال: "تنوَّق فلان في مطعمه وملبسه وأموره: إذا تجوَّد وبالغ"^(٥)
كما أثبتته ابن دريد^(٦)، ودافع عنه ابن فارس فقال بحق: "والنَّاقَة: كواكب على هيئة
النَّاقَة. وقولهم: تنوَّق في الأمر: إذا بالغ فيه، فعندنا أنه منه، وهم يشبّهون الشيء بما
يستحسنونه، وكأنَّ تنوَّق مقيس على اسم النَّاقَة، وهي عندهم من أحسن أموالهم،
ومن قال: تنوَّق خطأ، فقد غلَط"^(٧) واختار الجوهري هذا الاستعمال على الرغم من
تخييره الصحيح واتباعه الأصمعي في كثير من تعقباته^(٨)، وأنشد ابن سيده شاهداً
على تنوَّق، وهو قول ذبي الرمة^(٩).

..... كأنَّ عليها سَحَقَ لِفَقٍ تَنَوَّقَتِ

(١) الصحاح، والمصباح المنير، والقاموس المحيط، وتاج العروس (ن هـ ك).
(٢) شرح الفصيح ج ١ ص ٥٢، والمحكم (ن هـ ك)، في حين ضُبِطت عين الفعل بالكسر فقط في كتاب
العين (ن هـ ك) ج ٣ ص ٣٧٩، ولم يتضح الضبط في جمهرة ابن دريد.
(٣) انظر مادة (ن و ق) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم
الأصمعي.

(٤) أدب الكاتب (باب ما ينقص منه ويزاد فيه) ص ٣١٣.

(٥) كتاب العين (ن و ق، ن ي ق) ج ٥ ص ٢٢٠.

(٦) كتاب جمهرة اللغة (ق ن و) ج ٣ ص ١٦٧.

(٧) مقاييس اللغة (ن و ق)، ونقله الزبيدي في تاج العروس (ن و ق).

(٨) الصحاح (ن و ق).

(٩) المحكم، ولسان العرب، وتاج العروس (ن و ق)، وانظر ديوان ذبي الرمة ج ٣ ص ١٧١٤.

وأشدد ابن بري قول الراجز^(١):

كأنها من نيقة وقـاره

وذكر ابن منظور قول آخر^(٢):

بحدّ القوافي والمنوقة الجرّد

.....

كما أثبت هذه اللغة الفيروزآبادي، والزبيدي^(٣)، وأثبتتها بعض المعاجم الحديثة كذلك^(٤).

١٣٨ - أنال

ذكر أبو حاتم السجستاني أن شيخه الأصمعي لم يعرف أنال لك يُنيل بمعنى حان، وعرف فقط أني لك، وأن لك^(٥).

ويبدو أن أبا حاتم لم يوافق شيخه في هذا التعقب؛ فقد حكى عن أبي زيد أنه أجاز: أنال لك يُنيل إنالة، ونال لك ينول نولا، وأن قول الناس: نوك أن تفعل كذا وكذا، عنده من ذلك، وأشدد^(٦):

هاجت ومثلي نوله أن يربعا حمامة هاجت حماما سجعاً

ويستأنس الباحث بقول الفراء: "من العرب من يقول: ألم يأن لك، وألم يسن لك، مثل: يعن، ومنهم من يقول: ألم ينل لك، باللام، ومنهم من يقول: ألم ينل لك. وأحسنهن التي نزل بها القرآن"^(٧).

(١) لسان العرب، وتاج العروس (ن و ق)، وليس في المطبوع من حواشي ابن بري؛ لأنه ينتهي عند حرف الشين.

(٢) لسان العرب، وتاج العروس (ن و ق).

(٣) القاموس المحيط، وتاج العروس (ن و ق).

(٤) أقرب الموارد، ومحيط المحيط (ن و ق).

(٥) انظر مادة (ن و ل) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٦) فعلت وأفعلت لأبي حاتم ص ١٨٣.

(٧) معاني القرآن للفراء - الحديد/ ١٦ وانظر تاج العروس (ن و ل).

أورد بعض العلماء أن الأصمعي أنكر فتح الهاء، وشدّ الراء وفتحها، وأن الصواب عنده "همرجة"، بفتح الهاء والراء، وسكون الميم^(١). ولكن حكى القالي عن غير الأصمعي جواز هذا الضبط، وأن الفراء أنشد^(٢):

إِنَّا كَذَاكَ إِذَا كَانَتْ هَمْرَجَةٌ نَسَبِيٌّ وَنَقَلْتُ حَتَّى يُسَلِّمَ النَّاسُ

وإذا كان كثير من العلماء قد أهملوا الضبط المتعقب، فقد أثبتته ابن سيدة حيث قال: "وقع القوم في همرجة، أي اختلاط"^(٣) ثم أنشد البيت. ويستأنس الباحث بوجود كلمات أخرى على هذا الوزن مثل "سَمَرَج" ^(٤).

١٤٠ - حِنَة

أنكر الأصمعي كلمة "حنة" وذكر أن الصواب "إحنة"، ورؤى ذلك عن الفراء^(٥)، وكذلك ابن السكيت^(٦)، وأخذ بذلك الأزهرى قائلاً: "حنة ليس من كلام العرب"، ولم يأخذ بإجازة الليث لها^(٧).

والحق أن الكلمة صحيحة سماعاً وقياساً، أما السماع فقد جاءت في قول الطرماح^(٨):

وَأَكْرَهُ أَنْ يَعِيبَ عَلَيَّ قَوْمِي هَجَايَ الْأُرْدَلِينَ ذَوِي الْحِنَاتِ

(١) انظر مادة (ه م ر ج) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) البارع ص ١٩٣، وانظر البيت في اللسان (ب ي ن)، (ه م ر ج) مع تغيير في الشطر الثاني.

(٣) المحكم (ه م ر ج)، وانظر كذلك أقرب الموارد (ه م ر ج).

(٤) كتاب جمهرة اللغة ج ٣ ص ٥٠٠.

(٥) انظر مادة (و ح ن) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث.

(٦) إصلاح المنطق ص ٢٨٢.

(٧) تهذيب اللغة (أ ح ن) ج ٥ ص ٢٥٧، وانظر كتاب العين (أ ح ن) ج ٣ ص ٣٠٥، وفيه: "الإحنة:

الحقد في الصدور، وربما قالوا: حنة".

(٨) سر الفصاحة لابن سنان ص ٨٨، وانظر شاهداً آخر في تصحيح الفصيح ص ٢٩٩.

وإذا كان من الممكن أن يطعن الأصمعي في قول الطرماح أو يحمله على الضرورة فقد أثبت ابن منظور مجيئها في النثر، ومنه في الحديث: لا يجوز شهادة ذى الظنة والحينة، وفيه: إلا رجل بينه وبين أخيه حنة. وقول معاوية: لقد منعتنى القدرة من ذوى الحينات، وجاء في بعض طرق حديث حارثة بن مضرب في الحدود: ما بينى وبين العرب حنة^(١). ويستدلّ الباحث بقول نائلة بنت الفرافصة زوجة أمير المؤمنين عثمان واصفة عهد عمر: "قهركم منه بالقمع يعاملكم الحنة وتحوتكم بالضرب"^(٢).

وإذا كان الأزهرى لم يأخذ بقول الليث فماذا يقال في إجازة أبى مسحل الأعرابي^(٣) لها، وقد كان في وسع الأصمعي ومن قال بقوله أن يقيسوا حذف الألف على قول العرب "أجبتُه جابة وإجابة، وأعدتُه عادة وإعادة، وأعرتُه عارة وإعارة"^(٤) وقولهم: "العجاجة والإعجاجة"^(٥).

ولعلّ الذين حذفوا الهمزة قاسوها على عدّة وزنة وقحة، أو لعلهم حذفوها تخفيفاً كما "حذفوا الياء من المصدر فقالوا لا أباليه بالة، والأصل بالية مثل عافاه عافية"^(٦)، وأياً ما كان فإذا "بلغتنا لغةً في حديث صحيح قبلناها ولم نزيّفها عند عدم وجودها في كتب يعقوب وأبى عبيد وغيرهما، فإن ما ذكروه فيما لم يذكروه نقطة من بحار"^(٧).

(١) لسان العرب (أ ح ن) بتصرف .

(٢) بلاغات النساء ص ٩٧ .

(٣) كتاب النوادر لأبى مسحل ص ١٦٧ .

(٤) كتاب جمهرة اللغة ج ٣ ص ٤٢٧ .

(٥) السابق ج ٢ ص ٨٩ .

(٦) المصباح المنير (ب ل ي) .

(٧) أمالى السهيلي ص ١٢٩، وقد أحسن المعجم الوسيط في إجازة هذه الكلمة (و ح ن) في حين أهملها

ذكر ابن دريد أن الأصمعي دفع كسر الواو في هذه الكلمة^(١). ولكن أجاز بعض العلماء هذا الضبط، فقد جاء في المحكم: "وَشْكُ الْفِرَاقِ وَوَشْكُهُ: سُرْعَتُهُ"^(٢)، واستدرك الصغانى على الجوهري، والزبيدي على الفيروزآبادي، فنقلنا عن ابن دريد جواز الكسر^(٣)، وقد كان في وَسْعِ الْأَصْمَعِيِّ أن يجيز هذا الضبط قياسًا على كثير من الكلمات التي جاءت بتثليث الفاء^(٤)، ولكنه لم يُعْمَلِ القياس.

١٤٢ - قِصَّة

أورد بعض العلماء أن الأصمعي منع كسر القاف في هذه الكلمة، وأن الصواب عنده بالفتح^(٥). ولكن كثيرًا من العلماء أثبتوا هذا الضبط، منهم صاحب العين، وابن السكيت^(٦)، وابن فارس، والجوهري، وابن سيده^(٧)، وابن منظور، والفيومي، والفيروزآبادي، والزبيدي^(٨). وعلى هذا فالاستعمال صحيح.

(١) انظر مادة (و ش ك) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) المحكم، ولسان العرب (و ش ك).

(٣) التكملة للصغانى، وتاج العروس (و ش ك).

(٤) انظر إصلاح المنطق ص ٣٠ (باب فِعْلٍ وَفَعْلٍ باتفاق معنى)، ص ٣٦ (باب فِعْلٍ وَفَعْلٍ باتفاق معنى)، ص ٨٤ (باب فِعْلٍ وَفَعْلٍ باتفاق معنى)، وقد جاء بعض هذه الكلمات في كتاب السلاح للأصمعي ص ٨١، ٩٠، ٩٢.

(٥) انظر مادة (و ق ح) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٦) كتاب العين (و ق ح) ج ٣ ص ٢٥٦، وإصلاح المنطق ص ١٢٢ (باب مَا يُفْتَحُ وَيُكْسَرُ مِنْ حُرُوفٍ مُخْتَلِفَةٍ).

(٧) مقاييس اللغة، ومجمل اللغة، والصحاح، والمحكم (و ق ح)، والمخصص (ومن صفات الحوافر) ج ٦ ص ١٤٦.

(٨) لسان العرب، والمصباح المنير، والقاموس المحيط، وتاج العروس (و ق ح).

أنكر الأصمعي فتح القاف في قولهم: أوقرت النخلة فهي موقرة، وأبى إلا الكسر^(١). ويبدو للباحث أنه راعى القياس. ولكن "قال الفراء: ويقال: هذه امرأة موقرة وموقرة: إذا حملت حملاً ثقيلًا. وهذه نخلة موقر وموقرة وموقرة"^(٢) كما حكى الفتح ابن دريد أيضًا. ويستأنس الباحث بصيغة البناء للمجهول التي أثبتها الفيومي حيث قال: "وأوقرت، بالبناء للمفعول: صار عليها حمل ثقيل"^(٣) وعليه فالاستعمال صحيح، وليس ثمة مخالفة للقياس.

١٤٤ - الولع

جاء في كتاب "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني: لا يقال: ما هذا الولع، إنما يقال: ما هذا الولوع والولوع والإيلاع^(٤).

وإذا كان د. خليل العطية محقق هذا الكتاب لم يبين لنا ضبط اللام في الكلمة المتعقبة، فقد وجد الباحث جواز الفتح والسكون فيها، قال صاحب العين: "الولع: نفس الولوع. تقول: أولع بكذا، وولعًا وإيلاعًا: إذا لجَّ، وتقول: ولع يولع ولعًا"^(٥) وقال الجوهرى: "ولعتُ به ولعًا وولوعًا، والولع، بالتسكين: الكذب"^(٦)، وقال الفيومي: "أولع بالشيء، وفي لغة ولع، بفتح اللام وكسرهما ولعًا، بسكون اللام وفتحها"^(٧)، وقال الفيروز آبادي: "ولع به ولعًا وولوعًا، وكوضع ولعًا وولعًا"^(٨).

(١) انظر مادة (و ق ر) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث.

(٢) إصلاح المنطق ص ٤، وانظر كتاب جمهرة اللغة (ر ق و) ج ٢ ص ٤١١.

(٣) المصباح المنير (و ق ر).

(٤) انظر مادة (و ل ع) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٥) كتاب العين (و ل ع) ج ٢ ص ٢٥٠.

(٦) الصحاح (و ل ع)، وانظر لسان العرب (و ل ع).

(٧) المصباح المنير (و ل ع).

(٨) القاموس المحيط، وتاج العروس (و ل ع).

ذكر ابن درستويه أن الأصمعي خطأ كسر اللام^(١)، وهذا يتناقض مع ما ذكره القالي بلفظ: "قال الأصمعي: يقال للسباع كلها والكلاب: وِلِغ، بفتح الواو واللام، وقد يقال أيضاً وِلِغ، بكسر اللام. وقال أبو زيد: وِلِغ الكلبُ يِلِغ مثل وسِع يسع"^(٢).

وبافتراض أن الأصمعي رجع عن هذا التعقب، فقد رجَّح ابن درستويه رأى أبي زيد الذي يقتصر فيه على كسر اللام؛ فقال بحق: "وقول أبي زيد يقوى بقولهم: شرب يشرب، وجرع يجرع، ولحس يلحس؛ لأنه بمعناها"^(٣)، كما استدرك الصغاني على الجوهرى فقال: "وحكى اللحياني: وِلِغ يِلِغ، بالكسر فيهما، ومنهم من يقول: وِلِغ يولِغ، مثل: وِجِل يوجِل"^(٤)، كما أجاز كسر اللام ابن سيدة، وابن منظور، والفيومي، والفيروز آبادي، والزبيدي^(٥).

أورد بعض العلماء أن الأصمعي أنكر كسر الواو، ولحّن من قرأ به في آيتي الأنفال والكهف^(١). ولكن أجاز كثير من العلماء الفتح والكسر في معنى النُصْرَة^(٢).

(١) انظر مادة (و ل غ) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) البارع ص ٤٠١، ٤٠٢.

(٣) تصحيح الفصيح لابن درستويه ص ٣٨.

(٤) التكملة للصغاني (و ل غ).

(٥) المحكم، ولسان العرب، والمصباح المنير، والقاموس، وتاج العروس (و ل غ).

(١) انظر مادة (و ل ي) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) إصلاح المنطق ص ١١١ (باب الفعالة والفعالة) بمعنى واحد، وأدب الكاتب ص ٤٤٣ (فعالة وفعالة، بفتح الفاء وكسرها)، ومجمل اللغة، والصحاح، والمحكم (و ل ي)، ومما يلفت نظر الباحث اكتفاء ابن دريد بالكسر حيث قال: "الولاية: الإمرة" ولم يذكر الفتح. انظر: كتاب جمهرة اللغة (ل أ و ي) ج ١ ص ١٨٨.

بل فضل بعضهم الكسر، فقد قال الفراء عن آية الأنفال: "يريد: من مواريتهم، وكسر الواو في الولاية أعجب إلى من فتحها؛ لأنها إنما تفتح أكثر من ذلك إذا كانت في معنى النصر، وكان الكسائي يفتحها، ويذهب بها إلى النصر، ولا أراه علم التفسير"^(١) وقال الطبري عن آية الكهف: "وأولى القراءتين في ذلك بالصواب قراءة من قرأ بكسر الواو، وذلك أن الله عقب ذلك خبره عن ملكه وسلطانه، وأن من أحل به نعمته يوم القيامة فلا ناصر له يومئذ، فاتباع ذلك الخبر عن انفراده بالمملكة والسلطان أولى من الخبر عن الموالة التي لم يجز لها ذكر ولا معنى"^(٢).

وقد انبرى أبو حيان للأصمعي فقال بحق: "وأخطأ في ذلك؛ لأنها قراءة متواترة، وقال أبو عبيدة: بالكسر من ولاية السلطان، وبالفتح من المولى. يقال: مولى بين الولاية، بالفتح. وقال الزجاج: بالفتح من النصر والنسب، وبالكسر بمنزلة الإمارة، ويجوز الكسر؛ لأن في تولي بعض القوم بعضاً جنساً من الصناعة والعمل، وكل ما كان من جنس الصناعة مكسور مثل: القصار، والخياطة، وتبعه الزمخشري فقال: ووجه الكسر أن تولي بعضهم بعضاً شبه بالعمل والصناعة كأنه بتولييه صاحبه يزاول أمراً ويباشر عملاً"^(٣).

كما انبرى له الألوسي فقال: "وهو المخطئ فقد تواترت القراءة بذلك، وجاء في اللغة الولاية مصدرًا بالفتح والكسر، وهما لغتان"^(٤)، وقال عن تعقب الأصمعي في آية الكهف: "ولا يُعوّل على ذلك"^(٥).

ويبدو للباحث أن سبب تلحين الأصمعي القراءة بالكسر راجع إلى أن شيخيه أبا عمرو بن العلاء ونافعًا اللذين أخذ الأصمعي القراءة عنهما لم يقرأ إلا بالفتح^(٦).

(١) معاني القرآن للفراء - الأنفال / ٧٢، وانظر: تاج العروس (و ل ي).

(٢) تفسير الطبري - الكهف / ٤٤.

(٣) البحر المحيط - الأنفال / ٧٢، وتاج العروس (و ل ي).

(٤) روح المعاني - الأنفال / ٧٢، وانظر تخريج القراءة في معجم القراءات القرآنية - الأنفال / ٧٢.

(٥) السابق - الكهف / ٤٤، وانظر تخريج القراءة في معجم القراءات القرآنية - الكهف / ٤٤.

(٦) انظر تخريج القراءتين في السبعة لابن مجاهد ص ٤٣٥، وانظر مقدمته ص ٦٣، ٨٥، وانظر إتحاف

فضلاء البشر - الأنفال / ٧٢.

تعقَّب الأصمعي في كتابه "خلق الإنسان" هذا الاستعمال وزعم أن الصواب "أعسر يسر"^(١) وقد وافقه في ذلك كثير من اللغويين^(٢)، في حين أجازهُ أبو زيد الأنصاري^(٣)، وقد أحسن في هذا؛ لوروده في الحديث؛ فقد قال زبَّ بن حبش: "قدمتُ المدينة فخرجتُ يوم عيد فإذا رجلٌ مثلبٌ أعسر أيسر"^(٤)، كما روي أن عمر ابن الخطاب كان أعسر أيسر^(٥).

وإذا كان أبو زيد قد أجاز هذا الاستعمال بالسماع، فهو جائز على سبيل المزوجة والإتباع كما قالوا: "يسوءه وينوءه، وإنما قيل: ناءه، وهو لا يتعدى لأجل ساءه، كما يقال: إنى لآتيه بالغدايا والعشايا، والغداة لا تجمع على غدايا"^(٦)، وكما قالوا: حياك الله وبياك، والأصل: بوأك، "إلا أنها لما جاءت مع حياك تركت همزتها وحولت واوها ياء"^(٧)، وكما قالوا: حترت له شيئاً "قال الأصمعي: فإذا قالوا: أقلُّ وأحتر، قالوه بالألف"^(٨) وكما قالوا: أخذ في ما قدم وما حدث، "وإنما ضُمَّت دال

(١) انظر مادة (ي س ر) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) إصلاح المنطق ص ٢٩٤، وهو المفهوم من كتاب الفصيح لنعلب ص ٣٢٠، والتلويح للهروي ص ٩٦ حيث الاكتفاء بـ "يسر"، وكتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ر س ي) ج ٢ ص ٣٤١، وما يلحن فيه العامة لابن الجوزي ورقة ٨١، وغلطات العوام لخسروزاده ورقة ٢٢.

(٣) كتاب غريب الحديث لأبي عبيد بن سلام ج ١ ص ٢١٨، وتهذيب اللغة (ي س ر) ج ٣ ص ٥٧، وكتاب الفائق في غريب الحديث للزمخشري ج ٣ ص ٢٩٨.

(٤) الفائق في غريب الحديث للزمخشري ج ٣ ص ٢٩٨، وانظر رواية أخرى في كتاب الطبقات الكبير لابن سعد ج ٣ ص ٣٠١. تحقيق د. علي محمد عمر. الخانجي والهيئة المصرية العامة للكتاب. مهرجان القراءة للجميع. ط/٢٠٠٢م.

(٥) كتاب غريب الحديث لأبي عبيد بن سلام ج ١ ص ٢١٨، وتهذيب اللغة للأزهري (ي س ر) ج ٣ ص ٥٧.

(٦) الصحاح (ن و أ).

(٧) الصحاح (ب ي أ).

(٨) المخصص لابن سيده (فعلت وأفعلت) ج ٤ ص ٢٣٤، والصحاح للجوهري، ولسان العرب لابن منظور (ح ت ر).

حَدَّثَ لَتَقْدُمُ قَدُمٌ"^(١)، وكذلك قول النبي: أَعْيَدُكَ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ وَهَامَّةٍ وَمَنْ كُلِّ عَيْنٍ لَامَةٍ "أَرَادَ مُلَمَّةً، لَكِنَّهُ رَاعَى الْوِزْنَ"^(٢)، وَحَكَى الْأَصْمَعِيُّ نَفْسَهُ: "لَوْمْ وَرَضَعُ، فَإِذَا أَفْرَدُوهُ قَالُوا: رَضَعَ وَأَرْضَعَ"^(٣)، وَقَدْ حَمَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى الْإِتْبَاعِ قَوْلَ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - : أَرْجِعْنَ مَا زَوَّرَاتٍ غَيْرَ مَا جَوَّرَاتٍ. وَقَالُوا: الْأَصْلُ مَوْزَوَّرَاتٍ، وَلَكِنَّهُ أُتْبِعَ"^(٤)، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ عَشْرَاتِ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي جَاءَتْ عَلَى الْإِتْبَاعِ"^(٥).

بل إن لفظ "أيسر" ورد دون الإتياع فيما رواه ابن سعد مرفوعاً إلى سلمة بن الأكوع حيث قال: "كان عمر رجلاً أيسر"^(٦).

وقد أحسن المعجم الوسيط في إثبات "أيسر" في حين تشدد بعض الباحثين المعاصرين في تخطئتها"^(٧).

١٤٨ - يَاهِيَا

أورد بعض العلماء أن الأصمعي خطأً العامة في قولهم: يَاهِيَا، وَأَنَّ الصَّوَابَ عِنْدَهُ يَاهِيَا، وَيَاهِيَا، بَفَتْحِ الْهَاءِ"^(٨). وَلَكِنْ أَجَازَ هَذَا الْإِسْتِعْمَالَ ابْنُ بُزُرْجٍ"^(٩)، فَقَدْ

(١) غلطات العوام المنسوب للسيوطي ورقة ١١٣.

(٢) السابق ورقة ١١٣ وفيه "وللمجاورة أثر".

(٣) المخصص (البخل واللؤم) ج ٣ ص ١٣، والمصباح المنير (م ر أ).

(٤) المخصص "الذنب" ج ١٣ ص ٨٠.

(٥) انظر الباب الذي عقده ابن سيده للإتياع في المخصص ج ٤ ص ٢٨-٣٨.

(٦) كتاب الطبقات الكبير لابن سعد ج ٣ ص ٣٠٢.

(٧) المعجم الوسيط (ي ي هـ)، وانظر الكتابة الصحيحة ص ٢٤٤.

(٨) انظر مادة (ي ي هـ) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٩) هو عبد الرحمن بن بزرج. قال عنه الأزهرى في مقدمة معجمه: "وكان حافظاً للغريب والنوادر. وقرأت له كتاباً بخط أبي الهيثم الرازى فى النوادر، فاستحسنته ووجدت فيه فوائد كثيرة، ورأيت له حروفاً فى كتبٍ شمرٍ التى قرأتها بخطه، فما وقع فى كتابى لابن بزرج فهو من هذه الجهات" انظر: تهذيب اللغة ج ١ ص ١٩، وإنباه الرواة ج ٢ ص ١٦١.

رؤى عنه أنه قال: "وقالوا: ياهيا وياهيا إذا كلمته من قريب" (١)، وإن كان مما يلفت نظر الباحث أن "ياهيا" الذي أجازَه الأصمعي، قد أنكره بعض العلماء بحجة أن "هيا" من أسماء الشياطين (٢).

(١) لسان العرب، وتاج العروس (ي هـ ي هـ).
(٢) تهذيب اللغة (ياه ويهيا) ج ٦ ص ٤٨٧، ولسان العرب، وتاج العروس (ي هـ ي هـ).

المبحث الثانى

(التعقبات المعجمية الدلالية)

*التعبير عن المفرد بالمتنى أو الجمع، والتعبير بالجزء عن الكل

خطأ الأصمعي الحارث بن حِزْرَةَ في استعماله لفظ "أودية" في الدلالة على "وادي"، وخطأ بشرًا في استعماله "أبائين" في الدلالة على "أبان". كما خطأ ابن أحمر في استعماله "الأبلة" في الدلالة على "البصرة". وعد ذلك كله من الضرورة الشعرية^(١).

وقد دافع ابن الأنباري عن استعمال الحارث بقول بعض العلماء: "العرب توقع الجمع على الواحد، من ذلك قول الله تعالى: فنادته الملائكة. أراد فناداه جبريل عليه السلام وحده"^(٢) ويستدلُّ الباحث كذلك بما روى عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أنه قال: "لو أن جملاً هلك ضياعاً خشيت أن يسأل الله عنه آل الخطاب. قال أبو زيد: آل الخطاب يعنى نفسه ما يعنى غيرها"^(٣) ومما يستدلُّ به قول العرب: بنى على أهله وأعرس بأهله^(٤). لا يعنون إلا زوجته. وقولهم: ثوب أسمال وأخلاق، كما قالوا: رُمح أقصاد، وبرمة أعشار^(٥). وقولهم: شابت مفارقة، وبعير نو عثانين، وامرأة واضحة اللبّات، وذات أوراك ومآكم. وقولهم: أوطاس، لوادٍ من الأودية^(٦). ومما يلفت نظر الباحث ما روى عن الأصمعي: "الأجباب من مياه بنى ضبينة، وربما قيل له: الجبّ"^(٧). وما حكاه عنه السكري: "وفى قول أبي ذؤيب:

فالعينُ بعدهم كأنَّ حدائقها سُمِلتْ بشوكٍ فهي عورٌ تدمعُ

(١) انظر مادة (أ ب ل)، (أ ب ن)، (و د ي) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمل معجم الأصمعي هذه التعقبات.

(٢) شرح القصائد لأبي بكر بن الأنباري ص ٤٣٦.

(٣) جمهرة خطب العرب ج ١ ص ٢١٨.

(٤) المغرب للمطرزي (ب ن ي)، وتصحيح التصحيح للصفدي ص ١٦٩، وعقد الخلاص ص ٢٥١.

(٥) تهذيب اللغة للأزهري (س م ل) ج ١٢ ص ٤٥٤، والصحاح (س م ل).

(٦) المخصص (مما جاء على فعلٍ مقصوراً) ج ١٥ ص ١٦٣، والمصباح المنير (و ط س)، والمزهر

للسيوطي ج ١ ص ٣٣٣.

(٧) معجم البلدان (الأجباب).

قال الأصمعي: حداقها جمع حدقة، فأراد الحدقة وما حولها، كما قالوا: حسنة اللبّات، وإنما لها حدقتان، وهذا مثل قولهم: رجل ذو مناكب، وجَمَل غليظ المشافر^(١) وقد عقد ابن سيدة باباً افتتحه بقوله: "قال الأصمعي: يقال: ألقاه في لهوات الليث، وإنما له لهاة واحدة، وقال: هو رجل عظيم المناكب، وإنما له منكبان"^(٢). وقد جاء نظير ذلك في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: "فإن كان له إخوة"^(٣) يعني أخوين فصاعداً، ونقل المبرد عن بعض العلماء: "يستقيم أن يقال: الرياح، لريح واحدة من الرياح الأربع، إذا كان يهبّ منها شيء بعد شيء، فإن كل جزء منها يُسمّى ريحاً"^(٤).

وقد ذكر السيوطي عن ابن فارس أنه من سنن العرب ذكر الواحد والمُراد الجمع، وذكرُ الجمع والمراد واحد أو اثنان، وصفة الجمع بصفة الواحد، وصفة الواحد أو الاثنان بصفة الجمع^(٥). ومثّل على ذلك بأمثلة من كلام العرب. وهذه الأدلة كافية في تصحيح ما خطّاه الأصمعي، ولا يدرى الباحث هل خطأ الأصمعي أيضاً قول الشاعر^(٦):

تسألني برامتين سلجماً

ورامة : موضع بالعقيق!؟

وأياً ما كان فإن الباحث يرى أن التعبير عن المفرد بالمتنى أو الجمع، أو العكس، محكوم بأمن اللبس؛ فلا يصحّ لأحد أن يقول: أعطني أقلاماً، وهو يقصد قلمًا واحدًا إلا إذا كانت هناك قرائن لفظية أو معنوية تمنع من اللبس. وأما قول الله:

(١) كتاب شرح أشعار الهذليين ج ١ ص ٩ .

(٢) المخصص ج ١٣ ص ٢٣٤ .

(٣) النساء / ١١ .

(٤) ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد ص ٢٠ .

(٥) المزهر للسيوطي ج ١ ص ٣٣٣، وفيه حُجّة على د. إميل يعقوب الذي خطأ عبارة: فلان عالة على

أبيه. انظر معجم الخطأ والصواب ص ٣٣٤ .

(٦) معجم ما استعجم لأبي عبيد البكري (رامة) .

"فإن كان له إخوة" فإنه موضح بالسنة، وبإجماع الفقهاء على أن الأخوين فصاعداً يُنزلون حقّ الأمّ من الثلث إلى السدس، ولو سئل شخص من أعماق الصعيد مثلاً عن بلده فقال: إنه من مصر ما كان مخطئاً.

كذلك التعبير بالجزء عن الكل لا مانع منه ما دامت هناك قرائن، ولا يرى الباحث أى مُبرّر لمنع التعبير عن البصرة بالأبلة.

١ - المأثور

ذكر الجوهري أن الأصمعي قال: المأثور: السيف الذي يقال إنه من عمل الجن، وليس من الأثر الذي هو الفرند^(١). ولكن أجاز بعض اللغويين ما نفاه الأصمعي، فقد حكى الأزهرى عن أبي عبيد: "المأثور: الذي فى منته أثر"^(٢)، وزاد الزبيدي عبارة "أخذ من الأثر كأنّ وشيّه أثر فيه"^(٣) ومن أثبت معنى حجة على من نفاه.

٢ - الأيصر

ضيّق الأصمعي دلالة هذه الكلمة؛ فجعل "الأيصر" لا يُسمّى بهذا الاسم إلا إذا كان فيه حشيش، ولا يُسمّى ذلك الحشيش "أيصرًا" حتى يكون فى ذلك الكساء^(٤).

(١) انظر مادة (أ ث ر) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) تهذيب اللغة (أ ث ر) ج ١٥ ص ١٢١، وانظر المحكم (أ ث ر).

(٣) تاج العروس (أ ث ر).

(٤) انظر مادة (أ ص ر)، من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

وهذا تضيق منه للواسع^(١)؛ فقد جاء "في كتاب أبي زيد: الأياصر الأكسية"^(٢)، دون أن يقيدها بشيء، كما جاء -دون شرط أو قيد أيضًا- في كتاب الرّحل والمنزل: "الأياصر: الحشيش المجتمع"^(٣).

٣ - استأهل

روى أبو حاتم عن شيخه الأصمعي إنكار هذا الاستعمال في الدلالة على الاستوجاب والاستحقاق، وذكر أن الصواب "استوجب" أو "استحق"^(٤)، وقد تأثر بقولهما بعض أوفريق من اللغويين مثل أبي عمر الزاهد، والحريري، وابن الجوزي الذين قالوا: إنما المستأهل متخذ الإهالة^(٥). كما تابع الأصمعي تلميذه المازني الذي ذكر أن معنى هذا التركيب أن فلانًا يطلب أن يكون من أهل هذا الأمر؛ لأن صيغة استأهل على وزن استفعل تفيد الطلب^(٦).

والحق أن استعمال الفعل "استأهل" في الدلالة على معنى الاستحقاق جائز بالسمع والقياس والمجاز. أما السماع فقد حكى الأزهرى سماع هذا المعنى من بنى أسد حيث قال: "وأما أنا فلا أنكره ولا أخطئ من قاله؛ لأنى سمعت أعرابيًا فصيحًا من بنى أسد يقول لرجل أولى كرامة: أنت تستأهل ما أوليت، وذلك بحضرة جماعة من الأعراب فما أنكروا قوله. ويحقق ذلك قوله تعالى: هو أهل التقوى وأهل المغفرة."^(٧)

(١) مع أن السيوطي عقد في المزهري ج ١ ص ٤٢٨ بابًا لمعرفة العام والخاص، وذكر فيه نماذج كان الأصمعي هو الموسع فيها، وغيره المضيق.

(٢) لسان العرب لابن منظور، تاج العروس للزبيدي (أ ص ر).

(٣) كتاب الرحل والمنزل لمؤلف قديم مجهول ص ١٢٦. نشره هفتر ولويس شيخو ضمن (البلغة فى شذور اللغة) بيروت ط ١٩١٤/٢م.

(٤) انظر مادة (أ هل) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث.

(٥) تقويم اللسان ص ٥٩، ودرة الغواص ص ٨٣، وفانت الفصح ص ٩٢.

(٦) تهذيب اللغة للأزهرى (أ هل) ج ٦ ص ٤١٩.

(٧) السابق ص ٤١٨، وانظر سورة المدثر/٥٦.

وقد حكى الزمخشري مثل ذلك حيث قال: "وفلان أهل لكذا وقد استأهل لذلك، وهو مستأهل له، سمعت أهل الحجاز يستعملونه استعمالاً واسعاً" (١).

وأما من حيث القياس فقد قالوا: "استأسد الرجل واستأبر النخل واستنوق الجمل أي صار كالناقة، فإذا استعمل "مستأهل لكذا" بمعنى أنه صار أهلاً له كان جائزاً" (٢).

وأما من حيث المجاز فقد ذكر الزمخشري أن "استفعل" لا يلزمه الطلب كما في كتب الصرف، وأنه يجوز أن يقال هو طلب تقديري كما في استخرجت التوتد كأن فعله الذي أوجب له ذلك طلب له الإكرام وأن يكون أهلاً، كما أن التحيّل في الإخراج بمنزلة الطلب" (٣).

وقد أجاز هذا الاستعمال كذلك عبد اللطيف البغدادي، وابن هشام اللخمي، وابن بابي، والشيخ الدسوقي، ومحمد العدناني، وإميل يعقوب (٤)، في حين خطأه زهدى جار الله (٥) زاعماً أن المستأهل هو الذي يأكل الإهالة، ولا يرى الباحث مبرراً لمنع استعمال الاستئغال بالمعنيين لا سيما وقد جاءت بعض النصوص (٦) توحى باستعمال الأصمعي نفسه هذا المعنى الذي أنكره.

(١) أساس البلاغة (أ هـ ل).

(٢) حاشية ابن بري على درة الغواص ص ٧٣٦، وقد جمع أستاذي د. محمد أحمد حماد أربعة عشر مثالا من وزن (استفعل) لإفادة الصيرورة مثل: استأوز الببط، واستأوس الثعلب، واستخيش القطن... انظر ص ٩ من بحثه "عدم الإعلال في أفعال واستفعل" المقدم إلى لجنة اللهجات بمجمع اللغة العربية المصري. الدورة الثامنة والستون. عام ٢٠٠١-٢٠٠٢م.

(٣) شرح الخفاجي على درة الغواص ص ٨٣، وكشف الطرة للأوسى ص ٦٦.

(٤) كتاب ذيل فصيح ثعلب ص ١٠، والمدخل إلى تقويم اللسان ص ٤١٢، وخير الكلام في النقصى عن أغلاط العوام ص ٥٢، وكتاب تهذيب الألفاظ العامية ج ١ ص ٧١ وقد ذكر في ذلك شعراً لحماد عن أبيه، ومعجم الأخطاء الشائعة ص ١٣٤، ومعجم الخطأ والصواب ص ٧٨.

(٥) الكتابة الصحيحة ص ٢٨.

(٦) انظر مثلاً لسان العرب لابن منظور (ص و ف) ولعل هذا النص ما جعل د. هادي حمودي يقول على لسان الأصمعي: "واستأهله استوجبه"، وقد كان ينبغي عليه أن يشير إلى هذا التناقض، وأن يذكر مصدره في ذلك. انظر. معجم الأصمعي (أ هـ ل).

٤ - أَبْرَدَ

ذكر السرقسطى أن الأصمعى قصر استعمال هذا الفعل على الصَّيْف خاصة^(١). ولكن أجاز كثير من اللغويين استعماله دون تخصيص، قال ابن دريد: "أهرأنا فنحن مهرئون كقولك: أبردنا فنحن مُبردون"^(٢) وقال ابن سيده: "أبرد القوم: دخلوا في آخر النهار"^(٣)، وقال الفيومى: "أبردنا: دخلنا في البرد مثل أصبحنا: دخلنا في الصباح"^(٤)، وقد أحسن مجمع اللغة العربية المصرية حين ذكر الفعل بلا تقييد فقال: "أبرد: دخل في البرد"^(٥).

ومما يلفت نظر الباحث أن ابن سيده حكى التخصيص برواح القيظ الذى يُفهم منه أنه الصيف مع الفعل "أهرأ" فقال: "أهرأنا: أبردنا، وذلك بالعشى، وخصّ به بعضهم رواح القيظ"^(٦).

٥ - الإِبْسَاس

قصر الأصمعى دلالة هذا اللفظ على الإبل. ولكن أجاز غيره كالكسائي استعماله فى الغنم^(٧). وكما قالوا: "ليس من لا يعلم حجة على من يعلم ولا المثبت كالنافى"^(٨).

(١) انظر مادة (ب ر د) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٢) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (باب الألف فى الهمز) ج ٣ ص ٢٧٢.

(٣) المحكم (ب ر د)، وانظر القاموس المحيط (ب ر د).

(٤) المصباح المنير (ب ر د)، وانظر تاج العروس (ب ر د).

(٥) المعجم الوسيط (ب ر د).

(٦) المحكم (ه ر أ).

(٧) انظر مادة (ب س س) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث.

(٨) خزنة الأدب ج ٤ ص ٢١٥.

ذكرت عدّة مصادر أن الأصمعي كان لا يقول بغداد، وينهى عن ذلك، وكان يقول: مدينة السلام^(١). وهذا يتناقض مع ما وجدته الباحث من نصوص استعمل فيها الأصمعي هذه الكلمة^(٢) وقد ذكر لنا تلميذه أبو حاتم ما يزيل هذا التناقض، حيث وضّح سبب هذا التعقب بأن معنى هذه الكلمة في الفارسية عطية الصنم حتى خشى الأصمعي أن يكون ذلك شريكاً^(٣).

وقد انبرى له ابن درستويه بحق فقال: "وهذا قبيح من الأصمعي؛ لأنه يتكلم بعبد يغوث، وعبد العزّي، وعبد ودّ، ونحو ذلك من أسماء العرب، وليس يتورّع عن هذا أحد."^(٤) ثم خطّاه في دلالة الكلمة فقال: "وقد غلط أيضاً؛ لأن الفرس ما عبادت الأصنام قط، وهم يدعون أن لهم كتاباً ونبيّاً، وإنما مدينة السلام مدينة أبي جعفر الذي بناها خاصة، وبغداد اسم لخارج المدينة كله، وقد تكلمت العرب فيه بالذال المعجمة."^(٥)

وقد جاءت هذه الكلمة في كلام الفصحاء شعراً ونثراً، ومن ذلك قول أعرابي^(٦):

(١) انظر مادة (ب غ د د) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) انظر بعض هذه النصوص في شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري ص ١٦٩٦، ١٥٥، والمصون في الأدب له ص ١٨٩ تحقيق عبد السلام هارون. الخانجي. القاهرة ط ١٩٨٢/٢م، والعقد الفريد لابن عبد ربه ج ٧ ص ٢٧٩.

(٣) المعرب للجواليقي ص ٧٤.

(٤) تصحيح الفصيح لابن درستويه ص ٤٥٥ تحقيق د. محمد بدوي المختون. المجلس الأعلى للشنون الإسلامية. القاهرة ط ١٩٩٨/١م.

(٥) السابق ص ٤٥٥.

(٦) انظر البيت في المعرب ص ٧٥، وفيه شواهد أخرى، وانظر ما ذكره ابن درستويه في المصدر السابق، وتهذيب الخواص لابن منظور ص ٧٩، ولسان العرب له (ل ف ح).

أَقْلَبُ فِي بَغْدَادِ عَيْنِي هَلْ أَرَى سَنَا الصُّبْحِ أَوْ دِيكًا بِبَغْدَادِ صَائِحُ
وبهذا يتضح أن الأصمعي لم يخطئ الكلمة، ولم يُنكر دلالتها، ولكنه تحرّج
تحرّجًا دينيًا^(١)، وهذا شبيه بما روى عنه من أنه كان " يكره أن يروى:

يا امرأ القيس فانزل

وكان يرويه "يا امرأ الله"؛ لأن من معاني القيس في اللغة اسم صنم^(٢).

٧ - الأسود والأبيض

خطأ الأصمعي هذا الاستعمال في الدلالة على معنى الجميع، وذكر أن
الصواب "الأسود والأحمر"^(٣)، وتابعه في ذلك ابن السكيت^(٤) وابن فارس^(٥)
والحريري^(٦).

وهذا من تضيق الواسع، ومما يلفت نظر الباحث أن الأصمعي - ومن تبعه
- يفسرون الأحمر بالأبيض^(٧). فما المانع أن تستعمل كلمة "الأبيض" مادام المعنى
واحدًا؟!

(١) وقد زال الحرج بالفعل بعد نسيان الأصل اللغوي، وأصبحت بغداد رمزًا عربيًا إسلاميًا، بعد أن كانت
رمزًا لصنم أو لغيره، وهذا بفعل التطور الدلالي.

(٢) الاقتضاب لابن السيد البطليوسي ق ٢ ص ٢٥، ونوادير المخطوطات ص ١٩٠ هـ - تحقيق عبد السلام
هارون. م السعادة. القاهرة ط ١ / ١٩٥١ م، وقد أحسن الألويسي حين قال في كشف الطرة ص ٧:
"قلما تجد اسمًا اختص ببراء ولم يطلق على ذي شر، وقد جاء في الحديث إطلاق المسيح على عيسى
عليه السلام، وعلى الدجال عليه اللعنة".

(٣) انظر مادة (ب ي ض) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث.

(٤) إصلاح المنطق ص ٢٨٣.

(٥) كتاب تمام فصيح الكلام لابن فارس ص ٣٢. تحقيق د. إبراهيم السامرائي. مستل من المجلد الحادي
والعشرين من مجلة المجمع العلمي العراقي ط/ ١٩٧١.

(٦) درة الغواص ص ٦٠٥.

(٧) الفاخر للمفضل بن سلمة ص ٢٠٥.

وقد أحسن الأزهرى حين أجاز هذا الاستعمال مستنداً إلى "رأى أبى عمرو"^(١)، وإلى أن هذين النعتين يعمان الأدميين أجمعين وأن هذا يشبه قول النبى: بعثت إلى الناس كافة"^(٢)، كما أحسن ابن برى حين أجاز هذا الاستعمال مستنداً إلى إحدى روايات الحديث: "بعثت إلى الأسود والأبيض"^(٣).

ويرى الباحث أن د. عبد الفتاح سليم لم يكن موفقاً حين قال: "اشتطّ ابن برى فى التصحيح فاعتمد على الأحاديث الضعيفة حجة فى اللغة كما فى حديث: بعثت إلى الأسود والأبيض مع أن كلام العرب الأسود والأحمر." ^(٤) ولعله تابع فى ذلك يوهان فك الذى وصف منازعات ابن برى - ومن بعده الخفاجى - للحريرى، وتصويباتهما اللغوية بأنها "تدل على مبلغ ضعف الإحساس اللغوى عند العامة وعند اللغويين خاصة، كما تدلّ على مدى ضعف ملكة النقد والتمحيص عندهم بحيث لم يكن بوسعهم إدراك الفروق بين العربية الفصيحة والعربية المولدة." ^(٥) والباحث يخالف هذين الأستاذين؛ لأنه لا مانع من التوليد، ولأن "لكل عصر فصحاء"^(٦).

(١) لعله أبو عمرو الشيبانى؛ لأن هذا التعقب حكاه الأصمعى عن شيخه أبى عمرو بن العلاء.

(٢) تهذيب اللغة للأزهرى (ح م ر) ج ٥ ص ٥٦.

(٣) شرح الخفاجى على درة الغواص ص ٦٠٥، وانظر الحديث فى كنز العمال ج ١١ ص ٤٤٠. حديث رقم ٣٢٠٦٧ بلفظ: "أعطيتُ أربعاً لم يعطهنّ نبىّ قبلى: نصرتُ بالرعب مسيرة شهر، وبعثتُ إلى كل أبيض وأسود وأحلّلتُ لى الغنائم، وجعلتُ لى الأرض طهوراً" وفيه حديث آخر رقم ٣٢٠٦٠ بلفظ: "أرسلتُ إلى الأبيض والأسود والأحمر".

(٤) اللحن فى اللغة مظاهره ومقاييسه ص ٢٦٢، وهنّ الغريب أنّ سيادته اعتمد على أحاديث تشبه فى درجتها هذا الحديث، وذلك فى إجازته كلمة "حنة" انظر كتابه ص ٦٢.

(٥) العربية-يوهان فك ص ٢٢٢، وانظر بعدها ص ٢٢٣ نقده لابن برى فى اعتماده على الرواية الضعيفة فى تخريج هذا الاستعمال.

(٦) ص ١٣ من مقدمة أستاذى د. محمد حسن عبد العزيز فى كتابه: القياس فى اللغة العربية، دار الفكر العربى. القاهرة. ط ١ / ١٩٩٥ م.

قصر الأصمعي دلالة هذه الكلمة على وصف المرأة فقط^(١). وهذا تضيق منه للواسع؛ لأن هذا الوصف ليس مما تختص به المرأة كالحيض والحمل والنفاس والرضاع.

ومما يثير الانتباه أن الأصمعي أجاز استعمالات كثيرة على سبيل الاستعارة، ومن ذلك قوله: إن القارح أصله في الإبل واستعاره كعب في قوله^(٢):

أَتْنَا قَرْحًا وَوَحْشًا ذُكُورًا

وقوله: "إن التُّرْهَاتِ الطُّرُقِ الصَّغَارِ غير الجادة ثم استعير في الباطل فقيل: التُّرْهَاتِ البَسَابِسِ"^(٣) فلماذا لم يأخذ هنا بالاستعارة؟!

وإذا كان بعض اللغويين قد اكتفوا باستعمال هذا الوصف مع المرأة^(٤)، فقد أحسن أبو زيد ووسّع حين أجازته فقال: "كل ثَقِيلٍ ثَقَالٌ"^(٥) كما أثبت ابن منظور استعمال هذا الوصف مع الرجل فقال: "امرأة ثقال: مكفال، وثقال: رزان ذات مآكم وكفل على التفرقة، فرّقوا بين ما يُحْمَلُ وبين ما تُقَلُّ في مجلسه فلم يخف، وكذلك الرجل"^(٦).

(١) انظر مادة (ث ق ل) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) شرح ديوان كعب بن زهير ص ١٧٦.

(٣) الصحاح للجوهري (ت ر هـ)، وكتاب الأمثال للأصمعي ص ٣٣ جمع وتحقيق د. المعبيد، وانظر مثالا أوضح على الاستعارة في المخصص (النحل) ج ٨ ص ١٨١.

(٤) الصحاح، والقاموس (ث ق ل) مع ملاحظة أنهم لم ينكروا استعمال الكلمة مع غير المرأة.

(٥) المخصص (نعوت النساء) ج ٣ ص ١٥٦.

(٦) لسان العرب لابن منظور (ث ق ل).

وقد قيل: "إذا حكى الثقة شيئاً لزم قبوله"^(١)، وأبو زيد من الثقات، وقد وصفه الأصمعي نفسه بذلك^(٢).

٩ - ناقة ثلث

قال الأصمعي: ناقة ثنى إذا نتجت بطنين، ولا يقال: ثلث^(٣). وقد قال بقوله بعض العلماء منهم أبو عمرو الشيباني، وابن السكيت^(٤)، ولكن أجاز هذا الاستعمال ابن سيدة حيث قال: "ناقة ثلث إذا ولدت ثلاثة"^(٥)، وينبغي الإشارة إلى أن بعض اللغويين قال: "ثلثها وكدما"^(٦) وهذا يعنى أن التعقب ليس للفظ، وإنما لدلالته.

١٠ - الجخيف

ذكر ابن السكيت في كتابه "الألفاظ" أن الأصمعي أنكر استعمال هذه الكلمة بمعنى الرُوع والنفس^(٧). ويبدو أنه لم يوافق في ذلك حيث قال: "يقال: وقع ذلك الأمر في نفسي وفي روعي ووقع في خلدِي وفي جخيفي"^(٨) ولكن أجاز هذا الاستعمال ابن سيدة فقال: "وقع ذلك في جخيفي، أي روعي"^(٩)، كما أجازهُ الفيروز آبادي، والزبيدي^(١٠).

(١) لسان العرب لابن منظور (ط و ف).

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٤٢، وإعراب القرآن للنحاس - المطففين / ٣١.

(٣) انظر مادة (ث ل ث) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٤) كتاب الجيم (باب الناء) ج ١ ص ١٠٥، وإصلاح المنطق ص ٢٣.

(٥) المخصص (مما لزمته الهاء من الأسماء الصريحة) ج ١٦ ص ١٦٢، وناقض اختياره في المحكم (ث ل ث) حيث قال: "ولا يقال: ناقة ثلث".

(٦) إصلاح المنطق ص ٢٣، والمخصص (مما لزمته الهاء من الأسماء الصريحة) ج ١٦ ص ١٦٢.

(٧) انظر مادة (ج خ ف) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٨) الألفاظ لابن السكيت ص ٥٤٧، ولعله أخذ برأى أبي عبيدة الذي حكى عنه هذا الاستعمال، ولم أقف على رأى ابن السكيت ولا التعقب في إصلاح المنطق.

(٩) المحكم، ولسان العرب (ج خ ف).

(١٠) القاموس المحيط، وتاج العروس (ج خ ف).

١١ - أَجَدٌ

ذكر ابن سيدة في كتابه "المخصص" أن الأصمعي منع إطلاق هذا اللفظ في الدلالة على العام؛ فلا يقال: عام أجَدٌ، ولكن سنة جَدَاء (١).

وقد قال بقول الأصمعي كثير من العلماء (٢)، ولكن أثبت ابن منظور هذا الاستعمال، واستدركه الزبيدي على الفيروز آبادي (٣)، وإن لم يقدم شاهدًا على ذلك، ولعلهما أثبتا هذا الاستعمال قياسًا من باب أفعل فعلاء.

١٢ - الْجُدُوعَةُ

ذكر ابن سيدة عن الأصمعي أن الجُدُوعَةَ في الخيل وقت وليس بسقوط سن (٤). وقد وافق الأصمعي في هذا التعقب بعض اللغويين (٥). ولكن حكى ابن سيدة عن بعض اللغويين في قول الشاعر:

إذا رأيتَ بازلاً صارَ جَذَعٌ

فاحذرْ وإن لم تَلَقَ حَتْفًا أن يَقَعْ

معناه: إذا رأيتَ الكبير قد تحائت أسنانه فذهبت، فإنه قد فني وقرب أجله فاحذر وإن لم تلق حتفًا أن تصير مثله (٦).

(١) انظر مادة (ج د د) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث.

(٢) انظر كتاب العين (ج د) ج ٦ ص ٩، والبارع ص ٥٧٧، وتهذيب اللغة (ج د) ج ١٠ ص ٤٦٣.

(٣) لسان العرب، وتاج العروس (ج د د)، وقد أهمل ابن سيدة هذا التعقب في المحكم.

(٤) انظر مادة (ج ذ ع) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٥) الصحاح، والمحكم (ج ذ ع).

(٦) المحكم (ج ذ ع).

قصر الأصمعي في كتابه "الخيال" هذين اللفظين على ذى الحافر فقط في مقابل أن القضيب في كل ذكر، ورؤي عنه مرة أخرى أنه نفى هذين اللفظين كذلك عن الحصان العتيق^(١).

وهذا يتناقض مع ما ذكره الأصمعي في كتابه: "خلق الإنسان" حيث قال: "والعرب تسمى الذكر بأسماء كثيرة، يقال له الغرمول، وهي الغراميل، قال: لما رأى ابن عمر بن الخطاب^(٢) غراميل الرجال في الحمام قال: أخرجوني. ويقال له: الجردان والجوفان"^(٣).

فهذا نص صريح في إجازة إطلاق هذين اللفظين على ذكر الإنسان وغيره، وقد يقال: إن الأصمعي ذكر هذا في "خلق الإنسان" وأن هذا النص خاص بأعضاء الإنسان فقط، وليس يعنى جواز إطلاق اللفظين على الحصان العتيق، ولكن الباحث يرى أن هذا جائز على سبيل استعارة اللفظ للحيوان.

وأما التناقض بين الكتابين فإن الباحث يرجح أن الأصمعي رجع عن تعقبه، كما رجع عن تعقبات كثيرة، ومن المحتمل أن يكون كتاب الخيل أسبق في التأليف من كتاب "خلق الإنسان"، أو لعل سبب التناقض أن كتاب "خلق الإنسان" أملاه الأصمعي أكثر من مرة باختلاف في كل مرة.

(١) انظر مادة (ج ر د) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) هكذا جاء الخبر هنا بلفظ "ابن عمر"، وهكذا أخرجه ابن سعد في الطبقات ج٤ ص ١٤٤ بلفظ: "فإذا هو بغراميل الرجال"، وجاء في المخصص (أسماء الذكر) ج٢ ص ٣١ بلفظ "عمر"، ولعله خطأ مطبعي.

(٣) "خلق الإنسان للأصمعي ص ٢٢٣، ومن الغريب قول قطرب في كتاب "الفرق" له ص ٥٥: "الغرمول الخُصية" فلا يدري الباحث أهذا سهو من قطرب أو أن ما ذكره معنى آخر للفظ!؟

١٥ - الجِرم

قصر الأصمعي دلالة هذه الكلمة على البدن فقط^(١). ولكن أجاز ابن السكيت إطلاق الجِرم على اللون، وعلى الصوت أيضاً^(٢). وهذا توسيع من ابن السكيت، وتضييق أو التزام من الأصمعي.

١٦ - الجَعْد

ذكر الأزهرى عن كتاب الأضداد لأبى حاتم السجستاني أن الأصمعي لم يعرف "الجَعْد" بمعنى السَّخِيّ، وإنما عرفه بمعنى البخيل^(٣).

ولكن استشهد أبو حاتم على المعنى الذى لم يعرفه الأصمعي بقول كثير^(٤):

إلى الأبيض الجعد بن عائكة الذى له فضلُ مُلكٍ فى البريةِ غالبُ

كما ذكر الأزهرى مجيء هذا المعنى فى أشعار الأنصار، وأنهم من أكثر الشعراء مدحاً بالجعد^(٥)، كما أثبت هذا المعنى الجوهري، والزبيدي^(٦) الذى علل

(١) انظر مادة (ج ر م) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) إصلاح المنطق ص ١٤، ٣٤.

(٣) انظر مادة (ج ع د) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث، وفيها تعليق للباحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٤) الأضداد لأبى حاتم ص ١٧٨ تحقيق د. محمد عودة.

(٥) هكذا فى تهذيب اللغة (ج ع د) ج ١ ص ٣٤٨، وقد تتبع الباحث ديوان حسان بن ثابت، وعبد الله بن رواحة، وكعب بن مالك، وهم أشعر شعراء الأنصار فلم أجد لفظ "الجعد" فى أشعارهم، ولا أدرى أختلط الأمر وعلى الأزهرى بكلمات أخرى كالجلاعيد مثلاً التى جاءت فى ديوان حسان ص ٣٤٥، لا سيما وقد سبقت الإشارة فى تمهيد البحث إلى أن الأصمعي جمع شعر الأنصار، أو أن هذا اللفظ ثابت فعلاً فيما لم يصل إلينا من شعرهم لا سيما وأن كلمة "الجلاعيد" جاءت فى موضع هجاء، وحينئذ يحتمل الباحث أن يكون تعقب الأصمعي وعدم معرفته "الجعد" متقدماً على جمعه هذه الأشعار ١٢

(٦) الصحاح للجوهري، وتاج العروس للزبيدي (ج ع د) فى حين اكتفى ابن فارس فى متخير الألفاظ ص ٩٣، ١٣٤ بمعنى البخيل فقط.

هذا المعنى بـ "أن العرب موصوفة بالجعودة"، وقد وجد الباحث أبياتاً أخرى مدح فيها بالجعد، ولكنها لا تلزم الأصمعي؛ لاحتمال تأويل معنى الجعد فيها بأنه شديد الأسر ومعصوب الجوارح، ومن هذه الأبيات قول امرأة من خثعم^(١):

أحبّ الفتى الجعد السلوليّ طارقاً على الناس مُعتاداً لضربِ المفارقِ

١٧ - جلال

ذكر أبو علي القالي أن الأصمعي أنكر إطلاق لفظ "الجلال" إلا في الله عزّ وجلّ^(٢). وهذا توضيح من الأصمعي لدلالة الكلمة وتحرُّج منه أقرب إلى التخرج الديني أو اللامساس، وقد أحسن أبو حاتم حين خالف شيخه الأصمعي في هذا التعقب مستشهداً بقول الشاعر^(٣):

فلاذا جلال هبته لجلاله ولاذا ضياع هنّ يتركن للفقر

كما أجاد المرزوقي حين علّق على قول الشاعر:

ألم على دمن تقادم عهدهما بالجزع واستلب الزمان جمالها

قائلاً: "وروى بعضهم: جلالها، ويكره هذا لما حكاه الأصمعي من أنه لا يقال الجلال إلا في الله تعالى، ولأنه وإن جاء في غيره عز وجل فهو قليل في العرف والاستعمال"^(٤).

ومن المعلوم أن ألفاظاً كثيرة يُوصف بها الله عز وجل ويوصف بها البشر كذلك، فقد قال القرآن على لسان يوسف عليه السلام: "إني حفيظ عليم"^(٥)، ووصف

(١) بلاغات النساء ص ٢٧٧، وانظر بيتاً آخر في العباب للصغاني (س د ف).

(٢) انظر مادة (ج ل ل) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٣) بلانسبة في الأمالي للقالي ج ١ ص ٢٥٠ المطبعة الأميرية. بولاق ط ١٣٢٤هـ.

(٤) شرح ديوان الحماسة ق ٣ ص ١٣٨٥، ونقله الخفاجي في شفاء الغليل ص ١٠١.

(٥) يوسف/٥٥.

الله نبيه محمدًا صلى الله عليه وسلم - بأنه "رءوف رحيم"^(١)، وخاطب سبحانه القائمين على أموال السفهاء فقال: "ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قيامًا وارزقوهم"^(٢)، وغير ذلك من الآيات.

وبهذا يتضح أن الاستعمال صحيح لغة، ولعل الأصمعي راعى فى هذا التعقب قلة الاستعمال، أو التحرُّج الدينى^(٣)، أو لعله أراد أنه لا يقال ذو الجلال إلا فى الله، وهذا حق وصواب، وكذا كل أسماء الله وصفاته لا يُوصَف بها أحد مُعرِّفة بـ "أل".

١٨ - الْجَلَل

حكى أبو على القالى أن الأصمعي لم يعرف "الجلل" بمعنى العظيم، وكان يقول: الجلل اليسير^(٤).

ولكنَّ قطرباً وأبا حاتم والمبرد عدّوا هذا اللفظ من الأضداد، واستشهدوا على معنى "العظيم" بقول جميل بثينة^(٥):

رسمُ دارٍ وقفتُ فى ظلِّه كدتُ أقضى الحياة من جلِّه
وزاد قطرب قول الآخر^(٦):

فلئن عفوت لأعفون جلا ولئن سطوت لأوهن عظمى

(١) التوبة/١٢٨.

(٢) النساء/٥.

(٣) وإن كان مما يلفت نظر الباحث أن الأصمعي حكى "تباركتُ عليكم، من قول أعرابي صعد رابية فقال ذلك لأصحابه، أى تعاليتُ وارتفعتُ" انظر: البحر المحيط لأبى حيان - الفرقان/ ١.

(٤) انظر مادة (ج ل ل) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث، وقد ذكره معجم الأصمعي بشىء من التناقض.

(٥) انظر الأضداد لقطرب ص ٢٤٦، والأضداد لأبى حاتم ص ٩٥، وما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد ص ٤، وقد ورد البيت كذلك فى لسان العرب لابن منظور (ج ل ل) .

(٦) الأضداد لقطرب ص ٢٤٦، وقد اكتفى الصغانى فى ذيل كتاب الأضداد ص ٢٦٦ بإثبات المعنيين دون استشهداد حيث قال: "الجلل: الصغير والكبير".

ذكر الأصمعي أن العرب أكثر ما تستعمل في الماء جمَد، وفي السَّمْن وغيره جمَس، ثم عاب على ذي الرمة استعماله الجموس في الماء، ولم يكتف بهذا بل صرَّح بالإنكار قائلاً: لا يكون الجموس إلا للدَّسَم، ولا يقال للماء إلا جامد^(١).

وإذا كان ابن دريد قد تابع الأصمعي في تعقبه^(٢)، فقد تحرَّر آخرون فسوَّوا بين الجمود والجموس، ومن هؤلاء أبو عبيد بن سلام، وابن السكيت، وابن فارس^(٣)، وقد دافع أبو الحسن الجرجاني عن هذا الاستعمال بقوله: "وبيت ذي الرمة صحيح عنه وهو حجة تلزم الأصمعي وغيره، وهل يُنكر الأصمعي ذلك إلا برواية عن العرب، ومتى ثبتت الرواية عن موثوق بفصاحته فقد وجب التسليم له"^(٤).

وقبل هؤلاء جميعاً أجاز أبو مسحل الأعرابي "جمد الدم يجمد وجمس يجمس. كل هذا إذا جف"^(٥) بل إن الأصمعي نفسه قال - فيما نقله عنه ابن سيده: "دم جميس: يابس"^(٦)، ولا يرى الباحث فرقاً بين الماء والدم؛ لأن كليهما سائل بخلاف الدَّسَم.

(١) انظر مادة (ج م س) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ج د م) ج ٢ ص ٦٨، (ج س م) ج ٢ ص ٩٥، (باب) ج ٣ ص ٤٢٦.

(٣) كتاب غريب الحديث لأبي عبيد ج ٥ ص ٢٩٦، وإصلاح المنطق ص ١٩٠ بلفظ: "وقد جمد الماء والسَّمْن"، ولم أعثر فيه على مادة (ج م س) ومتخير الألفاظ لابن فارس ص ١٥١ بلفظ "جمد الماء وجمس".

(٤) الوساطة بين المتنبي وخصومه لأبي الحسن الجرجاني ص ٣٥٢. نشره أحمد عارف صيدا. ط/١٣٣١م.

(٥) كتاب النوادر لأبي مسحل الأعرابي ج ١ ص ٣.

(٦) المخصص لابن سيده (الدم وأسمائه) ج ٦ ص ٩٤.

وقد وجد الباحث استعمال الجُمُوس للحَجَر في قول الإمام عليّ في وصفه النملة: "لا يغفلها المَنَّان ولا يحرمها الدِّيَّان، ولو في الصِّفا اليابس والحَجَر الجامس"^(١).

وبهذا يتضح أن الاستعمال صحيح، ولعل الأصمعي أنكره لموقفه الخاصّ من ذى الرمة، أو لعله راعى الشهرة أو ما عبّر عنه بلفظ "أكثر".

٢٠ - جامع

ذكر ابن سيّدة أن الأصمعي قصر دلالة هذه الكلمة على وصف الأتان من الوحش^(٢). وإذا كان بعض العلماء قد اكتفوا بقولهم: أتان جامع: إذا حملت أول ما تحمل^(٣)، فقد أجاز أبو زيد أن يقال: امرأة جامع: في بطنها ولد، واستدرك الزبيدي هذا الاستعمال على صاحب القاموس^(٤).

وقد قيل: "إذا حكى الثقة شيئاً لزم قبوله"^(٥)، وأبو زيد من الثقات، وقد وصفه الأصمعي نفسه بذلك^(٦).

ولعل الأصمعي لم يسمع هذه الكلمة إلا مع الأتان.

٢١ - الجنّازة

أورد بعض العلماء عن أبي حاتم عن الأصمعي: الجنّازة، بالكسر: هو

(١) نهج البلاغة. اختيار الشريف الرضى ص ٣٩٩.

(٢) انظر مادة (ج م ع) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٣) مجمل اللغة، والصحاح، والقاموس (ج م ع) مع ملاحظة أنهم لم ينكروا استعمال الكلمة مع غير الأتان.

(٤) المخصص (باب الحمل والولادة) ج ١ ص ١٩، وتاج العروس (ج م ع).

(٥) لسان العرب (ط و ف).

(٦) أخبار النحويين البصريين ص ٤٢، وإعراب القرآن للنحاس - المطبوعين / ٣١.

الميت نفسه، والعوام يتوهمون أنه السرير^(١). ويبدو للباحث أن الأصمعي رأى أن الكسر للميت والفتح للسرير، فقد حكى الفيومي: "قال الأصمعي وابن الأعرابي: بالكسر الميت نفسه وبالفتح السرير"^(٢) ولكن "روى أبو عمر الزاهد عن ثعلب عكس هذا فقال: بالكسر السرير وبالفتح الميت نفسه"^(٣)، وقد أحسن بعض اللغويين حين سووا بين الكسر والفتح دون تحديد معنى^(٤)، وأحسن كذلك مجمع اللغة العربية المصري حين أثبت للجنازة، بالكسر، عدّة معانٍ منها "النَّعْشُ، والميت، وهما مع المشيعين"^(٥).

٢٢ - جَهْرَم

أنكر الأصمعي على روبة قوله:

بل بلدٍ ملءِ الفِجاجِ قَتْمُهُ لا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرَمُهُ

قال: جهرم قرية بفارس فظنّ أن جهرم ثياب^(١).

وقد أجاد الرّدّ علىّ بن حمزة البصرى حيث وجّه الدلالة إلى ما يتول إليه اللفظ فقال: "وإنما أراد روبة كَتَانِيَهُ وَجَهْرَمِيَهُ، فقطع ياء النسب، كما قال العجاج:

يَكَادُ يَذْرِي الْقَيْقَبَانَ الْمُسْرَجَا

والقيقب: خشب تُنَحَّتْ منه السُّرُوجُ، وإنما أراد أن ينسب السروج إليه

(١) انظر مادة (ج ن ز) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) المصباح المنير (ج ن ز).

(٣) السابق (ج ن ز).

(٤) إصلاح المنطق ص ١١١، وأدب الكاتب ص ٤٤٢، وتهذيب اللغة (ج ن ز) ج ١٠ ص ٦٢٣.

(٥) المعجم الوسيط (ج ن ز)، ولكنه لم يُحسن حين أهمل الفتح.

(٦) انظر مادة (ج هـ ر م) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

فيقول: القيقباني، فقطع ياء النسب" (١) وهذا الردّ يعنى أن رؤية لم يخطئ، ويعنى كذلك أن جهرم قرية كما قال الأصمعي.

وبهذا يتضح أن تعقب الأصمعي ليس في محلّه، بل هو لبسٌ عنده، أو سوء ظنّ منه.

٢٣ - الجَوَى

ذكر ابن دريد أن الجَوَى ألمّ يجده الإنسان في قلبه من مرض أو غمّ. ثم ذكر اعتراض الأصمعي بقوله: بل الجوى طول الضئى (٢).

وهذا الذى اعترض عليه الأصمعي جائز؛ فقد نقل الجوهرى أن "الجوى: الحُرقة وشِدّة الوجد من عشق أو حزن" (٣) وذكر ابن سيّدة أن "الجوى داء يأخذ في الصدر" (٤) بل إن ابن سيّدة حكى "رجل جوى الجوف وامرأة جوية" (٥) ومن المعلوم أن من أثبت معنى حجة على من نفاه .

٢٤ - حُزّة

روى أبو حاتم عن شيخه الأصمعي خطأً: حُزّة السّراويل، وأن الصواب حُزّة السراويل (٦). وقد وافقه في قوله بعض اللغويين منهم ابن السكيت (٧)،

(١) بقية التنبهات على أغلاط الرواة لعلّى بن حمزة ص ١٠٤، ١٠٥ .

(٢) انظر مادة (ج و ي) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانی من البحث ٦ وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٣) (الصّاح (ج و ي) .

(٤) (المحكّم (ج و ي) .

(٥) (إصلاح المنطق ص ١٨١ .

(٦) (انظر مادة (ح ز ز) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانی من البحث، وقد ذكره معجم الأصمعي مُشوّهًا بلفظ "الحرّة (كذا بالراء) حجرة السراويل، وهو خطأ، إنما هي حجة (كذا بدون زاي) السراويل" .

(٧) (حكى ذلك عنه الأزهرى في تهذيب اللغة (ح ز) ج ٣ ص ٤١٢، ولم أقف عليه في إصلاح المنطق، ولعله في كتاب آخر له .

وثعلب^(١) وابن درستويه، وابن هشام اللخمي^(٢).

وإذا كان أبو مسحل الأعرابي قد حكى "حُجْزَة" دون إنكار "حزة"^(٣) فقد أجاز هذا الاستعمال بعض العلماء منهم الفراء، وابن الأعرابي، والليث^(٤)، وابن سيده، والفيومي^(٥).

وقد أحسن مجمع اللغة العربية المصري حين أجاز هذا الاستعمال دون أن يجعله مؤلداً فقال: "الحُزَّة من السراويل : حُجَزَتْهَا"^(٦).

٢٥ - الحِسْبَة

قال الأصمعي: فلان حسن الحسبة في الأمر أي حسن التدبير والنظر فيه، وليس هو من احتساب الأجر؛ فإن احتساب الأجر فعل لله لا غيره^(٧).

ويرى الباحث أن ما قبل "ليس" من كلام الأصمعي صحيح، ولكن ما بعدها مردود بقول سيّد الفصحاء -عليه الصلاة والسلام-: "من صام رمضان إيماناً

(١) كتاب الفصيح لثعلب ص ٣٠٠، والتلويح للهروي ص ٦١.

(٢) تصحيح الفصيح لابن درستويه ص ٢٤٧، والمدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمي ص ٦٠.

(٣) كتاب النوادر لأبي مسحل الأعرابي ص ٤١، ٣٧٠.

(٤) حكى ذلك عنهم الأزهرى فى تهذيب اللغة (ح ز) ج ٣ ص ٤١٢، (ح ذل) ج ٤ ص ٤٦٥.

(٥) (المحكم (ح ز) ج ٢ ص ٣٥١، والمخصص (السراويل والتبآن) ج ٤ ص ٨٣، والمصباح المنير (ح ز ز).

(٦) (المعجم الوسيط (ح ز ز)، وقد ذكر للحُزَّة معنى آخر وهو: ما قُطِع من الكبد وسائر اللحم طُولاً، وجاء فيه فى مادة (ط ر د): "الطريدة: قسبة فيها حُزَّة توضع على المغازل والقдах فتتخت عليها وتبرى بها" ويرى الباحث أن معنى الحُزَّة فى هذا التعريف لا ينطبق عليه أحد المعنيين الأنفسيين، وإنما معناها هنا "العُنق" وقد أشار إلى هذا المعنى الفيومي فى المصباح (ح ز ز). وقد كان ينبغى على المعجم الوسيط أن يضيف هذا المعنى فى (ح ز ز) وإنما شغلنى معنى "الحُزَّة" فى تعريف الطريدة؛ لأن هذا التعريف ذكره الأزهرى بنصه فى تهذيب اللغة (ط ر د) ج ١٣ ص ٣١٠ برواية أبى عبيد عن الأصمعي حتى خيل إلى من أول وهلة أن الأصمعي رجع عن هذا التعقب أو استعمل ما أنكره.

(٧) انظر مادة (ح س ب) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

واحتساباً غُفِرَ له ما تقدّم من ذنبه" (١) وقد أثبت هذا المعنى الذى أنكره الأصمعى بعض اللغويين منهم الجوهري الذى قال: "واحتسبتُ بكذا أجراً عند الله، والاسم الحسبة، بالكسر" (٢) وقال ابن سيدة: "الاحتساب: طلب الأجر، والاسم الحسبة" (٣) كما أثبتته مجمع اللغة العربية المصرية حيث قال: "احتسب الأجر على الله: ادّخره، واحتسب بكذا أجراً عند الله: فعّله مدّخرًا أجره عند الله، ويقال: احتسب فلانٌ ولده: صبر على وفاته مدّخرًا الأجر على صبره" (٤) وبهذا يكون احتساب الأجر للإنسان صحيحاً لغة، وتضعف دعوى اختصاصه بالله، وهذا من التعقبات التى تلفت النظر لا سيما وأن الفيومى قبل كلام الأصمعى ولم يعلّق عليه.

٢٦، ٢٧، ٢٨ - حَشٌّ، وَأَحَشٌّ، وَاسْتَحَشَّ

أنكر الأصمعى استعمال هذه الكلمات فى معنى اللُّبْسِ، ولم يعرف إلا أَحَشَّتِ المرأةُ، والشاةُ، والناقةُ: إذا رمت بالولد حشيشاً (٥).

ولكن أجاز كثير من العلماء هذا المعنى، ومنهم ابن دريد الذى قال: "حَشَّتْ يدهُ وأحشَّها الله: إذا يبست" (٦) وابن فارس الذى قال: "حَشَّتْ اليدُ: إذا يبست كأنها حشيش يابس" (٧)، والجوهري الذى قال: "أحشَّتْ المرأةُ فهي مُحَشٌّ: إذا يبس ولدها فى بطنها، وكذلك أحشَّتْ اليدُ أى يبست وشلَّتْ، وفيه لغة أخرى جاءت فى الحديث: حَشٌّ ولدها فى بطنها" (٨)، وابن منظور الذى أثبت: "حَشَّتْ اليدُ وأحشَّتْ وهى مُحَشٌّ: يبست، وحشُّ الولدُ فى بطن أمه يحشُّ حشاً، وأحشٌّ، واستحشُّ: جُوز به

(١) متفق عليه. انظر رياض الصالحين للنووى - حديث رقم ١٢١٧.

(٢) الصحاح (ح س ب).

(٣) المحكم (ح س ب).

(٤) المعجم الوسيط (ح س ب).

(٥) انظر مادة (ح ش ش) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسمة الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٦) كتاب جمهرة اللغة (ح ش ش) ج ١ ص ٦٠.

(٧) مجمل اللغة (ح ش ش).

(٨) الصحاح (ح ش ش).

وقت الولادة فيبس في البطن، وقال ابن الأعرابي: حشّ ولدُ الناقة يحشّ حشوشًا، وأحشته أمه" (١)، كما أثبت الفيروز آبادي: "حشّ الولدُ في البطن: يبس، واليدُ: شلت، كأحشت واستحشت" (٢).

وبهذا يتضح أن المعنى الذي أنكره الأصمعي ولم يسمعه قد أثبتته آخرون.

٢٩ - الحشيش

خطأ الأصمعي في كتابي "الإبل"، و"النبات" إطلاق العامة لفظ الحشيش على الأخضر، وذكر أن العرب استعملت هذه الكلمة في معنى اليابس فقط (٣). وقد قال بقوله كثير من اللغويين (٤) حتى البطليوسى (٥) الذي انتصر للعامة في كثير من المواضع وخرّج كثيرًا من استعمالاتهم أخذًا بالمجاز والقياس وأقوال العلماء.

ويصحح الباحث قول العامة أخذًا بقول أبي عبيدة وأبي عبيد القاسم بن سلام اللذين أجازا هذا الاستعمال (٦)، كما يستأنس الباحث بالمجاز حيث يمكن تخريج هذا الاستعمال على اعتبار ما سيكون؛ لأن هذا الأخضر سيؤول إلى يابس، كما سمّت العرب الشاة ذبيحًا قبل أن تُذبح، وكما قالوا للناقة جَزورًا قبل أن تُجَزَرَ (٧)، وقالوا للعنب

(١) لسان العرب (ح ش ش).

(٢) القاموس المحيط (ح ش ش).

(٣) انظر مادة (ح ش ش) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٤) أدب الكاتب لابن قتيبة (باب النبات) ج ٩ ص ٨٧، وكتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ح ش ش) ج ١ ص ٦٠، وتهذيب اللغة للأزهري (ح ش) ج ٣ ص ٣٩٤، والمحكم لابن سيده (ح ش) ج ٢ ص ٣٤٠، والمخصص له (باب في يبس العشب) ج ١ ص ٢٠٢، وكرّره في ج ١ ص ٢١٠، وكتاب خطأ العوام للجواليقي تحقيق هيرن ص ١٢١، وما يلحن فيه العامة لابن الجوزي ورقة ٦٣، وغلطات العوام له ورقة ١٠، ولسان العرب لابن منظور، والمصباح المنير للفيومي (ح ش ش).

(٥) الاقتضاب ق ٢ ص ٤٩.

(٦) السابق ق ٢ ص ٤٩، ولا أدري لماذا لم يأخذ البطليوسى برأيهما!

(٧) تصحيح الفصيح لابن درستويه ص ٤١٧.

خمرًا قبل أن يعصر^(١)، وقال بعضهم: عصرت زَيْتًا، يعنى زيتونا^(٢)، وقالوا كذلك للمعوج الرُّجُل: أحنف، وللأعمى أبا بصير^(٣)، وقد حكى الأصمعي نفسه عن "المعتمر بن سليمان أنه لقي أعرابيًا معه عنب فقال: ما معك؟ فقال: خمر"^(٤). وقد استعمل القرآن الكريم هذا النوع من المجاز في بعض آياته مثل: "وينزل لكم من السماء رزقًا"^(٥).

ومن الممكن تخريج هذا الاستعمال أيضًا على سبيل تعميم الخاص حيث أطلقت العامة^(٦) لفظ الحشيش على اليابس والأخضر في حين أنه عند العرب - حسب قول الأصمعي وأتباعه - لليابس فقط. ويستأنس الباحث بقول الفراء: "يجوز أن يُذكر الشيء العام ويقصد به الخاص"^(٧)، ومن الغريب أن بعض الباحثين في العصر الحديث يخطئون هذا الاستعمال مجارةً للقدماء^(٨) دون أن يراعوا الفرق بين حال العربية في زمان هؤلاء القدماء، وبين حالها في زماننا، ومدى التغير الذي آلت إليه بفعل المجازات والقياسات، ومراعاة التطور اللغوي.

(١) منتخبات في أخبار اليمويين من كتاب شمس العلوم لنشوان الحميري ص ٣٤، الجمهورية اليمنية - وزارة الإعلام ط ٢/١٩٨١ م.

(٢) تفسير غريب القرآن لابن قتيبة يوسف/٣٦ تحقيق السيد أحمد صقر. دار إحياء الكتب العربية. الحلبي ط/١٩٥٨ م.

(٣) إعراب ثلاثية سورة لابن خالويه - البينة/٥.

(٤) تفسير غريب القرآن لابن قتيبة - يوسف/٣٦، وانظر نماذج أخرى في كتاب غريب الحديث لأبى عبيد بن سلام ج ١ ص ٢٠٤، وكتاب شرح أشعار الهذليين لأبى سعيد السكري ج ١ ص ٢١٧، وكتاب الأضداد لأبى الطيب اللغوي ج ٢ ص ٦٣٧، وتهذيب اللغة للأزهري (س ل م) ج ١٢ ص ٤٥٠، وتفسير القرطبي - آل عمران/١٨٨.

(٥) غافر/١٣، وانظر مثلاً يوسف/٣٦، نوح/٢٧.

(٦) ولا يزال هذا الاستعمال في مصرنا على لسان العامة، والخاصة كذلك، ولا يكاد أحد يستعمل لفظ الخلى على الرطب.

(٧) تفسير القرطبي - الهمزة/١.

(٨) انظر مثلاً الكتابة الصحيحة ص ٨١.

ذكرت عدّة مصادر أن الأصمعي أنكر استعمال "الحِشْمَةُ" بمعنى "الاستحياء"، وقصر معناها على الغضب^(١)، وقد وافقه في هذا التعقب بعض اللغويين أمثال ابن قتيبة^(٢)، وابن دريد^(٣).

ولكن أجاز المعنيين الجوهري على الرغم من تحريه الأفسح واتباعه الأصمعي في كثير من تعقباته^(٤)، كما ذكر ابن السيد البطليوسي ثلاثة أبيات لعنتره، وكثير، والكميت، جاءت فيها الحشمة بمعنى الحياء، ولكنه تردّد في ذلك لاحتمال تأويل تلك الأبيات على معنى الغضب كما قال الأصمعي؛ فلا تكون فيها حجة^(٥). وإذا كان ابن السيد قد فعل هذا لمجرّد الاحتمال، فما يظنه الباحث يتردّد أدنى تردّد في أن الحشمة معناها الحياء فيما وجده الباحث من كتاب هشام بن عبد الملك إلى ابن عمر الذي جاء فيه: "فكاتب أمير المؤمنين فيما بدا لك مبتدئاً ومُجيباً، ومُحادثاً وطالبا ما عسى أن ينزل بك أهلك من أهل بيت أمير المؤمنين من حوائجهم^(٦) التي تُقعد بهم الحشمة عن تناولها من قبله لبعُد دارهم عنه، وقلة إمكان الخروج لإنزالها به غير مُحتمس من أمير المؤمنين، ولا مُستوحش من تكرارها عليه."^(٧)

وقد أشار البطليوسي بحق إلى ما روى عن ابن عباس من أنه قال: "لكل داخل دهشة فابدءوه بالتحية، ولكل طاعم حشمة فابدءوه باليمين"، وما روى عن

(١) انظر مادة (ح ش م) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث.

(٢) أدب الكاتب (باب معرفة ما يظنه الناس في غير موضعه) ص ١٩.

(٣) كتاب جمهرة اللغة (ح ش م) ج ٢ ص ١٦٠.

(٤) الصحاح (ح ش م).

(٥) الاقتضاب لابن السيد البطليوسي ق ٢ ص ١٢.

(٦) لاحظ هنا استعمال "حوائج" ويضاف ذلك إلى ما سبق من شواهد في معالجة هذه الكلمة في الفصل الثاني من البحث.

(٧) جمهرة رسائل العرب ج ٢ ص ٣٥٤.

المغيرة بن شعبة: "العيش في إبقاء الحشمة"، وما روى عن الليث: "الحشمة: الانقلاب عن أخيك في المطعم وطلب الحاجة"^(١).

وشاهد واحد من هذه الشواهد الفصيحة التي لا ضرورة فيها كافٍ لتصحيح هذا الاستعمال، ومُغْنٍ عن قول المبرد: "الغضب والحياء كلاهما نقصان يلحق النفس فكان مخرجهما واحداً"^(٢). وقد أحسن بعض العلماء كابن سيده، والفيومي، وابن الحنبلي في إجازتهم المعنيين^(٣).

٣١ - حَلَاب

ذكر ابن دريد أن الأصمعي قصر دلالة هذه الكلمة على الأنصار من بنى العمّ خاصة^(٤)، ويرى الباحث إمكانية إطلاقها على بنى العمّ وغيرهم من قبيل تميم الخاصّ^(٥).

٣٢ - حَلَّة

ذكر ابن رشيق أن الأصمعي رفض إطلاق هذه الكلمة على الثوب الواحد؛ لأن الحلّة لا تكون إلا ثوبين^(٦).

وقد قال برأى الأصمعي بعض اللغويين كابن السكيت، وابن فارس، وابن الجوزي^(٧)، ورأى آخرون كابن شمائل أن "الحلّة: الإزار والرّداء، لا أقلّ من هذه

(١) الاقتضاب لابن السيد ص ١٢، وانظر لسان العرب لابن منظور (ح ش م).

(٢) شرح أدب الكاتب للجواليقي ص ١٢٣، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي ج ١ ص ٩٠.

(٣) المحكم (ح ش م) ج ٣ ص ٨٣، والمصباح المنير (ح ش م)، وبحر العوام فيما أصاب فيه العوام ص ٢١٦.

(٤) انظر مادة (ح ل ب) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٥) وقد نقل الزبيدي هذا التعقب دون أن يُعلّق عليه. انظر تاج العروس (ح ل ب).

(٦) انظر مادة (ح ل ل) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٧) المخصص (الملاحف) ج ٤ ص ٧٨، وكتاب تمام فصيح الكلام ص ٣٤، وما يلحن فيه العامة لابن الجوزي ورقة ٦٣.

الثلاثة" ^(١)، ويرى الباحث إمكانية قبول - مجرد قبول - إطلاق الحُلة على الثوب الواحد من قبيل تخصيص العام، أو إطلاق لفظ الكل على الجزء، ولكن يبقى رأى الأصمعي هو الصحيح والراجح لعدم عثور الباحث على شاهد يُصحح ما أنكره الأصمعي، فإن عثر عليه كان حجة تلزم الأصمعي وغيره ^(٢).

٣٣ - حَمَارَةٌ

ذكر أبو حاتم عن الأصمعي أنه يقال: كان ذلك في حَمَارَةِ القَيْظِ ولا يقال: حَمَارَةُ الشَّتَاءِ ^(٣). ولكن قال بعض اللغويين: "حَمَارَةُ القَيْظِ وحَمَارَتُهُ: شِدَّتُهُ، التَّخْفِيفُ عَنِ اللَّحْيَانِي، وَقَدْ حُكِّبَتْ فِي الشَّتَاءِ، وَهِيَ قَلِيلَةٌ" ^(٤). وليست القلة مُبرراً للإنكار، لا سيما وأن ادعاء القلة يحتاج إلى إحصاء تفصيلي للغة العرب حتى يصدق الحكم به.

٣٤ - أَحْمَمٌ

ذكرت عدّة مصادر أن الأصمعي قال: ما كان معناه قد حان وقوعه فهو أجم، بالجيم، ولم يعرف أحمم، بالحاء، في ذا المعنى ^(٥). وهذا يتناقض مع ما ذكره أبو أحمد العسكري بلفظ: "وقال الأصمعي: أجمت الحاجة إذا حانت وقُدّرت، بالجيم،

(١) تهذيب اللغة (ح ل) ج ٣ ص ٤٤١.

(٢) قد يحاول بعض المتساهلين قياس كلمة "حُلة" على كلمة "زوج" التي أنكر الأصمعي دلالتها على الاثنين، وأثر دلالتها على الواحد، ولكن الباحث يرى ذلك قياساً مع الفارق، كما أن الأصمعي - كواحد من رواة اللغة - مهمته السماع في المقام الأول.

(٣) انظر مادة (ح م ر) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٤) المحكم لابن سيده، وتاج العروس للزبيدي (ح م ر).

(٥) انظر مادة (ح م م) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

وقال الأصمعي: يقال: أحمّ الأمر: إذا حان وقوعه" (١) وأيّاً ما كان فقد "قال الكسائي:
أجمّ الأمر وأحمّ بمعنى: حان وقوعه، وأنشد ابن السكيت للبيد (٢):

لتذودهنّ وأيقنتُ إن لم تَـذُذْ أن قد أحمّ من الخُتوفِ حمَامها

قال: وكلهم يرويه بالحاء، وقال الفراء في قول زهير:

وكنتُ إذا ما جئتُ يوماً لحاجةٍ مضتُ وأحمّتُ حاجةَ الغدِ ما تخلو

يُروى بالجيم والحاء جميعاً" (٣)، وقد أثبت مجمع اللغة العربية المصرية "أحمّ
الشيء: دنا وحضر" (٤).

٣٥ - الحَمَام

خطأ الأصمعي إطلاق "الحَمَام" على الدَّوَّاجِن التي تُستفْرَخ في البيوت، وذكر
أن هذه وما شاكلها من طير الصحراء تُسمّى "اليَمَام"، وأما "الحَمَام" فهو ذوات
الأطواق وما أشبهها مثل القَمَارَى والقَطَا (٥).

وقد دافع عن هذا الاستعمال ابن السيد البطليوسى فقال: "وقد يقال لليمام
حَمَام أيضاً. حكى أبو عبيد في الغريب المصنف عن الأصمعي أنه قال: اليمام
ضرب من الحمام بَرَّى. وحكى أبو حاتم عن الأصمعي في كتاب الطير الكبير:
اليمام الواحدة يمامة، وهو الحمام البَرَّى. وحمام مكة يمام أجمع" (٦).

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف ص ٢٦٨.

(٢) البيت في معلقة لبيد ص ١٧٨ من جمهرة أشعار العرب، وهو حجة على الأصمعي؛ لأن المعنى أن
البقرة عدت نحو الكلاب وطعننها بقرنيها وأدركت قرب أجلها إن لم تذد عن نفسها.

(٣) الصحاح (ح م م)، وقد ذكر ابن سيده كذلك أن البيت يُروى بالحاء والجيم. انظر المحكم (الحاء
والجيم) ج ٢ ص ٣٨٥.

(٤) المعجم الوسيط (ح م م).

(٥) انظر مادة (ح م م) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم
الأصمعي.

(٦) الاقتضاب لابن السيد ق ٢ ص ١٦، وانظر الغريب المصنف تحقيق د. العبيدي ص ٣١٩، ولم أقف
على كتاب الطير، وإن كنت قد جمعت - بفضل الله - نقولا كثيرة عنه من مصادر التراث العربي.

وهذا مما يلفت نظر الباحث إذ يتناقض ما رواه أبو عبيد وأبو حاتم مع التعقب المحكى عن الأصمعي، ولكن يبدو للباحث أن الأصمعي لم يُخطئ إطلاقاً "الحمام" على الدواجن، وإنما خطأ تخصيص -مجرد تخصيص- الحمام بالدواجن، ويستدلّ الباحث على ذلك بقول ابن الجوزي: "والحمام ذوات الأطواق وما أشبهها مثل الفواخت والقمارى والقطا. والعامّة تخصُّ بذلك الدواجن التى تستقرّخ فى البيوت" (١)، وهناك احتمال آخر أن يكون الأصمعي قد رجع عن هذا التعقب مثلما حدث ذلك فى تعقبات كثيرة.

وأياً ما كان فإن الاستعمال صحيح من قبيل تخصيص العام حيث إن "الحمام" اسم عامّ فى ذوات الأطواق، والعامّة منذ زمن الأصمعي حتى زمننا هذا - جعلته خاصاً بالدواجن. وهذا يُشبه لفظ "العروس" الذى يعمّ الذكر والأنثى ثم خصّصته العامّة للمرأة، ومثل "المأتم" الذى يُطلق على النساء المجتمعات فى الخير والشر، والعامّة قصرته على الاجتماع فى الشر. وغير ذلك من ألفاظ ليست العربية بدعاً فيها "فكلمة Meat" التى تعنى الآن فى اللغة الإنجليزية (اللحم)، كانت دلالتها فيما مضى أعمّ، وكانت تعنى مُجرّد الطعام، وكلمة Hound التى تعنى الآن فى تلك اللغة نوعاً خاصاً من الكلاب، كانت فيما مضى تعبّر عن أىّ كلب" (٢)، وكذلك "كلمة shtraf فى الروسية كانت تعنى أولاً العقوبة بوجه عامّ ثم تطورت دلالتها إلى معنى الغرامة الماليّة. ليس غير" (٣).

(١) تقويم اللسان لابن الجوزي ص ٩٥ .

(٢) دلالة الألفاظ لإبراهيم أنيس ص ١٥٤ أثناء حديثه عن تخصيص الدلالة، وانظر مثالا آخر فى كتاب ستيفن أولمان: دور الكلمة فى اللغة ص ١٨٠ ترجمة د. كمال بشر، مكتبة الشباب .

(٣) علم اللغة. مقدمة للقارئ العربى. د. محمود السمران ص ٢٨٣ وفيه نماذج أخرى. دار الفكر العربى ط٢/١٩٩٢ م .

ذكر الأزهرى عن الأصمعى أنه قال: الأحماء من قبل الزوج، والأختان من قبل المرأة، لا يقال غيره^(١). ولكن وجد الباحث ما يجيز العكس؛ ومن ذلك قول الليث: "الخِثْنُ زوج فتاة القوم ومن كان من قبله من رجل أو امرأة فكلهم أختان لأهل المرأة"^(٢)، و"حمو الرجل: أبو امرأته أو أخوها أو عمها، أو الأحماء من قبلها خاصة، والأختان من قبل الرجل"^(٣).

ويبدو للباحث أن الأصمعى رجع عن هذا التعقب فقد جاء فى تاج العروس: "وحكى عن الأصمعى: الأحماء من قبل الزوج والأختان من قبل المرأة، وهكذا قال ابن الأعرابى، وعن الأصمعى: الأحماء من قبل المرأة"^(٤). ويستأنس الباحث بأن ابن السكيت - وهو من معاصرى الأصمعى - ذكر رأى الأصمعى دون تعقب فقال: "قال الأصمعى: حماة المرأة: أم زوجها لا لغة فيه غير هذه"^(٥)، وكل شىء من قبل الزوج - أخوه أو أبوه أو عمه - فهُم الأحماء"^(٦). ولعل الأصمعى راعى فى أول الأمر المشهور من الكلام؛ فقد جاء فى الحديث: "إياكم والدخول على النساء، فقال رجل من الأنصار: أفرأيت الحموم؟ قال: الحموم الموت"^(٧).

(١) انظر مادة (ح م و)، (خ ت ن) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث. وقد أهملهما معجم الأصمعى.

(٢) تاج العروس (خ ت ن).

(٣) السابق (ح م و).

(٤) السابق (ح م و).

(٥) لا يرى الباحث هذا تعقبًا، وإنما هو وصف أو نفى؛ ولهذا لن يجده القارئ فى معجم التعقبات، ولو أن الأصمعى خطأً نطقًا معيّنًا فى الكلمة لعدّدته تعقبًا، وانظر ما سبق فى تمهيد البحث من حديث عن مفهوم التعقبات وحدودها.

(٦) إصلاح المنطق ص ٣٤٠.

(٧) متفق عليه. انظر رياض الصالحين - حديث رقم ١٦٢٦.

أورد بعض العلماء أن الأصمعي أنكر استعمال الحَوْر مع الإنسان؛ لأن الحَوْر عنده في الأطباء فقط^(١). وهذا يخالف ما جاء في بعض المصادر عن الأصمعي أنه قال: "لا أدري ما الحَوْر في العين"^(٢).

وإذا كان الباحث لا يدري أيُّ قولَي الأصمعي أسبق من الآخر، فمن المُحتمل أن يكون الأصمعي قد تبع في هذا التعقب شيخه أبا عمرو حيث نُسب إليه أنه قال في الحَوْر: "أن تسودَّ العين كلها مثل أعين الأطباء والبقر، وليس في بني آدم حَوْر"^(٣).

ومن الواضح أن الحَوْر بهذا المعنى لا يكون في الإنسان إلا على التشبيهه بالطباء، ولكن بعض العلماء ذكروا أن الحَوْر في العين شدة بياض بياضها وسواد سوادها، دون أن يمنعوه بهذا المعنى في الإنسان^(٤)، بل مثلَّ عليه ابن دريد بقوله: "كما يكون في الصبيان"^(٥).

وبهذا يتضح أن استعمال الحَوْر في الإنسان صحيح على الحقيقة أو التشبيه، ولعل تعدُّد المعنى هو الذي جعل الأصمعي متردِّداً كما يبدو من قوله الآخر^(٦).

(١) انظر مادة (ح و ر) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) انظر: المحكم، ولسان العرب، وتاج العروس (ح و ر).

(٣) مجمل اللغة، والصحاح (ح و ر) مع ملاحظة عدم التصريح بأنه أبو عمرو بن العلاء.

(٤) كتاب العين (ح و ر) ج ٣ ص ٢٨٨، ومجمل اللغة، والمحكم، والمصباح المنير، وتاج العروس (ح و ر).

(٥) كتاب جمهرة اللغة (ح و ر) ج ٢ ص ١٤٦، وزاد الصغاني في التكملة (ح و ر) معنى آخر للحَوْر حيث قال: "عين حَوْرَاء: مستديرة".

(٦) قال ابن رشيقي في العمدة ص ٤٦٩ بعد أن ذكر تعقب الأصمعي: "هذا أحد أقوال الأصمعي في الحَوْر" فلا يدري الباحث هل هناك رأى ثالث للأصمعي؟!

ذكر أبو عبيد القاسم بن سلام عن الأصمعي أنه قال: التحوُّب التوجُّع، ويقال: بات بحبيبة سوء، ولا يقال في الخير^(١). وقد قال بهذا القول بعض اللغويين كابن سيده وابن منظور^(٢)، والزبيدي الذي احتج بحديث عروة: "لما مات أبو لهب أريه بعض أهله بشرًا حبيبة"^(٣)، وإذا كان الباحث لم يجد شاهدًا على تصحيح هذا الاستعمال، فإنه يرى أن قول الأصمعي ومن وافقه تضيق بلا دليل، واكتفاء بما سمعوه عن العرب، وهو أقل بكثير مما لم يسمعوه، وأما حديث عروة فإنه يصلح شاهدًا على استعمال الحبيبة في الشر ولا يصلح دليلًا على نفي استعمالها في غيره، ومما يسترعى انتباه الباحث أن مجمع اللغة العربية المصرية أسقطت هذه الكلمة من معجمه الوسيط، واكتفى بالحوبة!!

٤٠ - الخرابية

قصر الأصمعي دلالة هذه الكلمة على سارق الإبل فقط^(٤). ولكن حكى ابن دريد أن غير الأصمعي يقول: اللصّ خارب، وأنشد^(٥):

خَلَّ الطريقَ واجتنبَ أرماما

إِنَّ بها أَكْتَلُ أو رِزَامَا

خُوَيْرِ بَيْنِ يَنْقُفَانِ الهَامَا

(١) انظر مادة (ح و ب) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) المحكم، ولسان العرب (ح و ب).

(٣) تاج العروس (ح و ب).

(٤) انظر مادة (خ ر ب) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث. وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٥) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ب خ ر) ج ١ ص ٢٣٣.

ولعل ابن دريد قصد بقوله: "غير الأصمعي" أبا عمرو الشيباني؛ فقد حكى عنه علي بن حمزة البصري أنه قال: "اللَّصُّ يُقال له خارب" (١) كما يستأنس الباحث بقول الراجز (٢):

والخاربُ اللصُّ يُحبُّ الخاربا

٤١ - الخريع

ذكر الأصمعي أن الخريع هي التي تتثنى من اللين، وأنكر أن تكون الفاجرة (٣). وهذا الذي أنكره أجازته كثير من العلماء (٤)، وقد استدل بعضهم على ذلك بقول كثير (٥):

وفيهنَّ أشباهُ المَها رعت المَلا نواعِمِ بيضٍ في الهوى غيرُ خرِّع

قالوا : إنه نفى عنها المقابح لا المَماح. أراد غير فواجر .

واستدل ابن السكيت بقول ابن ميادة (٦):

تَرى لمُبيناتِ الخِراعةِ راقِباً حِذارِ الطَّواغى والعِفافِ رَقِيبها

واستدل كذلك - إضافة إلى بيت كثير - بقول ثعلبة الكلابي (٧) :

(١) بقية التنبيهات على أغلاط الرواة لعلي بن حمزة ص ٦٨، ولم أقف عليه في كتاب الجيم.

(٢) السابق ص ٦٩، والباحث هو المستأنس، وأما علي البصري فقد وافق الأصمعي في قوله .

(٣) انظر مادة (خ ر ع) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٤) جاء في كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني ج ٣ ص ٣٢٣: "الهلك الفاجرة، وهي الرهقة والخرعة"،

وانظر كتاب شرح أشعار الهذليين ج ٣ ص ١٠٢٧، وكتاب غريب الحديث لأبي عبيد ج ٥

ص ١٨١، وكتاب جمهرة اللغة لابن دريد (خ ر ع) ج ٢ ص ٢١٠، وديوان الأدب للفارابي ج ١

ص ٤١٣، والصحاح للجوهري (خ ر ع)، والمخصص (من الصفات) ج ١٦ ص ١٨٣ .

(٥) كتاب جمهرة اللغة (باب من النواذر) ج ٣ ص ٤٧٦، وتهذيب اللغة للأزهري (خ ر ع)

ج ١ ص ١٦٢.

(٦) الألفاظ لابن السكيت ص ٣٦٥ .

(٧) السابق ص ٣٦٥.

خِراعة مَنِي وِدِيناً أَخْضَعَا لا تَصْلِحُ الْخَوْدُ عَلَيْهِنَ مَعَا

كما استدللَّ الزمخشري بقول الشاعر (١):

يَزِينُ جَمَالَ الدَّلِّ مِنْهَا رِزَانَةً وَجِلْمٌ إِذَا خَفَّ النِّسَاءُ الْخِرَائِعُ

ويرى الباحث أن ثمة علاقة بين المعنى الذي أثبتته الأصمعي والمعنى الذي أنكره؛ إذ إن الفاجرة من عاداتها أن تلين وتنتنى في كلامها ومشيتها، والنساء الجميلات كذلك، بل لا يستبعدُ الباحث أن يكون التنتنى هو المعنى الأصلي للكلمة ثم تطوّرت دلالتها فصارت تعني الفجور، مع ملاحظة أن هذا التطور الدلالي حدث في زمن الفصحاء (٢).

٤٢ - خَشِيب

ذكر الأصمعي أن الناس يقولون: خَشِيب، للصقيل، وهو عند العرب الذي بُرد قبل أن يُلِين (٣). وقد علَّل السكري استعمال الناس فقال: "الخَشِيب الذي لم يَتِمَّ عمله، بُدِيَ في طبعه ولم يُصَقَل، فجرى على ألسنهم حتى صار كلَّ خَشِيب صقيلا، وهذا أصله، وربما جاء في الشعر خَشِيب: صقيل، والأصل الأول" (٤) وعدَّ ابن السكيت وابن الأنباري كلمة "خَشِيب" من الأضداد حيث تَطَلَّق على ما صُقِل وما لم يُصَقَل (٥). وقد أجاز هذا المعنى ابن دريد حيث قال: "سيف خشيب ومخشوب:

(١) أساس البلاغة (خ ر ع).

(٢) كان في وَسع الأصمعي أن يحمل المعنى الذي أنكره على سبيل التطور الذي حكى هو نفسه نماذج كثيرة له، منها: "الأصل اجتماعهم يسمرّون في الظلمة ثم كثر حتى سمّوا الظلمة سَمْرًا" انظر تهذيب اللغة (س م ر) ج ١٢ ص ٤٢٠.

(٣) انظر مادة (خ ش ب) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٤) كتاب شرح أشعار الهذليين للسكري ج ١ ص ١١٠، وفيه ص ٣٨٨ الخشيب بمعنى الصقيل في شعر لمقل بن خويلد الهذلي.

(٥) كتاب الأضداد المنسوب للأصمعي ص ٤٤، وكتاب الأضداد لابن السكيت ص ١٩٨، وكتاب الأضداد لابن الأنباري ص ٣٢٧.

حديث الصنعة" (١) دون أن يحمل المعنى على الضدّيّة أو الضرورة. ولكن يبدو للباحث أن الأصمعي رجع عن هذا الإنكار؛ فقد حكى عنه أبو عبيد بن سلام: "أول ما يكون من القذح قبل أن يُعمل نضيب، فإذا نُحِت فهو مخشوب وخشيب" (٢) بل جاء في كتاب السلاح للأصمعي نفسه: "الخشيب وهو الذي بدئ طبعه ثم صار الخشيب لما كثر عند العرب الصقيل" (٣) ولعلّ الأصمعي لم يُنكر أصلاً، وإنما أراد الوصف فقط (٤) وأياً ما كان فإن الباحث يرى استعمال "الخشيب" بمعنى "الصقيل" جائزاً على المجاز باعتبار ما كان .

٤٣، ٤٤، ٤٥ - الخِضْرِمُ والخِضَارِمُ

أورد بعض العلماء أن الأصمعي منع استعمال الكلمة الأولى في وصف البحر، كما منع استعمال الكلمتين في وصف النساء (٥).

ولكن أثبت كثير من اللغويين استعمال الخضرم في وصف البحر، ومن هؤلاء الجوهرى، والزمخشري، وابن منظور، والزيبي (٦)، ويستأنس الباحث بقول صاحب العين: "وشبّه الجواد ببئر خِضْرِم، أي كثيرة الماء" (٧) ويبدو للباحث أن الأصمعي رجع عن هذا التعقب؛ فقد جاء في شرح نقائض جرير والفرزدق تعليقا على قول جرير:

دَلَائِيَّ مِنْ حَوْمِ الْبَحَارِ الْخِضَارِمِ

(١) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ب خ ش) ج ١ ص ٢٣٥ .

(٢) كتاب السلاح لأبي عبيد ص ٢٣٤ .

(٣) كتاب السلاح للأصمعي ص ٧٨، وجاء بنصه في كتاب أبي عبيد ص ٢٢٧ .

(٤) هذا نتاج الدراسة والتحقيق، ولكن من يقرأ التعقب في مصادره يشعر فعلاً أنه تعقب.

(٥) انظر مادة (خ ض ر م) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد ذكر معجم

الأصمعي الجزء الأول فقط من التعقب بلفظ "ولم أسمع الخضرم في وصف البحر" .

(٦) الصحاح، وأساس البلاغة، ولسان العرب، وتاج العروس (خ ض ر م).

(٧) كتاب العين (الخاء والضاد) ج ٤ ص ٣٢٩ .

"قال الأصمعي: إنما شَبَّهوا الرجال من السادة بالبحور" (١).

وأما استعمال الكلمتين في وصف النساء بمعنى السيدِ السريِّ، فقد صرَّح بمنعه ابن سيدة فقال: "الخُضرم: الجواد الكثير العطية، وقيل: السيد الحمول، ولا تُوصَف به المرأة، والخُضارم كالخُضرم" (٢) وعَبَّرَ عنه الفيروز آبادي، والزبيدي بلفظ: "الخُضرم: البحر الغَطْمَطَم، والكثير من كل شيء، والجواد، والسيد الحمول، كالخُضارم، كل ذلك خاص بالرجال" (٣).

ولكن الباحث يرى إمكانية قبول وصف النساء بهذين اللفظين، ولعلَّ سبب المنع قديماً أن المرأة لم تتولَّ منصباً أو رئاسة؛ ولكن هل هناك ما يمنع من الوصف بهما في وقتنا الحاضر بعد أن تولَّت المرأة منصب الإدارة والوزارة والرئاسة؟! وقد أثبت المعجم الوسيط: "الخُضارم: السيد الحمول الجواد الكثير العطاء والمعروف" (٤) دون تخصيص أو تقييد.

٤٦ - مُخْضَرَم

قال ابن رشيقي في كتابه "العمدة": "حكى ابن قتيبة عن عبد الرحمن عن عمِّه قال: أسلم قوم في الجاهلية على إبل قطعوا آذانها، فسُمِّي كل من أدرك الجاهلية والإسلام مُخْضَرَمًا، وزعم أنه لا يكون مخضرمًا حتى يكون إسلامه بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد أدركه كبيراً فلم يُسَلِّم" (٥).

(١) شرح نقائض جريز والفرزدق ج ٣ ص ٨٨٤، وانظر ص ٨٦٧.

(٢) المحكم (خ ض ر م).

(٣) القاموس المحيط، وتاج العروس (خ ض ر م).

(٤) المعجم الوسيط (خ ض ر م).

(٥) انظر مادة (خ ض ر م) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم

الأصمعي، ونسبه د. عبد الرحمن حفني إلى ابن قتيبة. انظر ص ١٢ من كتابه "الشعراء

المخضرمون" الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. ط/١٩٨٣م.

وقد انبرى ابن رشيقي بالردّ على الأصمعي فقال بحق: "وهذا عندي خطأ؛ لأن النابغة الجعدي وليبداً قد وقع عليهما هذا الاسم" (١) وقد تتبّع الباحث آراء المعجميّين فوجدها تكاد تتفق على أن المخضرم من أدرك الجاهلية والإسلام، أو مضى نصف عمره في الجاهلية ونصفه في الإسلام دون الشرط الذي شرطه الأصمعي (٢).

بل إن بعض العلماء كأبي الفرج الأصفهاني عمّم استعمال الخُضْرَمَة في كل من عاصر عهدين حيث وصف بعض الشعراء بأنه من مُخَضْرَمِي الدولتين الأموية والعباسية (٣)، ولكن يلفت نظر الباحث حديث الأصمعي عن حسان حيث قال "الشعر نكذّ بابيه الشرّ فإذا دخل في الخير ضعف ولان. هذا حسان فحل من فحول الجاهلية، فلما جاء الإسلام سقط شعره، وقال مرة أخرى: شعر حسان في الجاهلية من أجود الشعر ففُطِعَ منته في الإسلام لحال النبي صلى الله عليه وسلم" (٤) فهل كان الأصمعي يعدّ حساناً من المخضرمين؟! لقد أسلم حسان قبل موت الرسول صلى الله عليه وسلم، وفي هذه الحالة يمكن أن يكون الأصمعي قد رجع عن هذا التعقب.

٤٧ - خ ل أ

أورد بعض العلماء عن الأصمعي أنه قال: خلأت الناقاة، إذا بركت فلم تبرح، ولا يقال: خلأ الجمل (٥). وقد قال بهذا القول ابن دريد (٦)، وهذا التعقب شبيه بما روى عن أبي حاتم السجستاني أنه قال: "العَيْهَل: الناقاة السريعة الشديدة، ولا

(١) العمدة لابن رشيقي. ج ١ ص ١٨.

(٢) انظر مثلاً كتاب العين (خ ض ر م) ج ٤ ص ٣٢٩، والصحاح، والمحكم، وأساس البلاغة، ولسان العرب، والقاموس المحيط (خ ض ر م).

(٣) الشعراء المخضرمون ص ١٢، ١٨.

(٤) الشعر والشعراء ج ١ ص ٣٠٥، وانظر وصف حسان بالفحولة في فحولة الشعراء ص ١١٢.

(٥) انظر مادة (خ ل أ) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٦) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ح ب ب) ج ١ ص ٢٥، (باب الخاء في المعتل) ج ٣ ص ٢٤٠.

يقال: جمل عيهل" (١)، وقول ابن دريد: "ناقة لجُون: ثقيلة السَّير، وكذلك الجمل، وقال قوم: لا يقال للجمل: لجُون" (٢)، وقول ابن سيدة: "ولا يقال: جمل حَرْف، إنما تُخصَّ به الناقة" (٣) ونحو ذلك مما خصُّوا به الناقة دون الجمل .

ويرى الباحث أن هذا تضييق، وأن باب الاستعارة يُفسح المجال لاستعمال ما أنكروه، وقد عقد ابن دريد باباً لما يستعار فيُتكلَّم به في غير موضعه (٤)، ويستأنس الباحث بأن هذه الصفات التي خصُّوا بها الناقة دون الجمل ليست من الصفات الفسيولوجية التي تختصُّ بها الأنثى دون الذكر.

وإذا كان سيبويه قد اكتفى بإسناد الفعل "خلاً" إلى الناقة دون إنكار استعماله مع الجمل، فقد أجاز بعض العلماء استعمال "الخلاء" في الجمال، ومنهم أبو زيد الأنصاري (٥)، وأحسن مجمع اللغة العربية المصرية حين استعمل الفعل "خلاً" للإنسان، فقال: "خلاً الإنسان: لم يبرح مكانه" (٦) .

٤٨ - الخَمِيصَة

ذكر الزمخشري أن الأصمعي شرط في الخَمِيصَة أن تكون مُعلّمة، فإن لم تكن مُعلّمة فليست بخَمِيصَة (٧). وقد تأثّر بشرط الأصمعي بعض اللغويين كالفيومي، والزبيدي (٨)، ولكن صاحب العين ذكر الكلمة دون شرط أو تقييد فقال: "الخَمِيصَة: كساء أسود مُعلّم من المرعزيّ والصّوف ونحوها" (٩).

(١) مجمل اللغة لابن فارس، والصاحح للجوهري (ع هـ ل)، وخزانة الأدب ج ٦ ص ١٢٨ .

(٢) كتاب جمهرة اللغة (ج ل ن) ج ٢ ص ١١٢ .

(٣) المحكم (ح ر ف) ج ٣ ص ٢٢٩ .

(٤) كتاب جمهرة اللغة ج ٣ ص ٤٨٩ .

(٥) الكتاب ج ٤ ص ١٢، والتكملة لأبي على الفارسي ص ٨٤ .

(٦) المعجم الوسيط (خ ل أ) .

(٧) انظر مادة (خ م ص) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٨) المصباح المنير، وتاج العروس (خ م ص).

(٩) كتاب العين (خ م ص) ج ٤ ص ١٩١ .

ويرى الباحث أن هذا يرجع إلى العرف الاجتماعي، واستعمال الجماعة اللغوية. ومن المعلوم - كما يقول د. إبراهيم أنيس - أن الاستعمال عامل من عوامل تطور الدلالة^(١).

٤٩ - دجا

قال الأصمعي: دجا الليل: إذا ألبس كل شيء، قال: وليس هو من الظلمة^(٢). ولكن قال غيره: ليلة داجية: سوداء، وليل دجوجي. وقد أدجى الليل. قال الشاعر^(٣):

إذا الليل أدجى واستقلت نجومه وصاح من الإفراط هامّ جوائم

ويرى الباحث أن المعنيين متقاربين، وقد أحسن مجمع اللغة العربية المصري حين أثبت هذا المعنى فقال: "دجا الليل: عمّت ظلمته وألبس كل شيء"^(٤).

٥٠ - درج

ذكر ابن دريد أن الأصمعي قصر دلالة هذا الفعل على من مات ولم يخلف نسلاً، وأنه ليس كل من مات درج^(٥). ولكن أجاز بعض العلماء استعمال الفعل "درج" بمعنى "مات" دون شرط أو تقييد؛ فقد قال الفيومي: "درج: مات"^(٦)، وقال ابن منظور، والزبيدي بعد أن ذكرا هذا التعقب بلفظ "قيل" دون نسبه إلى الأصمعي: "أبو طالب: في قولهم: أحسن من دبّ ودرج، فدبّ: مشى، ودرج: مات، وفي حديث كعب قال له عمر: لأى ابني آدم كان النسل؟ فقال: ليس لواحد منهما نسل، أمّا المقتول فدرج، وأمّا القاتل فهلك نسله في الطوفان. درج أى مات"^(٧).

(١) دلالة الألفاظ ص ١٣٤.

(٢) انظر مادة (د ج و) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٣) الألفاظ لابن السكيت ص ٤١٦.

(٤) المعجم الوسيط (د ج و).

(٥) انظر مادة (درج) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٦) المصباح المنير (درج).

(٧) لسان العرب، وتاج العروس (درج).

أنكر الأصمعي استعمال هذه الكلمة في الصُّعود، فلا يقال: ارتقى في دَرَكَة، ولكن ارتقى في دَرَجَة (١).

وقد فرَّق كثير من العلماء بين الدَّرَجَة والدَّرَكَة؛ فأروا أن "الدَّرَك اسم فى مقابل" الدَّرَج" بمعنى أن الدَّرَج مراتب اعتباراً بالصعود، والدَّرَك مراتب اعتباراً بالهبوط؛ ولهذا عبَّروا عن منازل الجنة بالدَّرَجَات، وعن منازل جهنم بالدَّرَكَات (٢) ولم يعثر الباحث على إجازة لاستعمال الدَّرَجَة فى موضع الدَّرَكَة أو العكس إلا الأستاذ محمد العدنانى الذى حاول ذلك فقال فى كلام ضعيف: "ويخطئون من يُسمَّى ما يُنحدر فيه دَرَجًا، ويقولون: يجب أن يُسمَّى دَرَكًا؛ لأن الدَّرَج هو ما يُرتقى فيه ويعتمدون على الآية ٨٣ من سورة الأنعام، وعلى الآية ١٤٥ من سورة النساء، وعلى الحديث الشريف: إن الجنة درجات والنار دركات (٣)، ولكن الزمخشري يرى فى الأساس أن الدَّرَك هو القعر، ويرى الألوسى فى كشف الطرة أن ما يُنحدر فيه يُرتقى فيه أيضًا (٤)؛ لذا قل: ارتقيت فى الدَّرَج وانحدرت فيه" (٥).

وبهذا يبقى القول فى هذا التعقب على ما قال الأصمعي حتى يظهر شاهد على خلافه.

(١) انظر مادة (د ر ك) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) تاج العروس (د ر ك).

(٣) هذا قول مأثور، ولا يعلمه الباحث حديثاً.

(٤) لم أعتز على هذا القول فى كشف الطرة، ولا أدرى لماذا لم يذكر الأستاذ العدنانى رقم الصفحة التى نقل منها كما فعل مع أساس البلاغة، وهب أن ما نقله عن الألوسى صحيح، فهذا لا يصلح دليلاً على إجازة استعمال الدَّرَكَة فى موضع الدَّرَجَة، ولعل الألوسى يقصد أن الدَّرَكَة لشخص قد تكون دَرَجَة لآخر؛ لأن ذلك جائز اعتباراً بنقطة البداية.

(٥) معجم الأخطاء الشائعة ص ٨٩.

٥٢ - الدَّفْر

ذكر ابن دريد عن الأصمعي أن الدَّفْر، بالذال المعجمة: حِدَّة الرَّائِحَةِ مِنْ طِيبٍ أَوْ نَتْنٍ، وَأَنَّ الدَّفْرَ، غَيْرُ مَعْجَمَةٍ: النَّتْنُ لَا غَيْرَ (١).

ولم يعثر الباحث على إجازة لهذا التعقب؛ فقد قال ابن فارس: "الدَّفْرُ: النَّتْنُ" (٢)، وقال الجوهري: "الدَّفْرُ: النَّتْنُ خَاصَةً" (٣)، وقال ابن سيده: "الدَّفْرُ: النَّتْنُ، وَلَا يَكُونُ الطِّيبُ الْبَيْتَةَ" (٤)، وقال الفيومي: "دَفِرَ الشَّيْءُ مِنْ بَابِ تَعَبٍ: أَنْتَنَتْ رِيحُهُ" (٥)، وجاء في بعض المعاجم الحديثة: "دَفِرَ الشَّيْءُ: خَبِثَتْ رَائِحَتُهُ فَهُوَ دَفِيرٌ" (٦). وبهذا يبقى القول في هذا التعقب على ما قال الأصمعي حتى يظهر شاهد على خلافه.

٥٣ - الدَّمِثُ

ذكر ابن سيده أن الأصمعي لا يقول: دَمِثٌ، لِلأَرْضِ السَّهْلَةِ، إِنَّمَا الدَّمِثُ عِنْدَهُ الرَّجُلُ اللَّيِّنُ السَّهْلُ (٧)، وَلَكِنْ أَجَازَ هَذَا الْمَعْنَى ابْنُ دَرِيدٍ حَيْثُ قَالَ: "مَكَانٌ دَمِثٌ: إِذَا كَانَ سَهْلًا، وَرَجُلٌ دَمِثٌ الْأَخْلَاقُ: سَهْلًا" (٨)، كَمَا أَجَازَهُ الْجَوْهَرِيُّ (٩) وَكَذَلِكَ ابْنُ سَيِّدَةَ الَّذِي قَالَ: "حُكِيَ عَنِ أَبِي حَنِيفَةَ: الدَّمِثُ وَالدَّمِثَةُ: الأَرْضُ السَّهْلَةُ،

(١) انظر مادة (د ف ر) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) مقاييس اللغة (د ف ر).

(٣) الصحاح (د ف ر).

(٤) المحكم (د ف ر)، وانظر تاج العروس (د ف ر).

(٥) المصباح المنير (د ف ر).

(٦) المعجم الوسيط، وأقرب الموارد (د ف ر).

(٧) انظر مادة (د م ث) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٨) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ث د م)، ج ٢ ص ٣٨ بتصرف يسير.

(٩) الصحاح (د م ث) ولفظه "الدَّمِثُ: الْمَكَانُ اللَّيِّنُ، وَقَدْ دَمِثَ، بِالْكَسْرِ".

وحكى عن غير الأصمعى: فى المكان دُمُوثة، وفى الإنسان دَمائة^(١)، كما أثبت هذا المعنى مجمع اللغة العربية المصرى^(٢).

٥٤، ٥٥ - دَوْمٌ، ودَوَى

ذكر الأصمعى أنه لا يكون التدويم فى الأرض ولا التدوية فى السماء، وعاب على ذى الرمة استعماله التدويم فى الأرض^(٣)، ووافق فى هذا التعقب أبو عمرو الشيبانى^(٤).

وقد ردَّ هذا القول كثير من أهل اللغة منهم ابن الأعرابى الذى قال: "إن كان لا يقال فمن أى شىء سُميت الدوامة"^(٥) وصدَّقه على بن حمزة بقوله: "وقد صدق ابن الأعرابى، دَوْمٌ ودَوَى بمعنى، وأنا أقول: لو لم يكن التدويم إلا فى السماء لَمَا قيل: أصاب فلاناً دَوام، ولَمَا قالوا دَوْمَةَ الجَنْدَل"^(٦).

ومما يلفتُ النظر أن الأصمعى روى عنه أنه قال: "دَوَمَت الخمرُ شاربها: إذا سكر فدار"^(٧)، كما أنه روى قول علقمة^(٨):

تشفى الصداع ولا يؤذيك صالبها ولا يُخالطها فى الرأسِ تدويمُ
ويمكن تصحيح التدويم فى الأرض كذلك بقول الفراء: "التدويم أن يلوك

(١) المخصص (باب ذكر مَمَاريع ظواهر الأرض" ج ١٠ ص ١٢٦، ولهذا قال فى المحكم (د م ث):
"دمت فهو دَمِت: لان وسهل".

(٢) المعجم الوسيط (د م ث).

(٣) انظر مادة (دوم) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث.

(٤) بقية التنبيهات على أغلاط الرواة لعلى بن حمزة ص ٩٤.

(٥) السابق ص ٩٤.

(٦) السابق ص ٩٤.

(٧) الصحاح (دوم).

(٨) المختار من شعر علقمة ج ١ ص ١٥٦. رواية الأصمعى. اختيار الأعلام الشنترى. شرح وتعليق

محمد عبد المنعم خفاجى. المطبعة المنيرية. القاهرة ط ١٩٥٤/١م. وقد جاء هذا البيت فى

المفضليات ص ٤٠٢ مفضلية رقم ١٢٠، ورسالة الغفران ص ١٤٢.

لسانه لئلا يببس ريقه" (١)، وقد أحسن البطليوسي حين قال: "كل شيء استدار في هواء كان أو أرض فهو دائم ومدوم." (٢) وذكر الحديث: "كُرِه البول في الماء الدائم" (٣) وإذا كان الأصمعي لم يحتج بببيت ذي الرمة فلا حاجة إلى الاستشهاد بأبيات أخرى له (٤)، ولكن الباحث في حاجة إلى الإشارة إلى أبيات رؤبة، ومنها قوله (٥):

تيماء لا ينجو بها من دوّما إذا علاها ذو انقباض أجذما

كما يمكن الاستشهاد بما رواه الأصمعي نفسه من قول المتلمس (٦).

وتَظَلُّ في دُوّامة الـ (م) مولود يُظلمها تحـرَّقْ

وقد دفع هذا ابن السيد البطليوسي إلى وصف الأصمعي بأنه "كان مولعًا بالطعن على ذي الرمة" (٧).

وإذا كان ابن سيدة -ومن قبله الأزهرى (٨)- قد ذكرا أن أبا عبيد بن سلام قال بقول الأصمعي، فقد نسب ابن سيدة إلى الفارسي قوله: إنما التدوية في السماء والتدويم في الأرض (٩)، على عكس ما قال الأصمعي، وأما ابن دريد فقد أجاز التدويم والتدوية في الأرض واكتفى بالتدويم في السماء (١٠).

(١) (الصباح (دوم)).

(٢) (الاقتضاب ق ٢ ص ١١٢).

(٣) (السابق ق ٢ ص ١١٢).

(٤) انظر هذه الأبيات في الاقتضاب ق ٢ ص ١١٢.

(٥) ديوان رؤبة ص ١٣٧، وانظر بيتين آخرين ص ١٤٥، ١٨٤، وقد سبقت الإشارة في تمهيد البحث إلى رواية الأصمعي لديوان رؤبة.

(٦) ديوان المتلمس ص ٢٤٥.

(٧) (الاقتضاب ق ٢ ص ١١٣).

(٨) تهذيب اللغة (دام) ج ١٤ ص ٢١١.

(٩) (المخصص (طيران الطير وعكوفها) ج ٨ ص ١٣٧).

(١٠) (كتلّب جمهرة اللغة لابن دريد (دوم) ج ٢ ص ٣٠٢، (د أ و ي) ج ١ ص ١٧٤).

ذكر ابن قتيبة عن الأصمعي تعقبه هذين الاستعمالين في معنى الدَّيْن، وقوله: إن الصواب رجل دائن، وأما دين فهو مدين فمعناه دان له الناس^(١).

وهذا يتناقض مع ما جاء في مصادر أخرى حيث قال ابن سيدة: "قالوا: رجل مَدِين. صاحب العين: رجل مُدان كمدِين. الأصمعي: دائن كذلك"^(٢)، وقال الزبيدي: "ونقل الأصمعي عن بعض العرب: إنما فُتِح دال الدَّيْن؛ لأن صاحبه يعلو المدين، وضُمَّ دال الدنيا؛ لابتنائها على الشدَّة، وكسر دال الدَّيْن؛ لابتنائها على الخضوع"^(٣).

وبافتراض أن الأصمعي كان قد أنكر هذين الاستعمالين في معنى الدَّيْن ثم رجع عن ذلك فقد دافع ابن السيد البطليوسي عن هذين الاستعمالين فقال: "قد حكى الخليل: رجل مدين ومديون ومُدان ودائن، وادَّان واستدان ودان: إذا أخذ بالدَّيْن"^(٤)، ثم أنشد:

إِنَّ الْمَدِينِ غَمُّهُ طَرِيٌّ وَالِدَّيْنُ دَاءٌ كَاسُهُ دَوِيٌّ

كما أجاز الزمخشري "دنته وأدنته: أقرضته، وفلان دائن ومديون"^(٥)، وذكر الفيومي مثل ذلك^(٦)، وجاء في ديوان الهذليين وشرح أشعارهم: "دان يدين إذا كان للناس عليه دَيْن فهو دائن ومديون، قال أبو ذؤيب"^(٧):

(١) انظر مادة (د ي ن) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) المخصص لابن سيدة (الدَّيْن والسلم) ج ١٢ ص ٢٦٦، واحتمال الرجوع يفهمه الباحث من كلمة "كذلك".

(٣) تاج العروس (د ي ن)، وفي المادة إجازة لما أنكره الأصمعي.

(٤) الاقتضاب لابن السيد ق ٢ ص ٢٣٢، وانظر قول الخليل في كتاب العين (د ي ن) ج ٨ ص ٧٢، ٧٣.

(٥) أساس البلاغة (د ي ن).

(٦) المصباح المنير (د ي ن).

(٧) ديوان الهذليين ق ١ ص ٦٥، وكتاب شرح أشعار الهذليين ج ١ ص ٩٩، وتاج العروس (د ي ن).

آدان وأنباه الأولون بأن المدان ملى وقى

ومن الممكن أن يحمل على هذا المعنى قول الله عز وجل على لسان أهل النار: "أئذا متنا وكنا ترابًا وعظامًا أئنا لمدينون" (١).

٥٨ - الذود

اضطربت النصوص (٢) حول رأى الأصمعى فى دلالة هذا اللفظ، فقد أشار ابن السكيت إلى منع الأصمعى إطلاقه على الذكور من الإبل، وقصره على الإناث فقط، فى حين ذكر التبريزى أن الأصمعى هو المجيز، وأبا زيد هو المنكر (٣). ويبدو للباحث أن كلاً منهما ضيق الدلالة ثم رجع بعد ذلك فأجاز المعنيين، وأياً ما كان فعبرة الأصمعى صريحة فى كتابه الإبل حيث جاء فيه "قال أبو سعيد: الذود ما بين ثلاث إلى العشر، ومثل من الأمثال: الذود إلى الذود إبل" (٤) دون تخصيص أو تضيق.

ومن الغريب أن ابن سيدة قصر هذا الاستعمال على الإناث فقط (٥)، وكأنه لم يبلغه إجازة الأصمعى، بخلاف الثعالبي الذى أجاز الدلالة دون تخصيص أو منع (٦).

(١) الصافات/٥٣، وانظر هذا الاستعمال فى نهج البلاغة ص ١٨٩، ٢٩٨، ٤١٤، وجمهرة خطب العرب ج ١ ص ١٨٣، ولا مانع من هذا المعنى، وإن كان الذى عليه كثير من المفسرين هو معنى الحساب والمجازاة، بل إن الباحث يرى أن معنى المجازاة مأخوذ من معنى الذئب؛ لأننا حين نقول مثلاً: دانت المحكمة فلاناً، أى أوقعت عليه عقاباً، فإن المعنى: جعلت عليه ذئباً يلزمه سداه.

(٢) هناك اضطراب وتناقض شديدان فى الرواية عن الأصمعى، وذلك أن بعض المصادر قد يذكر قولاً للأصمعى تناقضه مصادر أخرى فى النص ذاته، وقد لمس هذا وأشار إليه د. هادى حمودى ص ١٣ من مقدمة كتابه "معجم الأصمعى"، ولعل هذا التناقض - من وجهة نظرى - راجع إلى أن الأصمعى لم يكتب كتبه بيده بل أملاها على تلاميذه، وأملى بعضها - كما حدث فى خلق الإنسان - أكثر من مرة، ولا شك أنه فى كل مرة رجع عن بعض آرائه كلما بدا له شاهد.

(٣) انظر مصادر هذا التعقب فى مادة (ذود) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٤) الإبل للأصمعى ص ١١٥ وكرره ص ١٥٧.

(٥) المحكم لابن سيدة (ذ و د).

(٦) فقه اللغة للثعالبي ص ٢٢٨ تحقيق مصطفى السقا وآخرين ط ١ / ١٩٧٢ (د.ط.).

قصر الأصمعي استعمال هذه الكلمة على وصف المرأة فقط، واحتجّ بقول حسان^(١):

حَصَانٌ رَزَانٌ لَا تُرْزَنُ بِرَبِيَّةٍ وَتُصْبِحُ غَرَّتِي مِنْ لُحُومِ الْغَوَافِلِ

وإذا كان الباحث لا يملك شاهداً على إجازة هذا الاستعمال فإن بيت حسان ليس حجة للنفي، ويمكن الاستئناس بصنيع أبي البركات ابن الأنباري الذي ذكر بعض الصفات التي توصف بها المرأة، وتحذف منها علامة التانيث، فذكر منها: "صبور وشكور وصناع وحصان ورزان"^(٢).

ولا يرى الباحث مبرراً لهذا التعقب، فما الفرق بين "رزان"، و"صناع"؟! وقد أثبت أبو عمرو الشيباني: "رجل صناع اليمين، والمرأة مثل ذلك"^(٣). ولعل الأصمعي راعى في هذا التعقب قلة الاستعمال؛ لأن المشهور استعمال "رزان" مع المرأة و"رزين" مع الرجل^(٤)؛ وتعقبه هنا شبيهه بتعقب "ثقال"^(٥).

٦٠ - رطل

روى الأزهرى عن أبي حاتم أن الأصمعي خطأ العامة في قولهم: رطلت شعري: إذا رجلته؛ لأن الترطيل معناه تليين الشعر بالدهن، والمسح حتى يلين

(١) انظر مادة (رزن) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي، وكذا جاء بيت حسان في كتاب جمهرة اللغة (رزن) ج ٢ ص ٣٢٧، والصحاح (رزن)، وجاء في ديوان الشاعر في مطلع القصيدة رقم ١٠٨ بلفظ "ما" مكان "لا".

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات ابن الأنباري ج ٢ ص ٧٥٨. المكتبة العصرية. صيدا. بيروت. ط/ ١٩٨٧، ووجه الاستئناس هنا أنه وضع "رزان" مع "صبور، وشكور" وهما غير مقصورين على المرأة.

(٣) كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني (باب الصاد) ج ٢ ص ١٧٣.

(٤) انظر كتاب العين (رزن) ج ٧ ص ٣٥٩، وكتاب جمهرة اللغة (رزن) ج ٢ ص ٣٢٧.

(٥) انظر معالجة هذه الكلمة في ترتيبها المعجمي من هذا البحث.

ويبرق^(١) ، وعلى الرغم من اقتصار بعض اللغويين كابن دريد وابن سيدة في معنى الترطيل على ما ذكره الأصمعي^(٢)، فإن الباحث يقبل إطلاق الترطيل على ترجيل الشعر وتسريحه على سبيل المجاز باعتبار ما سيكون، أو باعتبار السببية حيث إن ترطيل الشعر سبب في تسريحه وترجيله، أو ملازم له، بل إن الزمخشري - على الرغم من اهتمامه بالمجاز - أجاز المعنى الذي أنكره الأصمعي على وجه الحقيقة حيث قال: "وإن فلاناً يُرطّل شعره، وما به إلا تجديد الثوب وترطيل الشعر، وهو تليينه بالآدهان وتمشيطه"^(٣).

٦١ - الرُّند

ذكر بعض العلماء أن الأصمعي أنكر أن يكون الرُّند الآس^(٤). ولكن ذكر ابن فارس أن الخليل قال: الرُّند ضَرْبٌ مِنَ الشَّجَرِ يُقَالُ هُوَ الْآسُ، وَأَنَّهُ أَنْشَدَ^(٥):

عَلَى فَنَنْ غَضَّ النَّبَاتِ مِنَ الرَّنْدِ

كما أجاز هذا المعنى ابن سيدة^(٦)، وقال الزبيدي: "الرُّند الآس، ورؤى عن أبي العباس أحمد بن يحيى أنه قال: الرُّند الآس عند جماعة أهل اللغة إلا أبا عمرو

(١) انظر مادة (ر ط ل) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ر ط ل) ج ٢ ص ٣٧٣، وعبارته: "رطّل الشعر: إذا كسّره وثنّاه ترطيلًا"، والمحكم لابن سيدة (ر ط ل)، مع ملاحظة أن هؤلاء اللغويين لم ينكروا الترطيل في معنى الترجيل كما فعل الأصمعي، وإنما اقتصروا فقط على معنى التليين والمسح .

(٣) أساس البلاغة (ر ط ل) .

(٤) انظر مادة (ر ن د) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٥) مقاييس اللغة لابن فارس، ومجمل اللغة له (ر ن د)، وقد حكى إجازة الخليل أيضًا الفيومي في المصباح المنير (ر ن د)، ولم أقف على ذلك في المطبوع من كتاب العين، وانظر البيت في ديوان عبد الله بن الدُمَيْنَة ص ٨٥ وفيه "الرُّند الآس" صنعة ثعلب ومحمد بن حبيب. تحقيق أحمد راتب النفاخ. مكتبة دار العروبة. القاهرة ط/١٩٦٠ م .

(٦) المحكم (ر ن د) وقد جعل ابن سيدة هذا المعنى أول معاني الرُّند.

الشيبياني وابن الأعرابي فإنهما قالوا: الرَّئِدُ الحَنُوءَةُ^(١)، وقد أجاز هذا المعنى كذلك مجمع اللغة العربية المصرية^(٢).

٦٢- الرَّهْجُوجُ

غَلَطَ الأصمعي قَوْمًا قالوا: الرَّهْجُوجُ والرَّهْجُوجُ ضَرْبٌ مِنَ السَّيْرِ شَبِيهٌ بِالْهَمْجَةِ، وَعَلَّ ذَلِكَ بِأَنَّ الرَّهْجُوجُ فَارِسِيٌّ مُعْرَبٌ، وَأَنَّهُمْ قَدْ صَرَّفُوا الرَّهْجُوجُ فَقَالُوا: عَيْشٌ رَاهِبٌ^(٣).

وهذا التعقب غير واضح، فهل أنكر الأصمعي أن تكون "الرَّهْجُوجُ" عربية^(٤) أو أنه أنكر أن تكون مع كونها فارسية معربة بمعنى كلمة الرَّهْجُوجُ العربية؟

ويبدو للباحث أن الأصمعي أراد فقط التفريق بين الكلمة العربية، والكلمة المعربة حيث قال في شرح ديوان العجاج: "الرَّهْجُوجُ: المشي اللين السهل، وهو بالفارسية رَهْوار"^(٥) وقد قال الجوهري: "الرَّهْجُوجُ: ضرب من السير، قال العجاج:

مَيَّاحَةٌ تَمِيحُ مَشِيًّا رَهْجُوجًا

ويشبهه أن يكون فارسيًا معرَّبًا"^(٦).

(١) تاج العروس (ر ن د)، ولعل المقصود بعبارة "جماعة أهل اللغة" الكوفيون وخدمهم بدليل استثناء الشيبياني وابن الأعرابي وعدم استثناء الأصمعي، ومما يؤكد لي ذلك أن القائل ثعلب، وهو من شيوخ الكوفيين.

(٢) المعجم الوسيط (ر ن د).

(٣) انظر مادة (ر ه ج) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٤) وفي هذه الحالة لا يُعَدُّ كلام الأصمعي تعقبًا لغويًا؛ لأن الباحث استبعد آراء الأصمعي في المُعْرَبِ والدخيل عن حدود هذا البحث، وهي كثيرة يرجو الباحث معالجتها في دراسة مستقلة.

(٥) ديوان العجاج. رواية الأصمعي وشرحه ص ٣٣٢.

(٦) (الصحاح (ر ه ج)، وانظر البيت في ديوان العجاج ص ٣٣١، ويلفت نظر الباحث أن الجوهري لم يجزم بأن الكلمة فارسية معربة.

وذكر ابن سيدة أن المشى الرَّهْج: السهل اللين، واستشهد ببيت العجاج ثم قال: "وأصله بالفارسية رَهْوه" (١).

وبهذا يتضح أن استعمال الرَّهْج بمعنى المشى اللين صحيح، وأن الأصمعي لم ينكره، أو لعله أنكره ثم رجع عنه.

٦٣ - ارتاح

منع الأصمعي استعمال هذا الفعل مع "الله" وقصر استعماله مع البشر؛ ولهذا خطأ العجاج في قوله (٢):

فارتاح ربِّي وأراد رحمتي

ولكن أجاز صاحب العين هذا الاستعمال فقال: "فلان نزلت به بليّة فارتاح الله له برحمة فأنقذه" (٣) ثم ذكر بيت العجاج وشرحه بقوله: "أى نظر إليّ ورحمتي" (٤) ويستشهد الباحث بقول ماوية بنت مرة امرأة كليب (٥).

إنني قاتلة مقتولة ولعلّ الله أن يرتاح لي

ويرى الباحث أن تعقب الأصمعي هنا سببه التحرّج الديني؛ لأن الظاهر من الفعل معنى الراحة، وهذا مُحال في حق الله، أو لعل السبب هو قلة استعمال هذا الفعل مع الله. ويبدو للباحث كذلك أن هذا الفعل مأخوذ من رَوْح الله بمعنى فَرَجِه،

(١) المحكم (ر ه ج)، ونقله الزبيدي في تاج العروس (ر ه ج)، وبلغت النظر أيضًا أن الأصل الفارسي للكلمة عنده يختلف عن الأصل عند الأصمعي!! ومن المثير للانتباه كذلك أن الفيروزآبادي لم يُشير إلى تعريب الكلمة واكتفى بقوله: "الرّهْجة: ضَرْبٌ من السَّير" انظر: القاموس (ر ه و ج).

(٢) انظر مادة (ر و ح) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٣) كتاب العين (ر ي ح) ج ٣ ص ٢٩٣.

(٤) السابق، وانظر المحكم لابن سيدة (ر و ح).

(٥) التغازي والمراثي للمبرد ص ٢٧٩، ونهاية الأرب ج ٥ ص ٢١٨.

وقد جاء في التنزيل: "ولا تأسوا من روح الله" (١)، وربما لأن هذا الفعل من أفعال المطاوعة.

٦٤ - الرَّأْوِيل

أنكر الأصمعي مجيء هذه الكلمة بمعنى الزيادة في الأسنان، وذكر أنها بمعنى لعاب الدواب فقط، وتبعه في ذلك أبو عبيد القاسم بن سلام (٢)، والجوهري (٣). وقد أجاز هذا المعنى ابن الأعرابي (٤)، كما أجازَه أبو حاتم مخالفاً لشيخه (٥)، وكذا ابن دريد (٦)، وعلى بن حمزة البصري الذي نقد الأصمعي قائلاً: "لا تلتفتن إلى إنكاره فقد جاء في الشعر الفصيح:

أسنانها أضعفت في خلقها عدداً
مضاعفات جميعاً بالرَّأْوِيل
والرَّأْوِيل جمع الرَّأْوِيل" (٧).

(١) انظر الآية، وتفسير "الروح" فيها بمعنى الفرج في تفسير الطبري، وتفسير القرطبي - يوسف / ٨٧.
(٢) انظر مادة (رول) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.
(٣) الصحاح للجوهري (رول).
(٤) تهذيب اللغة للأزهري (رول) ج ١٥ ص ٢٢٤.
(٥) أساس البلاغة للزمخشري (رول).
(٦) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (رول) ج ٢ ص ٤١٥، وكرّره في (باب ما جاء على فاعول) ج ٣ ص ٣٨٩ دون إشارة إلى الأصمعي.
(٧) التنبيهات على أغاليط الرواة لعلي بن حمزة ص ٢٧٣، وقد علّق الأستاذ الميمنى على البيت بقوله: "بلا عزو في الحماسة ولكن لا دليل على أنه فصيح، ففي الحماسة كثير من شعر المحدثين ومعاصري أبي تمام." وهذا التزام شديد من الأستاذ الميمنى، وكأنه شك في البيت، مع أن علي بن حمزة وصفه بأنه شعر فصيح، وانظر البيت في حماسة أبي تمام ج ٤ ص ١٨٧٤ حماسية رقم ٨٧١، ولم يقدح فيه المرزوقي بل شرحه بقوله: "الرواويل زوائد على عدد الأسنان، الواحد راوول"، كما جاء هذا البيت في أساس البلاغة للزمخشري (رول) بلفظ "مُظْهَرَات" بدل "مُضَاعَفَات"، وكذا رواية الحماسة أيضاً، وكذا أورده ابن منظور في لسان العرب (رول)، ولكن يتمنى الباحث معرفة قائله.

تبع ابن قتيبة الأصمعي في إنكار مجيء هذا الفعل بمعنى الظن، وقصره على معنى العلم^(١). ولكن أجاز هذا المعنى الخليل^(٢)، وأبو زيد الأنصاري^(٣)، وابن السكيت^(٤)، ودافع عنه ابن درستويه بقوله: "وأهل اللغة يقولون: معناه علمت، ويستشهدون عليه ببيت قَعْنَب بن أمِّ صاحب:

ولن يراجع قلبي حُبَّهُم أَبَدًا زَكِنْتُ منهم على مثل الذي زَكِنُوا

وليس في هذا البيت دليل على تفسيرهم، إنما معناه: خَمَّنْتُ على مثل الذي خَمَّنُوا عليه من سوء الظن، ويروى أيضًا

زَكِنْتُ من بُغْضهم مثل الذي زَكِنُوا

وليس معناه علمت أيضًا. إنما معناه: أضمرت من بُغْضهم مثل ما أضمروا من بُغْضِي. والعرب تقول: فلان صاحب إزكان - وليس يعنون به صاحب علم، ولكن صاحب حَزْر" ^(٥).

كما أجاز المعنيين ابن فارس^(٦)، وكذا ابن السيد البطليوسي الذي علل ذلك بقوله: "الظن إذا قوى في النفس وكثرت دلائله على الأمر المظنون صار كالعلم، ولأجل هذا استعملت العرب الظن بمعنى العلم." ^(٧).

(١) انظر مادة (ز ك ن) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) كتاب العين للخليل (ز ك ن) ج ٥ ص ٣٢٢.

(٣) حكى ذلك ابن السيد البطليوسي في الاقتضاب ق ٢ ص ١٤.

(٤) الألفاظ لابن السكيت ص ٥٤٧.

(٥) تصحيح الفصح لابن درستويه ص ٦٤، وانظر بيت قَعْنَب في الألفاظ لابن السكيت ص ٥٤٧، وأدب الكاتب لابن قتيبة (باب معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه) ص ١٩، والفاخر للمفضل بن سلمة ص ٥٨، ومجمل اللغة لابن فارس (ز ك ن)، والتلويح في شرح الفصح للهروي ص ٧، والاقتضاب لابن السيد البطليوسي ق ٢ ص ١٣، وأساس البلاغة للزمخشري (ز ك ن).

(٦) مجمل اللغة لابن فارس (ز ك ن)، وكذلك أساس البلاغة للزمخشري (ز ك ن).

(٧) الاقتضاب لابن السيد البطليوسي ق ٢ ص ١٤.

وإذ كان أبو سهل الهروى، قد اكتفى بمعنى العلم^(١)، فإن الباحث يرجح أن الأصمعي رجع عن هذا التعقب وأنه أجاز معنى الظنّ أيضاً حيث حكى ذلك عنه المفضل بن سلمة^(٢) واستشهد ببيت آخر على معنى الظنّ وهو قول الشاعر^(٣):

يا أيّها الكاشرُ المُزكّنُ أعلنُ بما تُخفي فإني مُعلنُ

٦٦ - زَوْج

نهى الأصمعي عن استعمال "زَوْج" بمعنى الاثنين؛ فلا يقال لفرخين من الحمام وغيره، ولا للنعّلين: زوج، وإنما يقال: زوجان^(٣).

وقد تبعه في هذا الرأي تلميذه أبو حاتم السجستاني حتى عدّ ذلك من كلام الجهّال، وكذا بكر بن الأنباري، والأزهري، وآخرون^(٤) ولكن هذا الاستعمال جائز؛ لأن عدم مجيئه في القرآن لا يصلح حجة للنفي، وقد أجاز إطلاق الزوج على الاثنين ابن السكيت^(٥)، وابن قتيبة^(٦)، وكذا ابن دريد حيث قال: "الزوج ضد الفرد"^(٧)، وقال الجوهرى: "ويقال للثنتين المتزاوجين زوجان، وزوج أيضاً، تقول:

(١) التلويح في شرح الفصيح للهروى ص ٧ مع أن ثعلبنا لم يحدّد في كتابه "الفصيح" أى معنى للفعل، واكتفى بضبطه فقط.

(٢) الفاخر للمفضل بن سلمة ص ٥٨، وهو المُستشهد بالبيت، وقد أخطأ د. المعبيد؛ فنسب ذلك إلى الأصمعي، وهذا مما وقع سيادته فيه حيث نسب كثيراً من الأقوال إلى الأصمعي، مع أنها لأصحاب الكتب التي نقل عنها وجمع منها مادة كتابه. انظر كتابه: الأمثال للأصمعي ص ١٤٤.

(٣) انظر مادة (زوج) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث. وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٤) المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ج ١ ص ٤٧٠، والزاهر له ج ٢ ص ١٩٨، وتهذيب اللغة للأزهري (زاج) ج ١١ ص ١٥٤، وكتاب ليس لابن خالويه ص ٦٦، وتثقيف اللسان لابن مكي ص ٢٠٤، وغلطات العوام لخسروزاده ورقة ١١.

(٥) حكى ذلك الصغاني في التكملة (خ س ا)، ولم أقف عليه في إصلاح المنطق.

(٦) حكى ذلك عنه الفيومي في المصباح (زوج)، ولم أقف عليه في أدب الكاتب.

(٧) كتاب جمهرة اللغة (ج ز و) ج ٢ ص ٩٢، ومثله في (خ س - و - ا - ي) ج ٣ ص ٢٣٧، وانظر المخصص لابن سيده (اللعب) ج ١٣ ص ١٧، وكذا (باب الأفعال المشتقة من أسماء العدد) ج ١٧ ص ١٢٨.

عندى زوجُ نعال: تريد اثنتين، وزوجان تريد أربعة." (١) وحكى الفيومي مثل ذلك عن أبي عبدة، وابن فارس (٢)، كما أجازَه كراع النمل، وابن شميل (٣) الذى وصفه الأزهرى بأنه ثقة مأمون (٤)، وكذا ابن سيدة حيث قال: "شفع الوتر من العدد: صيره زوجاً" (٥)، وقد أحسن ابن درستويه حين أجاز هذا مستنداً إلى "إجازة الخليل إطلاق التوأم على الولدين، وإطلاق العرب الخلة على الثوبين" (٦).

ويستأنس الباحث باستعمال ابن المقفع حيث قال: "فالرأى والأدب زوج لا يكمل الرأى بغير الأدب ولا يكمل الأدب إلا بالرأى، والأعوان والفرصة زوج لا ينفع الأعوان إلا عند الفرصة ولا تتم الفرصة إلا بحضور الأعوان، والتوفيق والاجتهاد زوج؛ فالاجتهاد سبب التوفيق، وبالتوفيق ينجح الاجتهاد." (٧).

وبهذا يتضح للباحث أن الأصمعى راعى فى هذا التعقب كثرة الاستعمال، أو لعله اكتفى بالاستعمال القرأنى حيث جاء فيه - غير آيات أخرى - "ثمانية أزواج"، "من كل زوجين اثنتين"، "وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى" (٨).

(١) الصحاح (زوج).

(٢) المصباح المنير (زوج).

(٣) المنجد لكراع (زوج)، وتهذيب اللغة للأزهرى (زاج) ج ١١ ص ١٥٤، والتكملة للصغاني (زوج).

(٤) تهذيب اللغة (ج ر ذ) ج ١١ ص ١٠.

(٥) المحكم لابن سيدة (ش ف ع) ج ١ ص ٢٣٣، وانظر القاموس المحيط (ز و ج).

(٦) تصحيح الفصيح لابن درستويه ص ٤٨٦، وقد أجازَه كذلك الألوسى فى كشف الطرة ص ٣٩٦ ومن

قبله ابن الحنبلى فى بحر العوام ص ٢١٤، وقد أحسن يوهان فك حين أجاز إطلاق لفظ الزوج على

مجموع الاثنتين منتقداً بذلك الحريرى فى تشدده، فى حين أساء باحث معاصر حين خطأ هذا

الاستعمال مستنداً إلى القرآن . انظر العربية ليوهان فك ص ٢٢٠، وكيف تكون فصيحاً؟ لسامح عبد

الحميد ص ٣٦.

(٧) الأدب الصغير لابن المقفع ص ١٧٠، وقد توفى ١٤٢هـ. انظر وفيات الأعيان ج ١ ص ١٤٩.

(٨) انظر الآيات فى الأنعام/١٤٣، والمؤمنون/٢٧، والنجم/٤٥، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن

الكريم (ز و ج).

ذكر ابن فارس أن الأصمعي أنكر أن يكون السُّخَام من السَّوَاد، وأن الشَّعْر السُّخَام عنده هو اللَّيْنُ الحَسَنُ^(١). ولكن أجاز بعض العلماء ما أنكره الأصمعي، ومنهم الخليل الذي قال: "شَعْرُ سُخَام: أسود لَيِّن، وخَمْرُ سُخَامِيَّة: لون يَضْرِبُ إِلَى السَّوَاد، قال:

سُخَامِيَّة حَمْرَاءُ تُحَسَّبُ عِنْدَمَا

وَسَخِمْتُ وَجْهَهُ: سَوَّدْتُهُ، وَالسُّخَام: الرِّيشُ اللَّيِّنُ يَكُونُ تَحْتَ رِيشِ الطَّائِرِ"^(٢)، وفعل ابن سيده مثل الخليل حيث أجاز المعنيين السَّوَادَ واللَّيْنَ فقال: "السُّخَامُ مِنَ الشَّعْرِ: اللَّيِّنُ الحَسَنُ، وَقِيلَ الأَسْوَدُ"^(٣).

٦٨، ٦٩ - أَسْفَى وَسَفَوَاءُ

جاء في بعض المصادر أن الأصمعي أنكر استعمال اللفظ الأول في معنى السريع من البغال، وأنه أنكر استعمال اللفظ الآخر في معنى الخفيفة الناصية من الخيل، كما منع إطلاق السَّفَا بمعنى خفة الناصية على شيء غير الفرس^(٤). وقد نُسِبَ مَثَلُ هَذَا الإِنْكَارِ إِلَى ابْنِ الأَعْرَابِيِّ^(٥).

ولكن هذا يتناقض مع ما جاء في كتاب الخيل للأصمعي بلفظ: "وفيه السَّفَا وهو خَفَّةُ النَّاصِيَةِ، وَيُقَالُ: فَرَسٌ أَسْفَى وَفَرَسٌ سَفَوَاءٌ"^(٦)، كما يتناقض مع ما حكاه أبو عبيد عن الأصمعي بلفظ: "الأصمعي: الأَسْفَى مِنَ الخَيْلِ: الخَفِيفُ شَعْرُ النَّاصِيَةِ،

(١) انظر مادة (س خ م) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد قال بقول الأصمعي ابن السكيت في إصلاح المنطق ص ٣٨١.

(٢) كتاب العين (س خ م) ج ٤ ص ٢٠٦.

(٣) المحكم (س خ م).

(٤) انظر مادة (س ف ي) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث.

(٥) انظر المقصور والممدود للقالى ص ١٠٥.

(٦) كتاب الخيل للأصمعي. نشرة نوري القيسي ص ٣٦٧، ولم أجده في نشرة هلال ناجي.

ومن البغال: السريع. وتأتيها سفواء" (١) كما يتناقض مع ما ذكره الجوهري بلفظ:
"الأسقى من الخيل: القليل شعر الناصية، ومن البغال: السريع" (٢).

وبافتراض أن الأصمعي كان قد أنكر هذه الاستعمالات ثم رجع عن تعقبه
فقد قال صاحب العين: "بغلة سفواء: دريرة في اقتدار خلقها وتلزز مفاصلها، والذكر
أسفى، ولا توصف به الخيل.....، والسفا في الفرس خفة الناصية، يقال: فرس
أسفى وسفواء، ولا يقال ذلك في خفة الناصية إلا للفرس" (٣)، وقال أبو عبيدة: "ومن
النواصي: واردة وجتلة... وسفواء..... والسفواء التي قصرت وقلّت، وفرس
أسفى، والمصدر السفا مقصور" (٤)، وقال ابن دريد: "فرس أسفى وحجر سفواء:
قليلة شعر الناصية، وهو عيب" (٥)، وقال السرقسطي: "سفيت الدابة سفى: خفت
ناصيته. الذكر أسفى، والأنثى سفواء" (٦)، وقال ابن سيده: "السفا خفة شعر الناصية،
وفرس أسفى والأنثى سفواء" (٧). كما استدل ابن بري على صحة وصف الفرس
الخفيفة الناصية بكلمة سفواء بقول الشاعر (٨):

ليست بشامية النحاس ولا سفواء مضبوحة معاصمها

(١) الغريب المصنف لأبي عبيد. تحقيق د. العبيدي ج ١ ص ٢٨١، وقد نقله ابن السيد في الاقتضاب ق ٢
ص ٧٠.

(٢) الصحاح (س ف ي)، ونقله ابن منظور في لسان العرب (س ف ا)، ومن الغريب أن د. هادي
حمودي ذكر هذه الأقوال المتناقضة دون أن يعلق عليها!! انظر: معجم الأصمعي (س ف و ي).

(٣) كتاب العين (س ف و) ج ٧ ص ٣٠٨.

(٤) كتاب الخيل لأبي عبيدة معمر بن المثنى ص ١٩. مطبعة دائرة المعارف العثمانية. حيدر آباد الدكن.
الهند. ط ١/ ١٣٥٨ هـ.

(٥) كتاب جمهرة اللغة (س ف و) ج ٣ ص ٤٠.

(٦) كتاب الأفعال ج ٣ ص ٥٣١.

(٧) المحكم (س ف و)، وانظر المخصص (باب ما يقصر فيكون له معنى فإذا مد كان له معنى آخر)
ج ١٥ ص ١٢٥.

(٨) لسان العرب (س ف ا) ولم أجده في حواشي ابن بري؛ لأن المطبوع منها ينتهي عند حرف الشين.

وقد استدرك الزبيدي على الفيروز آبادي فقال: "السَّقواء من الخيل: القليل الناصية" (١) وبهذا يكون الأصمعي محقاً في شيء واحد من هذا التعقب وهو عدم إطلاق السَّقا بمعنى خفة الناصية إلا على الفرس.

٧٠ - سَلَخ

قال الأصمعي: تقول العرب: جلدتُ البعير وسلختُ الشاة، ولا يكادون يقولون: سلختُ البعير (٢).

وقد صرَّح ابن السكيت بما يوافق قول الأصمعي حيث قال: "وتقول: قد سلخ فلان شاته، وقد جلد جزوره: إذا نزع عنها جلدها، ولا يقال: سلخ جزوره" (٣).

وإذا كان الباحث لم يعثر على ما يجيز استعمال "السَلَخ" مع البعير، حيث صرَّح جَلَّ المعجميين باستعماله مع الشاة - وإن لم ينكروا استعماله مع غيرها - فإن الباحث يستأنس بقول ابن دريد: "وسلختُ الشاة وغيرها أسلخها سَلَخاً: إذا كَشَطْتُ عنها جلدها" (٤) كما يستأنس باستعمال بعض العلماء كقول صاحب العين: "الجلد أن يُسلخ جلد البعير أو غيره؛ فليلبسه غيره من الدواب" (٥) وقد جاء في بعض التفاسير في مقام الحديث عن الآية الكريمة "وآية لهم الليل نسلخ منه النهار" أن "السَلَخ: الكَشَطُ والنَزْع" (٦) وأطلق المعجم الوسيط دلالة الكلمة دون تقييد فقال: "سلخ الجلد سَلَخاً: كَشَطَهُ ونَزَعَهُ، ويقال: سلخ الحرُّ أو الجربُ الجِلْد: كَشَطَهُ أو أحرَقَهُ" (٧).

(١) تاج العروس (س ف ي).

(٢) انظر مادة (س ل خ) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٣) إصلاح المنطق ص ٣٠٦.

(٤) كتاب جمهرة اللغة (خ س ل) ج ٢ ص ٢٢٠، ووجه الاستئناس في كلمة "غيرها" مع أن ابن دريد هو الذي ذكر هذا التعقب عن الأصمعي !!

(٥) كتاب العين (ج ل د) ج ٦ ص ٨٢، وانظر مثله في الصحاح، والمحكم (ج ل د).

(٦) تفسير القرطبي - يس/٣٧.

(٧) المعجم الوسيط (س ل خ).

وبهذا يتضح أن الاستعمال صحيح من قبيل استعارة الألفاظ أو استعمال لفظ الخاص في موضع العام، وأن الأصمعي راعى أصل الاستعمال في كلام العرب.

٧١ - السُّلوان

ذكر ياقوت الحموي أن نصر بن أبي نصير قال للأصمعي: السُّلوان خَرَزَةٌ تُسْحَقُ فَيُشْرَبُ ماؤها فيورث شاربها سلوة، فأنكر الأصمعي ذلك، وقال: إن السُّلوان مصدر (١).

ولكن أجاز أبو مسحل الأعرابي المعنيين فقال: "يقال: سَقَيْتُ فلانًا سُلوانًا وسَلْوَةً. وخَرَزَةٌ لهم يقال لها السُّلوان تُنْقَعُ في الماء وَيُشْرَبُ ماؤها فَيُذْهِبُ ما به من العَشِقِ فيما يزعمون" (٢).

٧٢ - ساقُ حُرِّ

أورد بعض العلماء أن الأصمعي خطأً صخر الغي في استعماله هذه اللفظة بمعنى ولد الحمامة؛ لأن الصواب عنده استعمالها بمعنى صوتها (٣).

وقد مال ابن جنبي إلى رأى الأصمعي، فقال: "يشهد عندي بصحة قول الأصمعي أنه لم يُعرب ولو أعرب لصرف ساق حُرِّ فقال ساق حُرِّ إن كان مضافاً أو ساق حُرِّ إن كان مركباً فيصرفه لأنه نكرة، فتركه إعرابه يدل على أنه حكى الصوت بعينه وهو صياحه ساق حُرِّ ساق حُرِّ، وأما قول حميد:

وما هاج هذا الشوقَ إلا حمامةً دعت ساق حُرِّ ترحةً وترنماً

(١) انظر مادة (س ل و) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) كتاب النوادر لأبي مسحل الأعرابي ص ٣٥٩.

(٣) انظر مادة (س و ق) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

فلا يدلّ إعرابه على أنه ليس بصوت، ولكن الصوت قد يضاف أوله إلى آخره" (١).

ولكن كثيراً من العلماء قالوا: "ساق حُرّ: ذكر القمارى" (٢). ويستأنس الباحث بقول الشماخ (٣):

بلفاء يدعو ساق حُرّ حمامها كأن عليها السابري الممصرا

وليس هناك ما يمنع من إطلاق الكلمة على أكثر من معنى، ويمكن الاستئناس بقول الزبيدي تعليقا على قول الشماخ (٤):

كادت تساقطني والرحل إذ نطقت حمامة فدعت ساقا على ساق

"قال الأصمعي: سُمي به لأن حكاية صوته ساق حُرّ" (٥) ثم أنشد بيت حميد.

٧٣ - شرب

ذكر القالي قول الأصمعي: يقال في الطائر إذا شرب: نَغَبْ يَنْغَبُ نَغْبًا، بفتح الغين والنون، ولا يقال: شرب (٦)، وقد قال بقول الأصمعي بعض العلماء كابن

(١) المحكم، وتاج العروس (ح ر ر)، وانظر بيت حميد بن ثور في ديوانه ص ٢٤، وكذلك في الحور العين ص ١٣٠، وانظر رواية أخرى في التكملة للصغاني (ح م م).

(٢) كتاب الفرق لابن فارس ص ٩٧، ومجمل اللغة، ومقاييس اللغة له (ح ر ر)، وديوان الأدب ج ٣ ص ١٩، ٣٣٦، وانظر الصحاح، والمصباح المنير، والقاموس المحيط (ح ر ر)، (س و ق).

(٣) هكذا في طبعتي أساس البلاغة (ل ف ف)، ولم أقف عليه في المطبوع من ديوان الشماخ، ولا ملحقه، ولم أجده كذلك في رائية امرئ القيس!! وقد تنبّه إلى هذا د. إميل يعقوب حيث قال تعليقا على هذا البيت: "البيت من الطويل، وهو للشماخ في أساس البلاغة (ل ف ف)، وليس في ديوانه الذي يتضمن قصيدة على وزن البيت ورويّه" انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ج ٣ ص ١١٩.

(٤) انظر: ديوان الشماخ ص ٢٥٦.

(٥) تاج العروس (س و ق)، وقد يُستدلّ بهذا النص على رجوع الأصمعي عن تعقبه.

(٦) انظر مادة (ش ر ب) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

سيدة، وابن منظور، والفيروز آبادي، والزبيدي^(١).

ولكن الباحث يرى أن هذا تضيق في الدلالة بلا مُسوِّغ؛ فليس هناك ما يمنع من استعمال لفظ الشراب مع الطائر، ولا سيما أن لفظ "النَّغْب" يستعمل مع الإنسان^(٢)، وإن كان الباحث يفتقر إلى شاهد يصحح هذا الاستعمال، ومما يلفت الانتباه أن الأصمعي استعمل لفظ الشراب مع الطائر في قوله: "إذا شرب"، وكان في وسعه أن يقول "إذا جرع"، ولم يُثر هذا انتباه القالي ولم يعلّق عليه^(٣).

٧٤ - الأشرج

ذكر القالي أن الأصمعي أنكر إطلاق هذه الكلمة على الذي له بيضة واحدة، وأن الصواب عنده إطلاقها على الذي إحدى بيضتيه أكبر من الأخرى^(٤).

وقد ذكر كثير من اللغويين المعنى الذي قاله الأصمعي^(٥) ولكن أجاز آخرون ما أنكره، ومن هؤلاء ابن فارس الذي اكتفى بقوله: "الأشرج الذي له خصية واحدة"^(٦)، والأزهري الذي قال: "وروي ثعلب عن ابن الأعرابي: الأشرج الذي له خصية واحدة من الدواب"^(٧) وقد جمع ابن سيدة بين القولين فقال: "الأشرج أن تكون إحدى البيضتين أعظم من الأخرى، وقيل: هو ألا تكون له إلا بيضة واحدة"^(٨).

(١) المحكم، ولسان العرب، والقاموس المحيط، وتاج العروس (ن غ ب).

(٢) انظر إصلاح المنطق ص ٢١٠، والمحكم، ولسان العرب، والقاموس، وتاج العروس، والمعجم الوسيط (ن غ ب).

(٣) وإن كان من الممكن أن يقال: إن الأصمعي تكلم باعتقاد المخاطب لا باعتقاده هو.

(٤) انظر مادة (ش ر ج) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٥) إصلاح المنطق ص ٧٧، ٢٨٥، وكتاب جمهرة اللغة (ج ر ش) ج ٢ ص ٧٨، والصحاح (ش ر ج) مع ملاحظة أن هؤلاء اللغويين لم ينكروا المعنى الذي أنكره الأصمعي.

(٦) مجمل اللغة (ش ر ج).

(٧) تهذيب اللغة (ش ر ج) ج ١٠ ص ٥٣٤.

(٨) المحكم (ش ر ج).

وقد ذكر الأصمعي عبارة تبين سبب الخلاف في معنى هذه الكلمة حيث قال في كتابه "خلق الإنسان": "وفي الخصية الشَّرَج، الشَّرَج أن تعظم إحداهما وتصغر الأخرى حتى لا تكاد تُرى" (١) فلعلَّ شِدَّة صِغَرٍ إحدَى البيضتَيْن إلى حدِّ عدم الرؤية هو الذي سوَّغ لبعض اللغويين إطلاق الكلمة على الذي له بيضة واحدة.

٧٥ - أَشَرَّ

أنكر الأصمعي أن يكون الفعل "أشَرَّ" من الشَّرَّ، وقال: أشررتُ الشيء: بسطته، وكذلك قول امرئ القيس (٢):

تجاوزتُ أحراسًا وأهوالَ مَعَشَرٍ عَلَى حِرَاصًا لو يُشِرُّونَ مَقْتَلِي

ولكن أجاز بعض العلماء "أشرتُ الرجلُ: نسبته إلى الشَّرَّ" (٣) كما ذكر بعضهم: "أشَرَّ بنو فلان فلانًا أي طردوه وأوحدوه" (٤).

٧٦ - المَشَقَص

ذكر الأزهرى عن أبي عبيد عن الأصمعي أنه قال: المَشَقَص من النَّصَال: الطويل، وليس بالعريض، وأما العريض من النَّصَال فهو المَعْبَلَة (٥). ولم يأخذ الأزهرى بقول الليث: المَشَقَص سهم فيه نَصَلٌ عريض يُرْمَى به الوَحْش (٦). ولكن حكى بعض اللغويين أن المَشَقَص من النَّصَال: ما طال وعرض (٧).

(١) خلق الإنسان للأصمعي ص ٢٢٢، وانظر الخيل ص ٢٠٦ تحقيق هلال ناجي.

(٢) انظر مادة (ش ر ر) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٣) الصحاح للجوهري، ولسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي (ش ر ر)، وقد جاء في المعجم الوسيط (ش ر ر): "أشَرَّ فلانًا: نسبه إلى الشَّرَّ".

(٤) لسان العرب (ش ر ر).

(٥) انظر مادة (ش ق ص) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٦) تهذيب اللغة للأزهرى (ش ق ص) ج ٨ ص ٣٠٨، وقد لاحظ الباحث أن الأزهرى كثير الاعتراض في معجمه على الليث، وقلما يحتج بكلامه.

(٧) الصحاح للجوهري، والقاموس المحيط للفيروز آبادي، وتاج العروس للزبيدي (ش ق ص).

٧٧ - الشَّنْب

أورد بعض العلماء أن الأصمعي قال: الشَّنْب بَرْدُ الفَمِّ والأسنان، ورفض أن يكون معناه حَدَّتْهَا حين تطلع^(١)، وقد أَيْدَ بعضهم الأصمعي بقول ذي الرمة^(٢).

لمياءُ في شَفْتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسَ وفي اللُّثَاتِ وفي أنيابها شَنَّبُ

وفي المقابل أجاز بعض العلماء هذا المعنى، ومنهم الجوهري، وابن سيده، والزبيدي^(٣)، وأما قول ذي الرمة فقد علق عليه د. عبد القدوس أبو صالح، فقال بحق: "تفسير الأصمعي الشَّنْب بالبرْد لا يُقَوِّيه بيتُ ذي الرمة إلا إذا جعل (وفي اللُّثَاتِ) خبراً مُقَدِّماً، و(شَنَّب) مبتدأ مؤخرًا. أما إذا عطف (وفي اللُّثَاتِ) على (في شَفْتَيْهَا)، وجُعِلَ "وفي أنيابها شَنَّب" كلامًا مستأنفًا فلا وجه للتقوية"^(٤). ويرى الباحث أن هذا المعنى جائز أيضًا على سبيل المجاز والتطور الدلالي أو الاستعارة، وقد استعار المحدثون الشَّنْب للشارب، واستعملوه فيه حتى تناسوا الأصل، ولم ينكر عليهم مجمع اللغة العربية المصري ذلك^(٥).

٧٨ - شام السَّيْف

قال أبو حاتم في كتابه "فعلت وأفعلت" الذي قرأه على الأصمعي حرفًا حرفًا: يقال شِمْتُ السيف، إذا أغمدته، ولا يقال: شِمْتُهُ، إذا سلَّته^(٦). وهذا الذي أنكره

(١) انظر مادة (ش ن ب) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) انظر الصحاح للجوهري (ش ن ب)، والبيت في ديوان ذي الرمة ج ١ ص ٣٢، وفيه ص ٣٣: "الشَّنْب: قال الأصمعي: بَرْدٌ وعذوبة في الأسنان، وغيره يقول: تحديد الأنياب ودِقَّتْهَا".

(٣) الصحاح، والمحكم، وتاج العروس (ش ن ب).

(٤) ديوان ذي الرمة ج ١ ص ٣٣ هامش ١.

(٥) المعجم الوسيط (ش ن ب).

(٦) انظر مادة (ش ي م) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

جائز عند غيره، فقد أجاز أبو زيد المعنيين، وجعل الفعل من الأضداد (١) . وكذلك ابن السكيت الذي استشهد بقول الراجز (٢) :

والمَشْرِفِيَّاتُ وَلَا تَشِيمُهَا لَا تَنْكُلِ الدَّهْرَ وَلَا تَخِيمُهَا

وقال الفرزدق :

إِذَا هِيَ شِيمَتْ فَالْقَوَائِمُ تَحْتَهَا وَإِنْ لَمْ تُشَمَّ يَوْمًا عَلَّتْهَا الْقَوَائِمُ

٧٩ - تَصَدَّقْ

أنكر الأصمعي أن يقال للسائل : مُتَصَدِّقٌ، وذكر أن المتصدَّق هو المُعْطَى، وقد قال بقوله حُذَّاقُ النَحْوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ (٣) مثل ابن السكيت، وابن قتيبة (٤) وثعلب، وابن درستويه (٥).

ولكن دافع عن هذا الاستعمال ابن السيد البطليوسي فقال بحق: "وقد حكى أبو زيد الأنصاري، وذكره قاسم بن أصبغ عنه أنه يقال: تَصَدَّقْ: إذا سأل . وحكى نحو ذلك أبو الفتح ابن جنى، وأنشد:

وَلَوْ أَنَّهُمْ رَزَقُوا عَلَى أَقْدَارِهِمْ أَلْفَيْتَ أَكْثَرَ مِنْ تَرَى يَتَصَدَّقُ

وذكر ابن الأنباري أيضًا في كتاب الأضداد، أن المتصدَّق يكون المُعْطَى ويكون السائل (٦)،

(١) ذكر ذلك أبو حاتم إثر رأى الأصمعي في كتاب "فعلت وأفعلت" ص ١٥٧، وانظر الأضداد لأبي بكر بن الأنباري ص ٢٥٨.

(٢) إصلاح المنطق ص ١٦، ١٧.

(٣) انظر مادة (ص د ق) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٤) إصلاح المنطق ص ٢٩٦، وأدب الكاتب (باب معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه) ص ٢١.

(٥) كتاب الفصح. تحقيق مذكور ص ٣٢٠، وتصحيح الفصح لابن درستويه ص ٥٠٩.

(٦) انظر كتاب الأضداد لابن الأنباري ص ١٧٩، ١٨٠، وفيه البيت بلا نسبة.

وحكى نحو ذلك صاحب كتاب العين^(١). والاشتقاق أيضاً يوجب أن يكون جائزاً؛ لأن العرب تستعمل تفعّلتُ فى الشيء الذى يؤخذ جزءاً بعد جزءاً، فيقولون: تحسّيتُ المَرَقَ وتجرّعتُ الماء؛ فيكون المعنى تصدّقتُ: التمسّتُ الصدقة شيئاً بعد شيء^(٢).

ويرجّح الباحث أن الأصمعى ومن قال بقوله أو تأثر به قد راعوا الاستعمال القرآنى الذى يُمثّلُ قمة الفصاحة العربية حيث قال الله تعالى: "وتصدّق علينا إن الله يجزى المتصدقين"^(٣)، أو لعلهم راعوا الكثرة والشيوع فى الاستعمال.

٨٠ - الصيّدن

أورد بعض العلماء أن الأصمعى أنكر استعمال هذه الكلمة بمعنى الثعلب^(٤). ولكن أثبت بعض اللغويين هذا المعنى^(٥)، واستدلّ آخرون بقول كثير^(٦):

كَأَنَّ خَلِيفَى زَوْرِهَا وَرِحَاهُمَا
بُنَى مَكْوِينٍ ثَلَمًا بَعْدَ صَيِّدِنِ

٨١ - أصفَرُ

شرط الأصمعى فى كتاب "الخيّل" ألاّ يُسمّى الفرسُ أصفراً حتى يصفراً ذنبه وعُرفه^(٧). ولكن الباحث لا يرى مبرراً لهذا الشرط، فما المانع أن يطلق لفظ (أصفر) على الفرس قبل أن يصفراً ذنبه وعُرفه على سبيل التفاؤل كما نقول للطفلة: عروس، وللغلام: رجل، وقد حكى الأصمعى نفسه قول العرب للديع سَليماً،

(١) يرحم الله ابن السّيد، ما كان ينبغى له أن يؤخّر صاحب العين عن ابن جنى وابن الأنبارى!!، وانظر قول الخليل فى كتاب العين (ص د ق) ج ٥ ص ٥٦ بلفظ: "المتصدّق: المعطى للصدقة، وأصدّق (كذا؟): أخذ الصدقات من الغنم".

(٢) الاقتضاب لابن السّيد ق ٢ ص ١٥، ١٦.

(٣) يوسف/٨٨، وانظر مواضع أخرى فى المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (ص د ق).

(٤) انظر مادة (ص د ن) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٥) مجمل اللغة، ومقاييس اللغة، والمحكم (ص د ن).

(٦) كتاب العين (ص د ن) ج ٧ ص ١٠٠، وانظر الصحاح، ولسان العرب، وتاج العروس (ص د ن).

(٧) انظر مادة (ص ف ر) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

وللحَبَشِيِّ: أبا البيضاء، وللِفلاة مَفازة، وللِعطشان ناهلاً^(١). كما يمكن قبول هذا الاستعمال على سبيل المجاز باعتبار ما سيكون^(٢).

٨٢ - الصُّفْرِيَّة

خطأ الأصمعي إطلاق هذه الكلمة - بضم الصاد - على جنس من الخوارج؛ لأن الصواب عنده بالكسر، ولأن الصُّفْرِيَّة - بالضم - هم المهالبة نُسبوا إلى أبي صُفْرَة^(٣).

وقد قال بقول الأصمعي أبو عمر الزاهد، وتردّد آخرون^(٤)، ولكن أثبت المبرد الضم في المعنى الذي أنكره الأصمعي فقال: "والصُّفْرِيَّة، واختلفوا في تسميتهم، فقال قوم: سمّوا بابن صفار، وقال آخرون - وأكثر المتكلمين عليه: هم قوم نهكتهم العبادة فاصفرت وجوههم"^(٥) كما ذكر بعض علماء الكلام كالأشعري، وعبد القاهر البغدادي أن الصُّفْرِيَّة هم أصحاب زياد بن الأصفر^(٦)، وقد جمع الفيروز آبادي بين هذه الأقوال؛ فقال: "الصُّفْرِيَّة، بالضم، ويكسر: قوم من الحرورية نُسبوا إلى عبد الله بن صفار أو إلى زياد بن الأصفر أو إلى صُفْرَة ألوانهم"^(٧).

ويرى الباحث أنه لا مانع من إطلاق اللفظ في الدلالة على أكثر من معنى؛ فيكون الصُّفْرِيَّة - بالضم - فرقة من الخوارج نسبة إلى صُفْرَة ألوانهم، وهم المهالبة أيضاً نسبة إلى أبي صُفْرَة.

(١) انظر كتاب غريب الحديث لأبي عبيد بن سلام ج ١ ص ٢٠٤، وكتاب شرح أشعار المهذبيين لأبي سعيد السكري ج ١ ص ٢١٧، وكتاب الأضداد لأبي الطيب اللغوي ج ٢ ص ٦٣٧، وتهذيب اللغة للأزهري (س ل م) ج ١٢ ص ٤٥٠، وتفسير القرطبي - آل عمران / ١٨٨.

(٢) انظر معالجة كلمة (حَبَشِيّ) في ترتيبها المعجمي من هذا المبحث.

(٣) انظر مادة (ص ف ر) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٤) فانت الفصيح ص ٨٤، وانظر الصحاح، والمحكم (ص ف ر).

(٥) الكامل ج ٣ ص ١٢٠٣.

(٦) انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري ج ١ ص ١٨٢، والفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي ص ٩٠.

(٧) القاموس، وتاج العروس (ص ف ر).

٨٣ - تَضَحَّى

قصر الأصمعى دلالة هذا اللفظ على الإبل فقط ومنع استعماله مع الإنسان؛ ولهذا أجاز تَضَحَّتْ الإبل: أكلت فى الضحى، ولم يُجز تَضَحَّى الإنسان^(١).
ولكن أجاز صاحب العين ما أنكره الأصمعى حيث قال: "هَلُمَّ نَتَضَحَّى: أى نَتَغَدَّى"^(٢) كما حكى ابن سيدة أن غير الأصمعى يجيز هذا الفعل فى الناس والإبل^(٣).

٨٤ - ضَرَع

قال الأصمعى فى كتابه "الشاء": لا يكون فى الكلاب والسباع والنبوء إلا الأطباء، لا يقال فى شىء منها ضَرَع^(٤). ومن الواضح أن هذا التزام من الأصمعى، وقد قال فى كتابه "الفرق": "والحَمَّة: الهنئة الشاخصة من تَدَى المرأة والرجل، ويقال له من ذوات الأخفاف والأظلاف: الضَرَع، ويقال له من ذى الحافر والسباع: الطُّبَى، والجميع: أطباء، يقال: طُبِّيا الفرس، وأطباء الكلبة"^(٥). ولعل هذا الالتزام هو المقصود أيضاً من قول الثعالبي: "تُدوِّء الرجل، تَدَى المرأة، خَلَف الناقة، ضَرَع الشاة والبقرة، طُبِّ الكلبة"^(٦).

ولكن يمكن للباحت قبول إطلاق الضَرَع على الطُّبَى استناداً إلى قول صاحب العين: "الضَرَع للشاة والبقرة ونحوهما، والخَلَف للناقة، ومنهم من يجعله كله ضرعاً من الدواب"^(٧)، وقول ابن فارس: "الضَرَع للشاة وغيرها"^(٨)، وإذا كان ابن سيدة قد ذكر أن الطُّبَى حَمَمَات الضَرَع التى فيها اللبن، وذكر الزبيدى عن أبى

(١) انظر مادة (ض ح و) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث.

(٢) كتاب العين (ض ح و) ج ٣ ص ٢٦٥.

(٣) المحكم (ض ح و)، وانظر المخصص (صفة النهار وأسماؤه) ج ٩ ص ٥٤.

(٤) انظر مادة (ض ر ع) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٥) كتاب الفرق بتصرف ص ٦٨ - ٦٩.

(٦) فقه اللغة وسر العربية - فصل فى تقسيم التدى ص ١٣١.

(٧) كتاب العين (ض ر ع) ج ١ ص ٢٧٠، والكلمة الأخيرة وقعت خطأ بلفظ "الواب"، وانظر تصحيح الفصيح لابن درستويه ص ٥٣٥.

(٨) مجمل اللغة (ض ر ع)، وانظر مثله فى المادة نفسها من مقاييس اللغة.

زيد أن الضَّرْعِ جِماع، وفيه الأطباء^(١)، فإنه من الممكن قبول هذا الاستعمال من قبيل تسمية الجزء باسم الكل، وقد أحسن مجمع اللغة العربية المصرية حين أثبت "الطُّبى: حَمَة الضَّرْع، وقد يُطلق على الضَّرْع"^(٢).

٨٥ - ضِعْف

خطأ الأصمعي أبا ذؤيب في قوله:

جَزَيْتَكَ ضِعْفَ الْوُدِّ لَمَّا اشْتَكَيْتَهُ وما إن جزاكِ الضَّعْفَ من أحدٍ قَبْلِي

وذكر أن الصواب: جزيتك ضِعْفِي الْوُدِّ؛ لأنه أراد: أضعفتُ لك الْوُدَّ^(٣).

وقد خولف الأصمعي في ذلك؛ لأن الضِعْفَ في اللغة ليس مقصوراً على المِثْلِ، وإنما يأتي بمعنى المِثْلين أيضاً، بل قد يأتي بمعنى عدّة أمثال الشيء، وقد قال الله عز وجل: "فأولئك لهم جزاء الضَّعْف بما عملوا"^(٤) قال الزجاج: "جزاء الضَّعْف ههنا عشر حسنات"^(٥) وقد أخذ الزجاج في هذا بقول الله تعالى: "من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها"^(٦)، ورؤي عن أبي عبيد أنه قال في قول الله تعالى: "يضاعف لها العذاب ضعفين"^(٧): معناه يجعل الواحد ثلاثة أي تُعذَّب ثلاثة أعذبة^(٨)، كما رؤي عن الشافعي أنه سئل عن رجل أوصى فقال: أعطوا فلاناً ضِعْف ما يُصِيب ولدي، قال:

(١) المحكم (ط ب ي)، وتاج العروس (ض ر ع).

(٢) المعجم الوسيط (ط ب ي)، وهذا من تسمية الكل باسم الجزء.

(٣) انظر مادة (ض ع ف) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٤) (سبأ/٣٧).

(٥) معاني القرآن للزجاج - سبأ/٣٧، ونقله ابن سيده في المحكم (ض ع ف) ج ١ ص ٢٥٤.

(٦) (الأنعام/١٦٠).

(٧) (الأحزاب/٣٠).

(٨) هكذا حكى عنه الأزهرى في تهذيب اللغة (ض ع ف) ج ١ ص ٤٨٠، ولكن سياق الآية يقتضى أن

يكون المراد من الضعفين هنا مرتين فقط كما أن الأجر يُوتَى مرتين، انظر اللسان (ض ع ف).

يُعْطَى مِثْلَهُ مَرَّتَيْنِ، قَالَ وَلَوْ قَالَ ضِعْفِي مَا يَصِيبُ وَلَدِي نَظَرْتُ، فَإِنْ أَصَابَهُ مِئَةٌ
أَعْطَيْتَهُ ثَلَاثِمِئَةً^(١).

وقد عبّر الأزهري بدقة عن استعمالات هذا اللفظ فقال: "الضعف في كلام
العرب المثل إلى ما زاد، وليس بمقصود على مثلين، وجائز في كلام العرب أن
تقول: هذا ضعفاه أي مثلاه وثلاثة أمثاله؛ لأن الضعف زيادة غير محصورة"^(٢).
وقد أجاز الضعف بمعنى المثلين آخرون^(٣)؛ وعليه فلا حرج في هذا
الاستعمال الذي لا تزال آثاره باقية حتى يومنا هذا^(٤).

٨٦ - طَرَّقَ

حكى أبو عبيد عن الأصمعي قوله: طرقت القطاة: إذا حان خروج بيضها،
ولا يقال ذلك في غير القطاة^(٥). ولكن أجاز بعض العلماء استعمال هذا الفعل مع
غير القطاة؛ فقد قال صاحب العين: "طرقت المرأة وكل حامل تطريقاً: إذا خرج من
الولد نصفه ثم احتبس بعض الاحتباس فيقال: طرقت ثم تخلصت"^(٦)، وقال ابن
دريد: "طرقت القطاة تطريقاً: إذا عسر عليها بيضها، وكذلك الحمامة"^(٧) وذكر
الزبيدي أبياتاً لاستعمال هذا الفعل مع الناقة والمرأة ثم نقل قول الأزهري عن الليث

(١) تهذيب اللغة (ض ع ف) ج ١ ص ٨٤٠، ولسان العرب (ض ع ف).

(٢) تهذيب اللغة (ض ع ف) ج ١ ص ٤٨٠، ونقله الصغاني في التكملة (ض ع ف) بلفظ: "هذا ضعفاه"
بدلاً من "هذا ضعفاه".

(٣) مجمل اللغة لابن فارس (ض ع ف)، وذيل كتاب الأضداد للصغاني ص ٢٣٦.

(٤) وإذا كان الأصمعي قد راعى المعنى الأصلي عند العرب فإن الباحث - على العكس منه - يوصي
بمراعاة العرف اللغوي، والاكتفاء في "الضعف" بمعنى المثلين فقط منعاً للبس.

(٥) انظر مادة (ط ر ق) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم
الأصمعي.

(٦) كتاب العين (ط ر ق) ج ٥ ص ٩٩.

(٧) كتاب جمهرة اللغة (ر ط ق) ج ٢ ص ٣٧٢، وانظر: مجمل اللغة، والصاحح، والمحكم (ط ر ق).

أنه: "يجعل التطريق للقطاة: إذا فحصت للبيض، كأنها تجعل له طريقاً، قاله أبو الهيثم، وجائز أن يستعار فيجعل لغير القطاة" (١).

وبهذا يتضح أن الاستعمال صحيح، ولعل الأصمعي راعى ما سمعه أو لعله راعى الشهرة، وكثرة الاستعمال.

٨٧ - الطُّرُوق

ذكر بعض العلماء أن الأصمعي قال: لا يكون الطُّرُوق إلا بالليل (٢). وقد قال بهذا القول بعض العلماء مثل ابن دريد والجواليقي (٣)، في حين اكتفى بعضهم كابن السكيت وابن سيده بذكر معنى الإتيان ليلاً دون توضيح (٤). ويقبل الباحث استعمال الطرُوق في غير الليل على سبيل استعارة الألفاظ، واستعمال لفظ الخاص في غير ما وُضِعَ له، ويستأنس في ذلك بقول الفراء: "ولا يكون الطائف نهاراً، وقد يتكلم به العرب فيقولون: أطفئتُ به نهاراً، وليس موضعه بالنهار، ولكنه بمنزلة قولك: لو ترك القَطَا ليلاً لنام؛ لأن القَطَا لا يسرى ليلاً" (٥)، ولعل هذا ما أدركته العامة حين قالت في الدعاء: "تعوذ بك من طوارق الليل وطوارق النهار" (٦).

(١) تاج العروس (ط ر ق).

(٢) انظر مادة (ط ر ق) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٣) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ر ط ق) ج ٢ ص ٣٧١، وكتاب خطأ العوام للجواليقي. نشرة هيرن ص ١١٤.

(٤) إصلاح المنطق ص ٢٣٩، والمحكم (ط ر ق).

(٥) تاج العروس (ط و ف).

(٦) كتاب خطأ العوام للجواليقي. نشرة هيرن ص ١١٤، وقد اكتفى المعجم الوسيط (ط ر ق) بمعنى الإتيان ليلاً.

ذكر الأصمعي في كتابه "خلق الإنسان" أن المخاض في البهائم والناس، ولا يكون الطَّلَق إلا في الناس^(١). ويرى الباحث أن هذا تضيق للواسع، وأنه لا مانع من استعمال الطَّلَق في البهائم أيضًا من قبيل استعارة الألفاظ، واستعمال الخاص في معنى العام، ويستأنس في ذلك بقول ابن سيده: "الطَّلَق وَجَعُ الْوَالِدَةِ، وَقَدْ طُلِّقَتْ طَلَّقًا"^(٢) حيث أهمل نائب الفاعل ولم يُصرِّح به كما صرِّح آخرون^(٣)، بل إن الزمخشري صرِّح بجواز استعمال الطَّلَق في غير المرأة حيث قال: "وتطلَّقت الخيل: مضت طَلَّقًا، وضربها الطَّلَقُ، وطُلِّقت فهي مطلوقة"^(٤) كما يستأنس الباحث بمجمع اللغة العربية المصري الذي قال: "طُلِّقت المرأة أو الحامل في المخاض: أصابها وَجَعُ الْوَالِدَةِ"^(٥)، فلفظ "الحامل" في هذا التعريف وعطفه على "المرأة" فيه إشارة ذكيَّة - فيما يبدو لي - إلى جواز استعمال الطَّلَق في غير المرأة.

قال الأصمعي وابن الأعرابي: لا يكون الظَّرْفُ إلا في اللسان، أي هو بليغ جيد النطق، واحتجًا بقول عمر بن الخطاب: إذا كان اللصُّ ظريفًا لم يُقَطَّع^(١). وقد قال بهذا القول بعض اللغويين منهم عبد اللطيف البغدادي^(٢). ولكن ذكر بعض

(١) انظر مادة (ط ل ق) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) المحكم لابن سيده (ط ل ق)، وكذا قال الفيروزآبادي في القاموس (ط ل ق).

(٣) حتى الذين صرَّحوا بنائب الفاعل، لم يُنكِر أحد منهم استعمال الطَّلَق في غير المرأة، ومن هؤلاء ابن السكيت في إصلاح المنطق الذي قال ص ٥: "الطَّلَق مصدر طُلِّقت المرأة، وهو وجع الولادة".

(٤) أساس البلاغة (ط ل ق)، وقال في (م خ ض): "ومن المجاز: تمخَّضت الحامل ومخَّضت مخاضًا: ضربها الطَّلَق".

(٥) المعجم الوسيط (ط ل ق)، والعبارة بنصّها في المعجم الأساسي (ط ل ق).

(٦) انظر مادة (ظ ر ف) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٧) كتاب ذيل فصيح ثعلب ص ٤.

العلماء تعريفاً للظرف يدل على سعة دلالاته لتشمل الوجه واللسان أو الجسم أو القلب؛ فقد قال الكسائي: الظرف يكون في الوجه واللسان، يقال: لسان ظريف ووجه ظريف، وذكر الليث أن الظرف هو البراعة وذكاء القلب^(١)، وقال الجواليقي: "إنما الظرف في اللسان والجسم لا في اللباس"^(٢) ويرى الباحث أن قول الفاروق يصلح حجة لإثبات الظرف في اللسان ولكن ليس دليلاً على نفي المعاني الأخرى للكلمة. ومن أثبت معنى حجة على من نفاه.

٩٠ - ظعينة

رفض الأصمعي أن تسمى الإبل (ظعائن) حتى يكون عليها نساء^(٣). ويرى الباحث أن هذا تضيق أو التزام من الأصمعي؛ فقد حكى الأصمعي نفسه أن هناك أشياء "ربما سُميت باسم غيرها إذا كانت معها أو من سببها، ومن ذلك العقيقة التي تُطلق على الشاة، وهي في الأصل لشعر المولود"^(٤)، وقد أجاز الزبيدي هذا الاستعمال على تردد فقال: "الظعينة المرأة ما دامت في الهودج، سُميت به على حدّ تسمية الشيء باسم لقربه منه، فإذا لم تكن فيه فليست بظعينة، وأكثر ما يقال الظعينة للمرأة الراكبة، ثم قيل للهودج بلا امرأة، وللمرأة بلا هودج: ظعينة"^(٥).

(١) تهذيب اللغة (ظرف) ج ١٤ ص ٣٧٣ .

(٢) كتاب خطأ العوام للجواليقي. نشرة هيرن ص ١١٦، والجواليقي هنا مؤسّع بالنسبة للأصمعي، وإن كان في ذاته مضيقاً.

(٣) انظر مادة (ظ ع ن) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٤) تهذيب اللغة للأزهري (باب العين والقاف) ج ١ ص ٥٦ بتصرف، وذكره ابن منظور في لسان العرب (ع ق ق) بلا نسبة إلى الأصمعي.

(٥) تاج العروس (ظ ع ن).

٩١ - الظَّلَع

لم يعرف الأصمعي: ظَلَعَت الكلبة بمعنى صرفت، وقال: هذا باطل، وعرف الظَّلَع بمعنى العَرَج^(١). ولكن حكى الجاحظ عن بعض العلماء أن الكلب الظالع هو الهائج، وأنشد^(٢):

يَبِيتُ يَشْكُو وَجَعًا وَلَا وَجَعَ
وَهُوَ إِذَا أُعْطِيَ زَادًا ابْتَلَعَ
أَسْرَعُ شَيْءٍ عَدُوَّهُ إِلَى الطَّمَعِ
كَأَنَّهُ الْكَلْبُ إِذَا الْكَلْبُ ظَلَعَ

٩٢ - عِبْدِي

ذكر أبو حاتم عن شيخه الأصمعي أن لفظ العِبْدِي لا يقال للعبيد إلا في موضع الذمّ لهم^(٣)، وقال بقول الأصمعي الليث حيث روى عنه الأزهرى: "العِبْدِي العبيد الذين وُلِدُوا فِي الْعُبُودَةِ أَى الْعُبُودَةِ إِلَى آبَائِهِ"^(٤).

ولعل الأصمعي والليث أخذوا بقول عامر بن طفيل للنبي - صلى الله عليه وسلم - "ما هذه العِبْدِي حولك يا محمد، أراد فقراء أهل الصفة، وكانوا يقولون: اتبعه

(١) انظر مادة (ظ ل ع) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) البُرْصَان للجاحظ ص ٣٠٧.

(٣) انظر مادة (ع ب د) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٤) تهذيب اللغة للأزهرى (ع ب د) ج ٢ ص ٢٣٦.

الأردلون" (١)، ولكن هذا ليس دليلاً، وقد غلط الأزهرى الليث (٢) مستدلاً بما جاء فى الحديث " وهذه عبيدك بفناء حرّمك" (٣).

وقد أحسن سيبويه حين ذكر هذا اللفظ دون تحديد أو توضيح لمعناه، وكذلك فعل القالى (٤). ومما يستأنس به الباحث كذلك أن لفظ "العبيد" (٥) لا يختص بالذم، بل يُطلق على الرقيق، وعلى العباد كذلك، وقد جاء فى التنزيل: "وما ربك بظلام للعبيد" (٦)، أى العباد (٧)، وهو مدح لا ذم.

٩٣ - العتكال

أنكر الأصمعى أن يكون العتكال هو الشّمراخ، وذكر أن العتكال هو الكباسة بعينها (٨). ولكنّ أبا عمرو الشيبانى ذكر أن العتكال والشّمراخ بمعنى واحد، وهو ما عليه البُسّر. وقد ذكر ابن السيد البطليوسى أن كلا القولين له شواهد من اللغة "قالشاهد لقول الأصمعى ما روى فى الحديث من أن سعد بن عبادة أتى النبى صلى الله عليه وسلم برجل مُخدج سقيم فى الحى، وُجد على أمة من إمائهم يخبث بها، فقال النبى: خذوا له عتكالاً فيه مئة شِمراخ فاضربوه ضربة. ومن الشواهد لقول أبى عمرو قول امرئ للقيس:

(١) لسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي (ع ب د).

(٢) لعل الأزهرى لم يبلغه رأى الأصمعى؛ ولهذا غلط الليث وحده، أو لعله غلط الأصمعى، ولكن مصادر الباحث لم تسعفه بذلك.

(٣) هذا الحديث جاء فى الاستسقاء، وذكره الأزهرى فى تهذيب اللغة (ع ب د) ج ٢ ص ٢٣٦، وجاء بلفظ "هؤلاء" بدل "هذه" فى لسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي (ع ب د).

(٤) الكتاب لسيبويه ج ٤ ص ٢٦١، والمقصود والممدود للقالى ص ٢٠٠.

(٥) وهو لا يختلف عن "العبيد"، فكلاهما جمع "عبد"، وإذا كان الأصمعى قد خصّ "العبيد" بالذم، فإن الباحث يلاحظ أن بعض المثقفين يقصرون لفظ "العبيد" على الذم، وكأنهم يغفلون عن آيات القرآن!! (٦) فصلت/٤٦.

(٧) وعلى العكس من ذلك جاء لفظ العباد بمعنى العبيد فى قوله: "وأنكحوا الأيامى من عبادكم وإمائكم"، النور/٣٢.

(٨) انظر مادة (ع ث ك ل) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

أثيث كَقِنُو النَّخْلَةَ الْمُتَعَثِّكِلِ

فإنما أورد هنا الكثير الشماريخ . والقنو الكباسة" (١) .

وجاء في أحد الكتب المنسوبة إلى الأصمعي: "والعذق: القنو الذي يقال له: الكباسة، والشمراخ هو الذي عليه البُسر، وأصله العذق، ويقال له الشمروخ والإثكال والإثكول والعثكال والعثكول" (٢)، وقد أحسن مجمع اللغة العربية المصرية حين أثبت هذا المعنى فقال: "الشمراخ: العثكال عليه بُسر" (٣) .

٩٤ - عَجِيزَةٌ

قصر الأصمعي هذه الكلمة على المرأة، وذكر أنها لا تقال للرجل إلا على التشبيه (٤).

وقد وافقه ابن دريد حيث قال: "لا يقال رجل أعجز، وإنما يقال: ألى" (٥). وكذا فعل ابن سيدة حيث قال: "ولا يقال للرجل إلا على التشبيه، وقيل لا يوصف به الرجل". (٦) وهو المفهوم من عبارة الفيومي التي يقول فيها: "العجز من كل شيء مؤخره، والعجيزة للمرأة خاصة". (٧) في حين أن أبا علي القالي استعمل لفظ "العجيزة" للرجل حيث قال: "تبازي الرجل إذا أخرج عجيزته". (٨).

وعلاقة التشبيه التي ذكرها الأصمعي لا تنفي إطلاق العجيزة على ألية الرجل نفيًا تامًا. وحيث إن الباحث ليس أمامه الآن نصّ عربي فصيح يُستعمل فيه

(١) الاقتضاب ق ٢ ص ٥٤، ٥٥ .

(٢) كتاب النخل المنسوب للأصمعي ص ٧١ .

(٣) المعجم الوسيط (ش م ر خ) .

(٤) انظر مادة (ع ج ز) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٥) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ع ج ز) ج ٢ ص ٨٩.

(٦) المحكم لابن سيدة (ع ج ز) ج ١ ص ١٨٠.

(٧) المصباح المنير للفيومي (ع ج ز).

(٨) المقصور والممدود للقالي ص ١١٣، ونقل هذا النص ابن سيدة في المخصص (مما جاء على فعل

مقصورًا) ج ١٥ ص ١٧٣، ومن المعلوم أن المخصص أسبق في التأليف من المحكم.

لفظ العجيزة للرجل؛ فلا يسعه إلا قبول ما قال الأصمعي، وإن كان الغرض - كما يقول د. إبراهيم أنيس - "هو تحقيق الهدف من الكلام والتخاطب لا الدلالة الدقيقة التي تشبه المصطلح العلمي" (١).

٩٥ - عَرُش

أنكر الأصمعي فتح العين في قولهم: ثَلَّ عَرُشُهُ، في الدلالة على القتل، والصواب عنده بالضم، واستدل بقول ذي الرمة (٢).

وقد ثَلَّ عُرْشِيهِ الحُسَامُ المُنْكَرُ

وإذا كان كثير من العلماء قد أهملوا الفتح في معنى القتل، فقد ذكر ابن دريد أن هناك رواية أخرى بالفتح (٣). وقال ابن فارس: "عُرُشُ العُنُقِ، وزعم ناس أنهما عَرُشَانِ، بفتح العين" (٤) وأنشد البيت. وقال ابن سيده: "وثلَّ عُرُشَهُ وَعُرُشَهُ: قَتَلَ" (٥)، وقال الفيروز آبادي: ثَلَّ اللهُ تَعَالَى عَرُشَهُ: أَمَاتَهُ أَوْ أَذْهَبَ مُلْكَهُ أَوْ عَزَّه" (٦).

وبهذا يكون الأسلوب صحيحًا، ولعل الأصمعي راعى الشهرة وكثرة الاستعمال، أو لعله أراد التفرقة بين الضم والكسر.

(١) دلالة الألفاظ لإبراهيم أنيس ص ١٥٥ بتصرف يسيره مكتبة الأنجلو المصرية ط ١١٩١/٦ وقد اقتصر المعجم الوسيط في دلالة هذه الكلمة على المرأة فقط حيث جاء في مادة (ع ج ز): "العجيزة عجز المرأة خاصة".

(٢) انظر مادة (ع ر ش) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٣) كتاب جمهرة اللغة (ر ش ع) ج ٢ ص ٣٤٤، وانظر البيت في ديوان ذي الرمة ج ٢ ص ٦٤٨ بلفظ: "وقد حَزَّ عُرْشِيهِ".

(٤) مقاييس اللغة (ع ر ش).

(٥) هكذا في المحكم تحقيق د. هنداوي (ث ل ل) بضم العين في اللفظين، ولعله خطأ مطبعي، ولم يذكره في (ع ر ش)، ولم أقف على النص في المطبوع من طبعة معهد المخطوطات العربية.

(٦) القاموس المحيط (ع ر ش).

ذكر أبو عليّ القالى في كتابه "المقصود والممدود" أن الأصمعى قال: من المُحال قول العامة: العشاء الآخرة؛ إنما يقال للتي تُسمّى العتمة: صلاة العشاء، ليس غير، وصلاة المغرب لا يقال لها العشاء (١).

وإذا كان القالى لم يعلّق على قول الأصمعى، فقد وجد الباحث لفظ "العشاء الآخرة" في أحاديث كثيرة منها حديث النعمان بن بشير: "أنا أعلم الناس بوقت هذه الصلاة، صلاة العشاء الآخرة، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلّيها لسقوط القمر....." (٢) وقد أثبت هذا اللفظ الخليل حيث قال: "الشَّفَق: الحُمْرة من غروب الشمس إلى وقت العشاء الآخرة" (٣).

وأما إطلاق لفظ "العشاء" على "المغرب" فإنه جائز إذا كانت هناك قرينة تمنع من الالتباس بإطلاقه على "العشاء" ويستأنس الباحث بورود لفظ العشاءين في حديث عليّ حيث قال: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر، ملأ الله بيوتهم وقبورهم ناراً"، ثم صلاها بين العشاءين بين المغرب والعشاء (٤).

(١) انظر مادة (ع ش و) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٢) رواه أبو داود في سننه - كتاب الصلاة. باب في وقت العشاء الآخرة. حديث رقم ١١٤، وانظر أحاديث أخرى في سنن ابن ماجه. كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها. باب القراءة في صلاة العشاء. حديث رقم ٨٣٤، باب ما جاء في ثنتى عشرة ركعة من السنة. حديث رقم ١١٤٢، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث (العشاء).

(٣) هكذا حكى الجوهرى عن الخليل في الصحاح (ش ف ق)، والذي في المطبوع من كتاب العين (ش ف ق) ج ٥ ص ٤٥ نقلا عن الصحاح بلفظ "الأخيرة".

(٤) رواه مسلم، وقد علّق عليه النووى فقال: "فيه بيان صحة إطلاق لفظ العشاءين على المغرب والعشاء، وقد أنكره بعضهم؛ لأن المغرب لا يُسمّى عشاء، وهذا غلط؛ لأن التثنية هنا للتغليب كالأبوين، والقمرين، والعمرين ونظائرهما" انظر: صحيح مسلم بشرح النووى - كتاب المساجد ومواضع الصلاة فيها. باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر. حديث رقم ٦٢٧، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث (العشاء).

وبهذا يتضح أن لفظ العشاء الآخرة ليس من قول العامة كما ظنَّ الأصمعي، حيث وُجد في كثير من الأحاديث النبوية، وكلام الصحابة. ولعلَّ الأصمعي لم يسمع تلك الأحاديث النبوية، فراعى ما سمعه فقط، ولعلَّه كان يرى عدم الالتباس^(١). فإن النصوص السابقة إن كان قد ورد فيها لفظ "العشاء الآخرة" للدلالة على "العشاء" أو لفظ "العشاءين" بمعنى المغرب والعشاء، فإنه ليس فيها كلمة "العشاء" للدلالة على المغرب، وهو ما يحدث اللبس.

٩٨ - عَقَلْتُ الْقَاتِلَ

ذكر عدد من العلماء أن الأصمعي خطأً أبا حنيفة وأبا يوسف في هذا التعبير، وذكروا أن الصواب عنده عقلت المقتول أو عقلت عن القاتل، وذلك في معرض الكلام عن حديث: لا تعقل العاقلة عمداً ولا عبداً^(٢).

وإذا كان جُلُّ هؤلاء العلماء قد وافقوا الأصمعي^(٣) في قوله فقد أجاد الدفاع عن هذا الاستعمال الزبيدي حيث قال: "يستعمل عقلته بمعنى عقلت عنه، وسياق الحديث، وهو قوله: لا تعقل العاقلة عمداً ولا عبداً، وسياقه وهو قوله: ولا صلحاً ولا اعترافاً يدلان على ذلك؛ لأن المعنى عمّن تعمّد وعمّن صالح وعمّن اعترف، ولو صحَّ عن أبي يوسف أنه فهم عن الأصمعي خلاف ما قاله أبو حنيفة لرجع إليه وعوّل عليه، وكون هذه اللغة مما خفي عن الأصمعي والشافعي لغرابتها لا ينافي أنها واردة في بعض اللغات الفصيحة الواردة عن بعض العرب، وكلام النبي جامع لكلام الكل"^(٤).

(١) إذا لو قال قائل: صليت خلف فلان صلاة العشاء، وأراد المغرب، لما كان كلامه مفهوماً!!

(٢) انظر مادة (ع ق ل) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٣) ويبدو لي أن ابن السيد البطليوسي والجواليقي قد أخذوا برأى الأصمعي أيضاً؛ إذ لم يتعرّضا لهذا الاستعمال في شرح أدب الكاتب لابن قتيبة الذي نقل هذا التعقب - ضمن من نقلوا - عن الأصمعي، وانظر العربية ليوهان فك ص ٨٦.

(٤) تاج العروس للزبيدي (ع ق ل) وقد تفرّد من بين مصادر البحث بنسبة هذا التعقب للشافعي، ولاحظ استعماله "الكل" بالألف واللام، وقد أثبت البحث في الفصل الثاني صحة هذا الاستعمال.

٩٩، ١٠٠ - عُلق وعِلاقة

ذكر بعض العلماء أن الأصمعي أنكر هاتين الكلمتين في الدلالة على الحُبّ اللّازم للقلب، ولكن ذكر هؤلاء العلماء أنفسهم أن اللحياني روى هذين اللفظين عن الكسائي^(١). ومن روى حجة على من لم يرو.

١٠١ - العليقة

قال ابن دريد: "العليقة: البعير أو الناقة تدفعه إلى الرجل فيقوم به ويكرهه. وقال الأصمعي: بل العليقة أن يُعطى الرجلُ الرجلَ إبله فيمتار له عليها ولا يخرج صاحبها فيها فهي تُبتدل ويحمل عليها أكثر من طاقتها"^(٢).

والباحث لا يرى فرقاً كبيراً بين ما أنكره الأصمعي وما أراده، وعلى أي حال فقد قال ابن السكيت: "الجنيبة والعليقة، وهما البعير يوجهه الرجل مع القوم يمتارون فيعطيهم دراهم ليمتاروا له معهم عليه، وقد علقت مع فلان بعيراً لي"^(٣)، وقال ابن سيده: "العليقة: البعير أو الناقة يوجهه الرجل مع القوم إذا خرجوا ممتارين، ويدفع إليهم دراهم يمتارون له عليه. قال:

أرسلها عليقةً وقد علم أن العليقات يلاقين الرِّم

يعنى أنهم يودعون ركابهم ويركبونها، ويزيدون في حملها"^(٤).

١٠٢ - عاند

ذكر الأزهرى عن أبي حاتم أن الأصمعي لم يُجزِ المعاندة بمعنى الخلاف،

(١) انظر مادة (ع ل ق) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) انظر مادة (ع ل ق) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٣) إصلاح المنطق ص ٣٤٣، وانظر ص ٣٤٦، وانظر مجمل اللغة، والصحاح (ع ل ق).

(٤) المحكم (ع ل ق).

وأنه يقال: فلان يُعانِدُ فلاناً أى يفعل مثل فعله وهو يعارضه ويباريه (١).

وما حكاه الأزهرى يتناقض مع ما وجده الباحث فى مصادر أخرى حيث
حكى أبو عبيد البكرى عن الأصمعى أنه قال: قيل لرجلٍ من أهل رامة: إن قاعكم
هذا طيبٌ فلو زرعتموه. قال: قد زرعناه. قال: وما زرعتموه؟ قال: سلجماً. قال: ما
جرأكم على ذلك؟ قال: معاندة لقول الشاعر (٢):

تسألنى برامتين سلجماً

يامى لو سألت شيئاً أمماً

جاء به الكرى أو تجشماً

والمعاندة فى هذا الخبر - كما يبدو للباحث - بمعنى الخلاف.

وبافتراض أن الأصمعى رجع عن هذا التعقب، فقد رجَّح الأزهرى قول
العامَّة؛ فذكر أن "المُعاندِ المعارض بالخلاف لا بالوفاق، وهذا الذى يعرفه العوامُّ،
وقد يكون العنادُ مُعارضاً بغير الخلاف كما قال الأصمعى" (٣). كما أثبت هذا المعنى
ابن دريد (٤)، وابن سيده، والزبيدى (٥)، دون أىِّ إشارة إلى تعقب الأصمعى (٦).

(١) انظر مادة (ع ن د) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم
الأصمعى.

(٢) معجم ما استعجم لأبى عبيد البكرى (رامة) ج ٢ ص ٦٢٨ تحقيق مصطفى السقا. مطبعة لجنة
التأليف والترجمة. القاهرة. ط ١/١٩٤٥م وقد نقل هذا الخبر مختصراً د. محمد المعبيد فى كتاب
الأمثال للأصمعى ص ٩٦.

(٣) تهذيب اللغة للأزهرى (ع ن د) ج ٢ ص ٢٢٢.

(٤) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (د ع ن) ج ٢ ص ٢٨٣.

(٥) المخصص لابن سيده (الكبر والفخر والإباء) ج ١٢ ص ١٩٩، وتاج العروس (ع ن د).

(٦) بل إن الزبيدى نسب هذا التعقب إلى الأزهرى خطأ، مع أن الأزهرى حكاه فقط عن الأصمعى، ودافع
عن قول العامَّة وانتصر لهم.

١٠٣ - تَعْنَى

ذكرت بعض المصادر عن أبي سعيد أنه قال: فلان تتعناه الحمى، أى تتعهده ولا تقال هذه اللفظة فى غير الحمى^(١). وإذا كان الباحث لم يجد فى مصادره ما يصح استعمال هذا الفعل فى غير الحمى^(٢)؛ فإنه لا يجد ما يمنع من ذلك، فإن الأصل فى اللغة الإباحة ما لم يقم دليل على التخطئة، فما المانع أن يقال: فلان تتعناه المصائب؟! ويستأنس الباحث بمجمع اللغة العربية المصرى الذى قال: "تعنت الحمى فلاناً: تعهده" (٢) دون توضيح أو تحديد .

١٠٤ - عَادَ

غَطَّ الأَصْمَعَى^(٤) زهيراً فى قوله^(٥):

فُتْتَجِّجْ لَكُمْ غِلْمَانَ أَشَامَ كُلَّهُمْ كَأَحْمَرَ عَادٍ ثُمَّ تُرَضِّعُ فَنَقْطِمِ

وذكر أنه أراد: كأحمر ثمود.

وإذا كان بعض اللغويين قد وافقوا الأصمعى فى قوله^(٦)، فقد رأى بعض

(١) انظر مادة (ع ن ي) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وللباحث تعليق يرى فيه احتمال أن يكون هذا التعقب لغير الأصمعى.

(٢) تم الرجوع إلى كتاب العين، وكتاب جمهرة اللغة، وتهذيب اللغة، ومجمل اللغة، ومقاييس اللغة، والصحاح، والمحكم، وتكملة الصغانى، ولسان العرب، وتاج العروس، ولكن لم يجد الباحث ما يشفى غلته فى تصحيح هذا التعقب.

(٣) المعجم الوسيط (ع ن ي)، وكذا فعل الشيخ أحمد رضا العاملى فى معجم متن اللغة (ع ن ي)، وإن كان هذا الأسلوب لا يصلح دليلاً على شىء إلا عدم الخوض فى المشكلة، أو الدخول فيها لحظاً.

(٤) انظر مادة (ع و د) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٥) انظر قول زهير فى شرح القوائد السبع لابن الأنبارى ص ٢٦٩، ومعلقته ص ١٤٤ من جمهرة أشعار العرب لأبى زيد القرشى.

(٦) شرح ديوان زهير. صنعة ثعلب ص ٢٠، وانظر كتاب جمهرة اللغة لابن دريد فى الباب الذى عقده بعنوان (باب ما أجروه على الغلط فجاءوا به فى أشعارهم).

العلماء أن قول زهير ليس بغلط "فقد قال بعض النساب: إن ثمود من عاد"^(١)، وقيل: "إن العرب تُسمى ثمود عادًا الأخرى، وقوم هود عادًا الأولى، ولهذا قال تعالى: أهلك عادًا الأولى"^(٢). كما خالف الأصمعي أبو عبيد، والمبرد، وابن رشيق القيرواني^(٣).

ومما يلفت نظر الباحث أن الأصمعي روى قول أبي جندب الهذلي^(٤):

فمن كان يرجو الصلح فيه فإنه كاحمر عادٍ أو كليبٍ لوائلٍ
وقد كان في وسع الأصمعي ألا يخطئ زهيرًا، وأن يلتمس له مخرجًا كما فعل في قول النابغة:

شَمْسُ مَوَانِعِ كُلِّ لَيْلَةٍ حُرَّةٍ

حيث قال الأصمعي: كان ينبغي أن يقول: كُلُّ لَيْلَةٍ شَيْبَاءٍ، ولكن عُرِفَ ما أراد فاجتزأ بقوله: كل ليلة حُرَّة، وشبيه به:

كقيل النصارى قتلنا المسيح ولم يقتلوه ولم يُصلب
أراد اليهود، فعلم ما أراد^(٥).

(١) فصل المقال لأبي عبيد البكري ص ٤٥٩، وقد أخطأ د. المعبيد حين نسب هذا الكلام للأصمعي في كتاب الأمثال ص ١٩٩، وقد سبقت الإشارة في تمهيد البحث إلى أن سيادته خلط بين أقوال الأصمعي وبين أقوال أصحاب الكتب التي نقل عنها مادة كتابه.

(٢) كتاب جمهرة الأمثال للعسكري ج ١ ص ٥٥٨، وانظر سورة النجم/٥٠.

(٣) شرح القصائد لابن الأنباري ص ٢٧٠، والعمدة لابن رشيق ج ٢ ص ١٠٠٢، وأمالى ابن الشجري ج ٢ ص ٤٥٨.

(٤) هكذا نسب إلى أبي جندب في كتاب شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري ج ١ ص ٣٤٦، ج ٣ ص ١١٩٦، لكنه جاء منسوبًا لأبي خراش في ديوان الهذليين ق ٢ ص ١٢٤.

(٥) ديوان النابغة برواية الأصمعي ص ٥٨.

وهناك أبيات كثيرة شبيهة بقول زهير^(١)، ومع هذا فإن الباحث يتوقف ويرى أن هذا التوسع جائز في الشعر فقط، فهل في النثر يمكن أن تعنى "النصارى" اليهود؟ وهل في غير الشعر يمكن أن تعنى "عاد" ثمود؟!

١٠٥ - عَوْف

ذكر أبو عبيد عن أبي عمرو في باب الدعاء للإنسان: نعم عَوْفك، قال: وهو طائر. ثم قال: "وأنكر الأصمعي قول أبي عمرو، وقال: يقال: نعم عَوْفك، أى جَدُّك وبَحْتُك"^(٢).

ويبدو للباحث أن بالكلام تناقضاً إذ إن قول الأصمعي لا يختلف عن قول أبي عمرو، فكيف ينكره^(٣)؟ أليس من معانى الطائر: الحظ من الخير والشر؟!، وبه فسّر قول الله تعالى فى التنزيل العزيز^(٤): "وكلَّ إنسان أَلزَمناه طائره فى عنقه"^(٥)، إلا يكون الطائر فى كلام أبي عمرو واحد الطيور، وذلك بعيد.

وينبغى الإشارة إلى أن الأصمعي تعرّض فى أحد كتبه إلى العَوْف دون ذكر لهذا التعقب، يقول الأصمعي: "عَوْف: نرى أصله واحداً من شينين، تقول: نعم عَوْفك إذا دُعِيَ له بأن يصيب الباءة التى تُرضى. والعَوْف أيضاً ضرب من النَّبْت"^(٦) كما ينبغى الإشارة إلى قول ابن سيدة "أبو عبيد: نعم عَوْفك، وهو طائر"^(٧) وهذا يعنى أن ابن سيدة وأبا عبيد لم يُنكرا قول أبي عمرو.

(١) انظر كتاب شرح أشعار الهذليين ج ١ ص ٣٩.

(٢) انظر مادة (ع و ف) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٣) ومما يثير الانتباه كذلك أن للعوف معانى أخرى فلماذا لم ينكرها الأصمعي؟! انظر لسان العرب (ع و ف).

(٤) المعجم الوسيط (ط ي ر).

(٥) الإسراء/ ١٣.

(٦) اشتقاق الأسماء ص ٨٤.

(٧) المخصص (الدعاء للإنسان) ج ١٢ ص ١٨٨.

وهناك احتمال أن يكون أبو عمرو قد قصر استعمال كلمة "عَوَف" في التطيّر فقط، وأن الأصمعي خالفه فجعل الكلمة في مطلق الحظ خيراً كان أو شراً. وإذا صحّ هذا الاحتمال فإن أبا عمرو هو المتعقب، والأصمعي مُخرَج موسّع.

١٠٦ - عَوَى

ذكر الأصمعي في كتابه الإبل: عَوَى الفصيل، ولا يقال لشيء من البهائم عَوَى إلا الكلب والذئب^(١). وهذا الكلام متناقض إلا أن يكون الأصمعي قد أراد أن استعمال "عوى" مع الفصيل ليس على أصله، وإنما هو على سبيل الاستعارة. ولكن أجاز بعض اللغويين استعمال "العواء" مع غير الكلب والذئب والفصيل؛ فقد حكى الأزهرى "عَوَت الكلاب والسُّباع تعوى عواء"^(٢)، وقال الجوهرى: "عَوَى الكلب والذئب وابن آوى: صاح"^(٣)، وقال ابن سيده: "وفى المثل: لو لك أعوى ما عويتُ. وأصله أن الرجل كان إذا أمسى بالقفر عوى ليُسمع الكلاب، فإن كان قربه أنيس أجابته الكلاب فاستدلّ بعوائها، فعوى هذا الرجل فجاء الذئب، فقال: لو لك أعوى ما عويتُ"^(٤)، وما أدقّ عبارة ابن الأثير: "العواء صوت السباع، وكأنه بالذئب والكلب أخص"^(٥).

١٠٧ - عَيْر

ذكر الأزهرى أن الكسائي، والأصمعي، وأبا زيد قالوا: عايرتُ المكاييل وعاورتُها، ولم يُجيزوا عيرتُها، وقالوا: التعبير بهذا المعنى لحن^(١).

(١) انظر مادة (ع و ي) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) تهذيب اللغة (ع و ي) ج ٣ ص ٢٥٥.

(٣) الصحاح (ع و ي).

(٤) المحكم (ع و ي).

(٥) هكذا في لسان العرب (ع و ي).

(١) انظر مادة (ع ي ر) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

وقد قال بهذا القول بعض العلماء كابن السكيت، وابن دريد، وابن هشام اللخمي^(١)، وابن الجوزي، وعبد اللطيف البغدادي^(٢)، ولعل هؤلاء أرادوا تخصيص المعايير للمكاييل، وتخصيص التعبير للأشخاص من قول العرب: عَيَّر فلاناً بمعنى عابه. وهذا ما اكتفى به المعجم الوسيط^(٣)، ولكن أجاز التعبير في المكاييل الليث^(٤)، وأبو عبيد^(٥)، وأثبتته الفيومي^(٦). ومن أثبت حجة على من نفى^(٧).

١٠٨ - غريق

ذكر ابن سيدة في كتابه "المخصص" قول الأصمعي: رجل غرق في الدّين، ولا يقال: غريق^(٨). ويبدو للباحث أن ابن سيدة لم يعجبه رأى الأصمعي، حيث قال في المحكم: "رجل غرق في الدّين والبلوى، وغريق"^(٩) وكذا فعل ابن منظور، والفيروز آبادي^(١٠).

(١) إصلاح المنطق ص ٢٩٦، وكتاب جمهرة اللغة (ع ل ي) ج ٣ ص ١٤١، والمدخل إلى تقويم اللسان ص ١٤٢.

(٢) غلطات العوام لابن الجوزي ورقة ١٩، وكتاب ذيل فصيح ثعلب ص ٢٠.

(٣) المعجم الوسيط (ع ي ر) وهذا من القصور الذي تُرجى معالجته في تحديث الوسيط.

(٤) تهذيب اللغة (باب القاف والشين) ج ٩ ص ٣٨٣، ولم يأخذ الأزهرى بكلام الليث.

(٥) هكذا صرّح ابن سيدة في المخصص (المكاييل) ج ١٢ ص ٢٦٤، مع أن الأزهرى حكى هذا التعقب عن الأصمعي برواية أبي عبيد عنه، وكان أبا عبيد لم يأخذ بقول الأصمعي.

(٦) المصباح المنير (ع ي ر).

(٧) ينبغي الإشارة إلى أن الباحث لم يقف على تعقب الكسائي في كتابه "ما تلحن فيه العامة"؛ مما يؤكد للباحث ما سبقت الإشارة إليه في تمهيد البحث من أن كتاب الأصمعي في لحن العامة المفقود لم يكن يحوى كل تعقباته التي جمعها الباحث.

(٨) انظر مادة (غ ر ق) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٩) المحكم (غ ر ق).

(١٠) لسان العرب، والقاموس المحيط (غ ر ق)، وانظر المعجم الوسيط (غ ر ق).

١٠٩ - غرل

ذكر الأصمعي أنه لم يسمع هذه الكلمة في الرجال، وذلك في سياق شرحه قول العجاج^(١):

لا غرل الطول ولا قصير

مخالفًا بذلك رأى صاحب العين الذي أجاز هذا الاستعمال دون تخصيص أو توضيح حيث قال مستشهدًا بببيت العجاج: "ويقال للمسترخي الخلق: غرل"^(٢)، كما قرّر بعض اللغويين جواز ذلك، من أمثال الجوهري، وابن منظور، والفيروزآبادي^(٣).

١١٠ - الغزالة

قال الأصمعي: ليست الغزالة الشمس بعينها، ولكن الغزالة وقت طلوع الشمس، واحتجّ بقول ذي الرمة^(٤):

فأشرقت الغزالة رأس حزوى

وهذا الذي أنكره الأصمعي أجازه غيره؛ فقد حكى ابن سيدة عن صاحب العين أن الغزالة عين الشمس، وعن أبي زيد أنها بعد ما تنبسط الشمس وتضحى إلى قريب، وعن أبي عبيد أنها الشمس إذا ارتفع النهار، وعن ابن السكيت أنها الشمس، وأنشد في ذلك:

توضّحن في قرن الغزالة بعدما ترشفن درّات الرّهام الرّكائك

(١) انظر مادة (غرل) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) كتاب العين (غرل) ج ٤ ص ٤٠٤.

(٣) الصحاح، ولسان العرب، والقاموس المحيط (غرل)، وقد استشهد ابن منظور بببيت العجاج.

(٤) انظر مادة (غرل) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

وعن ابن دريد : الغزالة الشمس عند طلوعها ^(١)، وعن ابن فارس: "هى الشمس والغزالة وذُكاء" ^(٢) .

ويلفت نظر الباحث أمران، الأول: أن الأصمعي يحتجّ بذى الرمة، وهذا غريب، والأقرب إلى الظنّ أنه احتجّ عليه وخطأه كعادته، ومما يرجّح ذلك أن بيت ذى الرمة ليس حجة للأصمعي بل هو حجة فى أن الغزالة بمعنى الشمس ^(٣)، والأمر الآخر: أن الأصمعي روى قول الفرزدق ^(٤).

غزالة الشمس لا يصحو الفؤادُ بها حتى تروحتُ لأياً بعد إيصال

وهذا أيضاً شاهد عليه، فلعله رجع عن هذا التعقب بعد أن روى هذا البيت، وقد أثبت مجمع اللغة العربية المصرى هذا المعنى فقال: "الغزالة: الشمس عند طلوعها" ^(٥).

١١١ - الغَيْطَلَة

حكى ابن دريد عن الأصمعي أنه أبى إلا أن الغَيْطَلَة الشجر الملتف، وذلك

(١) المخصص لابن سيده (صفة الشمس وأسمائها) ج ٩ ص ٢١ بتصريف فى ترتيب العلماء ترتيباً زمنياً، ولم أعثر على رأى ابن السكيت فى إصلاح المنطق، ولعله فى كتاب آخر له، وانظر قول ابن دريد فى كتاب جمهرة اللغة له (ز غ ل) ج ٢ ص ١٠ .

(٢) متخير الألفاظ (باب فى ذكر الشمس) ص ١٤٨.

(٣) انظر ديوان ذى الرمة ج ٣ ص ١٥٠٨ بلفظ:

فأشرقَتِ الغزَالَةُ رأسَ حَوْضِي

وفيه ص ١٥٠٩: "الغزالة الشمس" وفى حاشيته عن إحدى النسخ: "الغزالة فى بيت ذى الرمة: الشمس، وتقديره عنده: فأشرقَتُ طلوعَ الغزالة".

(٤) هكذا وجدته ص ١٥٤ من ديوان الفرزدق برواية الأصمعي، بدون ضبط "الشمس"، فإن كانت مجرورة بالإضافة فالبيت ليس حجة على الأصمعي، وإن كانت مرفوعة على البدل، فهو حجة عليه.

(٥) المعجم الوسيط (غ ز ل) .

فى قول زهير (١):

كما استغاث بسىء فز غيظلة

وهذا يتناقض مع ما حكاه ثعلب - وهو أسبق زمنًا من ابن دريد ومعاصر له (٢) - بلفظ: "الفز": ولد البقرة، والغيظلة: شجر ملتف. قال الأصمعي: الذى أظن فى الغيظلة أن تكون أمه وضعت فى شجر ملتف. أبو عبيدة: الغيظلة البقرة" (٣).
فلفظ ثعلب ليس فيه إباء من الأصمعي، وإنما هو رأى أبداه على ظن منه - مجرد ظن. وأيًا ما كان فقد حكى ثعلب والجوهري - فضلًا عن ابن دريد - إجازة أبى عبيدة أن تكون الغيظلة فى بيت زهير بمعنى البقرة" (٤).

١١٢ - اغتلم

نسب الفيومى إلى الأصمعي أنه قال: لا يقال فى غير الإنسان إلا اغتلم، وقد يقال فى الإنسان: اغتلم (٥). ويدافع الباحث عن هذا بأن ابن سيده ذكر أكثر من لفظ يُعبّر به عن شهوة البعير، ومن ذلك "هاج الفحل: هذر وأراد الضراب، أبو عبيد: يقال للفحل إذا اهتمج للضراب: قفل يقفل قفولا. أبو زيد: هبّ يهّب. أبو عبيد: قطم فهو قطم، وكذلك كلّ مُشتهٍ شيئًا. أبو عبيدة: إذا كان الفحل لا يهدر من شدة الغلّة ولا يرغو فهو سدّم ومُسدّم. أبو حاتم: الصائل من الإبل: الذى يخبط بيده ورجله وتسمع لجوفه دويًا من عزّة نفسه عند الهياج. والأليس: الذى قد تلبّس من الجرأة من شدة غلّمته" (٦).

(١) انظر مادة (غ ط ل) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) ثعلب (٢٠٠ - ٢٩١هـ)، وابن دريد (٢٣٣ - ٣٣١هـ).

(٣) شرح ديوان زهير. صنعة ثعلب ص ١٧٧.

(٤) الصحاح، والمحكم (غ ط ل).

(٥) انظر مادة (غ ل م) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٦) المخصص (كتاب الإبل - الضبّعة والضراب) ج ٧ ص ٣، ٤ بتصرف.

غامد: حَيَّ من اليمين، وقد اختلف في اشتقاقه، فقال ابن الكلبي: سُمِّي غامدًا لأنه تغمَّد أمرًا كان بينه وبين عشيرته، وأنشد لغامد:

تغمَّدتُ أمرًا كان بين عشيرتي فسماني القَيْلَ الحَضُورِيَّ غامدا

قال الأصمعي: ليس اشتقاق غامد مما قال ابن الكلبي، إنما هو من قولهم: غمَّدت البئرُ: إذا كثر ماؤها وغمَّدت ليلتنا: إذا أظلمت، وأنشد (١) :

وليلةٍ غامدةٍ غمُّودا ظلماً تغشى النجم والفرقودا

ويرى الباحث أن قول ابن الكلبي أقرب إلى الصواب؛ لأن شاهده أقوى وأبلغ في الحجة، ولعل هذا ما أدركه أبو حاتم السجستاني تلميذ الأصمعي حيث قال: "ابن الكلبي أعلم" (٢)، وقد كان في وسع الأصمعي أن يجعل للكلمة أكثر من اشتقاق بدل أن يُخطئ ابن الكلبي.

ذكر الأصمعي في كتاب "الفرق" أنه يقال لولد النعام: الرُّءُل، ويقال في الطَّيْر كُله: الفِراخ إلا في الدَّجاج فإنهم يقولون: الفراريج (٣).

وهذا الذي ذكره الأصمعي ووافقه عليه تلميذه أبو حاتم (٤) هو الفصيح ولا تزال آثاره باقية حتى يومنا هذا (٥)، ولكن لا يرى الباحث مانعاً من إطلاق لفظ

(١) انظر مادة (غ م د) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص ١١٣.

(٣) انظر مادة (ف ر خ) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وهو تعقب غير صريح ولكنه مفهوم، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٤) ذكر أبو حاتم كلام الأصمعي نصاً دون إشارة إليه، انظر كتاب الفرق له ص ٢٥٠، ومن الغريب إهمال ابن فارس في كتابه الفرق هذه المسألة.

(٥) حيث يُطلق لفظ الفراريج على فراخ الدجاج في لهجة أهل الصعيد في مصر - إلا من تأثر منهم بلهجة القاهرة - وكذلك يُستعمل في لهجات أخرى في بعض الدول العربية، ومنها دول الخليج العربي.

الفراخ للدلالة على ولد الدجاج من باب إطلاق العام على الخاص، وقد أحسن الفيومي حين قال: "الفرخ من كل بائض كالولد من الإنسان" ^(١)، كما ذكر الزمخشري أنه يقال لولد النعام فراخ أيضاً ^(٢)، ويستدلُّ الباحث كذلك بورود هذا الاستعمال في الكلام الفصيح، ومن ذلك قول الشماخ ^(٣):

فراخ دجاجة يتبعن ديكاً يلذن به إذا حمس الوغاء

١١٥ - فاره

أورد بعض العلماء عن الأصمعي أنه قال: لا يقال للفارس فاره، إنما يقال له جواد وعتيق، ويقال: للكودن والبغل والحمار: فاره، وخطأ عدي بن زيد في هذا الاستعمال.

وقد وافق الأصمعي في هذا التعقب بعض هؤلاء العلماء منهم أبو عبيدة، وأبو حاتم السجستاني، وابن قتيبة، والأزهري، والجوهري، وابن سيده ^(٤). ولكن دافع عن هذا الاستعمال ابن السيد البطليوسي فقال بحق: "ما أخطأ عدي بن زيد بل الأصمعي هو المخطئ؛ لأن العرب تجعل كل شيء حسن فارهًا. وليس ذلك مخصوصًا بالبرذون والبغل والحمار، كما زعم. وعلى هذا قالوا: أفرهت الناقة: إذا نجبت، فهي مفرّهة. قال أبو ذؤيب:

ومفرّهة عنس قدرت لساقها فخرت كما تتابع الريح بالقفل

وقال النابغة:

أعطى لفارهة خلوا نوابعها من المواهب لا تعطى على حسد

(١) المصباح المنير (ف ر خ).

(٢) أساس البلاغة (ر أ ل) وعبارته "واسترألت فراخ النعام: قويت واشتدّت".

(٣) انظر البيت في ملحق ديوان الشماخ بن ضرار ص ٤٢٧، وتعليق د. صلاح الدين الهادي عليه.

(٤) انظر مادة (ف ر ه) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

ولو كان ما قاله الأصمعي صحيحًا^(١)، لما كان قول عدى خطأ؛ لأن العرب تقول: فرّه فرها فهو فاره وفره: إذا أشرب وبطر. وكذلك إذا كان ماهرًا حاذقًا. وعلى هذا قرأ القراء "فارهم" وفرهم^(٢). فممكن أن يكون قول عدى من هذا. وكان الأصمعي عفا الله عنه يتسرّع إلى تخطئة الناس وينكر أشياء كلها صحيح^(٣).

ومن المحتمل أن يكون للأصمعي موقف خاص من عدى، يقول أبو الحسن الجرجاني: "وقد بعُدت بهم العصبية في ذلك إلى تناول بعض المتقدمين، زعم الأصمعي أن العرب لا تروى شعر أبي ذؤاد وعدى بن زيد؛ لأن ألفاظهما ليست بنجدية، وكيف يكون ذلك، وهذا معاوية يفضل عدياً على جماعة الشعراء"^(٤).

وقد حاول أحد الباحثين الدفاع عن الأصمعي والتخفيف من حدة ابن السيد عليه؛ فقال في كلام غير دقيق: "ويبدو أن الأصمعي كان دقيقاً في مؤاخذته عدياً، فهو لم يخالف ما ذكره البطليوسى فيما ذهب إليه العرب، ولكنه كان يقول: لا يقال للفرس: فاره، وإنما يقال له جواد وعتيق؛ وبذلك تكون مؤاخذة الأصمعي لعدى كونه لم يحسن استخدام الصفة استخداماً دقيقاً، وقد عُرف عن الأصمعي أنه كان يلجأ في اللغات"^(٥).

١١٦ - فَاظ

ذكرت عدة مصادر أن الأصمعي قال: يقال: فَاظ الميِّت، ولا يقال: فَاظت نفسه، وكان يعتقد في قول دُكين:

كادتِ النفسُ أن تفيظَ عليه

(١) قول الأصمعي صحيح بلا شك، ويرحم الله ابن السيد! فقد كان الأولى به أن يقول: ومع التسليم بما قاله الأصمعي حيث يقال للفرس: جواد وعتيق، إلا أن قول عدى ليس بخطأ.

(٢) هي قراءة أبي عمرو وابن كثير ونافع وأبي جعفر ويعقوب. انظر معجم القراءات القرآنية - الشعراء/١٤٩.

(٣) الاقتضاب لابن السيد ق ٢ ص ٧٣، ٧٤.

(٤) الوساطة بين المتنبي وخصومه ص ٤٧.

(٥) من أعلام البصرة الأصمعي ناقدًا ص ٤٠.

أنه شاذٌ أو ضرورة اضطرَّ إليها الشاعر^(١). ولكن كثيراً من العلماء أثبتوا صحَّة هذا الاستعمال؛ فقد ذكر قطرب: "فاظت نفسه، وهى فى لغة تميم وكلب، وأفصح منها فاضت نفسه"^(٢)، وذكر ابن دريد أن أبا زيد أجاز فاظت نفسه وفاضت وأن بنى ضبَّة وحدهم يقولون فاظت نفسه^(٣)، وذكر ابن الأنبارى عن الفراء أن أهل الحجاز وطئى يقولون: فاظت نفسه. وقُضاعة وتميم وقيس: فاضت نفسه، وذكر الزمخشري مثل ذلك، ومثَّل بقولهم: الخُظَّ والحُضُّض^(٤)، ونقل الجوهري "فاظت نفسه، أى خرجت رُوحه عن أبى عبيدة والكسائى، وعن أبى زيد مثله"^(٥)، ولعل هذا ما أراده ياقوت الحموى حين قال: "فاظت نفسه وفاضت: جائز عند الجميع إلا الأصمعى فإنه يقول: فاظ الميِّت، فإذا ذكر النفس قال: فاضت نفسه، بالضاد، ولم يجمع بين الظاء والنفس"^(٦) وقد أثبت مجمع اللغة العربية المصرى هذا الاستعمال^(٧).

(١) انظر مادة (ف ي ظ) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث.

(٢) كتاب الفرق لقطرب ص ١٨٦.

(٣) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ظ ف ي) ج ٣ ص ١٢٣، ومثله فى الاقتضاب لابن السيد ق ٢ ص ٢٢٦، وهو يخالف ما فى التنبيهات لعل بن حمزة ص ١١٨ بلفظ "كل العرب يقولون: فاظت نفسه إلا بنى ضبَّة فإنهم يقولون: فاضت نفسه"، وهذا يحتاج إلى تحقيق، ولعل سببه رداءة بعض المخطوطات من ناحية، والتشابه فى الرسم من ناحية أخرى، وقد ذكر ابن السكيت فى الألفاظ ص ٤٥٠ الوجهين بدون تحديد فقال: "فاظت نفسه، ومن العرب من يقول: فاضت نفسه، بالضاد".

(٤) الزاهر لابن الأنبارى ج ٢ ص ٣٤٧، وشرح فصيح ثعلب للزمخشري ج ١ ص ٩٩.

(٥) الصحاح للجوهري (ف ي ض).

(٦) معجم الأدباء ج ٥ ص ٣٠٤، وإذا كان الأصمعى لم يحتج بقول دكين، فقد أثبت ابن فارس فى مجمل اللغة (ف ي ظ) قولاً طرفة:

فنفسُ العدوِّ بها فائظة

(٧) المعجم الوسيط (ف ي ظ).

١١٧ - القُرُوح

ذكر ابن سيدة عن الأصمعي أن قروح الخيل وقوع السنّ التي تلى الرباعيّة وليس القروح بنباتها^(١). ولكن حكى الأزهرى عن ابن الأعرابي: "إذا حان قُرُوحه سقطت السنّ التي تلى رباعيته ونبت نابيه"^(٢) وقد أثبت مجمع اللغة العربية المصرى هذا المعنى فقال: "قِرِح ذو الحافر: استتمّ الخامسة وسقطت سنّه التي تلى الرباعيّة ونبت مكانها نابيه"^(٣)، كما يمكن إجازة هذا الاستعمال مجازاً باعتبار ما كان .

١١٨ - قرّت العين

ذكر المبرد عن الأصمعي أنه قال: قرّت عينه وأقرّها الله، إنما هو برّدت من القرّ، وهو خلاف قولهم: سخّنت عينه وأسخنها الله، وكان يقول: لا يجوز غير هذا^(٤).

وهذا الذى قاله الأصمعي وأنكر ما سواه لم يُرضِ بعض اللغويين حتّى وصفه ثعلب بوصف قبّيح^(٥)، وهناك تفسيرات أخرى لهذه العبارة منها: "هدأت عينه وأهدأها الله"^(٦)، ومنها "صادفت ما يُرضيك فتقرّ عينك"^(٧) ومنها "أذهب الله سهرها فنامت"، "وأعطاه الله فتقرّ عينه فلا تطمح إلى من هو فوقه"^(٨).

(١) انظر مادة (ق ر ح) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) تهذيب اللغة (ق ر ح) ج ٤ ص ٣٧، ونقله ابن منظور فى لسان العرب (ق ر ح).

(٣) المعجم الوسيط (ق ر ح).

(٤) انظر مادة (ق ر ر) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٥) تهذيب اللغة للأزهرى (ق ر ر) ج ٨ ص ٢٧٦.

(٦) الكامل للمبرد ج ١ ص ٤٢٨.

(٧) تهذيب اللغة (ق ر ر) ج ٨ ص ٢٧٦.

(٨) الزاهر لابن الأنبارى ج ١ ص ١٩٩، ومجمل اللغة لابن فارس (ق ر ر).

والسبب في تفسير الأصمعي أنه كان يرى "دمعة السرور باردة ودمعة الحزن حارة"، وقد أنكر عليه ثعلب ذلك، وقال: "الدمع كله حار"، في فرح كان أو حزن" (١) وأياً ما كان فقد كان يُرجى من الأصمعي ألا يُضيق واسعاً .

وهذا التعقب - ومعه تعقبات أخرى - يدحض ما يشاع عن الأصمعي من أنه كان يتحرّج من الحديث في القرآن؛ فقد جاء في التنزيل العزيز: "فكلى واشربى وقرى عينا" (٢).

١١٩ - قُرُون

ذكر ابن دريد أن الأصمعي لم يعرف هذه الكلمة بمعنى الدفع المتفرقة من المطر (٣).

وإذا كان ابن دريد لم يأخذ برأى الأصمعي، فقد أجاز علماء آخرون هذا المعنى منهم الفارابي، وابن سيده، والصغاني، وابن منظور، والفيروزآبادي، والزبيدي (٤)، كما أثبتته بعض المعاجم الحديثة (٥).

١٢٠ - الْقِسْمَة

غلط الأصمعي أبا مالك في قوله: القِسْمَة وسط الأنف، وقال: إنما القِسْمَة ما انحدر عن ناحيتي الأنف إلى أعلى الوجنة (٦).

(١) السابق ج ١ ص ١٩٩، ٢٠٠، وما أحسن عبارة الهروي في التلويح ص ١٧: "قررت به عينا أقر، أي سُررت به".

(٢) انظر الآية وأقوال العلماء فيها في تفسير القرطبي - مريم/٢٦، وانظر اعتراض الأصمعي على قراءة "ولاية"، بالكسر، في مبحث التعقبات المعجمية الصرفية من هذا الفصل.

(٣) انظر مادة (ق ر ن) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٤) ديوان الأدب - كتاب الأسماء من الصحيح - باب فَعَلَ ج ١ ص ١٣٢، والمحكم، والتكملة، ولسان العرب، والقاموس المحيط، وتاج العروس (ق ر ن).

(٥) أقرب الموارد، ومحيط المحيط، والبستان (ق ر ن).

(٦) انظر مادة (ق س م) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

ولا يدري الباحث لماذا لم يقدّم الأصمعي دليلاً على خطأ أبي مالك، وأياً ما كان فقد عرّف الزجاج القسمة بأنها "أعلى الوجنة"^(١)، وذكر ابن سيده تفسيرات عديدة عن العلماء فقال: "وفي الوجنة القسمة، وهي مجرى الدمع من العين إلى الوجنة. ابن دريد: القسمة ما اكتنف الأنف من الخدين، أبو عبيد: القسمة الوجه. ابن دريد: وقيل قسمة الأنف ظاهر خديه. أبو عبيد: القسمة ما أقبل عليك من الوجه. الأصمعي: هو أعلى الوجه"^(٢).

وقد جمع مجمع اللغة العربية المصري هذه الدلالات فقال: "القسمة: ملامح الوجه"^(٣). وبهذا تصبح كلمة "قسمة" دالة على تقاطيع الوجه.

١٢١، ١٢٢ - قَطْعٌ وَقُطْعَةٌ

أورد بعض العلماء أن الأصمعي لم يعرف هذين اللفظين في الدلالة على نقصان الماء^(٤). وإذا كان بعض العلماء قد اكتفى بكلمة قُطْعٌ^(٥)، بضم القاف، فقد أجاز الجوهري القُطْعَةَ حيث قال: "أصاب الناس قُطْعٌ وَقُطْعَةٌ: إذا انقطع ماء بئرهم في القيظ"^(٦)، كما أجاز ابن سيده فقال: "قُطْعُ الماء قُطُوعًا وَقُطْعٌ، عن ابن الأعرابي: قَلَّ وَذَهَبَ، والاسم القُطْعَةُ"^(٧)، وقد أحسن الفيروزآبادي حين قال: "أصابهم قُطْعٌ وَقُطْعَةٌ - بضمهما، أو تُكْسِرُ الأولى"^(٨)، وشرحه الزبيدي فقال: "وفي

(١) خلق الإنسان للزجاج ص ١٩ .

(٢) المخصص لابن سيده (الوجه) ج ١ ص ٨٩، ويلاحظ الباحث عدم منهجية ابن سيده في ترتيب العلماء فيما ينقله عنهم .

(٣) المعجم الوسيط (ق س م) .

(٤) انظر مادة (ق ط ع) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٥) مجمل اللغة، ومقاييس اللغة (ق ط ع).

(٦) الصحاح (ق ط ع) .

(٧) المحكم (ق ط ع)، وانظر لسان العرب (ق ط ع).

(٨) القاموس المحيط (ق ط ع).

الحديث: كان يهودُ قومًا لهم ثمار لا تصيبها قُطعة. يعنى عطشًا بانقطاع الماء عنها، ويقال للقوم إذا جفت مياههم: قُطعة مُنكرة" (١).

١٢٣ - الإقعاث

أنكر الأصمعي على روبة استعماله "الإقعاث" بمعنى الإكثار فى العطيّة، وقال: إنما القَعَثُ الهَيِّنُ اليسير (٢). وهذا الذى أنكره أجازة غيره؛ فقد حكى الأزهرى عن ابن المُظفر: الإقعاث الإكثار من العطيّة (٣)، وأثبت هذا المعنى مجمع اللغة العربية المصرى فقال: "أقعث فى ماله: أسرف، وأقعث له فى العطيّة: أجزلها له" (٤)، ويبدو أن المجمع فرّق بين فعل وأفعل حيث قال فى المادة نفسها: "قعث له من الشىء: أعطاه قليلا" (٥).

١٢٤ - قفخ

ذكر الأصمعي أن القفخ لا يكون إلا على شىء أجوف، فإن كان على شىء مُصمت يابس فهو الصقّب والصقّ (٦). ويرى الباحث أن هذا تضييق لدلالة الكلمة لا دليل عليه، ولعل الأصمعي راعى فيه قول روبة (٧):

قفخا على الهام وبجا وخضا

(١) تاج العروس (ق ط ع).

(٢) انظر مادة (ق ع ث) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٣) تهذيب اللغة (ق ع ث) ج ١ ص ٢١٤.

(٤) المعجم الوسيط (ق ع ث).

(٥) المرجع السابق.

(٦) انظر مادة (ق ف خ) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٧) كتاب السلاح للأصمعي ص ٨٧.

ولكن هذا ليس دليلاً للنفي، وقد ذكر ابن دريد أن القفخ لا يكون إلا ضرباً يابس على يابس^(١)، وقال ابن سيدة: "الصقّب: الجُمع، وصقّب قفاه: ضربه بصقّبه"^(٢) وهذا يبيّن أن كلام الأصمعي غير متفق عليه، ويمكن توسيع دلالة الكلمة لتشمل أيّ ضرب، على مُصمّت أو صلب أو أجوف أو غير ذلك. وقد أهمل المعجم الوسيط مادة (ق ف خ).

١٢٥ - قانِص

ذكر الأصمعي أن القانِص الذي ينصب للصيد، وأنه لا يقال للذي يرمى الوحش: قانص^(٣). ولكن حكى عنه أبو حاتم أنه قال: وربّما قالوه أيضاً لأنه من القناص^(٤). وربما كان هذا رجوعاً من الأصمعي عن هذا التعقب.

١٢٦ - الكُرْبَج

ذكر أبو حاتم عن الأصمعي أنه قال: قال فلان: كان كثير عزة كُرْبَجًا، يعني أنه كان له حانوت يبيع فيه الخبّط والعلف فظنّ أنه هو الكُرْبَج، وإنما الكُرْبَج السقّط الذي يتبعه الرجل^(٥).

وهذا يتناقض مع ما ذكره المرزباني برواية ابن دريد عن أبي حاتم عن الأصمعي أنه قال: إنما كثير صاحب كُرْبَج، يعني الحانوت بالفارسية يبيع الخبّط والقطران^(٦).

(١) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (خ ف ق) ج ٢ ص ٢٣٦ .

(٢) المحكم لابن سيدة (ص ق ب) .

(٣) انظر مادة (ق ن ص) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٤) البارع للقالى ص ٤٧٠ .

(٥) انظر مادة (ك ر ب ج) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم ^{الثاني} من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٦) الموشح للمرزباني ص ١٩٣ .

وهذا التناقض يدعو إلى احتمال أن يكون الأصمعي قد عرف ما أنكره فرجع عن إنكاره^(١)، وأيًا ما كان فقد أثبت ابن سيده، والفيروز آبادي - وهو من ذوى اللسانين، والزبيدي أن "الكُرْبُج: الحانوت"^(٢).

١٢٧ - الكُرْبُج

أنكر الأصمعي أن يكون من كلام العرب، أن يقال: قد بلغ الماء كُرْبًا: إذا كان يَكُرُّ عليك، وذهب بالكُرِّ إلى المكيال الذي يكال به^(٣).

ويرى الباحث أن الأصمعي مُحِقٌّ في قوله، ولم يَحْكُ أحد عن العرب ما أنكره، ولكنَّ أبا عبيد فهمه خطأ فأبلغ به الأصمعي فأنكره. وقد كانت عبارة أبي عبيد دقيقة حيث قال: "حسبتُ أبا يوسف ومحمد بن الحسن يذهبان بالكُرِّ إلى أن الماء يَكُرُّ بعضه على بعض"^(٤).

وأصل هذا الكلام حديث ابن سيرين: "إذا بلغ الماء كُرْبًا لم يحمل نجسًا."^(٥) وقد فسره أبو يوسف فقال: هو أن يكون الماء في حوض عظيم أو غدير أو ما أشبه ذلك، فيبلغ من كثرتِه أنه إذا حُرِّك منه جانب لم يضطرب الجانب الآخر، فهذا عنده لا يحمل نجسًا، فإن بلغ اضطرابه إلى الجانب الآخر، فهذا قد ينجس. هذا ما حكاه أبو عبيد عن أبي يوسف، وحكى مثله عن محمد بن الحسن، ثم فهم منه ما فهمه^(٦).

(١) إلا أن يكون التعقب لـ"كُرْبُج" بمعنى "البقال" لا بمعنى "الحانوت" وعليه فلا تناقض ولا رجوع.

(٢) المحكم (باب الرباعي - الكاف والجيم)، والتاج (ك ر ب ج).

(٣) انظر مادة (ك ر ر) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٤) قال "حسبتُ" فبيِّن أن هذا فهمه هو، وانظر تعليق المحقق في ج ٢ ص ٥٥ هـ ١ من كتاب غريب الحديث لأبي عبيد الهروي.

(٥) انظر كتاب غريب الحديث لأبي عبيد الهروي ج ٢ ص ٥٣، والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير ج ٤ ص ١٦٢.

(٦) كتاب غريب الحديث لأبي عبيد الهروي ج ٢ ص ٥٤.

وقد عرّف ابن دريد الكرّ بأنه الذى يكال به، وعرّفه ابن سيده بأنه مكيال لأهل العراق، واستشهد بحديث ابن سيرين^(١). وهذا يقوى كلام الأصمعى.

١٢٨ - الكعب

أورد بعض العلماء عن الأصمعى أنه قال: الكعبان من الإنسان: العظمان الناشزان من جانبى القدمين، وأنكر قول الناس إنه فى ظهر القدم^(٢). وهذا يتناقض مع ما ذكره الصفدى من رواية أبى حاتم عن الأصمعى أن الكعب ما بين المنجمين فى ظهر القدم^(٣). وقد يكون هذا تردداً من الأصمعى أو رجوعاً منه عما أنكره، وأياً ما كان ففى تأويل "الكعب" خلاف بين اللغويين، فقد ذهب ثعلب إلى أنه المفصل من الرّجل، وحكى ذلك عن المفضل، وابن الأعرابى، كما ذهب قوم إلى أنهما العظمان اللذان فى ظهر القدم، وهو مذهب الشيعة، واستدلوا بقول يحيى بن الحرث: رأيت القتلى يوم زيد بن علىّ فرأيت الكعب فى وسط القدم^(٤).

وقد تجاوز هذا الخلاف اللغويين إلى الفقهاء فقال مالك: الكعبان اللذان يجب الوضوء إليهما هما العظمان الملتصقان بالساق المحاذيان للكعب، وليس الكعب بالظاهر فى وجه القدم، وقال الشافعى: لم أعلم مخالفاً فى أن الكعبين هما العظمان فى مجمع مفصل الساق. وقد رجّح الطبرى وكذا القرطبى مذهب مالك، واحتجّ الأول بأن بعض أهل العلم كان يقول: هما عظما الساق فى طرفهما^(٥)، واحتجّ الآخر بما رواه أبو داود عن النعمان بن بشير: "والله لتقيمَنَّ صفوفكم أو ليخالفنَّ الله

(١) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ر ك ك) ج ١ ص ٨٨، والمحكم لابن سيده (ك ر ر) ج ٦ ص ٤٥٧.

(٢) انظر مادة (ك ع ب) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٣) تصحيح التصحيف للصفدى ص ٤٤٢.

(٤) تهذيب اللغة للأزهري (ك ع ب) ج ١ ص ٣٢٤، ولسان العرب لابن منظور، والمصباح المنير للفيومى (ك ع ب).

(٥) تفسير الطبرى - المائدة / ٦.

بين قلوبكم" قال: فرأيتُ الرَّجُلَ يَلصِقُ مَنْكِبَهُ بِمَنْكَبِ صَاحِبِهِ وَرَكِبَتَهُ بِرَكْبَةِ صَاحِبِهِ وَكَعْبَهُ بِكَعْبِهِ".^(١) .

ويلفت نظر الباحث تعريف ابن دريد للكعب بأنه "معروف: كعب الإنسان"^(٢) وكأنه أراد الخروج من هذا الخلاف، وأما المعجم الحديثة فقد ذكر الوسيط أن الكعب "العظم الناتئ عند ملتقى الساق والقدم، وفي كل قَدَمٍ كَعْبَانٌ"^(٣)، وعرفه المعجم الأساسي بأنه "عَظْمٌ نَاشِزٌ فَوْقَ الْقَدَمِ".^(٤) .

١٢٩ - الْكُومُ

ذكر الأصمعي عن العامري أن الأكوام جمع كَوْمٍ، وهي جبال لغَطْفَانِ ثُمَّ لَفْزَارَةٍ، وهي سبعة أكوام، قال: وَلَا تُسَمَّى الْجِبَالُ كُلُّهَا الْأَكْوَامَ.^(٥)

والباحث يوافق الأصمعي في هذا الكلام تمييزاً بين هذه الجبال السبعة وبين بقية الجبال^(٦)، وإن كان لا مانع من إطلاق الكوم على "كل ما اجتمع وارتفع له رأس من تراب أو رمل أو حجارة أو قمح، أو نحو ذلك، والموضع المُشْرِفِ كَالثَّلِّ"^(٧) .

١٣٠، ١٣١ - اللَّثَامُ وَاللَّفَامُ

ذكر ابن دريد عن الأصمعي أنه لم يوافق على التسوية بين اللَّثَامِ وَاللَّفَامِ إِذْ قَالَ: بَلِ اللَّفَامُ مَا كَانَ عَلَى الْفَمِ وَاللَّثَامُ مَا كَانَ عَلَى طَرَفِ الْأَنْفِ.^(٨)

(١) تفسير القرطبي - المائدة ٦/ .

(٢) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ب ع ك) ج ١ ص ٣١٤ .

(٣) المعجم الوسيط (ك ع ب) .

(٤) المعجم الأساسي (ك ع ب) .

(٥) انظر مادة (ك و م) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله الأصمعي .

(٦) هذه موافقة مبدئية لعدم تمكن الباحث من شاهد، فإذا وجد الشاهد كان حجة تلزم الأصمعي وغيره .

(٧) المعجم الوسيط (ك و م) .

(٨) انظر مادة (ل ث م) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي .

ويبدو للباحث أن ابن دريد لم يُحسِّن النقل عن الأصمعي بل لم يتَّخذ نقله عنه، فقد قال في الموضوع نفسه "وفصل الأصمعي بينهما فقال: تَلَمَّتْ إِذَا وَضَعَتْ قِنَاعَهَا عَلَى طَرَفِ أَنْفِهَا، وَتَلَمَّتْ إِذَا وَضَعْتَهُ عَلَى فِيهَا"^(١).

وأياً ما كان فإن اللثام واللفام بمعنى واحد، وكان بين الناء والفاء تعاقباً، فقد حكى الجوهري عن أبي زيد "تَلَمَّتْ تَلْفُماً، قَالَ: وَبَنُو تَمِيمٍ يَقُولُ فِي هَذَا الْمَعْنَى تَلَمَّتْ تَلْفُماً."^(٢) بل حكى عن الأصمعي أنه قال: "إذا كان النقب على الفم فهو اللثام واللفام، كما قالوا: الدَّفَنِيُّ والدَثْنِيُّ"^(٣)، وبهذا يكون الأصمعي قد سوَّى بين المعنيين. وتجدر الإشارة إلى أن مجمع اللغة العربية المصرية قد أهمل في معجمه الوسيط لفظ "اللفام" واستغنى عنه باللثام.

١٣٢ - مَتَكَاء

ذكر ابن السيد البطليوسي أن الأصمعي أنكر على أبي عبيدة قوله للمرأة التي لا تحبس بولها: مَتَكَاء^(٤).

وقد أيَّد ابنُ السيد الأصمعيّ، وعَلَّل ذلك فقال: "والدليل على ذلك قولهم للرجل: أمثن، فهذان كأحمر وحمراء"^(٥).

ولكن الباحث لا يرى استعمال المَثَاء مُبرِّراً لإنكار المَتَكَاء في الدلالة على هذا المعنى، وقد أحسن ابن سيدة حين قال: "امرأة مَتَكَاء: بظراء، وقيل: المَتَكَاء: المُفَضَّاء، وقيل: التي لا تُمسك البول"^(٦)، وقال الفيروز آبادي: "المَتَكَاء: البِظْرَاء،

(١) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ف ل م) ج ٣ ص ١٥٩، ولم يشر مصححه إلى هذا التناقض!!

(٢) الصحاح (ل ف م)، وقد حكى ابن دريد في المصدر السابق عن أبي عبيدة التسوية بين اللفظين.

(٣) الصحاح، ولسان العرب (ل ف م)، وجاء في المصباح (ل ف م) بلفظ "قال الأصمعي: إذا كان النقب على الفم فهو اللثام واللفام".

(٤) انظر مادة (م ت ك) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٥) الاقتضاب ق ٢ ص ٧٩، وقد ذكر ذلك في معرض الرد على ابن قتيبة الذي قال بقول أبي عبيدة.

(٦) المحكم، ولسان العرب (م ت ك).

والمفضاة، والتي لا تمسك البول" (١) ويبدو للباحث أن استعمال "المتكساء" بمعنى "البظراء" كان أشهر وأكثر من استعمالها بمعنى التي لا تحبس بولها.

١٣٣ - المَلِيط

ذكر الأصمعي في شرحه لديوان العجاج أنه يقال للناقة: أملطت وهي مُملِط، ولا يقال مَلِيط إلا للخداج (٢).

وهذا تضييق من الأصمعي، فقد حكى صاحب العين أن "المَلِيط الذي أُعجل عن التمام من الولد، والذي لم يخرج شعره" (٣). ويبدو أن الأصمعي نفسه لم ير داعياً لهذا التقييد فقد قال في كتاب الإبل: "فإذا ألقته ولم ينبت شعره قيل: أملطت وأملصت، وألقته مَلِيطاً ومَلِصاً" (٤) وقد أثبت ابن دريد وابن سيده أن المَلِيط من لا شعر عليه دون تقييد بالخداج (٥)، وكذا فعل مجمع اللغة العربية المصرية حيث أثبت: "المَلِيط: من لا شعر على جسده، والجنين قبل أن يشعر." (٦) وأحسن الأساسى حين قال: "مَلِط الشخصُ فهو أملط: لم يكن على جسده شعر، والمَلِيط: أملط لا شعر على جسده." (٧).

وهناك احتمال أن يكون الأصمعي قد قصر دلالة "المَلِيط" على الولد دون الوالدة؛ لأن مَلِيطاً فعيل بمعنى مملوط، ولكن النص الوارد في ديوان العجاج لا يُوحى بذلك، كما أن المصادر التي رجع إليها الباحث لم تسعفه بذلك.

(١) القاموس المحيط (م ت ك).

(٢) انظر مادة (م ل ط) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث.

(٣) كتاب العين (م ل ط) ج ٧ ص ٤٣٥، ولاحظ العطف بالواو الذي يفيد أن عدم خروج الشعر معنى آخر غير الخداج.

(٤) كتاب الإبل للأصمعي ص ٧٠، وانظر ص ١١٣، ١٣٨، ونقل عنه ذلك ابن السكيت في كتاب الإبدال ص ٤٨ ضمن الكنز اللغوى، ومثل ذلك في تهذيب اللغة للأزهري (م ل ط) ج ١٣ ص ٣٥٩.

(٥) كتب جمهرة اللغة لابن دريد (ط ل م) ج ٣ ص ١١٦، والمحكم لابن سيده، وتاج العروس للزبيدي (م ل ط).

(٦) المعجم الوسيط (م ل ط).

(٧) المعجم الأساسى (م ل ط).

روى ابن درستويه عن بعض العلماء أن الأصمعي أنكر قولهم: ماتت النخلة، وقال: العرب لا تقول هذا في النخل، ولا ^{شيء} ~~في~~ من الشجر^(١). ولعل هذا ما عناه ثعلب حين خصَّ الإنسان بالموت فقال: "مات الإنسان ونفقت الدابة"^(٢).

وقد انبرى ابن درستويه لثعلب فحكى عن ابن الأعرابي أن لفظ الموت ليس خاصاً بالإنسان وحده بل هو عام في كل شيء، ثم قال: "ويقال ذلك في الحيوان والنبات والحجارة. وهو في وجه خروج الروح والنفس من البدن، وفي وجه الكفر من الكافر، وفي وجه الجهل من الجاهل... وفي وجه يُنس الشجر والنبات"^(٣) ثم انبرى للأصمعي فنذكر أن الخليل أجاز ما أنكره، وأن الموت خلق من خلق الله، ثم قال: "والموات اسم يقع على الجماد كله كالحجارة والنبات، وهذا يبطل ما قاله الأصمعي وحكاه عن العرب في الشجر"^(٤).

ويستأنس الباحث بقول قطرب: "مات الإنسان، ولكل شيء مات"^(٥)، وقول ابن السكيت: "وقد مات الرجل وغيره يموت موتاً"^(٦) حيث جعل الموت عاماً في غير الإنسان.

كما يستأنس الباحث بمجمع اللغة العربية المصري الذي أثبت في معجمه الوسيط: "مات الحي موتاً: فارقت الحياة، ومات الشيء: همد وسكن، وماتت النار:

(١) انظر مادة (م و ت) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) كتاب فصيح ثعلب ص ٣٢٢.

(٣) تصحيح الفصيح لابن درستويه ص ٥٤٠ بتصريف.

(٤) السابق ص ٥٤٠، ٥٤١ بتصريف، ولم يبين لنا ابن درستويه اللفظ الذي كان الأصمعي يستفصحه في النخل والشجر بدلا من لفظ "الموت"، ولم أقف على رأي الخليل في المطبوع من كتاب العين.

(٥) كتاب الفرق لقطرب ص ١٨٨، وليس تأخيره عن ابن درستويه نسياناً من الباحث، ولكن لأن ابن درستويه يردّ على الأصمعي مباشرة، في حين أن الباحث هو المستأنس أو الرادّ بكلام قطرب.

(٦) إصلاح المنطق ص ٢٦٧، وانظر قوله ص ٣٥٨: "ورجل موتان الفؤاد وامرأة موتانة".

بردت، ومات الطريق: انقطع سلوكه، وماتت الأرض: خلت من العمارة والسكان.^(١)

وقد جاء لفظ الموت في القرآن الكريم عامًا حيث استعمل مع الأرض والقرية والبلدة والحيوان^(٢)، ولا يدري الباحث لماذا لم يحتج الأصمعي بقول الله تعالى: "إن الله فالق الحب والنوى يخرج الحي من الميت"^(٣) أوليس المفهوم من الآية أن النوى - وهو جزء من النخل - ميت، وأن الله سبحانه وتعالى يخرج منه نخلا حيًا؟!!

١٣٥ - الميل

روى أبو حاتم عن الأصمعي أن قول العامة: الميل، لما تكحل به العين، خطأ، إنما هو الملمول، ولا يقال: الميل، إلا للميل من الأرض^(٤).

ولكن أجاز بعض اللغويين ما أنكره الأصمعي؛ فقد أنشد ابن الأعرابي بيتًا وفسره بقوله: "معناه أن الحساء إذا اكتحلت مسحت بطرف الميل شفتيها لتزداد حمة."^(٥) وصرح الليث بأن "الميل: الملمول"^(٦)، وشرح أبو سعيد السكري كلمة المرود في شعر لأمية بن أبي عائد فقال: "المرود: الميل"^(٧)، واستعمل ابن فارس الميل لما تسبر به الجراح فقال: "حجبت الشجة، إذا سبرتها بالميل."^(٨)، وحكى

(١) المعجم الوسيط (م وت)، وقوله: "مات الحي" يدخل فيه النخل والشجر.

(٢) انظر مثلا البقرة/١٦٤، ١٧٣، ٢٥٩، والفرقان/٤٩، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (م وت).

(٣) الأنعام/٩٥.

(٤) انظر مادة (م ي ل) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث.

(٥) هكذا وجدته في التكملة للصغاني (ج ذ).

(٦) تهذيب اللغة للأزهري (ك ح ل) ج ٤ ص ٩٩، وكرره في (م ا ل) ج ١٥ ص ٣٩٦، وانظر المصباح المنير (م ي ل).

(٧) كتاب شرح أشعار الهذليين للسكري ج ٢ ص ٤٩٣.

(٨) مجمل اللغة لابن فارس (ح ج ج)، وفيه رد على الأصمعي الذي قصر الميل على القطعة من الأرض، وكذا تلميذه أبو حاتم.

الجوهري "مِيل الكَحْل ومِيل الجِرَاحَة ومِيل الطَرِيق."^(١)، وقد أحسن مجمع اللغة العربية المصري حين أثبت هذا المعنى فقال: "الميل: ما يجعل به الكحل في العين، وهو المُلْمُول."^(٢).

ويستدلُّ الباحث على فصاحة هذا الاستعمال بوروده في بعض الأحاديث^(٣) منها حديث جابر بن عبد الله الذي فيه: "فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشهود فجاءوا بأربعة فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل المِيل في المكحلة"^(٤). وهذه الأدلة تدفع قول الأصمعي وتلميذه أبي حاتم ومن قال بقولهما كالفيومي^(٥)

١٣٦ - نُتِجَت الشَّاةُ

ذكر أبو حاتم عن شيخه الأصمعي أنه قال: النَّتَاجُ يكون للإبل والبقر، ولا يقال للشاة^(٦). وهذا الذي أنكره الأصمعي أجازه غيره فقد حكى ابن السكيت عن يونس قوله: "يقال للشاتين إذا كانتا سناً واحدة: هما نتيجة، وكذلك غنم فلان نتائج"^(٧)، وحكى الأزهرى عن الليث قوله: "ولا يقال: نُتِجَت الشاة إلا أن يكون إنسان يلي نتائجها."^(٨) وفصل ابن سيده القول فقال: "النَّتَاجُ اسم يجمع وضم جميع

(١) الصحاح للجوهري، ولسان العرب لابن منظور (م ي ل)، وانظر قول الزمخشري في أساس البلاغة (م ي ل): "واكتحل بالميل".

(٢) المعجم الوسيط (م ي ل) وفيه معانٍ أخرى للميل، وفي عدّه هذا المعنى مولداً نظر.

(٣) ذكر د. ونسلك ثلاثة أحاديث أحدها عند مسند أحمد، والثاني عن سنن أبي داود، والثالث عن سنن الترمذي. انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث (اكتحل)، (ميل).

(٤) سنن أبي داود - كتاب الحدود - باب في رجم اليهوديين - حديث رقم ٤٤٥٢.

(٥) المصباح المنير (م ي ل) مع أنه ذكر إجازة الليث.

(٦) انظر مادة (ن ت ج) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٧) إصلاح المنطق ص ٣٤٤، وانظر تهذيب اللغة (ن ت ح) ج ١١ ص ٦، وتاج العروس (ن ت ج).

(٨) تهذيب اللغة (ن ت ج) ج ١١ ص ٥، وفيه دليل على إجازة إطلاق النتاج على الشاة، ولا يؤثر على ذلك ما في النص من توضيح.

البهائم، قال بعضهم: هو في الناقة والفرس، وهو فيما سِوى ذلك قبيح، والأول أصح، وقيل: النَّتاج في جميع الدواب والولاد في الغنم"^(١).

ولا يرى الباحث مانعاً من إطلاق النتاج على الشاء من قبيل إطلاق لفظ الخاصّ على العامّ، أو على سبيل الاستعارة، وقد جاء في المثل: "إن العجز والتواني تزواجا فأنتجا الفقر"^(٢)، ويستأنس الباحث كذلك بقول مجمع اللغة العربية المصري: "تتاجت الماشية ونحوها: توالتت"^(٣).

١٣٧ - النَّدى

أنكر الأصمعي على أبي زيد قوله: إنَّ النَّدى ما كان في الأرض، والسَّدى ما سقط من السماء، واعترض عليه بقول الشاعر^(٤):

بعد الهُدُوّ وبعد ما سقط النَّدى

ويرى الباحث أن الأصمعي مُحقّ في هذا الرأي، وأن النَّدى والسَّدى بمعنى واحد، ويستأنس في ذلك بقول ابن السكيت: "هذه أرض ندية ومكان ندي، وكذلك أرض سديّة ومكان سدي"^(٥)، وقد سوّى بين اللفظين مجمع اللغة العربية المصري حيث قال: "السَّدى: النَّدى"^(٦).

١٣٨ - تَنزّه

أنكر الأصمعي استعمال التَّنزّه بمعنى الخروج إلى البساتين، وذكر أن التَّنزّه عند العرب معناه التباعد عنها، واستدلّ على ذلك بقولهم: فلان يُنزّه نفسه عن كذا

(١) المحكم لابن سيده، ولسان العرب لابن منظور (ن ت ج).

(٢) المصدران السابقان، وكذا في تاج العروس للزبيدي (ن ت ج).

(٣) المعجم الوسيط (ن ت ج).

(٤) انظر مادة (ن د ي) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٥) إصلاح المنطق ص ١٨١.

(٦) المعجم الوسيط (س د ي).

أى يباعدها^(١)، وقد تبعه فى ذلك تلميذه أبو حاتم^(٢)، وكذلك ابن السكيت، والفيروز آبادى الذى عدَّ ذلك غلطاً قبيحاً^(٣).

ولكن يمكن تصحيح هذا الاستعمال بقول صاحب العين: "مكان نزّه، وقد نزّه نزهة، وتنزّهت: أى خرجتُ إلى نزهة"^(٤). وقد صحَّح هذا الاستعمال ابن قتيبة؛ فقال بحق: "وليس هذا عندى خطأ؛ لأن البساتين فى كل مصرٍ وفى كل بلد إنما تكون خارج المصر، فإذا أراد الرجل أن يأتيها فقد أراد أن يتنزّه، أى يتباعد عن المنازل والبيوت، ثم كثر هذا واستعمل حتى صارت النزهة تعود فى الخضر والجنان"^(٥).

كما يمكن تصحيح هذا الاستعمال بقول الفيومى: "وقال ابن القوطية وجماعة: نزّه المكان فهو نزّه من باب تعب، ونزّهه، بالضم، نزهة فهو نزّيه، قال بعضهم: معناه أنه ذو ألوان حسان، وقال الزمخشري: أرض نزهة، وذات نزهة، وخرجوا يتنزّهون: يطلبون الأماكن النزهة"^(٦).

وقد استعمل بعض العلماء كابى عمر الزاهد، والصغانى هذا المعنى^(٧)، وحقّ لهم أن يستعملوه؛ لأنه لا حرج فيه ولازلنا نستعمله حتى يومنا هذا.

١٣٩ - نشم

أورد بعض العلماء عن الأصمعى أنه كان يقول: لا يقال: نشم القوم فى الأمر إلا أن يكون شراً، وكان يحتجّ بالحديث الذى جاء فيه: فلما نشم الناس فى قتل

(١) انظر مادة (ن ز هـ) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٢) المخصص لابن سيده (التتخى والبعد عن البيوت والمياه) ج ١٢ ص ٥٦.

(٣) إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٣١٤، والقاموس المحيط (ن ز هـ).

(٤) كتاب العين (ن ز هـ) ج ٤ ص ١٥.

(٥) أدب الكاتب (باب ما يضعه الناس فى غير موضعه) ص ٣٤.

(٦) المصباح المنير للفيومى (ن ز هـ).

(٧) فائت الفصيح ص ٨٦، والعباب (ب س ط).

عثمان^(١)، ويرى الباحث أن هذا الحديث حجة في إثبات "نشم" في الشر، ولكنه لا يصلح حجة لنفي استعمالها في غير الشر.

ويستأنس الباحث في ذلك بقول بعض اللغويين: "نشم القوم في الأمر: نشبوا فيه وأخذوا فيه."^(٢)، وقول الفيروز آبادي: "نشم في الأمر: ابتداء، كتنشم، وفي الشر: أخذ ونشب"^(٣)، كما يستأنس بمجمع اللغة العربية المصرية الذي أثبت: "نشم في الأمر: ابتداء فيه وأخذ. يقال: نشم في الشر"^(٤)، ولا مانع من الاستئناس بقولهم: "فلان يتنشم العلم: يتلطف في التماسه"^(٥).

ويبدو للباحث أن الأصمعي أرجع الفعل إلى المرأة "منشم" التي تشاءم العرب من عطرها، فكأنه لم يرد أن ينسى الأصل اللغوي!!

١٤٠ - النُّعْرَة

أنكر الأصمعي على العجاج استعماله "النُّعْرَة" في غير الجنين، وقال: ليس أحد يقول: يُساقطن النُّعْر ولا طرحت نُعْرَة، إنما يقال: ناقة ما حملت نُعْرَة قط^(٦).

ويرى الباحث أن العجاج لم يكن مخطئاً في هذا الاستعمال؛ لأنه جائز باعتبار ما كان^(٧)، ولعل هذا ما أدركه جماعة من اللغويين كابن فارس، والجوهري، وابن سيده، والزمخشري، حين أثبتوا بيت العجاج دون أن يروا فيه خطأ، وكل ما

(١) انظر مادة (ن ش م) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد ذكره معجم الأصمعي بلفظ: "ولا يقال: نشم الأمر في القوم إلا أن يكون شراً".

(٢) لسان العرب لابن منظور (ن ش م).

(٣) القاموس المحيط (ن ش م).

(٤) المعجم الوسيط (ن ش م).

(٥) السابق (ن ش م).

(٦) انظر مادة (ن ع ر) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٧) جاءت الدلالة باعتبار ما كان في الكلام الفصيح، ومنه في التنزيل العزيز - البقرة/٢٣٤: "والذين

يَتَوَفَّونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا" حيث أطلق لفظ "الزوج" على المرأة على الرغم من انقطاع علاقة الزوجية بالوفاة.

رآه هؤلاء أن العجاج استعار لفظ "النَعْر" - وهو ذباب يقع في أنف الحمار - للأجنة في الأرحام^(١).

١٤١ - يَنْفُذُكُمْ الْبَصْرُ

ذكر أبو حاتم السجستاني في كتابه "فعلت وأفعلت"^(٢) الذي قرأه على الأصمعي حرفاً حرفاً: "ويقال: نَفَذُكُمْ الْبَصْرُ أى جازهم حتى خلفهم خلفه، ويروى أصحاب الحديث: حتى ينفذهم البصر، وهو خطأ، إنما هو حتى ينفذهم البصر، أى يبلغ أولهم وآخرهم حتى يراهم. ولو كان ينفذهم لكان المعنى يجوزهم."^(٣) وهذا يتناقض مع ما ذكره ابن قتيبة بلفظ: "وقوله: ينفذهم البصر. قال الأصمعي: يجوزهم البصر، وإن كانت الرواية يُنفذهم، بضم الياء، فإنه يريد يخرقهم حتى يبلغ آخرهم ويراهم كلهم"^(٤)، وما ذكره الأزهرى بلفظ: "وفى حديث ابن مسعود: إنكم مجموعون فى صعيد واحد يُسمعكم الداعى ويُنفذكم البصر. قال أبو عبيد: قال الأصمعي: سمعت ابن عوف يقول: يَنْفُذُكُمْ"^(٥).

ومن المُحتمل أن أبا حاتم لم يأخذ فى هذا التعقب برأى شيخه الذى قرأ عليه هذا الكتاب، أو لعل الأصمعي أنكر هذا الاستعمال ثم رجع بعد ذلك عن رأيه دون

(١) مجمل اللغة لابن فارس، والصاحح للجوهري والمحكم لابن سيده وأساس البلاغة للزمخشري (ن ع ر).

(٢) انظر ما سبقت الإشارة إليه فى تمهيد هذا البحث من أن مادة هذا الكتاب - فى رأى الباحث - تنسب للأصمعي وأبى حاتم ما عدا نصوصاً قليلة اختلفا فيها.

(٣) انظر مادة (ن ف ذ) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٤) كتاب غريب الحديث لابن قتيبة ج ٢ ص ٣٩٤، وقد أهمل الخطابى هذا الحديث فى كتابه إصلاح غلط المحدثين.

(٥) تهذيب اللغة (ن ف ذ) ج ١٤ ص ٤٣٧، ونقله الصغانى فى التكملة (ن ف ذ).

أن يبلغ هذا الرجوع أبا حاتم الذي نسبت إليه مصادر أخرى هذا التعقب دون نسبة إلى الأصمعي^(١).

وأيًا ما كان فإن هذا الاستعمال صحيح، وقد رواه البخاري^(٢)، وإذا ثبتت رواية العدل عن العدل لزم قبولها، وقد ردّ ابن حجر العسقلاني هذا التعقب فقال: "المعنى يحيط بهم الرائي لا يخفى عليه منهم شيء لاستواء الأرض، فلا يكون فيها ما يستتر به أحد من الرائي"^(٣).

ويستأنس الباحث بورود هذا الاستعمال على السنة الفصحاء، ومنه قول الإمام عليّ في خطبته التي تسمى الغراء: "مهطعين إلى معاده رعيلا صُموتًا قيامًا صُفوفًا ينفذهم البصر ويُسمعهم الداعي"^(٤) كما يستأنس بإجازة مجمع اللغة العربية المصري هذا الاستعمال واستشهاده بالحديث^(٥)، وتجدر الإشارة إلى أحاديث أخرى رُويت بالبدال، والذال^(٦).

١٤٢، ١٤٣ - هَجَّج، وَهَرَج

ذكر أبو عبيد القاسم بن سلام عن الأصمعي أنه قال: هججت بالسَّبُع وهَرَجْتُ به: كلاهما إذا صَحْتُ به وزجرته، ولا يقال ذلك لغير السبع^(٧).

ويرى الباحث أن هذا تضييق للدلالة من الأصمعي وأبي عبيد؛ لأن الفعل هنا يخص الإنسان لا السبع، وما يقوم به الإنسان مع السبع يمكن أن يقوم به مع

(١) انظر النهاية لابن الأثير ج ٥ ص ٩١، ولسان العرب، وتاج العروس (ن ف د)، (ن ف ذ)، وفتح الباري لابن حجر - كتاب التفسير - باب "ذرية من حملنا مع نوح إنه كان عبدًا شكورًا" ج ٨ ص ٥٠٦.

(٢) صحيح البخاري - كتاب التفسير - الأنبياء/٩، والترمذي - القيامة/١٠.

(٣) فتح الباري - كتاب التفسير - باب "ذرية من حملنا مع نوح" ج ٨ ص ٥٠٦.

(٤) نهج البلاغة ص ١٨٨.

(٥) المعجم الوسيط (ن ف ذ).

(٦) انظر لسان العرب (ج ل د)، (ذ ي ف).

(٧) انظر مادتي (هـ ج هـ ج)، (هـ ر ج) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهملها معجم الأصمعي.

كثير من الحيوانات أو غيرها، فما الداعي لقصر تلك الدلالة على ما يفعله الإنسان مع السبع؟ ولعل تلك النقطة البديهية راعاها واضعو المعجم الوسيط حين أثبتوا "هجهج الجمل أوبه: زجره ليكفّ، وهجهج فلاناً عن مقصده: ردّه، وهرجج بالأسد ونحوه: صاح به وزجره."^(١) وباب استعارة الألفاظ يؤيد ذلك.

١٤٤ - الوحام

ذكر الأصمعي أن الوحام لا يكون إلا في شهوة الحبل خاصة، واستشهد بالمثل^(٢): وَحَمَى وَلَا حَبَل.

ويرى الباحث أن المثل^(٣) ليس فيه دليل على إنكار الوحام في غير الحبل، وقد أحسن ابن السكيت حين أثبت هذا المعنى دون تضيق^(٤). ودافع الأزهرى عن استعماله في غير الحبل فقال بحق: "الوحم شدة شهوة الحبل لشيء تأكله، ثم يقال لكل من أفرط شهوته في شيء قد وحم يوحّم وحمًا ومنه قول الراجز:

أزمان ليلي عام وحمى

فجعل شهوته للقاء ليلي وحمًا ثم استشهد بقول لبيد^(٥):

قد رابه عصيانها ووحامها

وعلق قائلاً: "والمعنى في قوله: ووحامها، شهوة الأثن للعير، أراد أنها تريحه

(١) المعجم الوسيط (هـ ج هـ ج)، (هـ ر ج).

(٢) انظر مادة (و ح م) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٣) انظر المثل في جمهرة الأمثال ج ١ ص ٣٣٥، ومجمع الأمثال ج ٣ ص ٤٢٦، وقد أهمله د. إياد عبد المجيد في كتاب الأمثال للأصمعي بجمعه وتحقيقه.

(٤) إصلاح المنطق ص ١٠٤، ٣٢٦، ٤٢٠.

(٥) تهذيب اللغة (و ح م) ج ٥ ص ٢٨٠، وانظر المخصص لابن سيده (باب الحمل والولادة) ج ١ ص ٩١؛ ففيه كلام مفيد في هذه المسألة.

مرّة، وتستعصى عليه مع شهوتها له فقد رابه ذلك منها." (١) .

ولهذا لم يرَ مجمع اللغة العربية المصرى بأساً من إجازة: "وَحِمِ الرَّجُلُ:
أفرطت شهوته فى شىء، فهو وَحِمٌ وهى وَحْمَى، والوَحَم: اسم لما يُشْتَهَى. يقال: هذا
وَحْمِي" (٢) .

١٤٥ - ثنى وركه

ذكر ابن السيد البطليوسى أن أبا حاتم روى عن الأصمعى أنه قال: لا يقال
إلا ثنى وركه؛ لأنه مصدر ورك يرك وركاً، وفسره ابن الأنبارى بأن المعنى ثنى
رجله، وأن الأصمعى قال: ليس هذا من معنى الورك الذى فوق الفخذ، فى حين
روى الأزهرى وابن منظور عن أبى حاتم أنه قال: يقال: ثنى وركه ولا يقال: ثنى
وركه فى ذا المعنى (٣).

وهذا تناقض واضح بين النصوص، وأياً ما كان فإنه يجوز ثنى وركه وثنى
وركه، والمعنى فيهما ثنى رجله، أما الاستعمال الأول فيؤيده قول الشاعر (٤):

ولم يثنِ وركِ الرجلِ فى وسط الرجلِ

وأما الاستعمال الآخر فيؤيده قول الجوهري: "وربما قالوا: ثنى وركه
فنزل" (٥) ويرى الباحث أن هذا من قبيل المجاز، والتعبير بالجزء عن الكل كما عبّر
القرآن الكريم بالكل عن الجزء فقال: "جعلوا أصابعهم فى آذانهم" (٦) ولا حاجة بعد
ذلك إلى كون "ورك" مصدرًا.

(١) السابق (و ح م) ج ٥ ص ٢٨٠، وانظر بيت لبيد فى جمهرة أشعار العرب ص ١٧٥، وقول
الأزهرى: "الأثن"، غير دقيق؛ لأن لبيدًا ذكر أتانا واحدة فى الأبيات التى قبل هذا البيت.

(٢) المعجم الوسيط (و ح م).

(٣) انظر مادة (ورك) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٤) المثلث لابن السيد البطليوسى ق ٢ ص ٤٧٢، وفيه أدلة أخرى، وانظر المحكم لابن سيدة (ورك).

(٥) الصحاح للجوهري (و ر ك).

(٦) نوح / ٧.

جاء في كتاب "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني إنكار هذا الفعل في الدلالة على الظن والاتهام؛ فلا يقال: يُوزَن بخير أو شرّ، وإنما يقال: يُزَن. وأما "يُوزَن" فإنه يستعمل بمعنى التقدير، فيقال: يُوزَن بمائة ألف وبمالٍ كثير^(١).

وقد جاء في المعاجم ما يؤكد استعمال الفعل "زَن" بمعنى اتهم^(٢)، ولم يعثر الباحث على ما يجيز استعمال "وزن" في هذا المعنى، وإن كان مما يلفت الانتباه أن ابن قتيبة أنكر استعمال "يُوزَن" بمعنى التقدير فقال: "وتقول: هو يُزَن بمالٍ، وأزنته بكذا، ولا تقول: هو يُوزَن بمالٍ ولا وزنته بكذا"^(٣).

١٤٧ - المُواضِخَةُ

أورد بعض العلماء عن الأصمعي أنه قال: المواضخة أن تسير مثل سير صاحبك، وليس هو بالشديد^(٤). ولكن أجاز بعض العلماء كالليث أن تكون المواضخة بمعنى التّبَارِي والمُبَالِغَةُ فِي العَدُوِّ^(٥)، وحكى ابن سيده المعنيين فقال: "المواضخة: المباراة في العدو والمبالغة فيه، وقيل: هو أن تسير مثل سير صاحبك"^(٦)، وذكر الزبيدي: "التواضخ: التّبَارِي فِي السَّقَى والسَّيْرِ"^(٧)، وليس المثبت كالنافي.

(١) انظر مادة (و ز ن) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) كتاب جمهرة اللغة (ز ن ن) ج ١ ص ٩٢، وانظر الصحاح، والمحكم، والتكملة للصغاني، وتاج العروس (ز ن ن).

(٣) أدب الكاتب (باب ما ينقص منه ويزاد فيه) ص ٣١٨، ولم يتعرّض له ابن السيد في الاقتضاب، ولا الجواليقي في شرح أدب الكاتب، وكذلك لم يعلّق عليه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ولا د. محمد الدالي في تحقيهما!!

(٤) انظر مادة (و ض خ) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد ذكره معجم الأصمعي بلفظ "وليس هو الشديد" بدون باء.

(٥) تهذيب اللغة (و ض خ) ج ٧ ص ٤٧٠، ولم يأخذ الأزهري بكلام الليث؛ لأن له موقفاً منه.

(٦) المحكم لابن سيده (و ض خ)، ومثله في القاموس (و ض خ).

(٧) تاج العروس (و ض خ).

ذكر ابن دريد أن الأصمعي قال: لا يسمّى حِزَام الرَّحْلِ وُضِينًا حتى يكون من أدم مُضَاعَف^(١). ويؤيّد الأصمعي قولُ ابن سيدة: "وَضَنَ الشَّيْءُ: ثَنَى بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ وَضَاعَفَهُ، وَفِي التَّنْزِيلِ: عَلَى سِرَرٍ مَوْضُونَةٌ"^(٢)، أَيْ مَنْسُوجَةٌ بِالذَّرِّ وَالْجَوْهَرِ بَعْضُهَا مُدَاخِلٌ فِي بَعْضٍ، وَالْوَضِيْنُ: بَطَانٌ عَرِيضٌ مَنْسُوجٌ مِنْ سَيُورٍ أَوْ شَعْرٍ، وَقَالَ ابْنُ جَبَلَةَ: لَا يَكُونُ الْوَضِيْنُ إِلَّا مِنْ جِلْدٍ"^(٣)، وَيُؤَيِّدُهُ كَذَلِكَ قَوْلُ مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمِصْرِيِّ: "الْوَضِيْنُ حِزَامٌ عَرِيضٌ مَنْسُوجٌ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ مِنْ سَيُورٍ أَوْ شَعْرٍ، أَوْ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ جِلْدٍ"^(٤) فِي حِينِ ذِكْرِ ابْنِ السَّكَيْتِ الْوَضِيْنِ دُونَ شَرْطٍ أَوْ تَحْدِيدٍ^(٥).

١٤٩ - الْوَقِيرُ

ذَكَرَتْ عِدَّةٌ مَصَادِرٌ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: الْوَقِيرُ: الْغَنَمُ بِكَلْبِهَا وَحِمَارُهَا وَرَاعِيهَا، لَا تَكُونُ وَقِيرًا إِلَّا كَذَلِكَ^(١).

وِيرَى الْبَاحِثُ أَنَّ هَذَا تَضْيِيقٌ، وَيَسْتَدِلُّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ طَهْفَةَ النَّهْدِيِّ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ قَدِمَتْ عَلَيْهِ وَفُودَ الْعَرَبِ: "وَلَنَا نَعَمَ هَمَلٌ أَغْفَالٌ، مَا تَبِضُّ بِلَالٍ، وَوَقِيرٌ كَثِيرٌ الرَّسَلِ قَلِيلٌ الرَّسَلِ أَصَابَتْهَا سُنِّيَّةٌ حَمْرَاءَ."^(٢) فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ "الْوَقِيرَ" لَا يَشْتَرَطُ فِيهَا الرَّاعِي، وَمِمَّا يُوَكِّدُ ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ رَدَّ عَلَيْهِ فَقَالَ: "اللَّهُمَّ بَارِكْ

(١) انظر مادة (و ض ن) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٢) الواقعة/ ١٥.

(٣) المحكم (و ض ن)، وانظر مثله في القاموس المحيط (و ض ن).

(٤) المعجم الوسيط (و ض ن).

(٥) إصلاح المنطق ص ٤٢٥.

(٦) انظر مادة (و ق ر) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعي.

(٧) نثر الدرّ لأبي سعيد الأبي ج ١ ص ٢١٩، والتكملة للصاغاني (د ه ن) وكرّره في (و ط أ)، والعباب له (و ط أ)، والباحث هو المستدل، وليس هؤلاء العلماء.

لهم في مَحْضِهَا وَمَخْضِهَا وَمَذْقِهَا، وابتعث راعيها في الدَّثْرِ بيانع النَّمْرِ^(١) كما يستأنس الباحث بقول ذي الرمة^(٢) :

مُوَلَّعةٌ خنساء ليست بنعجة
وقول جرير^(٣) :

كأنَّ سُلَيْطاً في جَوَاشِنِهَا الخُصَى
وقول الآخر^(٤) :

واعمد إلى أهل الوقيير فإنَّما
يخشى شذاك مَقْرَمَ الأرب
كما يستأنس الباحث بقطرب الذي عرف "الوقير" بما يخرج بها عن دائرة الشرط الذي وضعه الأصمعي فقال: "والندمة: المئة من الغنم وقرابتها، والوقير خمس مئة منها"^(٥).

وقال ثابت: "الوقير والقررة: الغنم، وقال بعضهم: خمس مئة." ^(٦)، وقد أجاز إطلاق "الوقير" على الغنم دون توضيق آخرون مثل أبي سعيد السكري وابن دريد وياقوت الحموي^(٧) في حين لم يلتفت واضعو المعجم الوسيط لآراء هؤلاء العلماء؛ فانحصرت دلالة الكلمة في هذا المعجم على شرط الأصمعي حيث ذكر أن الوقير: "الغنم بكلبها وحمارها وراعيها"^(٨).

ويضاف إلى هذه التعقبات ثلاثة تعقبات جاءت في أول هذا المبحث تحت عنوان "التعبير عن المفرد بالمتنى أو الجمع، والتعبير بالجزء عن الكل". وبهذا تصبح عدّة هذا المبحث مئة واثنين وخمسين تعقباً معجمياً دلاليّاً.

(١) المصادر السابقة، وانظر كذلك جمهرة خطب العرب ج ١ ص ١٦٦.

(٢) المحكم لابن سيده (ن ع ج) ج ١ ص ٢٠٢، والمخصص له (أسنان أولاد الغنم) ج ٧ ص ١٨٨، وانظر ج ٨ ص ١٣، ١٨ وقد علّق عليه في هذه المواضع بقوله: "ولا يقع الوقير إلا على الغنم التي في السّواد والحضر والأرياف".

(٣) المحكم (م ل ح) ج ٣ ص ٢٩٠.

(٤) بلا نسبة في كتاب الشوارد للصاعاني ص ٧٦.

(٥) كتاب الفرق لقطرب ص ١٥٢، واستشهد بيتي للشماخ.

(٦) كتاب الفرق لثابت ص ٩٣ وفيه بيت الشماخ أيضاً.

(٧) كتاب شرح أشعار الهذليين ج ١ ص ٦٥، وكتاب جمهرة اللغة (ر ق و) ج ٢ ص ٤١١، ومعجم البلدان (وقير).

(٨) المعجم الوسيط (و ق ر).

الخاتمة

بعد أن استكمل الباحث رحلة الباحثين السابقين في ترجمة الأصمعي مُضيفاً في تمهيد البحث بعض كتب الأصمعي، وشيوخه، وتلاميذه - جمع الباحث تعقبات الأصمعي اللغوية من أكثر من أربعمئة مصدر من بطون كتب التراث العربي، وقد بلغت هذه التعقبات (٨٠٠) ثمانى مئة تعقب، منها سبعة وأربعون تعقباً صوتياً، وثلاثمئة وستة وستون تعقباً صرفياً، وسبعة وثمانون تعقباً نحويّاً، ومئة وثمانية وأربعون تعقباً معجمياً صرفياً، ومئة واثنان وخمسون تعقباً معجمياً دلاليّاً؛ فكشف البحث بذلك الجمع عن ضعف كتاب "معجم الأصمعي" الذى لم تبلغ التعقبات عنده المئة والسبعين، فى حين كان المتوقّع أن يقوم هذا الكتاب - بما يحمله من عنوان - بإمداد الباحث بأكثر من هذا العدد. وقد تعمّد الباحث - لإثبات هذا الضعف - ذكر عبارة "وقد أهمله معجم الأصمعي" عند الإحالة إلى مصادر كل تعقب، فضلاً عمّا حواه هذا الكتاب من التناقض، وخطأ الضبط، ونسبة بعض التعقبات للأصمعي مع أنها لغيره.

وقد تبين للباحث من خلال الدراسة وجود اضطراب وتناقض شديدين فى الرواية عن الأصمعي، وذلك أن بعض المصادر قد يذكر تعقباً للأصمعي تناقضه مصادر أخرى فى التعقب ذاته، وقد تنسب بعض المصادر تعقباً للأصمعي يخالف ما هو موجود فى أحد كتب الأصمعي نفسها، بل وجد البحث تناقضاً بين كتب الأصمعي نفسها، وقد رجّح الباحث أن سبب هذا التناقض هو رجوع الأصمعي عن بعض تعقباته، وأنه لم يكتب أكثر كتبه بيده، بل أملاها على تلاميذه، وأملى بعضها أكثر من مرّة.

وفيما يخصّ مقاييس القبول والإنكار عند الأصمعي، فقد لاحظ الباحث أن الأصمعي نفى كثيراً من اللغة التى لم تصل إليه، وسار فى ركابه بعض العلماء، فى حين ردّ علماء آخرون عليه، مستشهدين بالشواهد الواضحة التى لم تصل إليه، وكما قالوا:

"ليس من لا يعلم حجة على من يعلم"، وإذا كانت الشواهد قد وصلت إليه ورفضها، فقد بينوا تعصبه ضد بعض الشعراء كالكميت وذى الرمة وغيرهما.

وقد خطأ الأصمعي كثيراً من الفصحاء، وشعراء الجاهلية والإسلام، وحاول الباحث استقصاء الردود عليه، والموازنة بين آراء أصحابها جميعاً، وصولاً إلى رأى الراجح، وقد دعم الباحث ما رجّحه بشواهد جديدة غير مسبوق إليها مثل إطلاق لفظ "الفراخ" على ولد الدجاج، حيث استشهد الباحث ببيت للشماخ، ومثل استعمال "الحشمة" بمعنى "الاستحياء" حيث استشهد الباحث برسالة لهشام بن عبد الملك إلى ابن عمر.

وإذا كان بعض العلماء قد ذكروا إجمالاً أن الأصمعي كان يضيق ولا يجوز إلا أفصح اللغات، ويلغى ما عداها، فقد توصل البحث إلى صدق هذا القول مفصلاً في الأمور الآتية:

أ - الاستشهاد:

لاحظ الباحث أن الأصمعي كان يراعى الاستعمال القرآني، ومن هنا رأيناه ينكر "زوجة" بالهاء، وإذخال "أل" على "بعض" و"كل"، واستعمال "أسطاع" بقطع الهمزة، واستعمال "تعق" بالعين، مع الغراب، واستعمال "مصابة" بالألف، في معنى الداهية، ولكنه كان لا يميل إلى الاستشهاد بالقراءات القرآنية؛ فقد تعقب فتح الميم في كلمة "مرفق"، وكسر الراء في "الرضاعة"، وفتح الميم وكسر اللام في كلمة "ملح"، وفتح القاف في قولهم: "سقط في يده"، وكسر الفاء في الفعل "كفل"، على الرغم من ورود هذه الاستعمالات في القراءات القرآنية، بل وجد البحث تعقبات للأصمعي على بعض القراءات مثل اعتراضه على كسر الواو في كلمة "ولاية" في آيتي الأنفال والكهف. وأما الحديث فقد تأكد للباحث خروجه عن نطاق الاستشهاد اللغوي عند الأصمعي؛ فقد تعقب كلمة "ذروان" على الرغم من وروده في حديث عائشة الذي رواه البخاري، كما تعقب "حنة"، و"زوجة"، و"أيسر"، ومجىء "إذ" بعد "بيناً"، و"أنبجاني" نسبة إلى "منبج" على الرغم من ورود هذه الاستعمالات في

الحديث، بل صرّح الأصمعي بإنكار "أصعل" مع اعترافه بروايته في حديثه على، وكان لا يهمز "الكالي" على الرغم من مجيئه في الحديث مهموزاً، وطعن في كلمة "كُتُون" ووصف حديث الحجاج الذي استعمل فيه هذه الكلمة بأنه موضوع، وأنكر "مُفْرَج" بالجيم، ورأى أنه بالحاء، على الرغم من ورود الرواية بالوجهين.

وأما الخطب والرسائل فقد اتضح للباحث عدم اعتماد الأصمعي عليها؛ فقد تعقب الأصمعي قولهم: "دخل في غمار الناس" مع أن الباحث وجده في كلام عبد الله ابن الزبير أمام الخوارج، وضيق الأصمعي دلالة "الوقير" فشرط إطلاقها على الغنم بكبها وحمارها وراعيها، مع أن الباحث توصل إلى فساد هذا الشرط من خطبة لطهفة النهديّ قالها للنبي عليه الصلاة والسلام.

وأما الشعر فقد كان الأصمعي يؤثر البداوة في مقابل الحضارة، والقدم في مقابل الحدائث؛ ولهذا لحن الكميّ في استعماله "أبرق وأرعد"، وكذا لحن الطرمّاح، وربيعة الرقي، وعمر بن أبي ربيعة. ولكن الباحث لاحظ اضطراب موقف الأصمعي إزاء بعض الشعراء كذي الرمة الذي اعترف له في كتاب فحولة الشعراء بأنه حجة بدويّ - في حين أنه خطّاه في أكثر من استعمال مثل: إدخاله "إلا" بعد "ما انفك" و"ما زال"، واستعماله "زوجة" للأنثى بدل "زوج" ولم يستطع الباحث أن يجزم بما ذكره على بن حمزة البصري من وجود أسباب غير لغويّة وراء الطعن على ذي الرمة.

ب - اللغات:

كان الأصمعي يقول بأفصح اللغات، ويُلغى ما عداها، فقد تعقب كلمة "زوجة"؛ لأن لغة الحجاز "زوج" مع أن الفراء وصف "زوجة" بأنها أكثر.

ج - السماع والقياس :

كان الأصمعي - كراوٍ من رواة اللغة - يؤثر السماع على القياس، وقد اتضح ذلك في التعقبات الصوتية حيث أنكر كثيراً من الكلمات على الرغم من وجود نظائر لها في الإبدال، كما ظهر هذا المقياس في التعقبات الصرفية من خلال قضية

"تحريك عين الثلاثي وتسكينها"، و"فعلت وأفعلت"، و"أفعلت وفعلت"، و"التبادل بين الضم والكسر في حركة عين المضارع المفتوح العين في الماضي"، كما لاحظ الباحث إنكار الأصمعي أن يُجمع "هَبَعَ" على "هَبَاع" مع اعترافه بصحة جمع "رُبَعَ" على "رِبَاع"، كما تعقَّب الأصمعي قول العامة "ثوب معافري" وكان الصواب عنده "ثوب معافر" مع أن القياس يوجب ياء النسب، ولكنه سمع النسبة إلى "معافر" بدون ياء - كثيرًا - فأثر السماع على القياس.

وقد ظهر موقف الأصمعي من القياس جليًا في القضية التي سمّاها الباحث "صيغ قياسية" حيث تعقَّب الأصمعي صيغاً قياسيةً مثل أبقل فهو مبقل، إذ الصواب عنده "باقل". ولكن الأصمعي لم يكن يلغى القياس تمامًا، فقد أخذ به في نماذج قليلة مثل إنكاره فتح القاف في قولهم: أوقرت النخلة فهي موقرة، وكان يأبى إلا الكسر.

د - المجاز :

أثبت البحث عدم اعتداد الأصمعي بالمجاز؛ فقد أنكر إطلاق لفظ "الحشيش" على الأخضر، وأنكر قولهم: "أكلتُ ملةً" على الرغم من إمكانية قبول ذلك على المجاز.

هـ - التحرُّج الديني:

أرجع الباحث بعض التعقبات إلى التحرج الديني، ومن ذلك إنكار حذف الألف الثانية من لفظ الجلالة والاجتزاء عنها بالفتحة، وكذا استعمال "بغداد" لأنها بمعنى عطية الصَّيِّم، وإنكار إطلاق لفظ "الجلال" مع غير الله سبحانه وتعالى، وتعقُّب استعمال الفعل "ارتاح" مع الله.

و - القليل والشاذ:

كان الأصمعي يأخذ بالمشهور، ولا يعتدّ بالقليل أو الشاذ، وقد ظهر ذلك المقياس في إنكاره استعمال الماضي من "ذَرَّ"، و"دَعَّ"، و"هَبَّ"، وإنكاره اشتقاق فعل التعجب وأفعال التفضيل من الفعل المبني للمجهول، وإنكاره النسب إلى لفظ الجمع،

وظهر ذلك فى التعقبات النحوية مثل: الإخلال بشرط إضافة الأسماء الستة، ورفع المفعول به، وترك صرف ما ينصرف، وحذف ياء "ثمانى" وجعل الإعراب على النون.

ويمكن القول إن الأصمعى كان من أشد علماء التنقية تشدداً؛ حتى إنه كان يتسرّع أحياناً فى التخطئة فى المقام الذى كان يمكنه فيه تفضيل لهجة على أخرى؛ فقد أنكر على روبة بعض الاستعمالات مثل "دغية"، و"تغق"، بل خطأ أباه العجاج فى بعض الاستعمالات مثل كلمة "صيم"، بدل "صوم"، وكان يتسرّع فى الإحصاء أحياناً، وقد ظهر تسرّع الأصمعى من خلال قضية "شواذ البناء" فى التعقبات الصرفية حيث استعمل عبارة "ليس فى كلام العرب..." فى حين توصل الباحث إلى عدم دقة هذا الإحصاء، كما كشف البحث عن بعض التعقبات الغربية مثل إنكار "أوشك" بصيغة الماضى، وإنكار قول العامة "ماتت النخلة"، واستعمال "ينمو" بالواو. ولكن الأصمعى كان أحياناً يراعى عدم الالتباس مثل إنكاره على العامة قولهم: "مالى ومال فلان"، وإطلاقهم لفظ "العشاء" على "المغرب".

ز - أقوال العلماء:

لم يكن الأصمعى يعتد بأقوال العلماء واستعمالاتهم؛ لأنهم - فى رأيه - كغيرهم يتكلمون فيخطئون ويصيبون، ومن هنا خطأ ابن المقفع فى استعماله لفظى "بعض"، و"كل" معرفين بـ "أل"، وخطأ سيبويه وأبا عبيدة فى استعمال "حيث" للزمان، وخطأ أبا زيد فى التفريق بين السدى والندى.

وبعد. فقد كان تشدد الأصمعى أو التزامه فى مستويات اللغة كلها ولم يقتصر على مستوى واحد منها، وقد أثرت نظرته للغة كتب اللحن والتنقية؛ حيث تأثر به بعض العلماء فى حين انبرى له البعض الآخر مقدمين الحجج والبراهين من كلام العرب، ولا تزال تعقبات الأصمعى فى حاجة إلى دراسة تتوقر لها بعض الكتب التى لم تنيسر لصاحب هذه الدراسة.

وإذا كان الباحث قد قام بجمع تعقبات الأصمعي ودراستها، فإنه يتمنى لو يقوم باحثون آخرون بتطبيق هذه الفكرة مع رواة اللغة الآخرين وعلمائها الأوائل حتى تكتمل الصورة، وتُفهم نظرة هؤلاء العلماء بدقة.

كما يوصي الباحث بضرورة استكمال تحقيق كتب التراث اللغوي المتعلقة بقضية التخطئة اللغوية، تلك الكتب التي اعتمد الباحث على ما وجده منها مخطوطاً، مثل: غلطات العوام لابن الجوزي، وفسيح الكلام لأبي الفوائد، وكتاب فيما يخطئ فيه العامة. للجواليقي.

كذلك يرى الباحث أن يقوم بعض الباحثين بجمع لغات القبائل العربية، ودراسة ظواهرها حتى تكتمل الصورة أمام أي باحث لغوي؛ فيستطيع ردّ كل لغة إلى قبيلتها؛ مما يخدم دراسة التعقبات عند علماء التنقية اللغوية، وعلى رأسهم الأصمعي.

ولعل الباحث يتطلع - بعد هذه المقترحات - إلى النظر في الطبعة الحالية من المعجم الوسيط، لإجازة بعض الكلمات والأساليب العربية الفصيحة التي لها وجه في العربية، ولم يتيسر للجنة المعجم العثور عليها من قبل.

القسم الثاني

(الجزء الثاني)

الهمزة

حذف همزة الاستفهام خطأ عند الأصمعي^(١).

أ ب ط

الإبط : الفراء يذكره ويؤنثه ، والأصمعي لا يجيز تأنيثه^(٢) .

أ ب ل

* كان الأصمعي يقول: لم تتكلم العرب أو لم تعرف واحداً لقولهم: تفرق القوم عباديد وعبابيد، ولا يعرف واحد الشمايط وهي قطع من الخيل، والأساطير والأبابل، وعرف ذلك أبو عبيدة^(٣).

* الأبلّة : بالبصرة ، معلومة . قال ابن أحرر :

جزى الله قومي بالأبلّة نضرة

قال الأصمعيّ : أراد جزى الله قومي بالبصرة، فلم تستقم له^(٤) .

أ ب ن

أبان : جبل، وهما أبانان: أبان الأبيض، وأبان الأسود، وقال بشر فيهما:

وفيها من أبانين ازورار

وقال الأصمعيّ: أراد أباناً فثناه للضرورة^(٥) .

(١) انظر مادة (ح ب ب) ، (ع د و) من هذا المعجم.

(٢) المذكر والمؤنث لابن التستري ص ٥٧ .

(٣) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (باب ما جاء على لفظ الجمع ولا واحد له) ج ٣ ص ٤٤٧ ،

والمخصص لابن سيدة (سير الخيل وجماعاتها) ج ٦ ص ١٩١ .

(٤) معجم ما استعجم لأبي عبيد البكري (الأبلّة) .

(٥) معجم ما استعجم لأبي عبيد البكري (أبان) .

ات و

سأل المازنيّ أبا عبيدة والأصمعي عن قول الأعشى :
لقد نال خيصةً من عُفيرة خائصة

فقالا : لا ندرى. وقال الأصمعي: يقال : فلان يخاص في بني فلان العطايا،
إذا كان يعطيهم شيئاً يسيراً . فقال المازني: فينبغي أن يكون المصدر خصوصاً، فقال:
ربما اشتق المصدر من غير لفظ الفعل، يقال : أتيته أتية وأتوة، ولا نعلم أحدًا يوثق
بعربيته، يقول: أتوته ، إلا أن النحويين لما سمعوا أتوة قاسوه فقالوا : أتوته^(١) .

أ ث ر

* قال الأصمعي: يقال : إن أثرت أن تفعل كذا فافعله، في المجازاة، قال : ولا
يجوز في الخبر قد أثرت أن أفعل ذلك^(٢) .

* الأثر : فرند السيف . قال يعقوب : لا يعرفه الأصمعي إلا بالفتح^(٣) .

* المأثور: السيف الذي يقال إنه من عمل الجن. قال الأصمعي: وليس من
الأثر الذي هو الفرند^(٤) .

أ ج ر

يقال : أجزتُ الغلامَ فأنا أجزه أى أعطيه أجره، وأجزتُ الغلامَ فأنا أؤجزه
إذا أكرمته، ويقال في التعزية وغيرها: أجزكم الله، مقصور، ولا يقال: أجزكم
الله^(٥) .

(١) غريب الحديث لابن قتيبة ج ٢ ص ١٣٢، ومجالس العلماء للزجاجي ص ١٠٨، وشرح ما يقع فيه
التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري ص ٣١٣ .

(٢) كتاب الأفعال للسرقسطي ج ١ ص ٧١ .

(٣) الصحاح للجوهري، ولسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي (أ ث ر)، ولم أقف على
قول يعقوب في إصلاح المنطق، ولعله في كتاب آخر له.

(٤) الصحاح للجوهري (أ ث ر)، وذكره ابن سيدة في المحكم (أ ث ر) دون نسبة إلى الأصمعي بلفظ:
"قيل....." .

(٥) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٢٧، وذكره الزبيدي في تاج العروس (أ ج ر) بلفظ
"أجزه الله إذا جزاه كآجره، وقال عياض: إن الأصمعي أنكر المد بالكلية" .

ا ج ن

وأَجَنَ الماءُ يَأْجِنُ، ولا يقال: أَجِنَ يَأْجِنُ، هذا قول الأصمعي (١).

أ ح د

الأصمعي : تقول العرب : ما جاءني من أحد، ولا تقول: قد جاءني من

أحد، ولا يقال: إذا قيل لك ما يقول ذلك أحد: بلى يقول ذلك أحد (٢).

أ ح ن

أنكر الأصمعيّ والفراء: حنة (٣).

أ خ ر

اللحياني : جاءنا بأخرةٍ وأخرّة، وردّه الأصمعيّ (٤).

أ د م

وجاء في شعر ذى الرمة: أدمانة، قال:

أقول للركبِ لَمَّا أَعْرَضَتْ أَصْلاً أدمانةٌ لم تربيها الأجاليدُ

وأنكره الأصمعي؛ لأن أدماناً جمع مثل حُمُران وسُودان، ولا تدخله الهاء (٥).

(١) أدب الكاتب لابن قتيبة - باب ما جاء على فعلت بفتح العين والعامّة تقوله على فعلت بكسرها ص ٣٠٨.

(٢) تهذيب اللغة للأزهري (و ح د) ج ٥ ص ١٩٦، ولسان العرب (و ح د).

(٣) انظر مادة (و ح ن) من هذا المعجم .

(٤) المخصص لابن سيده (الإيمان وأوقاته) ج ١٢ ص ٣٠٥، وقد وقع فيه خطأ مطبعي حيث جاء بلفظ "بأخرة" بفتحة على التاء، والتصويب عن تاج العروس للزبيدي حيث قال (أ خ ر) : "وجاء أخرّة وبأخرّة، محركتين ، وقد يُضمّ أولهما، وهذه عن اللحياني، بحرف وبغير حرف".

(٥) ديوان ذى الرمة ج ٢ ص ١٣٤٠ وكُرِّرَ في ص ١٣٥٨، نقله المحقق عن إحدى النسخ، والاشتقاق لابن دريد ص ٧١، وفي الموشح للمرزباني ص ٢٣٩ عاما بلفظ "وقالوا أخطأ ذو الرمة -"، ولحن العامّة للزبيدي ص ٥٥، والصحاح للجوهري (أ د م)، والمدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمي ص ٢٧، ولسان العرب لابن منظور (أ د م)، وخزانة الأدب لعبد القادر البغدادي ج ١ ص ١١١.

إذ

قال الأصمعي: قال أبو عمرو بن العلاء: وليس في كلام العرب: بينا فلان قاعدًا إذ قام، إنما يقال: بينا فلان قاعدًا قام. وكان الأصمعي لا يستفصحه ويقول: بينا أنا جالس إذ جاء عمرو، محال (١).

أرم

الأصمعي: ما بالدار عَرِيبٌ، وما بها دَبَّيْجٌ، وما بها طُورِيٌّ، ووَابِرٌ، ونَافِحٌ ضَرَمَةٌ، وِصَافِرٌ، وِدْيَارٌ، وأَرَمٌ، مثال فَعَلَ، قال: ولا يقال في هذا كُلُّهُ إلا بالنفي (٢).

أزر

وقد قالوا: إزارَةٌ، وأباها الأصمعي، واحتجَّ عليه ببيت الأعشى:
كتمائل النشوان ير فُلٌ في البقير وفي الإزارَة
فقال: هو مصنوع، وقال السجستاني: ردَّ الأصمعي هذا الشعر وقال: لا يعرف الإزار إلا مذكرًا (٣).

أصر

قال الأصمعي: الأيصر كساءٌ فيه حشيش يقال له الأيصر، ولا يُسمَّى الكساء أيصرًا حين لا يكون فيه الحشيش، ولا يسمى ذلك الحشيش أيصرًا حتى يكون في ذلك الكساء (٤).

(١) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (باب من المصادر وغيرها من النوادر عن عبد الرحمن عن عمه) ج ٣ ص ٤٦٩، وكتاب الأزمنة والأمكنة للمرزوقي ج ١ ص ٢٥٢، وشرح اختيارات المفضل للتبريزي ج ٣ ص ١٧٢٢، ودرة الخواص للحريزي ص ٢٧١، وشرح المفصل لابن يعيـش ج ٤ ص ٤٩٧، وأمالى ابن الحاجب ص ٣٤٣، والمزهر للسيوطي ج ٢ ص ١١١.

(٢) الغريب المصنف لأبي عبيد تحقيق د. العبيدي ص ٧٦٦.

(٣) المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ج ١ ص ٤٤٧، والمخصص لابن سيده (باب ما يذكر ويؤنث عن سائر الأشياء) ج ١٧ ص ٢٢.

(٤) لسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي (أ ص ر)، ولم أجد في المطبوع من الأصول الخمسة التي اعتمد عليها ابن منظور ونص عليها في مقدمته ولا في كتاب جمهرة اللغة لابن دريد، ولعله في نسخة أخرى من نسخ تهذيب اللغة أو الصحاح.

أكل

الأصمعي: هذا الشيء مأكلة لك، بالفتح، ولا يقال مأكلة^(١).

أل ف

وذكر النضر عند الأصمعي فقال: قد كان يجيئني، وكان إذا أراد أن يقول ألف قال: ألف^(٢).

أل ل

* وزعم الأصمعي أن ذا الرمة أخطأ في قوله:
حراريح ما تنفك إلا مناخةً على الخسف أو نرماً بها بلداً قفراً
لأن ما: جحد، وإلا: تحقيق، فكيف يجتمعان؟، وقال: إلا هنا زائدة^(٣).

* قال ذو الرمة:

ما ظل مذ أوجفت في كل ظاهرةٍ بالأشعث الوردٍ إلا وهو مهمومٌ
قال الأصمعي: لا يكون: مازال إلا وهو مهمومٌ، وقد أساء ذو الرمة في
هذا البيت، وإدخال إلا هاهنا قبيح. كأنه كره إدخال تحقيق على تحقيق^(٤).

أل هـ

روى ابن دريد عن أبي حاتم عن الأصمعي قوله: أعشى همدان من الفحول
ثم قال: العجب من ابن دأب حين يزعم أن الأعشى قال:

(١) المخصص لابن سيده (الأكل) ج ٥ ص ٢٤.

(٢) الخصائص لابن جني - باب في أغلاط العرب ج ٣ ص ٢٨٩.

(٣) إعراب القرآن للنحاس - البينة/ ١، والموشح للمرزباني ص ٢٣٧، وارتشاف الضرب لأبي حيان التوحيدى ج ٢ ص ٢٩٤، والإفصاح لأبي نصر الفارقي ص ٢٢٠، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي - البقرة / ١٧١، ومغنى اللبيب لابن هشام ص ١٠١، وهمع الهوامع للسيوطي ج ١ ص ٣٧٩.

(٤) ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر صاحب الأصمعي، ورواية الإمام ثعلب ج ١ ص ٤٣٩، وتهذيب اللغة للأزهري (ش ع ث) ج ١ ص ٤٠٧، والتكملة للصغاني، ولسان العرب لابن منظور (ش ع ث).

من دعا لى غزِيلِي أربح الله تجارتُهُ

ثم قال : سبحان الله ! يحذف الألف التي قبل الهاء في اسم الله عز وجل ويسكن الهاء ويرفع تجارته، ثم يجوز هذا عن مثله، لقد طمع ابن دأب في الخلافة حين يجوز عنه مثل هذا. ثم قال: ومع هذا، إن من دعا لى، إنما يقال: من دعا لغزِيلٍ، ومن دعا لبعير ضالاً^(١).

أ ل و

قال أبو حاتم: قال الأصمعي: يقال: ما ألوتُ جُهْدًا أي لم أدعُ جُهْدًا، قال: والعامّة تقول: ما ألوك جُهْدًا، بالكاف، وهو خطأ^(٢).

أ م ر

يقال: أمر القوم إذا كثروا، والمال وكلُّ شيء فهو يأمرُ أمرًا، وأمرهم الله أكثرهم، قال: وقال أبو سفيان بن حرب: لقد أمرَ بنو عدى بن كعب. قلتُ للأصمعي: فقولهم: خيرُ المالِ سِكَّةٌ مأبورة ومهرةٌ مأمورة، فقال: خرج مثال مسعود، ونحو ذلك من هذا الباب، ولا يقال: سعده الله، إنما هو أسعده الله^(٣).

(١) الموشح للمرزباني ص ٢٤٧ .

(٢) تهذيب اللغة لأزهري (أ ل ي) ج ١٥ ص ٤٣١، ولسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي (أ و ل).

(٣) هكذا في "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٢١، وفيه خطأ مطبعيان كعشرات الأخطاء الملبسة التي لم يرفع عنها اللبس الدكتور خليل العطية، أما الخطأ الأول فهو ضبط ميم المضارع بالضم، والصواب بالفتح؛ لأنه ليس من تداخل اللغتين الذي نصوا عليه كما قالوا: نكب ينكب، والآخر قوله: أمرهم الله، بقصر الهمة، والسياق يقتضى المد، وهو المفهوم من إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٢٤٩، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي - الإسراء / ١٦، والقاموس المحيط للفيروز آبادي، وتاج العروس للزبيدي (أ م ر).

*ابن السكيت: يقال : أمّته أمّا، وتيمّمته تيمّمًا ، قال : ولا يعرف الأصمعيّ أمّمته، بالتشديد، قال: ويقال: أمّمته وأمّمته وتيمّمته بمعنى واحد، أى توخّيته وقصدته (١).

*وفى قوله العجاج:

بارئة أمّاهما من العبر

قال الأصمعيّ: ولا يقال: أمّة ولا أمّهتين، وإنما تدخل فى الثلاث، كما قال

الراعى:

كانت نجائب مُنذرٍ ومُحرّقٍ أمّاتهنّ وطرقهنّ فحيلة (٢)

أن س

قال الأصمعيّ : يقال : إنسان، للذكر والأنثى . ولا يقول أهل الفصاحة:

إنسانة (٣) .

أن ن

وفى قول لبيد :

فأصبحت أنى تأتيتها تبتئس بها كلا مركبها تحت رجلك شاجر

(١) لسان العرب لابن منظور (أ م م) ، ولم أجده فى إصلاح المنطق لابن السكيت، ولا فى كتاب جمهرة اللغة لابن دريد، ولا تاج العروس للزبيدي، ولا فى المطبوع من مصادر ابن منظور، ولعله فى المفقود من حواشى ابن برى حيث ينتهى المطبوع منها عند حرف الشين، وربما يكون فى نسخة أخرى من نسخ الصحاح أو تهذيب اللغة، وانظر مادة (خ ن ب)، (خ ن ف س)، (ش ت ت)، (و ض أ) من هذا المعجم حيث حدث مثل ذلك .

(٢) ديوان العجاج، رواية الأصمعيّ وشرحه ص ١٠٨، والبيت المستشهد به فى غير موضعه، وكان الأولى أن يذكر بيتا فيه لفظ "أمهات" .

(٣) المذكر والمؤنث لأبى حاتم ص ١٠٤، وجاء فى إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٣٢٦ بلفظ: "وقال الأصمعيّ: البعير بمنزلة الإنسان، يكون للمذكر والمؤنث. يقال للرجل: هذا إنسان، وللمرأة: هذه إنسانة، وكذلك تقول للجمل: هذا بعير، وللناقة: هذه بعير" . وفى كلمة "إنسانة" خطأ مطبعي، ويرى الباحث أن السياق يقتضى حذف الناء.

قال أبو الحسن الطوسيّ: قال الأصمعيّ: لم أسمع أحدًا يجازي بآني، وأظنه أراد أيًا تأتها، يريد أيّ جانبي هذه الناقة أتيتها وجدت مركبه تحت رجلك شاجرًا^(١).

أهل

روى أبو حاتم في كتابه في المزال والمفسد عن الأصمعيّ: يقال: استوجب ذلك واستحقه، ولا يقال: استأهله، ولا أنت تستأهل، ولكن تقول هو أهل ذلك وأهل لذلك^(٢).

أول

قال الأصمعيّ: يقال صلاة الظهر، ولم أسمع الصلاة الأولى، إنما هي مولدة، قال: وقيل لأعرابي فصيح: الصلاة الأولى فقال: ليس عندنا إلا صلاة الهاجرة^(٣).

أى هـ

وفي قول ذي الرمة:

وقفنا فقلنا إيه عن أمّ سالمٍ وما بال تكليمِ الدّيارِ البلاعِ

قال الأصمعيّ: أساء في قوله: إيه، بلا تنوين، كان ينبغي أن يقول: إيه. وكان يزعم أن العرب لم تقل إلا إيه، وأنها لا تستعمل إلا منونة^(٤).

(١) شرح ديوان لبيد ص ٢٢١، وخزانة الأدب لعبد القادر البغدادي ج ٧ ص ٨٤.

(٢) تهذيب اللغة للأزهري (وهـ ل) ج ٦ ص ٤٢٠، ولسان العرب لابن منظور (أهـ ل).

(٣) المقصور والممدود لأبي عليّ القالي ص ٢٣٤، والمزهر للسيوطي باب معرفة المولد ج ١، ٣١٠.

(٤) ديوان ذي الرمة، شرح أبي نصر صاحب الأصمعيّ، ورواية الإمام ثعلب ج ٢ ص ٧٧٩، وما

ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ١٠٩، وإعراب القرآن للنحاس-الإسراء/٢٣، والبارع للقالي

ص ١٧٠، والمخصص (ذكر المبنيات) ج ١٤ ص ٨١، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي ج ٢ ص ٤٢٠،

وشرح المفصل لابن يعيش ج ٣ ص ٣٢، ولسان العرب لابن منظور (أى هـ)، وشرح شذور

الذهب لابن هشام الأنصاري ص ٣٥، والأشباه والنظائر للسيوطي ج ٦ ص ٢٠١، وخزانة الأدب

لعبد القادر البغدادي ج ٦ ص ١٩٦.

ب ت ت

يقولون: سكران ما يَبْتُ، أى لا يقطع أمرًا، من قولك: بتتُ الحبلَ، وطلَّقها ثلاثًا بَتَّةً، قال الأصمعي: ولا يقال: يَبْتُ، وكذلك بتتُ عليه القضاء، بغير ألف (١).

ب خ خ

أبو حاتم عن الأصمعي: درهم بَخِيّ، لأنه منسوب إلى بَخْ، وبَخْ خفيفة الخاء، وهو كقولهم: ثوب يدِيّ، للواسع، ويقال للضيِّق. قال: والعامّة تقول: بَخِيّ، بتشديد الخاء، وليس بصواب (٢).

ب ر ث

قال الأصمعي: وأخطأ رؤبة في قوله:

أقفرت الوعثاء والعثاعثُ
من بعدهم والبُرُقُ البرارثُ

قال: إنما هي البراث جمع برث، وهي الأرض اللينة (٣).

ب ر د

قال الأصمعي: يقال: أهرأنا، دخلنا في العشيّ، ولا يقال: أبردنا، إلا في الصيف خاصة (٤).

(١) إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٣١٢، وأدب الكاتب لابن قتيبة (باب تأويل كلام من كلام الناس مستعمل) ص ٤٦، والفاخر للمفضل بن سلمة ص ١٤١، والزاهر لأبي بكر الأنباري ج ١ ص ٤٧٠، وج ٢ ص ٥٢، وتهذيب اللغة للأزهري (ب ت ت) ج ٤ ص ٢٥٨، والصاحح للجوهري (ب ت ت)، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص ٦٦٤، ولسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي (ب ت ت)، ولم يرد هذا التعقب في "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني صراحة، وإنما جاء مفهومًا ص ١٢٧ بلفظ "بَتُّ يَبْتُ في كل شيء"، ويقال: سكران ما يَبْتُ، ويقال: بَتَّتْه فانبتت.

(٢) تهذيب اللغة للأزهري (ب خ خ) ج ٧ ص ١٥، وجاء في التكملة للصغاني، ولسان العرب لابن منظور (ب خ خ) عن الأصمعي مباشرة دون ذكر أبي حاتم.

(٣) الشعر والشعراء لابن قتيبة ص ٥٩٩.

(٤) كتاب الأفعال للسرقسطي ج ١ ص ١٨٧.

ب ر ر

الأصمعيّ: بَرَّحَجُه، وَيُنْكَرُ بُرَّ (١).

ب ر ز

وسألته عن قول لبيد:

أو مذهبٌ جُدِّدَ على الواحِهِ الناطقُ المبروزُ والمختومُ

ولم يَقُلِ المُبرَز، وقال: أظنه قال: المزبور أي المكتوب المنشور، والآخر المختوم، وسألته من قبلِ هذا فقال: إنما قال: المُبرَز، مُزاحفًا وكذلك الإنشاد فأُنكر أصحابُ العربية الزحاف فقلبوه حتى جاءوا به موزونًا كما قالوا في شعر الجعدي:

كَبُرُقُوعِ الْفَتَاةِ

فزادوا الواو، وإنما قال: كَبُرُقُوعِ الْفَتَاةِ، فاستكروا الزحاف فمدُّوه، وكما قال لبيد:

الضارِبِينَ الْهَامَ تَحْتَ الْخَيْضَعَةِ

وإنما هو تحت الخَيْضَعَةِ، لمكان الزحاف (٢).

ب ر ق

قال أبو حاتم: قلتُ للأصمعيّ: تقول: رعدت السماءُ وبرقت، قال: نعم، قلتُ: أفنقول: أرعدت وأبرقت؟ قال: لا، إلا أن ترى البرق وتسمع الرعد فنقول:

(١) هكذا في فائت الفصيح لأبي عمر الزاهد ص ٧٢، ويفهم الباحث من هذا أن الأصمعي ينكر تعديّة الثلاثي؛ فلا يقال: برَّ اللهُ حجَّه، ولكن يقال: أبرَّ اللهُ حجَّه، وأبرَّ حجَّه، وانظر مادة (ش ل ل) من هذا المعجم.

(٢) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٩٢، ونسبه الأزهرى في تهذيب اللغة (ب ر ز) ج ١٣ ص ٢٠١، والجوهري في الصحاح، ونقله عنه ابن منظور في لسان العرب (ب ر ز) إلى أبي حاتم فقط. وأما كلام الأصمعي عن البرقوع والخَيْضَعَةُ فهو تعقب في الرواية -فيما يرى الباحث- وإن كان أبو حاتم قد جعله لغويًا فقال: "تقول العرب: بُرُقُوعٌ ولا تقول: بُرُقُوعٌ ولا بُرُقُوعٌ" هكذا حكى عنه الأزهرى في تهذيب اللغة (ب ر ق ع) ج ٣ ص ٢٩٤، ونقله ابن منظور في لسان العرب (ب ر ق ع)، ويبقى هذا خاصًا بأبي حاتم دون شيخه.

أرعدنا وأبرقنا، فقلتُ له: أفتقول في التهذُّد: إنك لترعد لي وتبرق قال: لا، قلتُ: فقد قال الكميت:

أبرق وأرعدُ يا يزيدُ ﴿﴾ فما وعيدك لي بضائر

فقال: الكميت جرمقاني من أهل الموصل، وكأنه لم يره شيئاً فأخبرتُ أبا زيد بذلك فأجازته، ووقف علينا أعرابي مُحرم فأردنا أن نسأله فقال أبو زيد: دعوني أسأله فأنا أرفق به، فقال: كيف تقول إنك لترعد لي وتبرق؟ فقال: أفي الجخيف؟ يعني التهذُّد، قال: نعم، قال: تبرق لي وترعد لي فأخبرت ذلك الأصمعي فلم يلتفت إليه وأنشدني:

فقل لأبي قابوس ما شئتَ فارعد

ثم قال: هذا كلام العرب ^(١).

(١) ديوان المتلمس الضبِّي، رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي ص ١٤٨، و"فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٧٢، والغريب المصنف لأبي عبيد. تحقيق د. العبيدي ص ٥٨٢، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص ١٩٣، والكامل للمبرد ج ٣ ص ١٢٣٧، ١٢٣٨، والاشتقاق لابن دريد ص ٤٤٧، وكتاب جمهرة اللغة له (د ر ع) ج ٢ ص ٢٤٩، وكرره في (باب ما انفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة وكان الأصمعي يشدد فيه ولا يجيز أكثره) ص ٤٣٥، وشرح القصائد السبع لأبي بكر بن الأنباري ص ٥٢٣، ومجالس العلماء للزجاجي ص ١٠٩، والأمالى للقالبي ج ١ ص ٩٧، وديوان الأدب للفارابي ج ٢ ص ٣١٦، وتهذيب اللغة للأزهري (ر ع د) ج ٢ ص ٢٠٧، وكرره في (ب ر ق) ج ٩ ص ١٣١، والتبتيهات على أغاليط الرواة لعلي بن حمزة البصري ص ٢٤٦، وبقية التبتيهات له ص ١٢١، والموشح للمرزباني ص ٢٥٢-٢٥٤، والخصائص لابن جنى "باب في سقطات العلماء" ج ٣ ص ٢٩٣ ومقاييس اللغة لابن فارس (ب ر ق)، والصحاح للجوهري (ر ع د) وكتاب الأفعال للسرقي ج ٤ ص ٦٦، والمحكم لابن سيده (ب ر ق) ج ٦ ص ٢٤٤، والمخصص له (الرعد) ج ٩ ص ١٠٤، وكرره في (البرق) ج ٩ ص ١٠٧، وكذلك في باب (فعلت وأفعلت) ج ١٤ ص ٢٢٨، ورسالة الغفران لأبي العلاء المعري ص ٣٥٤، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص ٤٦٢، وتفسير القرطبي - البقرة / ١٩، ولسان العرب لابن منظور (ب ر ق)، (ر ع د)، والمزهر للسيوطي ج ٢ ص ٣٤٠، وتاج العروس للزبيدي (ب ر ق)، (ر ع د).

ب ر ك

أبو حاتم : ثوب برنكائى لضرب من الأكسية، وهو مما تلحن فيه العامة
فتقول: برّكان، وقلت للأصمعى: هل يقال: تبرنكت، قال: لا أعرفه، قال: ولا يقال:
برّكان، إنما هو برنكان وبرنكائى (١) .

ب ر ن ك

قال أبو حاتم : قلت للأصمعى: هل يقال: تبرنكت، قال: لا أعرفه (٢) .

ب س س

قال الكسائى: أبست بالنعجة: إذا دعوتها للحلب، وقال الأصمعى: لم أسمع
الإبساس إلا فى الإبل (٣) .

ب ش ر

* يقال : بشرته بخير - مشددة - وبشرته - مخففة - لغتان معروفتان ،
وكذلك بشرته بشر، قال الله عز وجل: "فبشرهم بعذاب أليم"، ولم يقل أبشر يبشر فى
ذا المعنى شيئاً ، قرأ أبو عمرو: ذلك الذى يبشر الله عباده، قال: لأنه لم يقل: "يبشر
الله عباده" (٤) .

* الكسائى: هى البشارة والبشارة، الأصمعى : بالكسر وحده لا غير (٥) .

(١) المخصص لابن سيده (الطيالسة والأكسية) ج ٤ ص ٨٠ .

(٢) انظر مادة (ب ر ك) من هذا المعجم .

(٣) تهذيب اللغة للأزهري (ب س) ج ١٢ ص ٣١٦، ونقله ابن منظور فى لسان العرب (ب س س).

(٤) "فعلت وافعلت" لأبى حاتم السجستاني ص ١٥١ .

(٥) الغريب المصنف لأبى عبيد تحقيق د. العبيدى ص ٦٦٢ ، وأدب الكاتب لابن قتيبة (فعالة وفُعالة)

ب ع ض

قال أبو حاتم: قلت للأصمعي: رأيت في كتاب ابن المقفع: العلم كثير، ولكن أخذ البعض خيراً من ترك الكل، فأنكره أشدّ الإنكار، وقال: الألف واللام لا تدخلان في بعض وكل؛ لأنهما معرفة بغير ألف ولام، وفي القرآن: "وكل أتوه **واخرين**"^(١).

ب غ د د

وكان الأصمعي لا يقول: بغداد، وينهى عن ذلك، ويقول: مدينة السلام. قال أبو حاتم: وإنما كره الأصمعي هذه الأسماء؛ لأن بغداد بالفارسية عطية الصنم^(٢).

ب ق ر

قال الأصمعي: يقال: رأيت لبنى فلانٍ بقرًا وبقيراً وبقارًا وبقورة، قال: والبواقر جمع لا واحد لها، ويجوز أن يكون جمع باقرة، قال: والبقير لا واحد له، وهو جمع مثل الضئين والشؤى^(٣).

ب ق ل

قال الأصمعي: أبقل فهو باقل، ولا يقال مُبقل^(٤).

(١) تهذيب اللغة للأزهري (ب ع ض) ج ١ ص ٤٩٠، وعبث الوليد للمعري ص ١٩٥، والتكملة للصغاني، ولسان العرب لابن منظور، والمصباح المنير للفيومي (ب ع ض) وكرره في (ك ل ل)، وتاج العروس للزبيدي (ب ع ض)، وكرره كذلك في (ك ل ل)، وانظر الآية المستشهد بها في النمل/٨٧.

(٢) أدب الكاتب لابن قتيبة - باب ما يُغَيَّرُ من أسماء البلاد ص ٣٢، وتصحيح الفصح لابن درستويه ص ٤٥٥، ومعجم ما استعجم لأبي عبيد البكري (بغداد) ج ١ ص ٢٦٢، وشرح الفصح للزمخشري ج ٢ ص ٦٣٧، والمعرب للجواليقي ص ٧٤، وعقد الخلاص في نقد كلام الخواص لابن الحنبلي ص ٢٢٦.

(٣) مقاييس اللغة لابن فارس (ب ق ر).

(٤) هكذا في التنبيهات على أغاليط الرواة لعلي بن حمزة ص ٣٠٢، وجاء في الغريب المصنف لأبي عبيد تحقيق د. العبيدي ص ٦٠٠ بلفظ "الأصمعي: يقال: أبقل البقل فهو باقل، أورس الشجر فهو وارس" وصرح ص ٤٢٤ بإنكار "مورس"، وفي لسان العرب لابن منظور (ب ق ل): "الأصمعي: أبقل المكان فهو باقل، وهو بالألف".

ب ل ل

قال : ويقال : أبلُّ فلان من مرضه وبلُّ من مرضه، ولم يعرف بِلَّتُ
بالمكان ولا أبلَّتْ، لم يعرفها البتة، ولكن عرف بِلَّت بفلان رجلٌ سوءٍ أى
صادفته^(١) .

ب ل م

قال الأصمعيّ: إذا ورم حياءُ الناقة من شدّة الضبّعة قيل: قد أبلمت، ولم
يعرف بلمت^(٢) .

ب ن ن

بَنَّ بالمكان وأبَنَّ، أقام به، وأبى الأصمعيّ إلا أبَنَّ^(٣) .

ب و ر

رُوى عن عمرو عن أبيه أنه قال: الطَّليلة البُورِياء، وقال الأصمعيّ: الباريُّ
لا غير^(٤) .

ب ي ض

قال الأصمعيّ: يقال: أتانى كلُّ أسود منهم وأحمر، ولا يقال: أبيض، يحكيها
عن أبى عمرو بن العلاء^(٥) .

(١) "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني ص ١٥٥، وكلمة البتة تؤكّد أنه تعقب لا جهل .

(٢) المخصّص لابن سيّدة باب (فعلت وأفعلت) ج ١٤، ص ٢٢٩ .

(٣) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ب ن ن) ج ١ ص ٣٨، والمحكم لابن سيّدة (ب ن ن)، والمخصّص له
باب (فعلت وأفعلت) ج ١٤ ص ٢٢٩، ولسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي
(ب ن ن) .

(٤) تهذيب اللغة للأزهريّ (ط ل) ج ١٣ ص ٢٩٥، ونقله ابن منظور فى لسان العرب (ط ل ل) .

(٥) إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٢٨٣، وتهذيب اللغة للأزهريّ (ح م ر) ج ٥ ص ٥٦، ولسان
العرب لابن منظور (ح م ر) .

ب ي ع

يقال: بعت الشيء: إذا بعته واشتريته جميعاً، وأما أبعته الشيء فعرضته لأن يباع، قال: ولا يقال: أبعته في معنى بعت، ولكن عرضته للبيع، وكذلك أقتلته وأضربته، قلت: فقول الشاعر:

ورضيت آلاء الكميت فمن يبع فرساً فليس جوادنا بمُباع

قال: إن لم يكن لغة لهم يعني أهل اليمن فهو ليس بمعرض للبيع (١).

ب ي ن

* قال (الأصمعي): بان: ليس من كلام العرب، إنما يقال: أبان الأمرُ وبين، ولو كان بان الأمر: استبان، لكان يقال: أمرٌ بائن، ولكن بان: إذا انقطع منك شخصه، من بان الخليط (٢).

* لا يجوز: جلست بين زيد فعمر (٣).

التاء

وسئل الأصمعي عن قول الشاعر:

بالخيرِ خيراتٍ وإن شراً فإِ ولا أريدُ الشرَّ إلا أن تَأ

يريد فشرّاً، ويريد إلا أن تريد. فقال الأصمعي: هذا ليس بصحيح في كلامهم، وإنما يتكلمون به أحياناً (٤).

(١) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٦٤، وكتاب جمهرة اللغة لابن دريد (باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة وكان الأصمعي يشدد فيه ولا يجيز أكثره) ج ٣ ص ٤٣٦، والمزهر للسيوطي ج ٢ ص ٢٣٨.

(٢) ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر صاحب الأصمعي، ورواية الإمام ثعلب ج ١ ص ٥٤٠.

(٣) انظر حرف الفاء من هذا المعجم.

(٤) الموشح للفرزباني ص ١٢.

ت ج ر

*أربح الله تجارته (١) .

*قال الأصمعي: يقال لعصارة التمر: التجير، بالثاء منقوطة بثلاث نقط من فوق. وهو فارسيٌّ مُعَرَّبٌ . والعامّة يقولون: التجير، بنقطتين من فوق، وهو خطأ^(٢).

ت ر ب

وفي حديث عليّ: لئن وليتُ بنى أمية لأنفضنهم نفض القصاب الودام التربة، وفي رواية: التراب الودمة، قال الأصمعي: سألتني شعبة عن التراب الودمة، فقلت: صحقت أو صحف لك، ليس هو هكذا، إنما هو الودام التربة، وهي بعض ما يكون في بطن الشاة يسقط إلى الأرض (٣) .

ت ر ج

وهي الأترجة، والعامّة تقول: أترنجة، وأنكرها الأصمعي (٤) .

ت م م

وحكى ابن بربى عن الأصمعي: وأدته للتمام بالآلف واللام، قال: ولا يجيء نكرة إلا في الشعر (٥) .

(١) انظر مادة (أل هـ) من هذا المعجم .

(٢) البارع للقالى ص ٦٦٧، والمعرب للجواليقي ص ٩٣، والمصباح المنير للفيومي (ث ج ر) .

(٣) كتاب غريب الحديث لأبى عبيد ج ٤ ص ٣٢٩، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٦٧، والنهاية فى غريب الحديث لابن الأثير ج ١ ص ١٨٥، ونقله عنه ابن منظور فى لسان العرب (ت ر ب) بلفظ "قال الأصمعي: سألت شعبة عن هذا الحرف فقال: ليس هو هكذا" ، ونقله على الصواب فى (و ذ م) .

(٤) شرح الفصيح للزمخشري ج ٢ ص ٥٥٥ .

(٥) لسان العرب لابن منظور (ت م م)، ولم أجده فى المطبوع من حواشى ابن بربى، ولعله فى المفقود منها حيث ينتهى المطبوع عند مادة (و ق ش) .

ت ن ي

وفى حديث قتادة: كان حُميد بن هلال من العلماء فأضرت به التناية. قال الأصمعي: إنما هي التناوة، أى ترك المذاكرة^(١).

ت ي ح

يقال: تاح له الشيء تيحًا وأتاح، أى عرض، ولم يعرف الأصمعي تاح، وأنشد غيره محتجًا عليه ببيت الحرث:

بينما الفتى يسعى ويُسعى له تاح له من أمره خالجُ

قال أبو حاتم: نسي، وإلا فهو معروف، والعرب تقول: من أين تحنت لنا؟^(٢).

ث ج ر

التجير : والعامّة يقولون: التجير^(٣) .

(١) هكذا فى تهذيب اللغة للأزهري (ت ن أ) ج ١٤ ص ٣٢٥، وهو يخالف ما جاء فى المحكم لابن سيده (ت ن و)، ونقله عنه ابن منظور فى لسان العرب (ت ن ا) بلفظ "وقال الأصمعي: هى التناية بالياء".

(٢) المخصص لابن سيده باب (فعلت وأفعلت) ج ١٤ ص ٢٣٠، وقد تعددت هنا ذكر النص كاملاً لأثبت أن عبارة "ولم يعرف الأصمعي..." يُعنى بها الإنكار والتعقب لا الجهل، والحرث خطأ والصواب الحارث، وهذا يخالف ما جاء فى "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني ص ١٧٤ بلفظ "ويقال: أتيح له الشيء، ولم يعرف تاح، وأنشد للحارث بن حلزة... ، ولم يعرف تاح إلا فى هذا البيت، قال أبو حاتم: وإلا فهو معروف، قال الأغلب:

تاح له بعدك حنزابٌ وأى

قال أبو حاتم: تاح فهو تائح، ومن أين تحت لنا.، فهذا النص يثبت أن الأصمعي لم ينكر "تاح"، ولكنه كان يرى أنه قليل وأنه لم يسمعه إلا فى قول الحارث، وهذا لا يُعدّ تعقبًا، وإنما هو بيان من الأصمعي بقلة استعمال هذا اللفظ؛ فإما أن يكون ابن دريد قد غلط أو سها فى قوله، وإما أن يكون الأصمعي قد رجع عن تعقبه دون أن يبلغ رجوعه ابن دريد، ولا يستبعد الباحث أن يكون ابن دريد لم يطلع على كتاب أبى حاتم.

(٣) انظر مادة (ت ج ر) من هذا المعجم .

ث ر ي

أثرى الرجلُ وثرى: إذا استغنى، وأبى الأصمعي إلا أثرى (١).

ث ق ل

الأصمعي: امرأة ثقّال مكفّال، ولا يقال في غير المرأة. أبو زيد كل ثقيل ثقّال (٢).

ث ل ث

* لا يجوز أن يقال: ثلاثة رجال، ولا ثلاثة فلوس، ولا ثلاثة كلاب (٣).

* قال الأصمعي: وناقاة ثنى إذا أنتجت بطنين، ولا يقال ثلث (٤).

ث م ن

أبو حاتم عن الأصمعي: يقال: ثمانية رجال، وثمانى نسوة، ولا يقال: ثمان، وأنشد الأصمعي:

لها ثنانيا أربع حسانُ وأربع فثغرُها ثمانُ

وقال: هذا خطأ، وأنكره (٥).

(١) كتاب جمهرة اللغة (باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة وكان الأصمعي يشدد فيه ولا يجيز أكثره) ج ٣ ص ٤٣٨، وهو المفهوم من "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١١٩ حيث أكتفى فيه بالرباعي فقط بلفظ: "أثرى الرجل إثراء: إذا كثر ماله، والاسم منه الثراء، ورجل مثر وثرى".

(٢) المخصص لابن سيده (نوعت النساء) ج ٣ ص ١٥٦، ولا يدرى الباحث هل تعقب الأصمعي كلمة "مكفّال" أيضاً؟! وإن كان سياق النص يوحي بأن التعقب في كلمة "ثقّال" فقط.

(٣) انظر مادة (ق ر أ) من هذا المعجم.

(٤) الإبل للأصمعي ص ٧٩، والمخصص لابن سيده (نوعت الإبل بعد النتاج من قبله) ج ٧ ص ٢٨.

(٥) تهذيب اللغة للأزهري (ث م ن) ج ١٥ ص ١٠٧، والمغرب في ترتيب المعرب للمطهرى (ث م ن)، وكشف الطرة عن الغرة للألوسي ص ١٩٠.

ث و ل

قال الأصمعي: الجماعة من النحل يقال لها الثَّوْلُ، قال: وهو الدَّبْرُ والخَشْرَمُ، ولا واحد لشيء من هذا (١).

ث و ي

قال الأصمعي: يقال: ثَوَى يَثْوِي فهو ثَاوٍ، وفي القرآن: "وما كنتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدِينٍ"، قال: ولا يقال: أَثْوَى يَثْوِي، فقلتُ: قال أبو عبيدة: أنشدني حُتْرُوش:

أَثْوَى وَقَصَّرَ لَيْلَةً لِيُزَوِّدَا

أَسْكَنَ النَّاءَ، قال: هو من أَثْوَى يَثْوِي، وقال: لو كان استفهامًا لكان بعده جواب له، ولكنه خبر له، ولذلك قال:

فمضتُ وأخلف من قَتِيلَةٍ موعِدَا

فلم يلتفت إلى قول أبي عبيدة، وقال: هو استفهام وحرك النَّاءَ من أَثْوَى وقال: وكذا كلام العرب أن كل استفهام ليس له جواب ولكن لبعضه جواب، وأنشدني الأصمعي قال: قال ابن معيط فأدخل ألف الاستفهام (٢):

أَكْفٌ يَدِيهِ ثُمَّ أَغْلَقَ بَابَهُ وَأَيَّقِنَ أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِغَافِلٍ

(١) تهذيب اللغة للأزهري (ث و ل) ج ١٥ ص ١٢٥، ولسان العرب لابن منظور (د ب ر).

(٢) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٧٦، وكرره ص ١٧٧، وكتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ث أ و ي) ج ١ ص ١٧١، وذكره النحاس في إعراب القرآن-الزمر/٣٢ بلفظ "والأصمعي لا يعرف إلا ثَوَى"، وذكره أبو أحمد العسكري في شرح ما يقع فيه التصحيف ص ٢٩٦ بلفظ "ورواية الأصمعي أَثْوَى مُحْرَكِ النَّاءِ عَلَى الاسْتِفْهَامِ"، وتبع القرطبي في تفسيره- الزمر/٣٢ النحاس في عبارته، وصرح عبد القادر البغدادي في خزنة الأدب ج ٣ ص ٣٨٤ فقال: "وأنكر الأصمعي أَثْوَى بمعنى ثوى"، وأهمله الزبيدي في تاج العروس.

ج ب ر

يقال: أجبرته على الأمر فأنا مُجبرٌ وهو مُجبرٌ، ولا يقال: جبرته وهو مجبور، ونقول: جبرت الفقير والكسير والعظم (١).

ج خ ف

قال ثعلب: حكوا لنا عن الأصمعي أنه قيل له: إن أبا عبيدة يحكى: وقع في رُوعى وفي جخيفي، فقال: أما الرُوع فنعم، وأما الجخيف فلا (٢).

ج د د

وقال (الأصمعي): في قول الراعي:

فأصبحت الصُّهْبُ العِتَاقُ وقد بدا لهنّ المنارُ والجوادُ اللوائِحُ

أخطأ الراعي حين خفّف الجواد، وهو جمع الجادّة من الطرق التي بها جُدّد (٣).

*الأصمعي: الجدّاء: المفازة اليابسة، وكذلك السنة الجدّاء، ولا يقال: عام أجدّ (٤).

*قال الأصمعي: وقال أبو عمرو بن العلاء: كنا عند أمير من الأمراء فقال جبلة بن مخرمة: كنا عند جدّ النهر، فقلت: جدّة النهر، فمازلتُ أعرفها فيه. وقال أبو حاتم: قال الأصمعي: يقال: كنا عند جدّة النهر، بالهاء (٥).

(١) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٠٤، ورواه ابن دريد في كتاب جمهرة اللغة (باب ما

اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة وكان الأصمعي يشدد فيه ولا يجيز أكثره) ج ٣ ص ٤٣٧ بلفظ

(جبرت الرجل على الشيء وأجبرته ولم يعرف الأصمعي إلا أجبرته).

(٢) الألفاظ لابن السكيت ص ٥٤٧.

(٣) تهذيب اللغة للأزهري (ج د) ج ١٠ ص ٤٥٨.

(٤) المخصص لابن سيده (الفوات والفيافي) ج ١٠ ص ١١٤.

(٥) البارع للقالى ص ٥٧٢، وتهذيب اللغة للأزهري (ج د) ج ١٠ ص ٤٥٩.

*قال الأصمعي: وتقول العرب لمن لبس ثيابًا جديدًا أو ثيابًا جُدْدًا، ولا يقال: جُدْدًا: أبْلٌ وأجْدَدٌ (١).

*قال أبو حاتم: قال الأصمعي: يقال: دار جديد ولا يقال: جديدة، وكذلك ملحفة جديد، بغير هاء. فقلت له: فقد قال مزاحم العقيلي - أنشدني أبو عبيدة: تراها على طول القواء جديدة .

فقال: إنما هو: تراها على طول القواء جديدا، مزاحف (٢).

ج ذ ع

*قال الأصمعي: جِذاعُ الرجل: قومه، لا واحد لهم (٣).

*قال الأصمعي: الجُدُوعَة وقت، وليست بسقوط سن (٤).

ج ر ح

قال أبو زيد: ويقال: ركب فلان الجَرَجة، بفتح الجيم والراء، على مثال دَرَجة، وهي الأرض إذا ركبها. قال أبو حاتم: قال الأصمعي: صحَّف أبو زيد، إنما هي الخَرَجة، بالخاء والجيم (٥).

(١) البارع للقالى ص ٥٧٣ بدون ضبط، وفي إصلاح المنطق لابن السكيت ص ١٦٧ دون نسبة إلى الأصمعي بلفظ: "وتقول: هذه ثياب جُدْد، ولا يقال: جُدْد، إنما الجُدْد الطرائق. قال الله عز وجل: ومن الجبال جُدْد بيض".

(٢) البارع للقالى ص ٥٧١، ومجالس العلماء للزجاجي ص ١٥١.

(٣) المخصص لابن سيده (أسماء الجماعات من الناس) ج ٣ ص ١٣١.

(٤) المخصص لابن سيده (أسنان الخيل) ج ٦ ص ١٣٨ بلفظ "وليس"، ولم أعثر على النص في كتاب الخيل للأصمعي تحقيق هلال ناجي، ولا في نشرة نوري حمودي القيسي.

(٥) البارع للقالى ص ٥٧٠.

ج ر ج ر

وفى الحديث فى قوم يقرءون القرآن: لا يجاوز جراجهم . قال الأصمعى:
أراد حلوقهم، ولا واحد لها (١) .

ج ر د

*قال ابن شميل: والجرد، بالبدال، بلا تعجيم: ورَمَّ فى مؤخر عرقوب الفرس،
قال الأزهرى: ولم أسمع الجرد، بالبدال، فى عيوب الخيل لغير ابن شميل، وهو ثقة
مأمون، وأما أبو عبيدة فإنه ينكر الجرد بالبدال، وكذلك الأصمعى وغيره (٢).
*الأصمعى: الغرمول والجردان، وهذان الاسمان لا يكونان إلا لذى
الحافر، والقضيب فى كل ذكر (٣) .

ج ر ش

قال الأصمعى: كنت فى مجلس شعبة بن الحجاج فروى حديثاً قال فيه:
فيسمعون جرّش طير الجنة، بالشين المعجمة، فقلت: جرّس، بالسّين غير المعجمة،
فالتفت ينتبصرنى، فلما رآنى قال: خذوها عنه فإنه أعلم بهذا منا (٤) .

(١) غريب الحديث لابن قتيبة ج ١ ص ٤٣١ .

(٢) تهذيب اللغة للأزهرى (ج ر د) ج ١١ ص ١٠، ونقله عنه ابن منظور فى لسان العرب، والزبيدى فى
تاج العروس (ج ر د) بإسقاط رأى أبى عبيدة والأصمعى.

(٣) كتاب الخيل للأصمعى. رواية أبى حاتم السجستاني. تحقيق هلال ناجى ص ١٩١، وفى نشرة
نورى حمودى القيسى ص ٣٦٦، والمخصص لابن سيده (باب خلق الخيل) ج ٦ ص ١٤٢ وزاد:
"وقال مرة: لا يسمى الذكر من الحصان العتيق إلا النضى، ولا يقال له: جردان ولا غرمول".

(٤) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ج ر س) ج ٢ ص ٧٥، ومراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى
ص ٩٦، وتصحيفات المحدثين لأبى أحمد العسكري ق ١ ص ٣٢، ومجمل اللغة لابن فارس
(ج ر س)، ورواه المخصص لابن سيده باب (فعلت وأفعلت) ج ١٤ ص ٢٣٢ بلفظ "قال الأصمعى:
وسمعت حماد بن سلمة يقول: نُحِلُّ جَرَشَتَ العرْفط، بالشين معجمة، فقلت أنا: جرست، بالسّين،
فقال: خذوها عنه فإنه أعلم بها"، والنهاية فى غريب الحديث لابن الأثير ج ١ ص ٢٦٠ .

ج ر ع

جرعت الماء أجرعه، وجرعت ، بالفتح ، لغة أنكرها الأصمعي (١) .

ج ر م

الجرم: الجسد، والجرم اللون. والأصمعي وأبو عبيدة يقولان: الجرم إنما هو البدن لا غير (٢) .

ج ر و

قال أبو حاتم: قال الأصمعي: وتقول العرب: قرقس الجرو، على مثال فعلل، بفتح الفاء: إذا دعاه، ولا يقال: الجرو ولا الجرو (٣) .

ج ر ي

يقال: جارية بيّنة الجراء. قال الفراء: إذا كسرت جيمه مُدًّا، وإذا فتحت قُصِر، قال: وربما فُتِحَت الجيم ومُدَّ في الشعر. وقال الأصمعي: لا أعرف الجراء إلا بالمد والفتح، وأنشد للأسود بن يعفر:
والبيض قد عنست وطال جراؤها (٤) .

ج س ر

أبو حاتم: قال الأصمعي: قال أبو عمرو: تقول للقبيلة التي من قيس عيلان: جسّر، بالفتح، وكذلك جسّر النهر، بفتح الجيم، قال: ولم أسمع الجسّر، بكسر الجيم في شيء (٥) .

ج ع د

قال أبو حاتم في كتابه الأضداد: قال الأصمعي: زعموا أن الجعد السخّي، قال: ولا أعرف ذلك، والجعد البخيل، وهو معروف. قال: وقال كثير في السخّي كما زعموا يمدح بعض الخلفاء:

(١) إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٢٠٨، والصاحح للجوهري (ج ر ع)، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص ٤٨٠،

ولسان العرب لابن منظور (ج ر ع) .

(٢) إصلاح المنطق لابن السكيت ص ١٤ .

(٣) هكذا في البارع للقالى ص ٥٥١ دون ضبط كلمة "الجرو" في المواضع الثلاثة.

(٤) المقصور والممدود للقالى ص ٦٧، ٤٣٤ .

(٥) البارع للقالى ص ٦٦٤ ، ٦٦٥ .

إلى الأبيض الجعد بن عاتكة الذى له فضلٌ مُكِّ في البريةِ غالب^(١)

ج ع ش

قال الأصمعي: يقال : جعسوس وجعشوش، كل ذلك إلى إلى قَمَاةٍ وصِغَرٍ
وِقَلَّةٍ، ويقال : هو من جعاسيس الناس، ولا يقال في هذا بالشين^(٢).

ج ع ل

وكان الأصمعي يقول: قولهم : جُعِلْتُ فداك، وجَعَلَنِي اللهُ فداك، مُحَدَّث^(٣).

ج ف ل

* يقال: جَفَلَتِ الرِّيحُ السَّحَابَ: قَلَعَتْهُ فَذَهَبَتْ بِهِ، هَذَا إِذَا عَدَّيْتَهُ إِلَى مَفْعُولٍ لَمْ
تَقُلْ بِالْأَلْفِ أَجْفَلْتَهُ، وَمِنْ ذَلِكَ رِيحٌ جَوَافِلٌ؛ لِأَنَّهَا تَجْفَلُ السَّحَابَ، قَالَ أَبُو النَّجْمِ
العجلى:

يجفلها كل سنام مجفل

ويقال: أجفل القوم إذا انكشفوا، وأجفلت النعام إذا انكشفت فمرت، تدخل
الألف، وقال مرة أخرى: هذا في التعدى مثل الأول، قلت: قالوا: النعام الجوافل،
قال : ربما جاء كما قالوا: مما تطيح الطوائح، فجاء على غير فعله، وكقوله: الرياح

(١) تهذيب اللغة للأزهري (ج ع د) ج ١ ص ٣٤٨، ولسان العرب لابن منظور (ج ع د)، ولم يجد الباحث هذا النص بهذا اللفظ في الأضداد لأبي حاتم، والذي في نشرة هفتر ص ١٥٥، ونشرة د. محمد عودة ص ١٧٨: "ويقال: الجعد السخي، والجعد البخيل، وقال كثير:". دون ذكر للأصمعي!! ولعل الأزهري رجع إلى نسخة أخرى من هذا الكتاب غير النسخة التي اعتمد عليها هفتر، وتابعه عليها د. محمد عودة .

(٢) الأملى للقالى ج ٢ ص ١٢٧، والقلب والإبدال لابن السكيت ص ٤١، وكتاب الإبدال له ص ١١٠، والخصائص لابن جنى (باب في الحرفين المتقاربين) ج ٢ ص ٨٦، وسر صناعة الإعراب له ج ١ ص ٢٠٥، ولسان العرب لابن منظور (ج ع س) .

(٣) البيان والتبيين للجاحظ ج ٢ ص ٣١٨ .

اللواحق، فلم يقل فى اللواحق شيئاً؛ لأنها فى القرآن، قال أبو حاتم: الأصل ملاحح ومطاوح (١).

* الأصمعى: دعوتهم الجفلى، وهو أن يدعو جماعتهم. وأنكر الأجلّى (٢).

ج ل ب

قال أبو عبيدة: أجلبت على الفرس وجلبت، وقال الأصمعى: جلبت ولا يقال: أجلبت (٣).

ج ل ل

* قال أبو عليّ: قال الأصمعى: لا يقال الجلال إلا فى الله عز وجل (٤).

(١) "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني ص ١٧٩ بدون ضبط، وانظر مادة (ط و ح) من هذا المعجم ففيه تعقب "طاح" صراحة، وجاء بيت أبى النجم فى لسان العرب لابن منظور (ج ف ل) بلفظ "مُجَلِّ" بضم الميم وكسر الفاء، كما جاء فيه: "أجفلت الريحُ الترابَ أى أذهبتَه وطيرتَه" ثم استدلّ بما أنشده الأصمعى لمزاحم العقيليّ :

وهابِ كجُثمانِ الحمامةِ أجفلت
به ريحُ ترَجٍ والصَّبَا كلُّ مُجَلِّ
فلعلَّ الأصمعى قد رجع عن هذا التعقب .

(٢) هكذا فى الغريب المصنف لأبى عبيد تحقيق د. العبيدى ص ٥٦٠، وجاءت فى إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٣٨١، والبارع للقالى ص ٦٤٥، والصحاح للجوهريّ ولسان العرب لابن منظور (ج ف ل) بلفظ "ولم يعرف الأصمعى الأجلّى"، وهذا يؤكد لى أن هذا التعبير يعنى عند اللغويين التعقب لا الجهل.

(٣) المخصص لابن سيده (الزجر بالخيّل والبيغال والحمير) ج ٦ ص ١٨٢، وهو المفهوم من "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني حيث جاء فيه ص ١٢٨: "ويقال: جلب على الفرس، وأما أجلب عليهم فجمع عليهم، وفى القرآن: وأجلب عليهم بخيلك ورجلك".

(٤) (الأمالى للقالى ج ١ ص ٢٥٠).

* عن أبي نصر: كان الأصمعي يقول: الجَلَلُ: الصغير اليسير، ولا يقول: الجلل العظيم (١).

ج م ز

قال أمية بن أبي عائذ:

كأنى ورحلى إذا زُعْتُهَا على جَمَزَى جازئ بالرحالِ

أو اصحم حامِ جراميزه حَزَابِيَّةٌ حَيَّدَى بالدَّحَالِ

قال شمر: بلغنى أن الأصمعي قال: قول الهذلي: جمزى وحيدى خطأ؛ لأن فعلى لا تكون إلا لمؤنث (٢).

ج م س

كان الأصمعي يقول: أكثر ما تستعمل العرب فى الماء جمد، وفى السمن وغيره جمس، وكان يعيب ذا الرمة فى قوله:

ونقرى سديفَ اللحم والماء جامسُ

(١) الأملى للقالى ج ١ ص ٢٥٠، وجاء فى كتاب الأضداد المنسوب للأصمعي ص ١٠، وكتاب الأضداد لابن السكيت ص ١٦٨ "قال جميل:

رسم دار وقفت فى طلله كدت أقضى الغداة من جلله

أى من أجله. قال الأصمعي: من عظمه فى صدرى، قال: وسمعت أبا عمرو الشيباني يقول: الجلل الصغير، والجلل العظيم، قال: ولا أعرف الجلل فى معنى العظيم" وهذا نص غريب يرى الباحث فيه تناقضاً لم يشر إليه هفتر؛ إذ كيف يفسر الأصمعي "الجلل" فى بيت جميل بمعنى العظيم ثم يقول: لا أعرف الجلل فى معنى العظيم!؟

(٢) هكذا فى تهذيب اللغة للأزهري (ج م ز) ج ١٠ ص ٦٣٠، وأماما جاء فى كتاب شرح أشعار الهذليين للسكري ج ٢ ص ٤٩٨، والمقصود والممدود للقالى ص ١٤٣، والمزهر للسيوطى ج ٢ ص ٧١، ولسان العرب لابن منظور (ج م ز) فبلفظ "قال الأصمعي: لم أسمع فعلى إلا فى المؤنث إلا فى بيت أمية بن أبي عائذ".

ويقول: لا يكون الجموس إلا للدم، ولا يقال للماء إلا جامد (١) .

ع م ج

* قَوْمُوا بِأَجْمَعِكُمْ، وَالْأَجْمَعُ: جَمَاعَةٌ جَمْعٌ، وَلَا يَكُونُ بِأَجْمَعِكُمْ، وَغَيْرُهُ يُجِيزُهَا (٢).

* امرأة جامع: في بطنها ولد، وقصره الأصمعي على الأتان من الوحش (٣).

ج م م

يقال: جَمَّتْ الرَكِيَّةُ تَجَمَّ جَمُومًا، إِذَا اجْتَمَعَتْ جَمَّتْهَا أَي مَأْوَاهَا، وَلَا يُقَالُ: أَجَمَّتْ، وَلَكِنْ أَجَمَّ الشَّيْءُ، إِذَا حَانَ (٤).

ج ن ب

* جَنَبَ الرَّجُلُ يَجْنُبُ جَنَابَةً وَأَجْنَبَ، وَلَمْ يَعْرِفِ الْأَصْمَعِيُّ إِلَّا أَجْنَبَ (٥).

* عَصَفَتِ الرِّيحُ وَأَعَصَفَتْ، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ الْأَصْمَعِيُّ؛ لِأَنَّ فِي الْقُرْآنِ "رِيحٌ عَاصِفٌ"، وَجَنَبْتُ وَأَجْنَبْتُ، وَشَمَلْتُ وَأَشْمَلْتُ، وَدَبَّرْتُ وَأَدْبَرْتُ، وَصَبْتُ وَأَصَبْتُ،

(١) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ج د م) ج ٢ ص ٦٨، وكرّره في (ج س م) ج ٢ ص ٩٥، وكذا في (باب) ج ٣ ص ٤٢٦، وشجر الدر لأبي الطيب اللغوي ص ٢٤٤، والوساطة بين المتنبى وخصومه لأبي الحسن الجرجاني ص ٣٥٢، وكتاب الأفعال للسرقسطي ج ٢ ص ٢٥٨، ٢٩١، والمخصص لابن سيده (جموس السمن) ج ٥ ص ٤٩، وكرّره في (باب الثلج والبرد ونحوهما) ج ٩ ص ١١٩، ولسان العرب لابن منظور (ج م س).

(٢) هكذا ذكره ابن قتيبة في أدب الكاتب (باب ما ينقص منه ويزاد فيه) ص ٣٢١، والضمير في "غيره" يعود إلى الأصمعي؛ لأنه سبق ذكره.

(٣) المخصص لابن سيده (الحمل والولادة) ج ١ ص ١٩.

(٤) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٠٦.

(٥) المخصص لابن سيده (باب فعلت وأفعلت) ج ١٤ ص ٢٣١.

أجاز ذلك أبو زيد وأبو عبيدة، ولم يجزه الأصمعي، ثم زعموا أن أبا زيد رجع عنه^(١).

ج ن ز

*الجنازة بالكسر: السرير، وبالفتح الميت، وقيل: هما لغتان، وعن الأصمعي: لا يقال بالفتح^(٢).

*أبو حاتم عن الأصمعي: الجنازة، بالكسر، هو الميت نفسه، والعوام يتوهمون أنه السرير. تقول العرب: تركته جنازة أي ميتاً^(٣).

ج ن س

وكان الأصمعي يدفع قول العامة: هذا مجانس لهذا، إذا كان من شكله، ويقول إنه مولد. وعن بعضهم: فلان لا يجانس الناس إذا لم يكن له تمييز ولا عقل، والأصمعي ينكر هذا ويقول: المجانسة والتجنيس مؤلَّد، وليس من كلام العرب^(٤).

(١) هكذا في كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة وكان الأصمعي يشدد فيه ولا يجيز أكثره) ج ٣ ص ٤٣٥، والمخصص لابن سيده باب (فعلت وأفعلت) ج ١٤ ص ٢٣٣ بلفظ "جنبت الريح وأجنبت، أجازها أبو زيد وأبو عبيدة، ولم يجزها الأصمعي"، وهذا كلام مُبْهِم لا يُبَيِّن ما أنكره الأصمعي، ولكن وجد الباحث في إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٢٢٦، ما يزيل هذا الإبهام، انظر مادة (ق ب ل) من هذا المعجم.

(٢) المغرب للمطرزي (ج ن ز)، وفي تهذيب اللغة للأزهري (ج ن ز) ج ١٠ ص ٦٢٣، ونقله ابن منظور في لسان العرب (ج ن ز) بلفظ: "قال الليث: الجنازة الإنسان الميت، وقد جرى في أفواه الناس جنازة، بالفتح، والنحارير ينكرونه".

(٣) تهذيب اللغة للأزهري (ج ن ز) ج ١٠ ص ٦٢٣، وجاء في لسان العرب لابن منظور (ج ن ز) بلفظ "والعوام يقولون إنه السرير....".

(٤) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ج س ن) ج ٢ ص ٩٥، والمقاييس لابن فارس، ومجمل اللغة له، والصحاح للجوهري (ج ن س)، والعمدة لابن رشيق القيرواني ج ٢ ص ٥٤٩، والمحكم لابن سيده (ج ن س) ج ٧ ص ١٩٦، والمغرب للمطرزي (ج ن س)، وكتاب ذيل فصيح ثعلب لعبد اللطيف البغدادي ص ٢١، ولسان العرب لابن منظور، والمصباح المنير للفيومي، والقاموس المحيط للفيروزآبادي (ج ن س).

ج ه د

يقال: جهَد فلانٌ جُهْدَه فهو جاهد، وأجهَد فلانٌ: إذا بلغ جُهْدَه كُلَّه، وجهَّده المرضُ والشَّيءُ فهو مجهود، ولم أسمع أجهَّده فهو مُجهِّدُه (١).

ج ه ر م

وفى قول رؤبة:

بل بلدِ مِلاءِ الفِجاجِ قَتَمُه لا يُشْتَرى كَتَانُه وجَهْرَمُه

قال الأصمعي: جَهْرَم قريةٌ بفارس، فظنَّ أن جَهْرَم ثياب (٢).

ج و ح

يقال: جاح الله ماله، ولا يقال: أجاح، ويدلُّك على جاح قولهم: أصابته جائحة اجتاحت ماله (٣).

ج و ي

الجَوَى، مقصور، ألم يجده الإنسان في قلبه من مرض أو غم. قال الأصمعي: بل الجَوَى طول الضننى (٤).

ح ب ب

*الأصمعي: قال أبو عمرو: عمر بن أبي ربيعة حُجَّةٌ في العربية، وما تُعَلَّق عليه إلا بحرف واحد، قوله:

ثُمَّ قالوا تُحِبُّها قُلْتُ بَهْرًا

(١) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١١٦، ونسبه إلى الأصمعي وحده ابن سيده في المخصص باب (فعلت وأفعلت) ج ١٤ ص ٢٣١.

(٢) بقية التنبيهات على أغلاط الرواة لعلي بن حمزة البصرى ص ١٠٤.

(٣) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٠٩، ونسبه ابن سيده في المخصص باب (فعلت وأفعلت) ج ١٤ ص ٢٣١ إلى الأصمعي وحده بلفظ "جاح الله ماله، وأجاحه، وأنكرها الأصمعي بالألف".

(٤) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ج أ و ي) ج ١ ص ١٧١.

وكان ينبغي أن يقول: أتحبُّها؛ لأنه استفهام (١).

*يقال: هو يُحِبُّني ويَحِبُّني، ولا يقال: حَبَّني ولا حَبَّبْتُه، قال الأصمعي: سمعتُ من يقول: تَحِبُّه، بالفتح في التاء خاصة، ولم أسمع حَبَّبْتُه ولا أنا أَحِبُّه، وقال بعضهم: "يَحِبُّبِكُم اللهُ"، وسألتُ الأصمعي عن قول ساعدة:

هَجَرْتُ غَضُوبٌ وَحَبًّا مِنْ يَتَجَنَّبُ

فقال: ليس هذا من أَحَبَّ يُحِبُّ، وإنما هو من حَبَّ، من الفعل فَعَلَ يا رجل، مثل ظرْف، أي صار حبيبًا (٢).

ح ت ر

ويقال: أحترتُ العَقْدُ إذا أحكمته، ليس غيره، وأما قولهم: ما حترته شيئًا أي ما أعطيته إياه (٣).

(١) الموشح للمرزباني ص ٢٥٨، ٢٥٩.

(٢) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ٩٤، ٩٨، وذكره ابن سيده في المحكم (ح ب) ج ٢ ص ٣٧٩ عامًا بقوله: "وكره بعضهم حَبَّبْتُه" وذكره الخفاجي في شرح درة الغواص ص ٨٢ بلفظ "قال الأصمعي: لا أعرفه إلا في يَحِبُّ المبدوءة بالياء التحتية"، وتبعه عبد القادر البغدادي في خزانة الأدب ج ٣ ص ٢١٦ بلفظ "وقال الأصمعي: تَحِبُّ، بفتح التاء، ولا أعرفه في غير التاء، ولا أعرف حَبَّبْتُ"، وذكره الزبيدي في تاج العروس (ح ب ب) بلفظ ابن سيده؛ وبهذا تتفق هذه المصادر على إنكار الأصمعي الفعل الماضي الثلاثي مُتَعَدِّيًا وتختلف في مضارعه.

(٣) هكذا في (فعلت وأفعلت) لأبي حاتم السجستاني ص ١٣١، وهو يخالف ما جاء في كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة وكان الأصمعي يشدد فيه ولا يجيز أكثره) ج ٣ ص ٤٣٩ بلفظ "حترت العقد وأحترته: إذا أكدته، قال الأصمعي: لا أعرف إلا حترت، وروى البغداديون بيت الهذلي:

لما أحسوا أهل دين محتر

هاجوا لقومهم السلام كأنهم

ولم يروه الأصمعي."

ح د د

*يقال: أَحَدَّتْ المرأة على زوجها إحدادًا إذا تركت التطيبَ والزينةَ، وهى مُحَدَّةٌ، ولم يعرف حَدَّتْ (١).

*قال: ويقال: الإحداد، ولا يقال: الحداد (٢).

ح ذ و

*الأصمعي: حَدَّاءٌ بَيْنَ الحَذْوِ، ولا يقال: بَيْنَ الحِذاءِ، إنما الحذاء النعل والخُفُّ (٣).

*أبو حاتم عن الأصمعي: حذاني فلان نعلا، ولا يقال: أحذاني، وأنشد للهللي (٤):

حذاني بعدما خذمت نعالِي

ح ز ز

أبو حاتم عن الأصمعي: تقول: حُجزة السراويل، ولا تقول: حُزَّة (٥).

(١) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٤١، وذكره ابن دريد في كتاب جمهرة اللغة (ح د د) ج ١ ص ٥٨ بلفظ "وأبي الأصمعي إلا أَحَدَّتْ فهى مُحَدَّةٌ، ولم يعرف حَدَّتْ" وذكره الجوهري فى الصحاح (ح د د) بلفظ: "ولم يعرف الأصمعي إلا أَحَدَّتْ فهى مُحَدَّةٌ"، وذكره ابن سيده فى المحكم (ح د د) ج ٢ ص ٣٥٥ مستعملا عبارة ابن دريد، وأما القرطبي فقد أشار إليه فى تفسيره - البقرة/ ٢٣٤ بلفظ الجوهري، ونقله ابن منظور عن ابن سيده فى لسان العرب (ج د د)، وصرح به الفيومى فى المصباح المنير (ج د د) بقوله: "وأنكر الأصمعي الثلاثى واقتصر على الرباعى".

(٢) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٤١.

(٣) المخصص لابن سيده (النعال والخفاف) ج ٤ ص ١١٣.

(٤) تهذيب اللغة للأزهري (ح ذ ا) ج ٥ ص ٢٠٥، ورواه ابن سيده عن الأصمعي مباشرة فى المخصص (النعال والخفاف) ج ٤ ص ١١٢ بلفظ "الأصمعي: حذاني نعلا ولا يقال أحذاني، إنما الإحذاء من العطية" وكذا فى لسان العرب لابن منظور (ح ذ ا).

(٥) تهذيب اللغة (ح ز) ج ٣ ص ٤١٢، وفى لسان العرب لابن منظور (ح ز ز) عن الأصمعي دون ذكر أبي حاتم.

ح ز ن

حزنى هذا الأمرُ وأحزنى، أجاز ذلك أبو زيد، وقال الأصمعى: لا أعرف إلا حزنى^(١).

ح س ب

قال الأصمعى: فلان حسن الحسبة في الأمر، أى حسن التدبير والنظر فيه، وليس هو من احتساب الأجر؛ فإن احتساب الأجر فعل لله لا لغيره^(٢).

ح س ن

روى اللحياني عن الأصمعى قال: يقال: أطعمنان مطايبها وأطايبها، وامرأة حسنة المعارى، والخيل تجرى على مساويها، والمحاسن والمقاليد، لا يعرف لهذه واحدة. قال: وقال الكسائي: واحد المطايب مطيب، وواحد المعارى معرى، وواحد المساوى مسوى^(٣).

(١) هكذا فى كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ح ز ن) ج ٢ ص ١٥٠، ١٥١، وقد خالف نفسه فى (باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة وكان الأصمعى يشدد فيه ولا يجيز أكثره) ج ٣ ص ٤٣٧ حيث قال: "قال أبو زيد: حزنى ولا يقال: أحزنى"، وخالفه الفيومى فى المصباح المنير (ح ز ن) حيث قال: "ومنع أبو زيد استعمال الماضى من الثلاثى فقال: لا يقال: حزنه"، وجاء فى المزهرة للسيوطى ج ١ ص ٢٣٣ نقلا عن شرح الفصيح لابن خالويه بلفظ: "الأصمعى يقول: حزنى الأمر يحزنى، ولا يقول: أحزنى"، ونقل الزبيدى فى تاج العروس (ح ز ن) قول الفيومى: وجاء فى "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني ص ٩٤ بلفظ "قال أبو زيد: يقال: حزنى الأمر ولا يقال: يحزنى، ولا يقال أيضا فيما زعم أحزنى، قال الأصمعى: يقال حزنى الأمر ولم أسمع غيره وهو يحزنى، وقال مرة: أظن بعضهم قال: أحزنى"، وهذه العبارة الأخيرة تبين رجوع الأصمعى عن هذا التعقب أو تردده فيه.

(٢) المصباح المنير للفيومى (ح س ب).

(٣) تهذيب اللغة للأزهري (ط ا ب) ج ١٢ ص ٤٠، وسياق النص يؤكد أن الإشارة فى قوله: "لا يعرف لهذه واحدة" ليست إلى المقاليد وحدها بل لكل الكلمات السابقة.

ح ش ش

*سألت الأصمعي عن أحشّ ولذّ الناقة والشاة والمرأة، وقال: لا أعرف أحشّ ولا حشّ: إذا يبس في بطنها، ولكنّي أعرف أحشّت المرأة والشاة والناقة: إذا رمت بالولد حشيشاً، قلت: أفتعرف البتة أحشّ أي صار حشيشاً، قال: لا، قلت: أفتعرف استحشّ النبات: إذا يبس، قال: لا أعرفه (١) .

*قال الأصمعي: الحشيش: اليابس، ومن قال للرطب: حشيش، فقد أخطأ، والعامّة يغلطون فيظنون الرطب، وهو خطأ، إنما الحشيش ما قد يبس (٢) .

ح ش ك

وقال الأصمعي في قول زهير:

خاف العيون ولم ينظر بها الحشك

إنما هو الحشك، فحرك للضرورة (٣) .

ح ش م

*يقال: أحشمتُ الرجل: إذا حدثته بحديث فغضب منه، ولا يقال: حشمتّه (٤) .

*قال ابن قتيبة: ومن ذلك الحشمة يضعها الناس موضع الاستحياء. قال الأصمعي: وليس كذلك، إنما الحشمة بمعنى الغضب، وحكى عن بعض فصحاء العرب: إن ذلك لما يُحشمُ بنى فلان، أي يغضبهم (٥) .

(١) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٨٢ .

(٢) الإبل للأصمعي ص ٨٠، والنبات له ص ٢٨، وفعلت وأفعلت لأبي حاتم السجستاني ص ١٨٣ .
والاقتضاب لابن السيد البطليوسي ق ٢ ص ٤٩ .

(٣) المخصص لابن سيده (نعوت الماء من قبل كدرته) ج ٩ ص ١٤١ .

(٤) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٢٧ .

(٥) أدب الكاتب لابن قتيبة (باب معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه) ص ١٩، والصباح للجوهري (ح ش م)، والاقتضاب لابن السيد البطليوسي ق ٢ ص ١١، والمصباح المنير للفيومي (ح ش م)،

ح ض ر

فى قول أبى ذؤيب:

بنات المخاض شومها وحضارها

قال الأصمعى: لا واحد لهذين الحرفين (١).

ح ف ف

قال الأصمعى: الحَفَّة: المنوال، وهو الخشبة التى يُلَفُّ عليها الحائك الثوب،

ولا يقال له: حَفٌّ، إنما الحَفُّ النَّسْجُ (٢).

ح ق د

الأصمعى: حَقَّدْتُ عليه حَقْدًا وحَقْدًا، وأنكر حَقَّدْتُ أَحَقْدَ (٣).

ح ك أ

قال الأصمعى: أهل مكة حرسها الله تعالى يسمون العظاءة الحُكَّاءة، مثال

همزة، والجميع الحُكَّاءُ، مقصورًا، وقالت أم الهيثم: الحُكَّاءة، ممدودة مهموزة، وهى

كما قالت (٤).

=و بحر العوام فيما أصاب فيه العوام ص ٢١٦، وذكره د. عبد الفتاح سليم فى كتابه: اللحن فى اللغة
مظاهره ومقاييسه ص ٢٤ نقلًا عن الجمانة فى إزالة الرطانة.

(١) ديوان الهذليين (من رواية الأصمعى وغيره) ق ١ ص ٢٥ .

(٢) الغريب المصنف لأبى عبيد تحقيق. د. العبيدى ص ٧٠٨، والصحاح للجوهرى (ح ف ف).

(٣) المخصص لابن سيدة (الحقد والبغضة) ج ١٣ ص ١٢٨ .

(٤) العباب للصغانى (ح ك أ)، ونقله عنه الزبيدى فى تاج العروس (ح ك أ) .

ح ك م

أحكمتُ الرجل عن كذا وحكمته: إذا منعه منه، قال أبو حاتم: قال الأصمعي: قرأت في بعض الكتب للخلفاء الأول: فأحكِم بني فلان عن كذا، وأبى الأصمعي إلا أحكم، وذكر أنه لا يجوز غيره (١).

ح ل ب

حلائب الرجل: أنصاره من بني عمه خاصة، هكذا يقول الأصمعي، فإذا كانوا من غير بني عمه فليسوا بحلائب (٢).

ح ل ت

قال الأصمعي في قول أبي ضبّ الهذلي:

والقوم دونهم الحَلَيْتُ فأرثدُ

قال: لا يقال الحَلَيْتُ إلا بالتصغير (٣).

ح ل ل

*يقال: حلّ فلانٌ من إجماعه، ليس غير ذلك، وهو حلال، ولا يقال: أحلّ، وأما قول زهير:

وكم بالقيانِ من مُحِلِّ ومُحْرِمِ

فالمُحِلِّ: الداخل في حلِّ، والمُحْرِمِ: الداخل في حرمة أو ذمّة أو عهد، وأنشد عن خلف:

قتلوا كسرى بلبيلٍ مُحْرِمًا

(١) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ح ك م) ج ٢ ص ١٨٦، وحكاة في الاشتقاق له ص ٧٦ بلفظ "يقال: حكمت الدابة وأحكمتها فهي محكومة، وأبى الأصمعي إلا أحكمتها".

(٢) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ب ح ل) ج ١ ص ٢٢٩.

(٣) معجم البلدان لياقوت الحموي (ح ل ي ت).

قال: إنما أراد أنه كان في حُرْمَةٍ؛ لأن ابنه وثب عليه فقتله (١).

* قال الأصمعي: لا تكون الحُلَّة إلا ثوبين: إزارًا ورداء (٢).

ح ل ي

قال الأصمعي: يقال في زجر الناقة: حَلِي لا حَلَيْتِ (٣).

ح م ر

* أحمر عاد: غلط، والصواب أحمر ثمود (٤).

* لا يقال حمارٌ الشتاء، ولكن يقال: حمارٌ القَيْظ (٥).

ح م ل

قال الأصمعي: حَمائلُ السيف، لا واحد لها من لفظها، وإنما واحدها

مِحْمَل (٦).

ح م م

* قال الأصمعي: ما كان معناه قد حان وقوعه فهو أجمٌ، بالجيم، وأنشد:

إن يكن ذاكمُ الفِراقُ أجمًا

ولم يعرف أحمٌ، بالحاء في ذا المعنى (٧).

(١) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٥٤، وتهذيب اللغة للأزهري (ح ل) ج ٣ ص ٤٤٤،

ولسان العرب لابن منظور (ح ل ل).

(٢) العقد الفريد لابن عبد ربه ج ٤ ص ٢٦.

(٣) تهذيب اللغة (باب الحاء واللام) ج ٥ ص ٢٣٦، والتكملة للصغاني، وتاج العروس للزبيدي

(ح ل ي) في حين ذكره ابن منظور في لسان العرب (ح ل ي) منسوبًا إلى الأزهري!!

(٤) انظر مادة (ع و د) من هذا المعجم.

(٥) انظر مادة (ش ت و) من هذا المعجم.

(٦) الصحاح للجوهري، ولسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي (ح م ل).

(٧) القلب والإبدال لابن السكيت ص ٣٠، وكتاب الإبدال له ص ٩٨، والأمل للقالبي ج ٢ ص ٨٠، ٣٠٩،

والصاحح للجوهري (ح م م)، والمحكم لابن سيده (ح م) ج ٢ ص ٣٨٥، ولسان العرب لابن

منظور، وتاج العروس للزبيدي (ح م م)، وهذا يخالف ما ذكره أبو أحمد العسكري في شرح ما يقع

*أجمَّ الشيء إذا حان، ولا يقال : أحمَّ، ولكن حمَّ الشيء قُدْرًا، وأحمَّه الله، قدره الله (١) .

*ومن ذلك "حمام"، يذهب الناس إلى أنه الدواجن التي تستفرخ في البيوت، وذلك غلط، إنما الحمام ذوات الأطواق وما أشبهها مثل الفواخت والقمارى والقطا. قال ذلك الأصمعي ووافقه عليه الكسائي. قال النابغة الذبياني:

واحكم كحكم فتاة الحيّ إذ نظرت إلى حمامٍ شِراعٍ واردةٍ الثمدِ

قال الأصمعي: هذه زرقاء اليمامة نظرت إلى قطا. قال: وأما الدواجن فهي التي تُستفرخ في البيوت، فإنها وما شاكلها من طير الصحراء اليمام (٢) .

ح م و

روى أبو العباس عن أبي نصر عن الأصمعي قال: الأحماء من قبل الزوج، والأختان من قبل المرأة، والصهر يجمعهما، قال: لا يقال غيره (٣) .

ح ن ت

والحانوت: يؤنث ويذكر، ولا يعرف الأصمعي فيه إلا التذكير (٤) .

فيه للتصنيف ص ٢٦٨ حيث قال: "وقال الأصمعي: أجمت الحاجة: إذا حانت وقُدرت، بالجيم، وقال الأصمعي: يقال: أحم الأمر: إذا حان وقوعه".

(١) هكذا في "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٠٧، وهو تعقب غريب يخالفه ما جاء في الصحاح للجوهري بلفظ "قال الأصمعي: ما كان معناه قد حان وقوعه فهو أجم بالجيم، وإذا قلت: أحم، فهو قدر" ونقله عنه ابن منظور في لسان العرب (ح م م)، فلعل الأصمعي رجع عن تعقبه.

(٢) أدب الكاتب لابن قتيبة (باب معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه) ص ٢٢، والاقطصاب لابن السيد البطليوسي ق ٢ ص ١٦، وذكره ياقوت الحموي في معجم البلدان (اليمامة) بلفظ "حكي الأصمعي أن العرب تسمى هذه الدواجن التي في البيوت التي يسميها الناس حمامًا اليمام، قال: والحمام عند العرب ذوات أطواق".

(٣) تهذيب اللغة للأزهري (ص هـ ر) ج ٦ ص ١٠٨ .

(٤) شرح الجمل لابن العريف ص ٧٣٢ .

ح ن د ق و ق

قال الأصمعي: الحَنْدَقُوق، نبطي، ولا أدري كيف أعربه، إلا أني أقول: الذُّرَق، قال: ولا يقال: حَنْدَقُوق ولا حَنْدَقُوقَة (١).

ح و ب

الأصمعي: التحوُّب: التوجع، ويقال: بات بحبِّية سوء، ولا يقال في الخير (٢).

ح و ج

وكان الأصمعي ينكر حوائج، ويقول إنه مؤلَّد خرج عن القياس (٣).

ح و ر

قال الأصمعي: لا يكون في الناس حَوْر، وإنما ذلك في الأطباء (٤).

ح و ل

*قال أبو حاتم: يقال: حال عليه الحول، ويقول: أحال الشيء: إذا أتى عليه حول وهو مُحِيل، ولا يقال: أحال الحول، إنما يقول: أحال الشيء: أتى عليه حول، ولم يعرف (الأصمعي) بيت الفرزدق:

فَعَادَلْتُ الْمَذَاهِبَ بَعْدَ حَوْلٍ وَحَوْلٍ بَعْدَهُ حَتَّى أَحَالَا

قال: معناه: عادلته بينه وبين آخر، فمرة أذهبُ إلى ذاء، ومرة إلى ذاء، ولم يعرف القافية (٥).

(١) المعرب للجواليقي ص ١٢٠ .

(٢) الغريب المصنف لأبي عبيد تحقيق د. العبيدي ص ٩٦٩ .

(٣) التتبيهاات لعلي بن حمزة ص ١٢٣، والصحاح للجوهري (ح و ج) ، والمخصص لابن سيده (الحاجة وأسمائها) ج ١٢ ص ٢٢٢، وحواشي ابن بري، ولسان العرب لابن منظور (ح و ج)، والأشباه والنظائر للسيوطي ج ٧ ص ٢٢٩، وبحر العوام لابن الحنبلي ص ١٩٤، وخير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام لابن بالي ص ٢٤، وكشف الطرة للألوسي ص ٢١٢.

(٤) كتاب جمهرة اللغة (ح و ر) ج ٢ ص ١٤٦، وانظر العمدة لابن رشيق ص ٤٦٩.

(٥) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٦٨ .

*يقال: حال في ظهر الفرس: إذا نزا من الأرض حتى استوى على ظهره، فقلت: أهو من تحوّل؟ فقال: أظن ذلك، ولا ثبت فيه عندي ولا أعرف أحال في هذا المعنى، ولكن أحال عليه بالسوط بضربه، ويقال: أحال عليك بخير (١).

ح ي ث

قال أبو حاتم: قال الأصمعي: ومما تخطئ فيه العامة والخاصة باب حيث وحين، غلط فيه العلماء مثل أبي عبيدة وسيبويه. قال أبو حاتم: رأيت في كتاب سيبويه شيئاً كثيراً يجعل حين حيث، وكذلك في كتاب أبي عبيدة بخطه. قال أبو حاتم: واعلم أن حيث وحين ظرفان، فحين ظرف من الزمان، وحيث ظرف من المكان، ولكل منهما حدّ لا يجاوزه، والأكثر من الناس جعلوهما معاً حيث، قال: والصواب أن تقول: رأيتك حيث كنت واذهب حيث شئت، ويقال: رأيتك حين خرج الحاج أي في ذلك الوقت، ولا يجوز: رأيتك حيث خرج الحاج، وقد صيّر الناس هذا كله حيث، فليتعهد الرجلُ كلامه (٢).

ح ي د

جمزى وحيدى خطأ (٣).

ح ي ن

قال أبو حاتم: قال الأصمعي: ومما تخطئ فيه العامة والخاصة باب حيث وحين (٤).

(١) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٥٦.

(٢) تهذيب اللغة للأزهري (ح ي ث) ج ٥ ص ٢١٠، ولسان العرب لابن منظور (ح ي ث)، وذكره

بنصرف يسير في (ح ي ن)، والمصباح المنير للفيومي (ح ي ن).

(٣) انظر مادة (ج م ز) من هذا المعجم.

(٤) انظر مادة (ح ي ن) من هذا المعجم.

خ ت ن

الأختان من قبل المرأة، لا يقال غيره (١).

خ ر ب

الخرابة: سرقة الإبل خاصة، هكذا يقول الأصمعي، ولا يكادون يسمون الخارب إلا سارق الإبل، والفاعل خارب وخرّاب، وقال غيره: بل اللص خارب (٢).

خ ر ع

الخرّيع: التي تتننى من اللين، وأنكر الأصمعي أن تكون الفاجرة (٣).

خ س أ

قد يقال: جبرت العظم فجبر، أراد فانجبر، قال العجاج:

قد جبر الدين الإله فجبر

فإن قيل: فهل يقال: فعلته ففعل، فقال: نعم في حروف كثيرة: قالوا: خسأت الكلب فخسأ، ولا يقال إلا ذلك، وفي القرآن: "قردة خاسئين"، ويقال أيضاً: خسأته فهو مخسوء، على القياس، ولا يقال: صددته فصدّ، وقد يقال: أصددته، ويقال: عبّت قناة الماء فعاببت، ويقال: غضت الماء فغاض، وسلكته فسلك، وكففته فكفّ، ونحو ذلك (٤).

(١) انظر مادة (ح م و) من هذا المعجم .

(٢) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ب خ ر) ج ١ ص ٢٣٣ .

(٣) الغريب المصنف لأبي عبيد تحقيق د. العبيدي ص ١٣٩، وغريب الحديث له ج ٥ ص ١٨١، والألفاظ لابن السكيت ص ٣٢٠، وديوان الأدب للفارابي ج ١ ص ٤١٣، وتهذيب اللغة للأزهري (خ ر ع) ج ١ ص ١٦٢، ومجمل اللغة لابن فارس، ومقاييس اللغة له، والصحاح للجوهري (خ ر ع)، والمخصص لابن سيده (نعوت النساء) ج ٣ ص ١٥٨، ولسان العرب لابن منظور (خ ر ع)، والمزهر للسيوطي ج ١ ص ٢١٤، وتاج العروس للزبيدي (خ ر ع).

(٤) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٠٤، ١٠٥، وقوله: "ولا يقال إلا ذلك" تعقب منه كأنه ينكر (انخساً)، ولو قال: خسأت الكلب فخسأ، وسكت مثل بقية الأمثلة لما عدده تعقباً، وعبارة "ولا يقال صددته فصد" بها سقط فاحش لم يُنبّه إليه د. خليل العتية؛ لأن السياق يقتضى "ولا يقال إلا

خ ش ب

قال الأصمعي: الناس يقولون خَشِيب، للصقيل، وهو عند العرب الذي بُرد قبل أن يُلَيَّن (١).

خ ش ر م

قال الأصمعي: هو الدَّبْر والخَشْرَم، ولا واحد لشيء من هذا (٢).

خ ش ش

قال طرفة:

أنا الرجل الجَعْد الذي تعرفونه خَشَاش كَرَأْس الحية المتوقِّد

وروى الأصمعي: خَشَاش، بالكسر، وقال: كل شيء خَشَاش، بالكسر إلا خَشَاش الطير (٣).

خ ض ر

قال الأصمعي: يقال: أباد الله غضراءهم، من غضارة العيش ونعمته، ولا يقال خضراءهم (٤).

=صددته فصد" بدليل قوله بعد "وقد يقال أصددته" فضلا عما جاء في الكتاب نفسه ص ١٤٥ بلفظ "صددت عنى الشيء وأصددت عنى الشيء لغة" والسياق يدل كذلك على إنكار "انصد"، ولكنه ليس صريحا في إنكار "انعابت القناة"، و "انغاض الماء"، و"انسلك"، و "انكف".

(١) كتاب الأضداد المنسوب للأصمعي ص ٤٤، وكتاب الأضداد لابن السكيت ص ١٩٨، وكتاب الأضداد لأبي بكر بن الأنباري ص ٣٢٧.

(٢) انظر مادة (ث و ل) من هذا المعجم.

(٣) شرح القصائد السبع لأبي بكر بن الأنباري ص ٢١٢.

(٤) إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٢٨٣، وأدب الكاتب لابن قتيبة (باب ما يستعمل من الدعاء فى الكلام) ص ٤١، وغريب الحديث له ج ٢ ص ٢٩٤، والزاهر لأبي بكر بن الأنباري ص ١٩٠، والمقصود والممدود للقالى ص ٣٧٠، والصحاح للجوهري (خ ض ر)، والمحكم لابن سيده (خ ض ر) ج ٥ ص ٢٥، والمخصص له (الرجل يدعو على الرجل بالبلايا) ج ١٢ ص ١٨٠، وكرره فى باب (فعلاء) ج ١٦ ص ٤١، ولسان العرب لابن منظور (خ ض ر).

خ ض ر م

* الأصمعي: الخُضارم: السيد السري، وكذلك الخِضْرَم، ولا يقال ذلك فى النساء (١) .

* الخِضْرَم: الكثير العطية، مشبه بالبحر الخِضْرَم، وهو الكثير الماء. وأنكر الأصمعي الخِضْرَم فى وصف البحر (٢) .

* زعم الأصمعي أنه لا يكون مخضرمًا حتى يكون إسلامه بعد وفاة رسول الله، وقد أدركه كبيرًا فلم يُسلم (٣) .

خ ط أ

قال أبو على: قال الأصمعي: يقال: تخطى فلان الناس، غير مهموزة، وتخطيتهم تخطيًا، ولا يجوز تخطأت، مهموز (٤) .

خ ق ق

وفى حديث النبى أن رجلا كان واقفًا معه وهو محرم فوقصت به ناقته فى أخاقيق جردان فمات. قال الأصمعي: إنما هى لخاقيق، واحدها لُخقوق، وهى شقوق فى الأرض (٥) .

خ ل أ

قال الأصمعي: خلأت الناقة: إذا بركت فلم تبرح، ولا يقال: خلأ الجمل (٦) .

(١) المخصص لابن سيدة (السيادة) ج ٢ ص ١٦٣ .

(٢) الصحاح للجوهري، ولسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي (خ ض ر م) .

(٣) العمدة لابن رشيق القيروانى. ص ١٨٠. تحقيق د. النبوى شعلان.

(٤) البارع للقالى ص ٢٤٠ ، ٢٤١ .

(٥) كتاب غريب الحديث لأبى عبيد ج ٣ ص ٧٤ ، ٧٥، وتهذيب اللغة للأزهري (خ ق) ج ٦ ص ٥٤٢،

وكرره فى (ل خ ق) ج ٧ ص ٣٢، والصحاح للجوهري (خ ق ق) بلفظ "ولا يعرفه الأصمعي إلا

باللام" وكرره فى (ل خ ق) بلفظ "الأصمعي: إنما هو لخاقيق"، ونقله ابن منظور فى لسان العرب

(خ ق ق) وكرره فى (ل خ ق)، وذكره الزبيدي فى تاج العروس (خ ق ق) بلفظ "وقال الأصمعي:

هى لخاقيق، ولم يعرفه إلا باللام".

(٦) المقصور والممدود للقالى ص ٤٢٩، والتكملة لأبى على الفارسى ص ٨٤ .

خ ل ب س

خَلْبِيسٍ وَاحِدٌ الْخَلَابِيسِ، وَأَنْكَرَ ذَلِكَ الْأَصْمَعِيُّ وَقَالَ: لَا أَعْرِفُ لَهُ وَاحِدًا^(١).

خ ل د

قَالَ: وَيُقَالُ: أَخَذَ إِلَى الْأَرْضِ، لَا يُقَالُ غَيْرَ ذَلِكَ فَهُوَ مُخَذٌ^(٢).

خ ل ف

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: خَلَفَ اللَّهُ عَلَيْكَ خَيْرًا وَبَخِيرَ، وَالْأَصْمَعِيُّ يَنْكُرُهُ وَيَقُولُ: خَلَفَ اللَّهُ عَلَيْكَ بَخِيرَ، وَأَخْلَفَ اللَّهُ عَلَيْكَ خَيْرًا أَيْضًا^(٣).

خ ل ق

قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: أَخْلَقَ الثَّوْبَ إِخْلَاقًا وَهُوَ مُخْلِقٌ، وَلَا يُقَالُ: خَلَّقَ^(٤).

(١) هكذا ذكره ابن دريد في كتاب جمهرة اللغة (باب ما جاء على فَعْلِيل) ج ٣ ص ٣٧٥، وكرّره في (باب ما جاء على فِعْلَانٍ وَفِنَعَال) ج ٣ ص ٣٨٦ بلفظ "خَلْبَاسٍ وَاحِدٌ وَهُوَ مَا لَا نِظَامَ لَهُ وَلَا يَجْرِي عَلَى اسْتِوَاءٍ، قَالَ الْمُتَمَلِّسُ:

لَمَا رَأَوْا أَنَّهُ دَيْبَنٌ خَلَابِيسُ

وَدَفَعَ الْأَصْمَعِيُّ وَاحِدَ الْخَلَابِيسِ، وَقَالَ: لَا أَعْرِفُ لَهُ وَاحِدًا وَدَفَعَ أَيْضًا الْبَيْتَ، وَكَرَّرَهُ فِي (بَابِ مَا جَاءَ عَلَى لَفْظِ الْجَمْعِ وَلَا وَاحِدَ لَهُ) ج ٣ ص ٤٤٧ بلفظ "خَلَابِيسٍ، لَمْ يَعْرِفِ الْبَصْرِيُّونَ لَهُ وَاحِدًا"، وَذَكَرَهُ ابْنُ مَنْظُورٍ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ (خ ل ب س) بلفظ "وَقِيلَ: لَا وَاحِدَ لَهُ" وَذَكَرَهُ الزَّبِيدِيُّ فِي تَجَاوُزِ الْعُرُوسِ (خ ل ب س) بلفظ "وَالْخَلَابِيسُ الْمُتَفَرِّقُونَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ لَا يُعْرَفُ لَهَا وَاحِدٌ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَصْمَعِيِّ".

(٢) "فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ" لِأَبِي حَاتِمِ السَّجِسْتَانِيِّ ص ٩٤.

(٣) هكذا في كتاب الأفعال للسرقسطي ج ١ ص ٤٤٦، وهو المفهوم من قول الأزهري في تهذيب اللغة (خ ل) ج ٧ ص ٤٠٥، وفيه "قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: يُقَالُ: خَلَفَ اللَّهُ عَلَيْكَ بَخِيرَ، إِذَا أَدْخَلْتَ الْبَاءَ أَلْقَيْتَ الْأَلْفَ، وَأَخْلَفَ اللَّهُ عَلَيْكَ خَيْرًا"، وَكَتَفَى فِي "فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ" لِأَبِي حَاتِمِ السَّجِسْتَانِيِّ ص ١٢٣ بقوله: "وَأَخْلَفَ اللَّهُ عَلَيْكَ بَخِيرًا".

(٤) "فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ" لِأَبِي حَاتِمِ السَّجِسْتَانِيِّ ص ٨٩، وَالْمَخْصُصُ لِابْنِ سَيِّدَةَ (الْخَلْقَانُ مِنَ الثِّيَابِ) ج ٤

ص ٩٢.

خ ل ي

وفى قوله طرفة :

كَأَنَّ حُدُوجَ الْمَالِكِيَةِ غُدُوءٌ خَلَايَا سَفِينٍ بِالنَّوَاصِفِ مِنْ دَدٍ

قال الأصمعي: الخلايا السفن العظام، واحدها خلية، ولا يقال: سفينة خلية^(١).

خ م ر

قال أبو حاتم السجستاني: الخمر مؤنثة، وقد يُذكرها بعضُ الفصحاء، سمعتُ ذلك ممن أتق منهم. قال: وكان الأصمعي ينكر التذكير، فأنشدته قول الأعشى:

وَكَأَنَّ الْخَمْرَ الْمُدَامَ مِنَ الْإِسْمِ « فِنْطٍ مَمْرُوجَةٌ بِمَاءٍ زُلَالٍ

فأنكره؛ لأن اللغة المشهورة المعروفة تأنيثه، وقال: إنما هو: وكان الخمر المدامة، فحذف نون (من) في الإدراج^(٢).

خ م ص

الْخَمِيصَةُ - عن الأصمعي: ملاءة من صوف أو خزّ معلّمة، فإن لم تكن معلّمة فليست بخميصة^(٣).

خ م م

خَمَّ اللَّحْمَ وَأَخَمَّ: لَغْتَانِ، وَلَمْ يُجْزِ الْأَصْمَعِيُّ أَخَمَّ^(٤).

(١) شرح القصائد السبع لأبي بكر بن الأنباري ص ١٣٥ .

(٢) المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ج ١ ص ٤١٧، والمخصص لابن سيده (ما يذكر ويؤنث من سائر الأشياء) ج ١٧ ص ١٩، والمصباح المنير للفيومي، وتاج العروس للزبيدي (خ م ر).

(٣) الفائق في غريب الحديث للزمخشري ج ٢ ص ١٦٧ .

(٤) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ص ل ل) ج ١ ص ١٠٢، وهو يخالف ما رواه شيخه أبو حاتم السجستاني في (فعلت وأفعلت) ص ١٣٥ بلفظ "يقال: أخم اللحم ولم أسمع غيره، قال: والمثل: هو السمن لا يخم، فهذا من خم"، فعمل الأصمعي رجع عن تعقبه ولم يبلغ رجوعه ابن دريد.

خ ن ب

خَنَابَتَا الْأَنْفِ: خِرْقَاهُ عَنِ يَمِينٍ وَشِمَالٍ بَيْنَهُمَا الْوَتْرَةُ، وَقَدْ تَهْمَزُ الْخَنَابَةُ، وَكَذَا الْخَنَابُ، هَمْزُهُمَا اللَّيْثُ، وَأَنْكَرَهَا الْأَصْمَعِيُّ، وَقَالَ: لَا يَصِحُّ (١).

خ ن ف س

قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: هَذِهِ خُنْفَسَاءٌ وَخُنْفَسٌ، وَلَا يُقَالُ: خُنْفَسَاءٌ، بِالْهَاءِ (٢).

خ و ر

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: الْخَوَارُ، بِضَمِّ الْخَاءِ، عَلَى مِثَالِ فَعَالٍ، مِنَ الصَّوْتِ، لَا يَهْمَزُ، وَفِي الْقُرْآنِ: "عَجَلًا جَسَدًا لَهُ خَوَارٌ" (٣).

(١) لسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي (خ ن ب)، ولم أجد هذا التعقب في أصول اللسان التي نص عليها في مقدمته، ولا في كتاب جمهرة اللغة لابن دريد الذي يمكن عدُّه أصلاً سادساً؛ فيما أن يكون في نسخة غير النسخ المطبوعة من هذه الأصول، وإما أن يكون ابن منظور قد أخذه من مصدر آخر، وانظر مائة (ش ت ت)، (خ ن ف س)، (و ض أ) من هذا المعجم.

(٢) المقصور والممدود للقالى ص ٤٨٨، وتهذيب اللغة للأزهري (خ ن ف س) ج ٧ ص ٦٦٣ برواية أبي حاتم عنه، والعياب للصغاني، ولسان العرب لابن منظور (خ ن ف س)، ولكن جاءت في تاج العروس للزبيدي (خ ن ف س) بلفظ "خنفساء" بدون همزة قبل الهاء، كما علق الأستاذ عبد السلام سرحان محقق هذا الجزء من تهذيب اللغة في هامش ٨ بقوله: "كذا في اللسان، وهي في نسخة التهذيب خنفساء". ولست أدري! أي نسخ التهذيب يعني؟ فقد تمكن الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار - كما يقول الأستاذ هارون ص ٣١ من مقدمة تحقيقه للجزء الأول - من إحصاء تسع عشرة نسخة من مخطوطات التهذيب، وبين أماكنها، فهل رجع الأستاذ سرحان إلى هذه النسخ؟ وإذا كان سيادته قد فعل هذا فلماذا لم يثبت ما وجده فيها جميعاً وأثر ما جاء في اللسان وحده؟! والذي يميل إليه الباحث أنها "خنفساء" استناداً إلى كثرة المصادر التي أثبتت ذلك، وقياساً على أكثر من كلمة خطأ فيها الأصمعي زيادة الهاء، كما أن الباحث يستبعد أن يخطئ الأصمعي "خنفساء" بتسهيل الهمزة، لأن التسهيل هو الأكثر والأفصح من كلام العرب.

(٣) البارع للقالى ص ٢٣٠، وانظر الآية المستشهد في الأعراف/ ١٤٨.

خ و ل

ورجل مُعَمَّ مُخَوَّلٌ وَمُعَمِّ مُخَوَّلٌ، كريم الأعمام والأخوال، ومنع الأصمعي الكسر فيها، وقال: كلام العرب الفتح (١) .

خ ي ر

*قال الأصمعي: ويقال: هو خير من فلان، والعامّة تقول: أخير منه، بفتح الخاء وسكون الياء، وهو خطأ، إنما هو خير من فلان، ولكن بعض العرب يقول: أخير منه، فيسكن الخاء ويفتح الياء (٢) .

*قال أبو زيد: سمعت من يقول في التعجب: ما خيرَ زيدًا وما شرّه، وأنكره الأصمعي وقال: لم أسمع به (٣) .

*قال الأصمعي: يقال: الخيرة، بكسر الخاء وفتح الياء، وأما إسكان الياء فمكروه (٤) .

خ ي س

*عَرِضَ عَلَى الرِيشَى، يدعو العرب بعضهم لبعض فيقول: أَقْلَ اللهُ خَيْسَكَ، أى لبنيك. قال: نعم، العرب تقول هذا إلا أن الأصمعي لم يعرفه (٥) .

(١) تهذيب اللغة للأزهري (خ ال) ج ٧ ص ٥٥٩، والمصباح المنير للفيومي، والتكملة للصغاني، ولسان العرب لابن منظور (خ و ل) .

(٢) هكذا في البارع للقالى ص ٢٢٤، ٢٢٥، ولم يعلق عليه الأستاذ هاشم الطعان، ويبدو لي أن بالكلام خطأ مطبعيًا، إذ الصواب "والعامّة تقول: أخير منه، بفتح الياء وسكون الخاء"، لأنى لا أتصوّر فتح الخاء وسكون الياء، ومما يؤكد لى ذلك ورود هذا التعقب فى مصادر أخرى مثل إصلاح المنطق ص ٣٠٧، وكتاب ذيل فصيح ثعلب ص ١٧، وإن لم تتسبه هذه المصادر إلى الأصمعي، وأما العبارة الأخيرة التى تبدأ من "ولكن بعض العرب....." فلا أدري أهي اعتراض من القالى على الأصمعي أم هي رجوع من الأصمعي عن التخطئة!؟

(٣) البارع للقالى ص ٢٢٥، والمخصص لابن سيده (اختيار الشيء واستجادته) ج ١٣ ص ٦٩ .

(٤) البارع للقالى ص ٢٢٤، وانظر المصباح المنير (خ ي ر)

(٥) تهذيب اللغة للأزهري (خ ا س) ج ٧ ص ٤٦٢، ولسان العرب لابن منظور (خ ي س) .

*قال الأصمعي: يقال للسجن الذي يُحبَس فيه الناس: المُخَيِّس، ولا يفتح؛ لأنه هو الفاعل يُخَيِّس المحبوسين، أي يذلهم (١).

خ ي ط

والخَيْط: القِطْعَةُ من النعام، يعنى الجماعة منه، ويقال: خَيْط، بالفتح، ذكره الفراء والكسائي وأبو عبيدة وقطرب، وأبى الأصمعي إلا الكسر (٢).

د ب ج

ما بها دَبَّيْج، لا يقال إلا بالنفي (٣).

د ب ر

*دبرت الريح تدبر دُبُورًا من الدُّبُور، عن أبى عبيدة وأبى زيد، ولم يجزه الأصمعي (٤).

*قال الأصمعي: هو الدُّبْر والخَشْرَم، ولا واحد لشيء من هذا (٥).

د ج ن

يقال: أدجنت السماء تُدَجِّن، وهذا يوم دَجَّن، ولم تعرف دجنت (٦).

(١) المخصص لابن سيده (الحبس فى السجن) ج ١٢ ص ٩٣ .

(٢) هكذا فى شرح الفصيح للزمخشري ج ٢ ص ٤٧٥، وجاء فى كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (خ ط ي) ج ٢ ص ٢٣٣، والعباب للصغاني، وتاج العروس للزبيدي (خ ي ط) بلفظ " وكان الأصمعي يختار الكسر".

(٣) انظر مادة (أ ر م) من هذا المعجم .

(٤) هكذا فى المخصص لابن سيده باب (فعلت وأفعلت) ج ١٤ ص ٢٣٦، ٢٣٧، وانظر ما سبق ذكره عن ابن دريد فى مادة (ج ن ب) من هذا المعجم .

(٥) انظر مادة (ث و ل) من هذا المعجم .

(٦) "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني ص ١٣٠، ويجوز "لم تعرف" كأنه يخاطب الأصمعي أو "لم تعرف" أو "لم تعرف"، وأهمل المحقق الضبط .

د ج و

قال الأصمعي: دجا الليل إذا ألبس كل شيء، قال: وليس هو من الظلمة^(١).

د ح ي

أجاز ابن السكيت في دحية الكلبي فتح الدال وكسرهما، وأما الأصمعي ففتح الدال لا غير، وأنكر الكسر^(٢).

د د م

قال الأصمعي: الدؤدم: صمغ السمّر، والنساء يستعملنه في الطراز، ويسمونه دؤميدماً، وبعضهن يسميه دؤمادماً، وهو خطأ، إنما هو دؤدم ودؤدم^(٣).

د ر أ

قال أبو حاتم: سمعت الأصمعي يقول: سألت أبا عمرو بن العلاء عن قراءة الحسن: "ولا أدرا ألكم به" أله وجة؟ قال: لا^(٤).

د ر ج

ومن أمثالهم: أكذب من دبّ ودرج. وقال الأصمعي: درج الرجل: إذا لم يخلف نسلاً، وليس كل من مات درج^(٥).

د ر ع

ويقال: هي الدرّع وهو الدرّع، تؤنث وتذكر، وأما درّع المرأة فمذكر لا يؤنث^(٦).

(١) الألفاظ لابن السكيت ص ٤١٦، والمقصود والممدود للقالى ص ٢٢٤، والصحاح للجوهري (د ج أ).

(٢) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ج ٢ ص ١٠٧، والمغرب للمطرزي (الدال مع الحاء المهملة) ص ١٧٥، ولسان العرب لابن منظور (د ح ي) نقله عن ابن بري، وليس في المطبوع من حواشيه؛ لأنه ينتهي عند حرف الشين، والمصباح المنير للفيومي (د ح ي) كما ذكره ابن السيد البطليوسي في الاقتضاب ق ١ ص ٢٣٧ بلفظ "دحية، بفتح الدال، هذا الذي قاله الأصمعي".

(٣) أدب الكاتب لابن قتيبة (باب ما ينقص منه ويزاد فيه) ص ٣١٧.

(٤) إعراب القرآن للنحاس - يونس / ١٦.

(٥) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ج در) ج ٢ ص ٦٤.

(٦) كتاب السلاح للأصمعي ص ١٠٦.

د ر ك

ويقال: أصعد الرجل: إذا ارتفع في صدر الوادي، وأما صعد صُعودًا فارتقى في جبل أو درجة، ولا يقال إلا درجة (١).

د ر ي

قال الأصمعي: دارأته في الخصومة: نازعته، ولا يقال: داريته (٢).

د ع و

من دعا لي غزيلي، إنما يقال من دعا لغزيل (٣)

د غ ي

قال الأصمعي: أنشدني عقبة بن روبة:

ودغية من خطلٍ مُغدودين

وإنما هو دغوة، يقال: فلان ذو دغوات، أي سقطات (٤).

د ف أ

الأصمعي: ثوب ذو دفء وذو دفاعة، ويقال: ما عليه دفء، ولا يقال: ما عليه دفاعة (٥).

د ف ر

قال الأصمعي: الذفر، بالذال المعجمة، حدّة الرائحة من طيبٍ أو نتن، والذفر، غير معجمة: النتن لا غير، بالذال وتسكين الفاء (٦).

(١) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٧٠.

(٢) المخصص لابن سيده (الخصومة) ج ١٢ ص ٢١١.

(٣) انظر مادة (أل هـ) من هذا المعجم.

(٤) الموشح للمرزباني ص ٢٧٩.

(٥) تهذيب اللغة للأزهري (د ف أ) ج ١٤ ص ١٩٥.

(٦) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (باب ما يتكلم به بالصفة) ج ٣ ص ٤٩٩.

د ف ف

*دَفَّ الطائرُ بجناحيه، وأجاز أبو زيد دَفَّ وأدَفَّ، ولم يعرف الأصمعي إلا دَفَّ (١) .

*الأصمعي: يقال: هو الضَّوء والضُّوء، والدَّفَّ والدُّفَّ للذي يُلَعَبُ به، فأما الجنب فالدَّفَّ مفتوح لا غير (٢) .

د ف ق

دَفَق الماء من باب قتل: انصبَّ بشدة، ودَفَقته أنا، يَتَعَدَّى ولا يَتَعَدَّى، فهو دافق ومدفوق، وأنكر الأصمعي استعماله لازماً، قال: وأما قوله تعالى: "من ماء دافق"، فهو على أسلوب لأهل الحجاز، وهو أنهم يحولون المفعول فاعلاً إذا كان في محلِّ نعت (٣) .

د م ث

قال أبو حنيفة: الدَّمِث: الأرض السهلة. فأما الأصمعي فلا يقول دمث، إنما الدمث عنده الرجل اللين السهل، وغيره يقول: في المكان دموثة وفي الإنسان دَمَاثة (٤) .

د م ع

قال الأصمعي: إذا دَمَعَت العين فذلك حزن، ولا يقال: دَمِعت، بالكسر (٥) .

(١) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (د ف ف) ج ١ ص ٧٤ .

(٢) إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٩١ .

(٣) المصباح المنير للفيومي (د ف ق) .

(٤) المخصص لابن سيده (باب ذكر مماريع ظواهر الأرض) ج ١٠ ص ١٢٦ .

(٥) كتاب الاختيارين، اختيار المفضل والأصمعي، صنعة الأخفش الأصغر ص ٢٦٩، وشرح الفصيح

للزمخشري ج ١ ص ١٧ .

د ن ق

الدَّانِقُ: معروف، بكسر النون، وهو الأَفْصَح، وفتحها، وكان الأصمعي يَأبَى إلا الفتح (١).

د ه ي

يقال: دهاه الشيء وما دهاك يا فلان، لا يقال إلا كذا، وتقول: أدهيتُ الأعرابي أي وجدته داهية، قال: وهذا مثل قول عمرو بن معدى كرب لبني سليم: "لقد سألتناكم فما أبخلناكم وقاتلناكم فما أجبنناكم وهاجيناكم فما أفحمنناكم" (٢).

د و د

داد الطعامُ يَداؤُ دَوْدًا وأداد: وقع فيه الدُّود، وقال الأصمعي: دِيدُ دَوْدًا ودوْدٌ وداد، ولم يعرف المستقبل أيداؤُ أم يدوْدُ، وأنكر أداد (٣).

د و ر

ما بها دُورِيٌّ، لا يقال إلا بالنفي (٤).

(١) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (د ن ق) ج ٢ ص ٢٩٤.

(٢) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٧٨.

(٣) هكذا في المخصص لابن سيده باب (فعلت وأفعلت) ج ١٤ ص ٢٣٧، وهو يخالف ما جاء في "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٠٢ بلفظ "قال الأصمعي: يقال داد الطعام وأداد، وداد أكثر، وهو دائد، ولم يعرف مُدِيد ولا ديد فهو مدود. قلتُ له: فكيف يقال: داد أو يدود فلم يدر كيف يقول"، والعبارة الأخيرة خطأ من المحقق والصواب "يداد أو يدود"؛ لأن أبا حاتم يسأل الأصمعي عن المضارع، وكيف يسأله عن الماضي الذي صرَّح به في أول كلامه فضلا عن أن يجهله الأصمعي؟!، وهذا النص يثبت رجوع الأصمعي، ولعل ابن سيده أخفق أو سها أو لم يبلغه رجوع الأصمعي عن هذا التعقب لا سيما وأن في النصين تناقضا آخر في كلمة "ديد" فإن ابن سيده يثبتها عن الأصمعي في حين أن أبا حاتم يحكى عنه عدم معرفته!!

(٤) انظر مادة (أ ر م) من هذا المعجم.

د و م

قال الأصمعي: دَوَّى في الأرض، ولا يقال دَوَّمَ إلا في السماء، وأخطأ ذو الرمة في هذا الحرف ولم يضعه موضعه في قوله:

حتى إذا دَوَّمت في الأرض راجعاً كَبْرٌ ولو شاء نجَّى نفسه الهَرَبُ

قال: ولا يكون التدويم في الأرض ولا التدوية في السماء (١).

د و ن

*أبو حاتم عن الأصمعي: يقال: هذا رَجُلٌ مِنْ دُونٍ، ولا يقال: رَجُلٌ دُونٌ، لم يتكلموا به، ولم يقولوا فيه: ما أدونه ولم يُصرِّف فعله كما يقال: رَجُلٌ نَذْلٌ بَيْنُ النَّذَالَةِ (٢).

*قال الأصمعي: قال أبو عمرو: دَيَّوان، بالفتح: خطأ، ولو جاز ذلك لقلت في الجمع دياوين، ولا يكون إلا دواوين (٣).

(١) ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر صاحب الأصمعي ورواية الإمام ثعلب ج ١ ص ١٠٢، وكتاب جمهرة اللغة لابن دريد (د و م) ج ٢ ص ٣٠٢، وكتاب الأضداد لأبي بكر بن الأنباري ص ٨٣، وتهذيب اللغة للأزهري (د ا م) ج ١٤ ص ٢١١، وبقية التنبيهات على أغلاط الرواة لعلي بن حمزة البصري، ص ٩٤، ومجمل اللغة لابن فارس (د و ي)، والصحاح للجوهري (د و م)، (د و ي)، والاختصاص لابن السيد البطليوسي ق ٢ ص ١١٢، ولسان العرب لابن منظور (د و ي)، هذا وقد ذكره ابن قتيبة في الشعر والشعراء ص ٥٣٤ عاماً دون أن ينسبه إلى الأصمعي بلفظ "قالوا....".

(٢) هكذا في تهذيب اللغة للأزهري (دون) ج ١٤ ص ١٨١، وذكره الصفحاني في التكملة (دون)، وضبط فيه خطأ بلفظ "رجل من دون، ولا يقال: رجلٌ دُونٌ"، ولا أدرى إن كان هذا الخطأ من الأستاذ عبد العليم الطحاوي محقق هذا الجزء من التكملة أو هو خطأ مطبعي، وانظر المحكم لابن سيده (دون)، وذكر ابن منظور هذا التعقب في لسان العرب (دون) بلا نسبة إلى الأصمعي.

(٣) شرح الفصيح للزمخشري ج ٢ ص ٤٣٢، والمعرب للجواليقي ص ١٥٤، وبحر العوام فيما أصاب فيه العوام لابن الحنبلي ص ٢٧٩.

د و ي

لا تكون التدوية في السماء (١) .

د ي ر

ما بها ديار، لا يقال إلا بالنفى (٢) .

د ي ن

قال ابن قتيبة: قال الأصمعي: يقال: رجل دائن، إذا كثر ما عليه من الدين، وقد دان فهو يدين ديناً، ولا يقال من الدين: دين فهو مدين ولا مديون، ولكن يقال: دين الملك فهو مدين، إذا دان له الناس (٣) .

د ي و ان

ديوان، بالفتح، خطأ (٤) .

ذ ا

أبو حاتم عن الأصمعي أنه قال: العرب تقول: لا أكلمك في ذي السنة، ولا يقال: في ذا السنة، وهو خطأ، وكذلك لا يقال: ادخل ذا الدار، ولا البس ذا الجبة، إنما الصواب: ادخل ذي الدار، والبس ذي الجبة، ولا يكون ذا إلا لمذكر (٥) .

ذ ر ع

لم يعرف الأصمعي التنكير في الذراع (٦) .

(١) انظر مادة (د و م) من هذا المعجم .

(٢) انظر مادة (أ ر م) من هذا المعجم .

(٣) أدب الكاتب لابن قتيبة (باب ما ينقص منه ويزداد فيه) ص ٣٢١، والاقطصاب لابن السيد البطليوسي ق ٢ ص ٢٢٢ .

(٤) انظر مادة (د و ن) من هذا المعجم .

(٥) تهذيب اللغة للأزهري (ذا) ج ١٥ ص ٣٢، ونقله ابن منظور في لسان العرب (ذا) بإسقاط أبي حاتم.

(٦) المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ج ١ ص ٣٧١، والمحكم لابن سيده (ذ ر ع) ج ٢ ص ٥٧،

ولسان العرب لابن منظور، والمصباح المنير للفيومي (ذ ر ع) .

د ر و

لا يقال: مَذْرَى (١).

ذ ر و ا ن

بئر ذى أروان معروفة، وهى التى دُفِنَ فيها السُّحْرُ للنَّبىِّ قال الأصمعى: وبعضهم يخطئ فيقول: ذرأون، وهو غلط (٢).

ذ ك ر

جبت الخَصِيَّ: إذا استأصلت مذاكيره، قال الأصمعى رحمه الله: لا أعرف للمذاكير واحداً (٣).

ذ و

* روى أبو حاتم عن الأصمعى: تقول العرب: والله ما أحسنتَ بذى تسلم، قال: معناه: والله الذى يُسلمك من المرهوب، قال: ولا يقول أحد: بالذى تسلم، قال: وأما قول الشاعر:

فإن بيت تميم ذو سمعت به

فإن ذوهنا بمعنى الذى، ولا تكون فى الرفع والنصب والجر إلا على لفظ واحد، وليست بالصفة التى تعرب (٤).

(١) انظر مادة (ص د غ) من هذا المعجم .

(٢) كتاب غريب الحديث لابن قتيبة ج ١ ص ٤١٩، وإصلاح غلط المُحدِّثين للخطابى ص ٤٦، ومعجم ما استعجم لأبى عبيد البكرى (أوران) هكذا بتقديم الواو على الراء، ولست أدري لم فعل هذا!!!، وكرَّره فى (ذروان)، ومعجم البلدان لياقوت الحموى (بئر ذروان)، ولسان العرب لابن منظور (رون)، ولم أعثر عليه فى المطبوع من أصوله، ولعله فى حواشى ابن برى أو إحدى نسخ الصحاح أو تهذيب اللغة.

(٣) الاشتقاق لابن دريد ص ١٠٥ .

(٤) تهذيب اللغة للأزهري (ذ و) ج ١٥ ص ٤٥، ونقله ابن منظور فى لسان العرب (ذا) بإسقاط أبى حاتم .

*سمع الأصمعى رجلا يدعو ربه ويقول فى دعائه: يا ذو الجلال والإكرام،

فقال له الأصمعى: ما اسمك؟ قال: ليث ، فقال الأصمعى:

يناجى ربّه باللحن ليثٌ لذاك إذا دعاه لا يُجابُ (١) .

ذ و د ^{إبل}

فى المثل: الذود إلى الذودا. قال القاسم الأصمعى: الذود ما بين الثلاث إلى

العشر، ولا يقال الذود إلا للنوق، وقال أبو زيد: يقال للذكورة والإناث (٢) .

ذ و ي

قال الأصمعى: يقال: ذأى العود يذأى، بلغة أهل الحجاز، ويقول أهل نجد:

ذوى يذوى، قال: وقولهم: ذوى خطأ، ولا يقال (٣) .

(١) ذيل الأمالى والنوادر للقالى ص ٣٢ .

(٢) هكذا وقع فى الألفاظ لابن السكيت ص ٥٩، دون أن يعلق عليه لويس شيخو، ولعل الأصل: قال أبو عبيد القاسم عن الأصمعى، ومن الغريب أننى لم أجد هذا التعقب فى الغريب المصنف لأبى عبيد، وكل ما جاء فيه بتحقيق د. العبيدى ص ٣ ص ٨٥٩: "أبو زيد: الذود من الإبل من الثلاثة إلى العشرة"، وجاء ما يخالف هذا النص فى شرح اختيارات المفضل للتبريزى ص ٤٥٧ بلفظ "الذود يقع على الإبل يستوى فيها الذكور والإناث عند الأصمعى، وعند أبى زيد لا يكون الذود إلا فى الإناث"، وأهمله ابن السكيت فى إصلاح المنطق.

(٣) إصلاح المنطق لابن السكيت ص ١٩٠، والقلب والإبدال له ص ٥٧، وكتاب الإبدال له ص ١٣٨ وكتبت فيه الكلمة المعترض عليها بفتح الواو خطأ مطبعياً، وكتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ذ أ و ي) ج ١ ص ١٧٥ بلفظ "وكان الأصمعى يقول: ذوى العود"، والأمالى للقالى ج ٢ ص ١٦٩، والتنبهات على أغاليط الرواة لعلى بن حمزة البصرى ص ١٧٨، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادى ج ١٠ ص ٤١٠ ترجمة رقم ٥٥٧٦، وتهذيب الكمال للحافظ المزى ج ١٢ ص ٨٠ ترجمة رقم ٤١٣٣.

ذ ي

أبو حاتم عن الأصمعي أنه قال: ويقال: دخلت تلك الدار، وتيك الدار، ولا يقال: ذيك الدار، وليس في كلام العرب ذيك، البتة، والعامّة تخطئ فيه فتقول: كيف ذيك المرأة؟ والصواب: كيف تيك المرأة (١).

ر ب ع

قال الأصمعي: اليوم: الأربعاء، بفتح الباء، ولا أعرف الأربعاء، بكسر الباء إلا في جمع ربيع مثل نصيب وأنصباء، ولم يأت من هذا البناء غيره (٢).

ر ت ج

رتج الباب وأرتجه: إذا أغلقه، وأبى الأصمعي إلا أرتجه فهو مرتج (٣).

ر ث ث

أجاز أبو زيد وأبو عبيدة: رثّ الحبلُ وأرثّ: إذا أخلق، وأبى الأصمعي إلا رثّ، وأنشد أبو عبيدة:

أرثّ جديدُ الحبلِ من أمّ مَعْبَدِ

وقال الأصمعي: هذا أيضًا استفهام ليس بخبر، لا يقال إلا رثّ الحبلُ يرثُ رثوثه (٤).

(١) تهذيب اللغة للأزهري (ذ ا) ج ١٥ ص ٣٣، ونقله ابن منظور في لسان العرب (ذ ا) بإسقاط أبي حاتم.

(٢) المقصور والمدود للقالى ص ٤٠٩، ومعجم ما استعجم لأبي عبيد البكري (الأربعاء) ج ١ ص ١٣٥.
(٣) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ت ج ر) ج ٢ ص ٣، والتكملة للصغاني، ولسان العرب لابن منظور (ر ت ج).

(٤) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٧٧، وكتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ث ر ر) ج ١ ص ٤٥، والمحكم لابن سيده (ر ث ث)، والمخصص له باب (فعلت وأفعلت) ج ١٤ ص ٢٣٧، ولسان العرب لابن منظور (ر ث ث)، والمزهر للسيوطي ج ٢ ص ٣٢١.

ر ج ب

*قال (الأصمعي): وأرجبته، إذا هبته، منه اشتقاق رجب، فأما النخل، فرجبت، بالثقل، لا غير، وهو المرجب (١) .

*قال الأصمعي: الأرجاب: الأمعاء، ولم يعرف واحدها (٢) .

ر ج ز

الرجازة: مازين به الهودج من صوف وشعر. قال الشماخ:
ولو ثقفاها ضُرِّجتَ بدمائها كما ضُرِّجتَ نضو القرامِ الرجائزُ
قال الأصمعي: هذا خطأ، إنما هي الجزائر، الواحدة جزيرة (٣) .

ر ج ن

رجنت الشاة وأرجنت: إذا ألفت الموضع، وأبى الأصمعي إلا رجنت (٤) .

ر خ و

* قال الأزهرى: اللغة الجيدة: الرُّخو، بكسر الراء، قاله الفراء والأصمعي، قالوا: والرُّخو، بفتح الراء مولد (٥) .
* قال الأصمعي: ويقال: رِخو، بكسر الراء وسكون الخاء، ولا يقال: رَخو، بفتح الراء ولا رُخو، بضم الراء (٦) .

(١) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (باب من المصادر وغيرها من النوادر عن عبد الرحمن عن عمه) ج ٣ ص ٤٧١ .

(٢) الغريب المصنف لأبى عبيد تحقيق د. العبيدي ص ٣٧، وتحقيق د. رمضان عبد التواب ص ٢٦٩، وتهذيب اللغة للأزهرى (ر ج ب) ج ١١ ص ٥٤ .

(٣) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ج ر ز) ج ٢ ص ٧٥، ولسان العرب لابن منظور (ر ج ز) .

(٤) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة وكان الأصمعي يشدد فيه ولا يجيز أكثره) ج ٣ ص ٤٣٨ .

(٥) تهذيب اللغة للأزهرى (ر خ و) ج ٧ ص ٥٤٠، ولسان العرب لابن منظور (ر خ ا) .

(٦) البارع للقالى ص ٢٢٩ .

ر د ف

يقال : أردفتُ رسولاً بعد رسول، وأردفتُ فلاناً خلفي، لا يقال بغير ألف^(١).

ر ذ ذ

قال الأصمعي: لا يقال: أرض مُرذة ولا مردوذة، ولكن يقال: أرض مُرذةً عليها^(٢).

ر ذ ل

يقال: رذلتُ الشيءَ، وهو مردول، ليس غير^(٣).

ر ز أ

قال الأصمعي: لحن ابن قيس الرقيات في بيت في الندبة حين قال:

تبكيكم أسماءُ مَعولَةٍ وتقول ليلي وارزيئتيه

قال : كان ينبغي أن يقول: وارزيئته، كما تقول: واعماه وأخياه^(٤).

ر ز ب

قال أبو حاتم: سألت الأصمعي عن المنزاب، فقال: هذا فارسي معرب، قال:

ولا يقال: مرزاب^(٥).

(١) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٥١ .

(٢) الغريب المصنف لأبي عبيد تحقيق د العبيدي ص ٣٩٥، وتهذيب اللغة للأزهري (ط ش) ج ١١ ص ٢٦٥، وكرره في (ر ذ) ج ٤ ص ٤٠٦، ومجل اللغة لابن فارس، ومقاييس اللغة له (ر ذ ذ)، والمخصص لابن سيده (المطر في موضعه) ج ٩ ص ١١١، ولسان العرب لابن منظور (ر ذ ذ) .

(٣) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٨٨ .

(٤) الموشح للمرزباني ص ٢٤٢ .

(٥) المعرب للجواليقي ص ٣٢٦، وقد أشار الأستاذ أحمد شاکر في هامش ٤ إلى وجود هذه الكلمة في

إحدى مخطوطات الكتاب بلفظ "مزاب" بتقديم الزاي .

ر ز ن

قال الأصمعي: لا يقال: رَزَان، فى شىء غير المرأة، قال حسان:

حصان رَزَان لا تُزَنُّ بَرِيبةً (١) .

ر س ل

الرَّسَلُ: كل شىء مسترسل، وكل سهل لين، يقال: ناقة رَسَلَةٌ، ولا يقال:

رَسَلٌ، إذا كان مسترسلا (٢) .

ر ض ع

أخبر أبو العباس عن الزيادة عن الأصمعي أن العرب لا تقول إلا الرُّضَاع،

بكسر الراء، فإذا أدخلوا الهاء فتحوها لا غير فقالوا: الرُّضَاعَة (٣) .

ر ط ل

أبو حاتم عن الأصمعي قال: ومما تخطئ فيه العامة قولهم: رَطَلْتُ شعري:

إذا رجَلته، وأما الترطيل فهو أن يُلَيِّن شعره بالدهن والمسح حتى يلين ويبرق، وهو

من قولهم: رَجَل رَطْلٌ أى رَخُو (٤) .

ر ع د

*قال الأصمعي: رعد القتال، ولا يقال: أرعد (٥) .

*أنكر الأصمعي أرعد فى السماء وفى الوعيد (٦) .

(١) كتاب الأفعال للسرخس ج ٣ ص ٨٨ .

(٢) خلق الإنسان للأصمعي ص ١٧٢ .

(٣) النوادر فى اللغة لأبى زيد الأنصارى ص ٦٠١ .

(٤) تهذيب اللغة للأزهري (ر ط ل) ج ١٣ ص ٣١٧، ونقله ابن منظور فى لسان العرب (ر ط ل)

بإسقاط أبى حاتم والأصمعي .

(٥) ديوان العجاج، رواية الأصمعي وشرحه ص ٣٧٣ .

(٦) انظر مادة (ب ر ق) من هذا المعجم .

ر ع ف

أبو حاتم عن الأصمعي: يقال: رَعَفَ يِرْعَفُ ويرْعُفُ. ولم يعرف رُعِفَ ولا رُعُفَ، في فعل الرُعَاف (١).

ر ع ن

قال الأصمعي: الأرعل: الأحمق، وأنكر الأرعن، قال: ومثل للعرب: زاده الله رَعَالَةً كلما ازداد مَثَالَةً، أي زاده حمقًا كلما ازداد غِنَى (٢).

ر غ و

قال أبو علي: قال الأصمعي: يقال الرُّغوة، بالضم، ولا يقال: الرغوة، بفتح الراء، ولا الرغوة، بكسر الراء (٣).

ر ف ع

قال الأصمعي: قال رجل:

ترافع العزُّ بنا فارفنفا

فقلت له: هذا لا يجوز (٤).

(١) تهذيب اللغة للأزهري (ر ع ف) ج ٢ ص ٣٤٩، والفائق في غريب الحديث للزمخشري ج ٢ ص ٤٢٢، وجاءت في العباب للصغاني (ر ع ف) بإسقاط أبي حاتم، وأما الخفاجي فقد ذكر هذا التتعب ص ٤٥ في شرحه على درة الغواص بلفظ "ر ع ف الرجل، وجاء بضم العين كحسن في لغة ضعيفة، وأنكرها الأصمعي".

(٢) تهذيب اللغة للأزهري (ر ع ل) ج ٢ ص ٣٣٧، والمخصص لابن سيده (ضعف العقل) ج ٣ ص ٥٠، والتكملة للصغاني، ولسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي (ر ع ل).

(٣) البارع للقالى ص ٤١٤، والمقصود والممدود له ص ٢٢٢.

(٤) الموشح للمرزباني ص ٤٥٤.

ر ف ق

قال الأصمعي: هو مرفق الإنسان، بكسر الميم، من العضد ومن الارتفاق، قال: وفتح الميم خطأ (١).

ر ق ص

قال الأصمعي: تقول: رقصوا رقصًا، ورملوا رملًا، متحركات المصادر، لا تسكن، وشلوا شلا أى طُرِكُوا طردًا، بفتح الراء، ولا يقال، بإسكانها (٢).

ر ك ض

قال الأصمعي: عدا الفرس وأنا أعديته، ومرَّ يَعْدُو وَيُعْدَى وَيَجْرَى وَيُجْرَى، ولا يكون يَرْكُضُ إنما يَرْكُضُهُ صاحبه. وقد ركضته أنا، بغير ألف، ولا يكون يَرْكُضُ هو، إنما الرِّكْضُ تحريكك إياه برجلك أو بغير ذلك، سار هو أو لم يسر (٣).

ر ك ك

رَكَكَ: ماء، وزعم الأصمعي أنه رَكَ، وأن زهيرًا لم تستقم له القافية فقال رَكَكَ، حين قال:

ماءٌ بشرقيِّ سَلَمَى فَيَدُ أو رَكَكَ

فأظهر التضعيف ضرورة (٤).

(١) شرح الفصيح للزمخشري ج ٢ ص ٤٩١ .

(٢) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ٩٣ .

(٣) كتاب الخيل للأصمعي تحقيق هلال ناجي ص ٢٠٨، وكرره ص ٢١٦، وفي نشرة نوري القيسى ص ٣٨٢، وإعراب القرآن للنحاس/ ص ٤٢، وتهذيب اللغة للأزهري (ر ك ض) ج ١٠ ص ٣٩، وتفسير القرطبي - ص ٤٢، ولسان العرب لابن منظور (ر ك ض)، وذكره ابن سيده عامًّا في المخصص (ركوض الخيل) ج ٦ ص ١٨٠ بلفظ "ودفع ذلك قوم"، وكذا الفيومي في المصباح المنير (ر ك ض) بلفظ "ومنهم من منع استعماله لازمًا".

(٤) شرح ديوان زهير، صنعة ثعلب ص ١٦٧، والشعر والشعراء لابن قتيبة ص ١٥٢، والكامل للمبرد ج ٢ ص ٦٩٢، وكتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ر ك ك) ج ٣ ص ١٩٢، والعقد الفريد لابن عبد ربه ج ٦ ص ٢٠٢، وديوان الأدب للفارابي ج ٣ ص ٤٢، والمحتسب لابن جنى - البقرة/ ٦٠، وكرره في

ر ك و

يقال: أذنب فلان ذنباً ثم ركاه علىّ، أى حمّله علىّ، ولا يعرف إلا ركاه^(١).

ر م ل

ورمل فى السير رملاً: أسرع، وأنكر الأصمعى رملاً ساكن الميم، وقال: إنما هو رملاً^(٢).

ر م م

الشفة: من الإنسان، ويقال له من نوات الأظلاف: المقمة، والممرمة، بفتح الميم الأولى وكسرهما فيها، وأبى الأصمعى إلا الكسر^(٣).

ر م ي

يقال: رميتُ به من فوق الدابة، ورمتُ به الدابة وأرمته: طرحته، وأنشد:

يكاد يرمى القيقبان المُسرّجا .

ولا يجوز ها هنا يُرمى بالقيقبان، فيدخل الباء^(٤).

=الكهف/٢٢، والمنصف له ص ٣٠٩، والمحكم لابن سيده (ر ك ك) ج ٦ ص ٤٠٩، والمخصص له نعوت الماء من قبل كدرته) ج ٩ ص ١٤١، ومعجم البلدان لياقوت الحموى (ركك)، ولسان العرب لابن منظور (رك ك).

(١) "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني ص ١٨٧، بلا ضبط، ويجوز "يُعرف"، و(يُعرف).

(٢) كتاب الأفعال للسرقسطى ج ٣ ص ٢٤، وانظر مادة (ر ق ص) من هذا المعجم.

(٣) الفرق للأصمعى ص ٥٨، وكتاب الفرق لأبى حاتم السجستاني ص ٢٢٧.

(٤) "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني ص ١٨٥ بلا ضبط، وجاء فى ديوان العجاج، رواية الأصمعى وشرحه ص ٣٤٨ غير صريح بلفظ "يقال: أرماه ورمى به، وهما فى معنى واحد، إذا أدخلت فى المفعول الباء قلت: رمى ويرمى، وإذا حذف الباء قلت: أرمى، كما تقول: دخلت به البيت وأدخلته".

ر ن د

أبو عبيد عن الأصمعي قال: ربما سمّوا عود الطيب رنّاء، يعنى الذى يتبخر به قال: وأنكر أن يكون الرند الآس (١) .

ر ن ن

رنت المرأة ببكائها وأرنت، وأبى ذلك الأصمعي وقال: لا يقال إلا أرنت وأنشد (٢):

عمداً فعلتُ ذاك بيدي أنى إخال إن هلكتُ لم تُرنى

ر ه ج

رها البحرُ يزهو رهواً، إذا سكن، وقال قوم: بل الرّهو والرّهوج ضرب من السير شبيه بالهمّلة. قال عبد الرحمن: قال عمى: هذا غلط، الرّهوج، فارسى مُعرّب، وليس من الرّهو؛ لأنهم قد صرفوا الرّهو فقالوا: عيش راه، أى ساكن، ويقولون للرجل: أره على نفسك أى ارفق بها (٣) .

ر ه ص

الرّهص، خفيف، وهو أن يصيب باطن الحافر شىء يوهنه، فيقال: قد رهص وهو يرهص رهصاً، ولا يقال: رهص (٤) .

ر ه ن

رهنتُ عنده الرهن، والعامّة تقول: أرهنت، وهى لغة، وأباها الأصمعي كلّ الإباء، وقال: لا يقال: أرهنته، قال: وأما قول عبد الله بن همام السلولى.

(١) مجمل اللغة لابن فارس، ومقاييس اللغة له، ومختار الصحاح لأبى بكر الرازى (ر ن د)، وأهمله الجوهرى .

(٢) كتاب الأفعال للسرقسطى ج ٣ ص ٤ .

(٣) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (روه) ج ٢ ص ٤٢٢ .

(٤) كتاب الخيل للأصمعي تحقيق هلال ناجى ص ٢٠٠، ولم أجده فى نسخة نورى القيسى .

فلما خشيتُ أظافيرَه نجوتُ وأرهنُّهم مالكا

فهو كما تقول: قمتُ وأصكُ عينه، قال: ومن روى "وأرهنُّهم مالكا" فقد أخطأ^(١).

ر و ح

* ويقال: راح يومنا بعدما كان غمًّا، ولم يعرف أراح النبت (٢).

* وفي قول العجاج:

فارتاح ربي وأراد رحمتي

قال الأصمعي: لا يقال: الله ارتاح، ولكنه أعرابي مجنون جئف جاف^(٣).

ر و ل

الراول: سنّ زائدة في الإنسان والفرس، وأنكره الأصمعي وقال: هو لعاب الدوابّ والصبيان^(٤).

(١) إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٢٣١، وكرره ص ٢٤٨، وتهذيب اللغة للأزهري (ر ه ن) ج ٥ ص ٢٧٤، وشرح ما يقع فيه التصحيف لأبي أحمد العسكري ص ٣٠٩، والصاحح للجوهري (ر ه ن)، والمحكم لابن سيده (ر ه ن) ج ٢١٥ عامًا بلفظ "وأنكرها بعضهم"، وصرح بالأصمعي في المخصص له (الخطر والمراهنة) ج ١٣ ص ٢٢، وكرره في باب (فعلت وأفعلت) ج ١٤ ص ٢٣٨، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص ٥٢٥، وشرح الفصيح للزمخشري ج ١ ص ٩٢، والافتضاب لابن السيد البطليوسي ق ٢ ص ١٦٣، ولسان العرب لابن منظور (ر ه ن)، وذكره الفيومي في المصباح المنير (ر ه ن) بلفظ "وأرهنته، لغة قليلة، ومنعها الأكترون"، وتاج العروس للزبيدي (ر ه ن)، ومن الغريب عدم ورود هذا التعقب في كتاب جمهرة اللغة لابن دريد، ولا في فعلت وأفعلت لشيخه أبي حاتم.

(٢) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٥٩.

(٣) ديوان العجاج، رواية الأصمعي وشرحه ص ٢٦٧.

(٤) الغريب المصنف لأبي عبيد، تحقيق د. العبيدي ص ٩٠١، وتهذيب اللغة للأزهري (ر و ل) ج ١٥

ص ٢٢٤، والتنبيهات على أغاليط الرواة لعلي بن حمزة ص ٢٧٢، والصاحح للجوهري، ولسان

العرب لابن منظور (ر و ل).

ر ي ب

يقال: أراب الرجلُ: إذا صار مُريبًا، وفي القرآن "إنهم كانوا في شك مريب"،
وقال: لا يقال من المريب إلا أراب، قال: وفي بعض اللغات: أرابني، قال الهذلي:

كأُننى أربته بريب

ولم يقل ربته، قال الأصمعي أيضًا: رابني الأمر إذا رأيت منه ريبًا، قلت:
فقول خنساء:

إذ راب دهرٌ وكان الدهرُ ريبًا.

قال: أرادت رابني، فحذفت المفعول به (١).

ز ب ل

قال الأصمعي: العرق: الزبيل، ولا يقال: زنبيل (٢).

ز ح ف

يقال: زحف الرجل على قدميه، ليس غيره، ولكن أزحف الدابة والرجل: إذا
أعيا، وزاحف الشاعر في الشعر (٣).

ز ر ب

لا يقال: مزراب (٤).

(١) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٦٧، وجاء في شرح الفصيح للزمخشري ج ٢ ص ٦٢٧

بلفظ "وقال أبو عبيدة: راب وأراب لغتان، وأبى الأصمعي ذلك".

(٢) الغريب المصنف لأبي عبيد بن سلام تحقيق د. العبيدي ص ٤٥٦.

(٣) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٢٧، وقوله: "أزحف الدابة والرجل" جائز على تغليب

العاقل على غير العاقل وإن كان غير العاقل مَقْدَمًا.

(٤) انظر مادة (ر ز ب) من هذا المعجم.

يقال: زَرَرْتُ القميصَ - مخفف - وهو مزرور، ويقال: أزرر عليك قميصك، في لغة العالية، ومن تحتهم يقول: زِرَّ عليك قميصك، ولا يقال: أزررتُ القميص ولا زررت (١) .

ز غ ر ف

قال الأصمعي: بحر زَغْرَف وزَغْرَب: كثير الماء. قال مزاحم العقيلي:

خليجٌ أمدَّتْهُ « البحارُ الزغارفُ

وقال الأصمعي: لا أعرف الزغارف (٢) .

ز ك م

لا يقال: أنت أركم من فلان، ولا ما أركمك (٣) .

ز ك ن

*قال الأصمعي: قول الناس: زكنتُ الأمر، يذهبون فيه إلى معنى ظننت وتوهمت، وليس كذلك، إنما هو بمعنى علمت (٤) .

(١) هكذا في (فعلت وأفعلت)، لأبي حاتم السجستاني ص ١٧٣ بإهمال ضبط الفعل الأخير، والسياق يقتضى التشديد؛ لأنه أجاز المخفف في مطلع حديثه .

(٢) تهذيب اللغة للأزهري (ز غ ر ف) ج ٨ ص ٢٣٦، والتكملة للصغاني، ولسان العرب لابن منظور (ز غ ر ف) .

(٣) انظر مادة (ز ه و) من هذا المعجم .

(٤) أدب الكاتب لابن قتيبة (باب معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه) ص ١٩، والاقتضاب لابن السيد البطليوسي ق ٢ ص ١٣ .

*زَكِنْتَ بمعنى علمت، قال الفراء: زكنت وأزكنت بمعنى واحد، وأنكر الأصمعي ذلك وقال: أزكنته إنما هو أعلمته، وزكنت بمعنى علمت (١) .

ز م ر

يقال: رجل زمر، ولا يقال: أزمر الشَّعر (٢) .

ز م ر د

الزُّمرد، مثقل الراء مضمومة، والذال معجمة، هو الزبرجد. قال ابن قتيبة: والذال المهملة تصحيف. وحكى فى البارع عن الأصمعي: الصواب بذال معجمة، الواحدة: زُمردة (٣) .

ز م ر ذ

الصواب بذال معجمة الواحدة زُمردة (٤) .

ز ن ب ي ل

لا يقال: زنبيل (٥) .

ز ن ن

*يقال: أزنت المرأة إزناناً من الزنّة، ولا يقال: زنت (٦) .

(١) شرح الفصيح للزمخشري ج ١ ص ٥٢، وذكره ابن دريد فى كتاب جمهرة اللغة (زك ن) ج ٢ ص ١٦ عامًا بلا نسبة إلى الأصمعي، وإن استعمل لهجته بلفظ "زكنتُ ولا يقال أزكنتُ، وإن كانت العامة قد أولعت به" .

(٢) خلق الإنسان للأصمعي ص ١٧٣ .

(٣) هكذا فى المصباح المنير للفيومي (ز م ر ذ) وذكره الزبيدي فى تاج العروس (ز م ر ذ) بلفظ: "وصوب الأصمعي الإعجام، ونقله فى البارع وصحَّحه"، وانظر لحق البارع ص ٧١٥ .

(٤) انظر مادة (ز م ر د) من هذا المعجم .

(٥) انظر مادة (ز ب ل) من هذا المعجم .

(٦) "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني ص ١٨٠ .

*يقال: أزننته بخير وشرّ، أى ظننت به ، وأنا مُزِنّ وهو مُزَنّ، ولا يقال: زننته (١) .

ز ه و

*الأصمعي: زها السرابُ الشيء يزهاه: إذا رفعه، بالألف لا غير (٢) .

*أبو حاتم عن الأصمعي قال: تقول العرب: زهي علينا فلان، بضم الزاى وكسر الهاء، فهو يُزهي بضم الياء وفتح الهاء، وهو مزهو، ولا يقال: زها يزهو، ولا زاه (٣) .

*أبو حاتم عن الأصمعي: لا أعرف زها النخل على مثال فعل، إنما هو أزهي على مثال أفعال وهو مُزّه على مثال مفعول (٤) .

*يقال: أزهي النخل إذا احمرّ ثمره أو اصفرّ، ولا يقال: أزهي البسر (٥) .

*قال أبو حاتم: قال الأصمعي: لا يقال: أنت أزهي من فلان ولا أنت أجنّ من فلان، كما لا يقال: أنت أزكم من فلان، ولا أنت أضرب من فلان، إذا كان المخاطب مضروباً إلا أن يكون ضارباً. قال أبو حاتم: فقلت للأصمعي: فهل يقال:

(١) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٨٠، وجاء في المخصص لابن سيده باب (فعلت وأفعلت) ج ١٤ ص ٢٣٩ "أبو زيد: زنت الرجل بخير أو شر وأزننته، ظننته به، ولم يعرف زننته" ولعل فيه سقطاً تامه "ولم يعرف الأصمعي زننته" حتى يستقيم السياق.

(٢) الصحاح للجوهري (ز ه ا) .

(٣) البارع للقالى ص ١٤٧، وتهذيب اللغة للأزهري (ن خ ا) ج ٧ ص ٥٨٦، وذكرها قبل فى (ز ه ا) ج ٦ ص ٣٧٢ بإسقاط أبى حاتم .

(٤) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٣٢، والنص لأبي على القالى فى البارع ص ١٤٨، وحكاها الجوهري فى الصحاح (ز ه ا) بلفظ "وقد زها النخل زهواً، وأزهي أيضاً لغة، حكاها أبو زيد ولم يعرفها الأصمعي" وهو سهو من الجوهري أو خطأ عليه .

(٥) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٣٢، وجاء فى كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ز و ه) ج ٣ ص ٢٢، ومجمل اللغة لابن فارس، ومقاييس اللغة له (ز ه و)، والفائق فى غريب الحديث للزمخشري ج ٢ ص ١٣٧ بلفظ "الزهو احمرار ثمر النخل، وقد أزهي البسر وزها وأبى الأصمعي إلا زها ولم يعرف أزهي البسر" .

أنت أزهى من غراب؟ قال: لا، ولكن يقال: زَهُو الغراب، كأنك قلت: زُهِيت زهو الغراب. قلت: فهل يقال من الحمى: ما أحمه وما أوعكه؟ والوعك الحمى. قال: لا، ولا يقال: ما أزهاك وما أجنك ولا ما أزمك ولا ما أحمك ولا ما أولعك، ولكن يقال: ما أشد ولوعك، بفتح الواو، وإيلاعك، بكسر الهمزة، ولا يقال: ما أعناني بأمرك وما أشغلتني عنك، كله قياس واحد؛ لأنك تقول: عُنيت بالأمر وشُغلت به، وهو مفعول به^(١).

ز و ج

* وكان الأصمعي لا يجيز أن يقال لفرخين من الحمام وغيره: زوج، ولا للفاعلين: زوج، ويقال في ذلك كله: زوجان لكل اثنين^(٢).

* قال الأصمعي: لا تكاد العرب تقول: زوجته، ومن قال: فلانة زوجة فلان فقد أخطأ، واحتج بقول الله تعالى: "اسكن أنت وزوجك الجنة"، فقيل له: أليس قد قال ذو الرمة:

أذو زوجة بالمصنر أم ذو خصومة

فقال: إن ذا الرمة قد أكل البقل والمالح في حوانيت البقالين حتى بشم^(٣).

ز و ل

سألت الأصمعي عن قول ذي الرمة:

(١) البارع للقالى ص ١٤٨، والمخصص لابن سيده (الكبر والفخر الإباء) ج ١ ص ١٩٧، ولسان العرب لابن منظور (ز ك م).

(٢) تهذيب اللغة للأزهري (زاج) ج ١١ ص ١٥٤، ولسان العرب لابن منظور (ز و ج).

(٣) النواذر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ص ١٩٤، والغريب المصنف لأبي عبيد تحقيق د. العبيدي ص ١٦١، ومجالس العلماء للزجاجي ص ١٥٠، والأمالى للقالى ج ١ ص ٢١، والتبهيها على أغاليط الرواة لعلى بن حمزة ص ٢٠٤، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٧٢، والموشح للمرزبانى ص ٢٣٤، والخصائص لابن جنى (باب في سقطات العلماء) ج ٣ ص ٢٩٥، والمحكم لابن سيده (زوج) ج ٧ ص ٣٦٤، ولسان العرب لابن منظور (زوج)، والمزهر للسيوطى ج ١ ص ٢١٤ وكرره في ج ٢ ص ٣٧٦، وتاج العروس للزبيدي (زوج).

إذا ما رأتنا زيل منا زويلها

فلم يقل شيئاً، وقال: لا أدري، فسألته عن قول الأعشى:

ما بالها بالليل زال زوالها

فقال: لا أدري ما وجهه، وإنما سألته؛ لأن بعض شيوخنا قال: زال الله

زوالها وأزال، سواء، وهلكه الله وأهلكه سواء، فأنكرهما وقال: إنما غلط كقوله:

ومهمه هالك من تعرجاً

إنما هو هالك من تعرج فيه قال أبو حاتم: وأما قول الأعشى فمن المقلوب

المزال عن جهته فكأنه أراد: زالت المرأة زوال الليل، فذهب فقلب (١).

س ب ي

الجارية: سبية وجمعها سبايا، وقوم سبى، وصف بالمصدر. قال الأصمعي:

لا يقال للقوم إلا كذلك، ويقال في الخمر خاصة: سبأتها، بالهمز: إذا جلبتها من

أرض إلى أرض فهي سبيئة (٢).

س ت ي

قال الأصمعي: سمعت: هو يسدي الثوب، ولم أسمع يسدي، وهو السدي

والسدي والأسدي والأسدي لسدي الثوب، وأما السدي من الندي فبالدال لا غير (٣).

(١) "فعلت وافعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٨٩.

(٢) المصباح المنير للفيومي (س ب ي).

(٣) المقصور والممدود للقالى ص ١٠٢، وكتاب الأفعال للسرقسطى ج ٣ ص ٥٧٥ والمخصص لابن

سيده ج ١٣ ص ٢٨٠، وكرره في (ما يقصر فيكون له معنى فإذا مد وقصر كان له معنى آخر)

ج ١٥ ص ١٤٣.

س ح ر

*قال الأصمعي: قال أبو عمرو بن العلاء: ليس في كلام العرب أتانا سحرًا، إنما يقولون: أتانا بسحر، وأتانا أعلى السحّرين (١) .

*قال أبو حاتم: قال أبو عبيدة: يقال: الجوف نصفان، فنصفه الأعلى فيه السُحْر، بضم السين، والنصف الأسفل فيه القصب، فسألت الأصمعي فلم يعرف السُحْر، بالضم، وهو معروف (٢) .

س ح ق

يقال: سترته الريح وجفلته وسحّفته، ولم يعرف أسحّفته (٣) .

س خ م

سَخَمَ الله وجهه، وهو من السُخام، وهو سواد الشعر، وعن أبي عبيد عن الأصمعي قال: وأما الشَّعر السُّخام فهو اللِّين الحسن وليس هو من السواد (٤) .

س د د

سِدَادٌ من عَوَزٍ: إذا لم يكن تامًا، ولا يجوز فتحه، ونَقَلَ في البارِعِ عن الأصمعي: سِدَادٌ من عوز بالكسر، ولا يقال: بالفتح (٥) .

(١) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ح ر س) ج ٢ ص ١٣٢، وكرره في (باب من المصادر وغيرها من النوادر عن عبد الرحمن عن عمه) ج ٣ ص ٤٦٩، وكتاب الأزمنة والأمكنة للمرزوقي ج ١ ص ٣٢٤، والمزهر للسيوطي ج ٢، ص ١١١ .

(٢) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ح ر س) ج ٢ ص ١٣١ .

(٣) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٨٠ بلا ضبط، ويجوز "يُعْرِفُ" و "يُعْرِفُ" .

(٤) مجمل اللغة لابن فارس، ومقاييس اللغة له (س خ م) .

(٥) المصباح المنير للفيومي (س د د)، ونقله المحقق في لَحَقِ البارِعِ ص ٧١٦ .

س ر و ل

قال اللحياني: لم يعرف الأصمعي في السراويل إلا التأنيث^(١).

س ط ر

كان الأصمعي لا يعرف واحد الأساطير^(٢).

س ع د

لا يقال: سعه الله، إنما هو أسعه الله^(٣).

س ع ر

قال: ويقال: سَعَرَنِي شَرًّا، ولا يقال: أسعرنى^(٤).

س ع ط

يقال: وجرته الدواء وأوجرتة، واسم الدواء الوجور، ولا يقال في السَّعوط إلا سعطته^(٥).

س ف ر

يقال: سَفَر الصبح وأسفر، وكان الأصمعي يأبى إلا أسفر^(٦).

(١) المذكر والمؤنث لأبى بكر الأنباري ج ١ ص ٣٨٩، والمحكم لابن سيده، ولسان العرب لابن منظور (س ر ل)، وتاج العروس للزبيدي (س ر و ل)، ونسبه ابن سيده في المخصص ج ١٧ ص ١٥ (باب ما يذكر ويؤنث من سائر الأشياء) لأبى حاتم فقط بلفظ "أبو حاتم: هو مؤنث لا غير".

(٢) انظر مادة (أ ب ل) من هذا المعجم .

(٣) "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني ص ١٢١، وقد سبق ذكره في مادة (أ م ر) من هذا المعجم، ولست أدري كيف لم يأخذ الأصمعي وتلميذه أبو حاتم بقول الله تعالى: "وأما الذين سعدوا؟!"، وانظر مادة (س ف ر) من هذا المعجم .

(٤) "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني ص ١٤٨ .

(٥) "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني ص ١٤٧ .

(٦) هكذا في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ق ٤ ص ١٦٣٨ حماسية رقم ٧١٦، وأما ما جاء في كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ر س ف) ج ٢ ص ٣٣٣ بلفظ "قال الأصمعي: لا أقول إلا سفر الصبح"، وما جاء في التكملة للصغاني (س ف ر) بلفظ "وقال الأصمعي: سفر الصبح، وأنكر أسفر" فاعلمه

س ف ف

سَفَّت الخوص وأسفته، وأبى الأصمعي إلا أسفته فهو مُسَفٌّ (١) .

س ف ل

سَفَل في خُلُقِه وعلمه سَفَلًا وسَفَلًا وسَفَلًا. وأنكر الأصمعي سفل في شيء من الكلام (٢) .

س ف ن

لا يقال: سفينة خَلِيَّة (٣)

س ف ي

*يقال: سَفَتَ الريحُ الترابَ علينا ولا يقال: أسفت، ولكن أسفينا نحن أي أصابتنا السافياء (٤) .

*قال الأصمعي: السفا خِفَّةُ الناصية، ويقال: فرس أسفى، ولا يقال للأثني سفواء، والسفواء من البغال السريعة، ولا يقال للذكر أسفى، ولا يقال لشيء أسفى لخفة ناصيته إلا للفرس (٥) .

وهم أو خطأ مطبعي في حذف الهمزة أو زيادتها، وكيف ينكر الأصمعي الفعل "أسفر"، وقد سمع قول الله عز وجل: "والصبح إذا أسفر"، والذي يميل إليه الباحث أن الأصمعي أنكر الثلاثي - على ما ذكر المرزوقي - تأثرًا بالاستعمال القرآني، إلا أن يكون الأصمعي قد نسي الآية أو غفل عنها، وانظر ما سبق ذكره في مادة (س ع د) من هذا المعجم .

(١) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة وكان الأصمعي يُشَدِّدُ فيه ولا يجيز أكثره) ج ٣ ص ٤٣٥، وجاء في (فعلت وأفعلت) لأبي حاتم السجستاني ص ١٥٨ بلفظ "قال: سَفَّتُ الدَّوَاءَ وأسَفَّتُ الخوص، وكل شيء إلا الدَّوَاءَ ونحوه فهو أسففت" .

(٢) كتاب الأفعال للسرقسطي ج ٣ ص ٥٥٢ .

(٣) انظر مادة (خ ل ي) من هذا المعجم .

(٤) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٩٣ .

(٥) هكذا في الاقتضاب لابن السيد البطليوسي ق ٢ ص ٧٠، وهكذا جاء في لسان العرب (س ف ا) عن ابن بري، وليس في المطبوع من حواشيه؛ لأنه ينتهي عند حرف الشين، وجاء هذا التعقب في كتاب الخيل للأصمعي. نشرة د. نوري ص ٣٦٧ فقط بلفظ "ولا يقال لشيء أسفى لخفة ناصيته إلا للفرس" وكذا حكاة الجوهري في الصحاح (س ف ي) عن الأصمعي، وكذا نقله عنه ابن منظور في لسان العرب (س ف ا)، ولم أعر عليه في نشرة هلال ناجي لكتاب الخيل للأصمعي.

س ق ط

* يقال : سَقَطَ في يده، ليس غيره (١) .

* يقال: تكلمَ فما أسقط حرفاً ولا سقط في حرف، ولا يقال: ما سَقَطَ حرفاً (٢).

* وقال أبو عبيدة: يقال في سقط الرمل وسقط النار وسقط الولد، ثلاث لغات، سَقَطَ وسَقُطَ وسَقَطَ، وقال الرياشي: كان الأصمعي لا يعرف إلا السَقَطَ، وهو سقط الرَّمْلَةُ مفتوحاً (٣) .

س ك ن

قال أبو حاتم: السكِّين مذكر لا اختلاف فيه، وسألتُ أبا زيد و الأصمعي وغيرهما ممن أدركنا، وكلُّهم يُذَكِّرُه وينكر التأنِيثَ، وأنشد الأصمعي للهدلي:

فذلك سكينٌ على الحلقِ حاذقٌ

وأنشدني بعض من لا يُوثقُ بحكايته:

(١) هكذا في "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٣٢، والذي يتبادر إلى ذهن الباحث ويميل إليه أن المقصود هنا تعقب الفعل "أسقط" رباعياً مبنياً للمجهول؛ لأن فكرة الكتاب - كما هو واضح من عنوانه ومما فيه من نماذج - قائمة على ذلك، ويقوَّى ذلك ما روى في الصحاح وتاج العروس (س ق ط) عن أبي عمرو أنه قال: "لا يقال أسقط". ولكن هناك احتمال - وإن كان ضعيفاً يحتاج إلى مصدر يقوِّيه - أن يكون التعقب للفعل "سقط" ثلاثياً مبنياً للمعلوم، وإن صحَّ هذا الاحتمال فإن الباحث يردُّ هذا التعقب بقراءة فرقة منهم ابن السميع: "ولما سقط في أيديهم" انظر البحر المحيط والكشاف ومعجم القراءات - الأعراف/١٤٩ .

(٢) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٣٢ .

(٣) هكذا في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر بن الأنباري ص ١٩، ولم يعلق عليه محققه الأستاذ هارون، وفيه لبس؛ لأن الرواية المشهورة عن الأصمعي وغيره "بسقط اللوى" فكيف لم يعرف الأصمعي إلا "السقط" بالفتح؟! ويبدو لي أن خطأ وقع في الضبط، ولا يزال هذا التعقب في حاجة إلى مصدر آخر يوضحه ويقوِّيه. وأياً ما كان فقد ذكر ابن الأنباري عن أبي عبيدة إجازة تثليث السين، وانظر الصحاح والمحكم والقاموس وتاج العروس (س ق ط) .

بسكين مؤتقة النصاب

وهذا لا يعرفه أصحابنا ويتهمونهم^(١).

س ل ب

يقال: أسلبت تُسلبُ إسلابًا، والناقاة مُسلب، ولا يقال مُسلبة، بالهاء، وهن السلائب^(٢).

س ل خ

*قال الأصمعي: تقول العرب: جلدتُ البعير وسلختُ الشاة، ولا يكادون يقولون: سلختُ البعير^(٣).

*السالخ: الأسود من الحيات، وأسودُ سالخ، غير مضاف، وأسودان سالخ، لا تُثنى الصفة في قول الأصمعي وأبي زيد^(٤).

س ل س

رجل مألوس ومسلوس العقل، ولا يقال: مسلوس إلا مع العقل^(٥).

(١) هكذا في المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني ص ١٦٨، والمذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ج ١ ص ٣٨٧، وتثقيف اللسان لابن مكي الصقلي ص ٢٠٦، وشرح الفصح للزمخشري ج ٢ ص ٤٦٨ والمصباح المنير للفيومي (س ك ن)، وذكره ابن التستري في المذكر والمؤنث ص ٨٤ بلفظ "والأصمعي وأبو زيد وأبو عبيد لا يجيزون تأنيثه" وذكره النحاس في إعراب القرآن، والقرطبي في تفسيره/يوسف - ٣١ بلفظ "الأصمعي لا يعرف في السكين إلا التذكير" وهذا اللفظ الأخير ذكره أبو بكر بن الأنباري أيضًا في المذكر والمؤنث ج ١ ص ٣٨٩، بلفظ "قال اللحياني: لم يعرف الأصمعي في السكين والسراويل إلا تذكير السكين وتأنيث السراويل" واكتفى الزبيدي في تاج العروس (س ك ن) بقول أبي حاتم: "البيت الذي فيه:

بسكين مؤتقة النصاب

لا يعرفه أصحابنا" ولعل ما جاء في ديوان الهذليين ق ١ ص ١٥٢ هو المقصود هنا فقد جاء فيه بعد ذكر بيت الهذلي: "وكان الأصمعي لا يعرف إلا حذق يحذق" أي لا يعرف حذقت السكين تحذق.

(٢) الإبل للأصمعي ص ٧٩.

(٣) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (خ س ل) ج ٢ ص ٢٢٠.

(٤) المحكم لابن سيده (س ل خ) ج ٥ ص ٤٩، ولسان العرب، وتاج العروس (س ل خ).

(٥) ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه للأصمعي ص ٤٦.

س ل غ

سلغت الشاة والبقرة، وهى سالغ: تم سِنّها، على أن الأصمعى قال: هى بالصاد لا غير (١) .

س ل ك

يقال: سلكت الطريق وأسكلته، وأبى الأصمعى إلا سلكته، ولم يتكلم فيه؛ لأن فى التنزيل: "ما سللكم فى سقر"، وأجاز أبو عبيدة: سلكت وأسكلت، واحتج بقول الهذلى:

حتى إذا أسلكوهم فى قُنائِدَةٍ (٢) .

س ل و

حضر الأصمعى، ونصرُ بن أبى نصير يعرض عليه بالرى، فأجرى هذا البيت لرؤية:

لو أشربُ السلوانَ ما سَلَيْتُ

فقال لنصر: ما السلوان؟ فقال: يقال: إنها خرزة تُسْحَقُ فَيُشْرَبُ ماؤها فيورث شاربه سلوة، فقال: اسكت لا يسخر منك هؤلاء، إنما السلوان مصدر قولك: سلوت أسلو سلواناً، فقال: لو أشرب السلوانَ سلواً شرباً ما سلوت (٣) .

س م ج

روى الأصمعى قول أبى ذؤيب:

(١) المحكم لابن سيدة (س ل غ) ج ٥ ص ٢٥٨، ولسان العرب لابن منظور (س ل غ) .

(٢) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (س ل ك) ج ٣ ص ٤٥، ومعنى لم يتكلم فيه أى لم يخض فى هذا التعقب ولم يكرره تحرجاً من القرآن، وكرر هذه العبارة فى (باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة وكان الأصمعى يشدد فيه) ج ٣ ص ٤٣٧، وذكره أبو جعفر النحاس فى إعراب القرآن - الجن/ ١٧ وزاد: "ولم يطعن الأصمعى فى هذا البيت غير أنه قال: أسلكه حملة على أن يسلك"، وهو المفهوم من "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني ص ٩٢ .

(٣) معجم البلدان لياقوت الحموى (سلوان) .

فإن تصرمى حبلى وإن تتبدلى خليلاً ومنهم صالحٌ وسميحٌ
وقال: إنما أراد سَمَحَ فاضطرَّ إلى سميح (١).

س م ح

*سمح وأسمح، قال الأصمعي: سَمَحَ بماله وأسمح الدابةً بقيادته، لا غير (٢).
*قال الأصمعي: يقال: رجل سَمَحٌ، لا غير، لا يقال: سَمِحَ (٣).

س م ك

وفى قول العجاج:

لما رأوا منه إيادًا سامكًا

قال الأصمعي: سامك: مشرف، يقال: هو بيت طويل السمك، ولا يقال منه
فَعَلَ (٤).

(١) كتاب شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري ص ١٣٧.

(٢) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد "باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة وكان الأصمعي يشدد فيه ولا يجيز أكثره" ج ٣ ص ٤٣٨ بدون ضبط كلمة "الدابة"، وجاء في "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٢٨ بلفظ "وسَمَحَ لنا بذلك يسمح ويقال في مثل: (اسمَحَ يُسَمِّحُ لك). وزعم أبو زيد أنه سمع أيضًا (أَسَمَّحَ يُسَمِّحُ لك) قال الأصمعي: سَمَحَ مشدد إذا فعل شيئاً فسمَّحَ فيه أى سهل فيه ورجلٌ سَمَّحٌ بين السماح، وأما أسمح الدابة فذل بعد استصعاب ولان واسترخى. ويقال: أسمحت قرينته وقرونتته، وهى نفسه". وقد أهمل المحقق ضبط "الدابة" أيضًا، والسياق يقتضى الضم؛ لأنها فاعل على تأويل البعير، وضبطها واجب حتى لا يُظنَّ أنها مفعول، كما أن ضبط الميم فى "أَسَمَّحَ" بالفتح خطأ، والصواب الكسر؛ لأنه أمرٌ من الفعل الرباعى.

(٣) كتاب غريب الحديث لأبي عبيد بن سلام ج ٢ ص ٣٧١.

(٤) ديوان العجاج، رواية الأصمعي وشرحه ص ١٢٢.

س م ل

قال الأصمعي: يقال: أسمل الثوبُ فهو مُسْمَلٌ، ولا يقال: سَمَلٌ، ولكن يقال: هذا الثوب سَمَلٌ وخالقٌ (١).

س م هـ

قال رؤبة:

ليت المنى والدَّهْرَ جَزَى السُّمَّه

قال الأصمعي: لم يُحْسِنِ، إنما يقال: ذهب في السُّمَّهَى أى الباطل (٢).

س ن ف

سَنَفْتُ البعيرُ فهو مسنوفٌ، وأسَنَفْتُهُ فهو مُسْنَفٌ، إذا شددت عليه السَّنَافُ، وأبى الأصمعي إلا أسنفت ولم يعرف مَسْنَوْفًا (٣).

س ن ي

السَّنَاءُ: من الشَّرْفِ، ولم يعرف له الأصمعي فعلاً (٤).

(١) هكذا في ديوان العجاج، رواية الأصمعي وشرحه ص ١٧١، و"علت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ٨٩، ولكن جاء في المخصص لابن سيده (فعلت وأفعلت) ج ١٤ ص ٢٤٠ بلفظ "سمل الثوب وأسمل، الأصمعي: لا يقال بالألف ولعل الأداة "إلا" سقطت، والصواب: لا يقال إلا بالألف، مثلما حدث في (س ف ر).

(٢) الشعر والشعراء لابن قتيبة ص ٦٠٠.

(٣) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (س ف ن) ج ٣ ص ٣٩، ومجمل اللغة لابن فارس، ومقاييس اللغة له، والصحاح للجوهري، والعياب للصغاني، ولسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي (س ن ف).

(٤) تهذيب اللغة للأزهري (س ن ا) ج ١٣ ص ٧٧، ولسان العرب لابن منظور (س ن ا)، وتاج العروس للزبيدي (س ن و).

الأسهران: عرقان يصعدان من الأنثيين حتى يجتمعا عند باطن الفيشلة،
وهما عرقا المنى، قال الشماخ:

تُوائلُ من مِصكٍ أنصبتَه حوالبُ أسهرتَه بالذنينِ

وأنكر الأصمعي الأسهرين، وقال: إنما الرواية: أسهرته، أي لم تدعه ينام،
وذكر أن أبا عبيدة غلط، وقال: لو أحضرته فرسًا وقيل له: ضغ يدك على شيء منه
ما درى أين يضعها (١).

س و أ

*قال أبو زيد: سوتُ به ظناً، وأسأتُ به ظناً، وسوتُ به الظن، والأصمعي
لا يجيز أسأت إلا إذا أدخلت الألف واللام فتقول: سوتُ به ظناً وأسأتُ به الظن لا
غير (٢).

*قال أبو عثمان: قال الأصمعي: سوته مساءة وسوائية - وأنكرها - وسوأة.
قال: وأهل الحجاز يقولون: سواية، وليس بشيء، وزاد أبو بكر: ومسائية، وأنكرها
الأصمعي (٣).

(١) المحكم لابن سيده (س ه ر) ج ٤ ص ١٥٥، والمخصص له (الأنثيان) ج ٢ ص ٣٥، ولسان العرب
لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي (س ه ر)، ولم يرد لفظ الأسهرين في كتاب الخيل
للأصمعي بنسخته مما يؤكد للباحث أنه إنكار لغة لا رواية.

(٢) كتاب الأفعال للسرقي ج ٣ ص ٤٩٨، وجاء في "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٠٦
بلفظ "ويقال: أسأت به الظن، بالألف واللام وأنا مسيء به الظن فإذا لم تدخل الألف والسلام قلت:
سوت به ظناً" وجاء بعده "ويقال: قررت بذلك عينا إذا لم تدخل الألف واللام، فإذا أدخلتها قلت:
أقررت بذلك العين" ولست أجرؤ على عد هذا الأخير تعقبا لأنه عندي أقرب إلى الوصف؛ ولعدم
الاستئناس بمصدر آخر كما في التعقب الأول.

(٣) هكذا في كتاب الأفعال للسرقي ج ٣ ص ٥٢٥.

س و د

أبو عبيد: قال الأصمعي: السّواد: السرار، يقال: ساودته مساودة وسواذا: إذا ساررته، قال: ولم يعرف السّواد، بضم السين (١).

س و س

يقال: ساس الطعام وأساس وسوس، وأبى الأصمعي إلا ساس (٢).

س و ط

هو السّوط، والجميع أسواط وسياط، ولا يقال: أسياط؛ لأنه من بنات الواو، وما كان من بنات الياء فإنه يقال فيه بالياء في أدنى العدد مثل: سيف وأسياف (٣).

س و ف

وفي قول الحطيئة:

تُعاتبُ أن رأنتى ساف مالى

قال أبو عمرو: السّواف: الهلاك، فقال له هشام النحوي: الأصمعي يقول: السّواف، بالضم، وكذلك الأدواء مثل النّحاز والزكام، وأنكر ذلك الأصمعي (٤).

(١) تهذيب اللغة للأزهري (س أد) ج ١٣ ص ٣٠، وتصحيقات المحدثين لأبى أحمد العسكري ق ١ ص ٢٨٩، ولسان العرب لابن منظور (س و د).

(٢) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (س أ و ي) ج ١ ص ١٧٩، وهو يخالف ما رواه شيخه أبو حاتم السجستاني في فعلت وأفعلت حيث قال ص ١٠١: "قال الأصمعي: يقال: ساس الطعام وأساس، قال: فلا أدري المعنى واحد أم بينها شيء ولا أدري أيهما أكثر في كلام العرب أساس أم ساس، ولم يعرف سيس وهو مسوس" وانظر مادة (د و د) من هذا المعجم، فلعل الأصمعي رجع عن تعقبه دون أن يبلغ ابن دريد هذا الرجوع، ولم ينتبه د. هادي حمودي في كتابه "معجم الأصمعي" إلى هذا الرجوع؛ فقال على لسان الأصمعي (س و س): "ساس الطعام يسوس، ولا أدري ما أساس"، ومن الغريب أنه لم يتعرض للفعل "سوس" في هذا المعجم المدعى.

(٣) كتاب السلاح للأصمعي ص ١١٩.

(٤) ديوان الحطيئة، شرح ابن السكيت والسكري والسجستاني ص ٣٥٠.

س و ق

وفى قول صخر الفقى :

ونذكرنى بكأى على تليد
تنادى ساق حُرّ وظلتُ أَدعو
حمامٌ جاوبتُ سَحْرًا حماما
تليدًا لا تبينُ به الكلاما

قال الأصمعى : ظنّ أن ساق حُرّ ولدها، وإنما هو صوتها (١) .

س و ل

روى الرياشى عن أبى زيد: سلّته أساله، وساولته، وهما يتساولان، على التحويل. وأنكر التحويل الأصمعى وأبو حاتم (٢) .

س و ي

*قولهم: سواسية كأسنانِ الحِمَارِ. قال بعضهم: سواسية جمع على غير قياس، والصحيح أن سواء لا يجمع؛ لأنه فى مذهب الفعل، فإن احتجت إلى جمعه جمعته على أسوية. وقال الأصمعى: لا نعرف لسواسية واحدًا، وإنما هى كلمة موضوعة موضع سواء (٣) .

*الخيل تجرى على مساويها، قال الأصمعى: لا يعرف لهذه واحدة (٤) .

ش ت ت

قال الأصمعى: يقال: شتان ما بينهما، وأما قول ربيعة الرقى:

لشتان ما بين اليزيدين فى الندى

(١) ديوان الهذليين، من رواية الأصمعى وغيره ق ٢ ص ٦٦، وكتاب شرح أشعار الهذليين لأبى سعيد السكرى ص ٢٩٢، والمحكم لابن سيدة (ح ر ر) ج ٢ ص ٣٦٥، والمخصص له (الحمام واليمام ونحوها) ج ٨ ص ١٦٩ .

(٢) كتاب الأفعال للسرقسطى ج ٣ ص ٥٥٩ .

(٣) كتاب جمهرة الأمثال لأبى هلال العسكرى ج ١ ص ٥٢٢ .

(٤) انظر مادة (ح س ن) من هذا المعجم .

فليس بفصيح يلتفت إلى قوله (١).

ش ت و

قال أبو حاتم: يقال: كان ذلك في حَمَارَةَ القَيْظِ ولا يقال: حَمَارَةَ الشَّتَاءِ. وكان الأصمعي مرّةً يُحدِّثنا فقال في كلامه: في حِمِرَّةِ الشَّتَاءِ، فلما كان بعد ساعةٍ سألتُه: أنقول: حَمَارَةَ الشَّتَاءِ؟ فقال: لا، ولكن حَمَارَةَ القَيْظِ (٢).

ش ذ ن

شَدَّ الشَّيْءُ شُدُودًا، وشَدَّدْتُهُ أنا وأشدَّدْتُهُ، ولم يُجزِ الأصمعي شَدَّدْتُهُ، وقال: لا أعرفُ إلا شَادًا أي متفرِّقًا (٣).

(١) إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٢٨١، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ج ١٦ ص ٢٧٢، وتهذيب اللغة للأزهري (ش ت) ج ١١ ص ٢٦٩، ٢٧٠، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه - الليل/٤، والمحكم لابن سيده (ش ت ت) ج ٧ ص ٤٢٠، والاقتضاب لابن السيد البطليوسي ق ٢ ص ٢٢٢، ق ٣ ص ٢٤٥، وحواشي ابن بري (ش ت ت)، وقد أشار إلى ورود هذا التعقب في الصحاح، ولم أجده فيه، ويبدو أن النسخة التي كتب ابن بري حواشيه عليها غير النسخة التي نشرها الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار، وهذا شيء وارد لا غرابة فيه، وكتاب تقويم اللسان لابن الجوزي ص ١٢٨، وغلطات العوام له ورقة ١٧، وما يلحن فيه العامة له ورقة ٧٠، وشرح المفصل لابن يعيش ج ٣ ص ٣٨، ولسان العرب لابن منظور (ش ت ت)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ج ٣ ص ٢٠٩، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ٨٨، ومختار الصحاح لأبي بكر الرازي (ش ت ت)، وغلطات العوام للسيوطي ورقة ١٩، وخزانة الأدب لعبد القادر البغدادي ج ٦ ص ٢٥٩، ٢٦٤، وتاج العروس للزبيدي (ش ت ت) وغلطات العوام لخسرو زاده ورقة ١٢، وحاشية الشيخ محمد الأمير على شرح شذور الذهب ص ٨٨.

(٢) تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية لأبي حاتم السجستاني ص ٦٣، والمزهر للسيوطي ج ٢ ص ٣٣٠.

(٣) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ذ ش ش) ج ١ ص ٧٨، والخصائص لابن جنى (باب القول على الاطراد والشُدُود) ج ١ ص ٧٨، ولسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي (ش ذ ذ).

ش ر ب

الأصمعي: يقال في الطائر إذا شرب: نغب ينغب نغبًا، بفتح الغين والنون في الماضي، وفتح الغين في المستقبل، وسكونها في المصدر، ولا يقال: شرب^(١).

ش ر ج

*قال أبو حاتم: الأشرج الذي ليست له إلا بيضة واحدة، وقال بعض العرب والأصمعي: بل الأشرج الذي إحدى بيضتيه أكبر من الأخرى^(٢).

*قال الأصمعي: تقول العرب: هما على شرج واحد، بفتح الشين وسكون الراء، ولا يقال شرج، بفتح الراء، إنما الشرج، بفتح الراء للعبة والمصحف وما يُشْرَج^(٣).

ش ر ر

*أشررت الثوب والملح وكل شيء: إذا بسطته، وكذلك قول امرئ القيس:

تجاوزتُ أحراسًا وأهوالَ معشرٍ
على حِراسًا لو يُشِرُّونَ مقتلي

أى يقتلوننى علانية، وأنكر أن يكون من الشر^(٤).

*ما شرَّ زيدا، وأنكره الأصمعي^(٥).

(١) البارع للقالى ص ٣٣٦.

(٢) البارع للقالى ص ٦٠٤، ٦٠٥.

(٣) البارع للقالى ص ٦٠٤.

(٤) هكذا فى "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني ص ١٦٤، ١٦٥، وذكره الجوهري فى الصحاح (ش ر ر) بلفظ "وأشررت الرجل: نسبته إلى الشر، وبعضهم ينكره، وأشررت الشيء أظهرته، والأصمعي يروى قول امرئ القيس على هذا" ونقل ذلك عنه ابن منظور فى لسان العرب والزبيدي

فى تاج العروس (ش ر ر) بتصرف.

(٥) انظر مادة (خ ي ر) من هذا المعجم.

*قال الأصمعي: يقال: قد سنَّ عليه درْعُه، ويقال: شلَّها، ولا يقال: شرَّها عليه^(١).

ش ر ط

أبو حاتم عن الأصمعي: لا يقال إلا رجل شرطيّ، فقلت: قال الأقيشر:
إنما نشربُ من أموالنا فسلوا الشرطيَّ ما هذا الغضب
قال: ذاك مولد^(٢).

ش ر ع

يقال: شرع يشرع، ولم نعرف يشرع. قال أبو عبيدة: يقالان جميعاً^(٣).

ش ر ك

أشركتُ النعل وشركتها، ولم يعرف الأصمعي إلا شركتها بالتشديد^(٤).

ش ر ي

*ويقال في المثل: "لا يغرّنك عروسٌ عام هداثها ولا أمةٌ عام اشترائها"، ولا يقال: إهدائها ولا إشرائها؛ لأن الشريّ مقصور إلا أن يكون مصدرًا لشاريت الرجل مشاركة وشراء، وليس له ها هنا معنى^(٥).

(١) كتاب السلاح للأصمعي ص ١٠٨.

(٢) فحولة الشعراء لأبي حاتم السجستاني ص ١٢٤، والموشح للمرزباني ص ٢٨٢ بدون ضبط الراء فيهما، والضبط عن أساس البلاغة (ش ر ط)، والأصمعي هنا لا يخطئ الشاعر، ولكنه لا يحتج بكلامه وإن كان موافقاً لقوله، ويؤكد ذلك قول الجوهري في الصحاح (ش ر ط): "قال الأصمعي: الشرط، الواحد شرطة وشرطيّ".

(٣) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٧١.

(٤) انظر مادة (ش س ع) من هذا المعجم.

(٥) هكذا في (فعلت وأفعلت) لأبي حاتم السجستاني ص ١٠٩، ١١٠، والنص فيه شيء من التناقض، إذ كيف يقول الأصمعي: إن الشري لا يكون ممدوداً إلا مصدرًا للفعل شاري مع أنه ممدود في المثل الذي يحتج به على غير معنى المصدرية؟! كما أن كلمة "مشاركة" فيها خطأ مطبعي،

*قال أبو مسحل: سألتني الحسن بن سهل: الشرى، هل في مدّه حيلة، قلت: نعم، يمد ويقصر، فسأل الأصمعي: فقال: مقصور لا يمد (١).

ش س ع

قال الأصمعي: شسعتُ النعلَ - مُثَقَلَةٌ - تشسيغًا، قال: ولا يقال: شسعتها - مخففة - ولا أشسعتها، قال أبو زيد: يقال: أشسعتها إشساعًا وشسعتها تشسيغًا، وأشركتها وشركتها، ولم يعرف الأصمعي إلا شركتها، بالتشديد (٢).

ش ط ط

شطّ في حكمه وأشطّ، وأبى الأصمعي إلا أشطّ (٣).

ش ع ب

قال الأصمعي: شعوب: اسم للمنية، وهى معرفة لا تدخلها الألف واللام، قال أبو الأسود:

ومن تدع يوماً شعوبٌ يجيها (٤)

والصواب "مشاركة" على وزن مفاعلة، ولم يعلق الأستاذ المحقق على أى شيء من هذا!! وانظر مادة (ه د ي) من هذا المعجم.

(١) ص ٩ من مقدمة د. عزة حسن لكتاب النوادر لأبى مسحل الأعرابي نقلًا عن نور القبس، لمؤلف مجهول مخطوط محفوظ في خزانة نور عثمانية في إستانبول برقم ٣٣٩١.

(٢) "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني ص ١٧٣، وكرره ص ١٩٤ بلفظ "سألت الأصمعي عن أشركتُ النعلَ وأشسعتها وشركت وشسعت فقال: لا أعرف إلا التشديد". وقد سقطت "إلا" من المحقق ولم يعلق على النص، والسياق يقتضيها منعًا للتناقض.

(٣) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ش ط ط) ج ٣ ص ١٩٣، والمخصص لابن سيده (الظلم والميل) ج ١٢ ص ٢٠٨، وأشار إليه فى (الحكم بين الخصمين) ج ١٢ ص ٢١٥، وهو المفهوم من "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني ص ١٦١ حيث جاء فيه: ويقال: أشطّ فلان أى جاء بشطط، قال الله جل وعز: "ولا تشطط" وأما شطت فتباعدت، قال ابن أحرر:

شطّ المزار بجُدوى وانتهى الأمل

(٤) (إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٣٣٥).

ش ع ر

وفى قول طفيل بن عوف:

وَكُمًّا مُدْمَمًا كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْرَبَتْ لَوْنَ مُذْهَبٍ

قال الأصمعي: كان الوجه أن يقول: جرى فوقها واستشربته لون مذهب

قال: والعرب تجعل الفعل للآخر وتبطل فعل الأول، واستشربت أى أشربت (١).

ش ف ع

يقال: شفعت الصلاة ولا أعرف أشفعتها، وعرف أوترت الصلاة وكل شيء

فى هذا المعنى، وقال: أوترت القوس ووترتها (٢).

ش ف ق

يقال: أشفقت عليه وأنا مُشْفِقٌ وشفيق، وقد أشفقتُ من ذلك، قال أبو زيد:

أشفقت عليه وشفقت عليه، وأنشد:

كَمَا شَفَّقْتُ مِنَ الرِّزْقِ الْعِيَالُ

قال أبو حاتم: إنما معنى شفقت: حرصت عليه، وليس من الإشفاق (٣).

(١) كتاب الاختيارين، اختيار المفضل والأصمعي، صنعة الأخفش، الأصغر ص ١٦، ١٧.

(٢) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٧٥.

(٣) هكذا فى "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٨٠، وذكره ابن دريد فى كتاب جمهرة اللغة

(ش ف ق) ج ٣ ص ٦٥، وابن سيده فى المخصص (الإفزع والخوف) ج ١٢ ص ١٢٥، وكرره فى

باب (فعلت وأفعلت) ج ١٤ ص ٢٤٢ بلفظ "شفقت وأشفقت: حاذرت، وأنكره جل أهل اللغة فقالوا: لا

يقال إلا أشفقت".

ش ق ص

روى أبو عبيد عن الأصمعي أنه قال: المشقّص من النّصال: الطويل، وليس بالعريض، وأما العريض من النّصال فهو المعبلة^(١).

ش ك ر

شكرتُ الله، يتعدّى فى الأكثر باللام، وربما تعدى بنفسه فيقال: شكرته، وأنكره الأصمعي فى السّعة، وقال: بابهُ الشعر، لا يقال شكرتك إلا أن يضطر شاعر^(٢).

ش ل ل

قال الأصمعي والفراء: يقال: شلّت يده تشلّ شللاً، ولا يقال: شلّت يده، وإنما يقال: أشلها الله^(٣).

ش م ط

كان الأصمعي ينكر جمع الشّماطيط والعبابيد^(٤).

ش م ل

*قال الأصمعي: لا يقال إلا شملت. وحكى الفراء: شملهم الأمرُ وشملهم^(٥).

(١) تهذيب اللغة للأزهري (ش ق ص) ج ٨ ص ٣٠٨، وذكره ابن سيّدة فى المحكم (ش

ق ص) ج ٦ ص ٩٥ بلا نسبة، وكذا ابن منظور فى لسان العرب (ش ق ص)، فى حين ذكره

الزبيدي فى تاج العروس (ش ق ص) مثل الأزهري منسوبة إلى الأصمعي.

(٢) هكذا فى المصباح المنير للفيومي (ش ك ر)، ونقل هذا التعقب د.حسين شرف فى كتاب الأفعال

للسرقسطى ج ٢ ص ٣٤٨ عن حاشية عن النسخة أ، والنسخة ب.

(٣) تهذيب اللغة للأزهري (ش ل) ج ١١ ص ٢٧٦.

(٤) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (باب ما جاء على فعيل) ج ٣ ص ٣٧٥، وانظر ما سبق ذكره فى مادة

(أ ب ل) من هذا المعجم.

(٥) هكذا فى الألفاظ لابن السكيت ص ٢١٢، وذكره فى إصلاح المنطق ص ٢١١ بلفظ "وشملهم لغة،

وليس يعرفها الأصمعي"، وبهذا اللفظ فى ديوان الأدب للفارابى ج ٢ ص ١٢٩، والصحاح للجوهري

(ش م ل)، وأما السرقسطى فقد ذكره فى كتاب الأفعال ج ٢ ص ٣٤٥ بلفظ "قال الفراء: شملهم

*شملت الريحُ تشملُ شمولا وأشملت: صارت شمالا، أجازه أبو زيد وأبو عبدة، ولم يجزه الأصمعي (١) .

ش ن ب

قال الجرمي: سمعت الأصمعي يقول: الشنبُ برْدُ الفم والأسنان، فقلت: إن أصحابنا يقولون: هو حِدَّتْها حيث تطلع فيراد بذلك حدانتها وطراءتها، فقال: ما هو إلا برْدُها، وقول ذى الرمة :

وفي اللثات وفي أنيابها شنبُ

يويد قول الأصمعي؛ لأن اللثة لا تكون فيها حدة (٢).

ش ن ن

قال الأصمعي: يقال: قد سنَّ عليه برِّعه، أى صبَّها، ولا يقال: سنَّ (٣) .

ش ه د

أبو حاتم عن الأصمعي: امرأة مُشْهَد، بغير هاء: إذا كان زوجها شاهداً، وامرأة مُغِيبة، بالهاء: إذا غاب زوجها. هكذا حفظ عن العرب لا على مذهب القياس، ولا يجوز غيره (٤) .

=الأمر وشملهم، وأنكر الأصمعي ذلك وقال: لا يقال إلا شمل، بكسر الميم، وشملت الريح، بفتحها" ثم جاء ابن سيده فقال في المخصص باب (فعلت وفعلت) ج ١٥ ص ٥٨ "شملهم الأمر، وشملهم لغة، وليس يعرفها الأصمعي" .

(١) هكذا في المخصص لابن سيده باب (فعلت وأفعلت) ج ١٤ ص ٢٤٢، وانظر ما سبق ذكره عن ابن دريد في مادة (ج ن ب) من هذا المعجم .

(٢) الصحاح للجوهري، ولسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي (ش ن ب).

(٣) كتاب السلاح للأصمعي ص ١٠٨، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص ٣٢٨، وتهذيب اللغة للأزهري (س ن) ج ١٢ ص ٣٠٠، وذكره خطأ في (ش ن) ج ١١ ص ٢٧٩ بقوله: "سنّ ولا يقال سنّ"، ولعله خطأ مطبعي .

(٤) تهذيب اللغة للأزهري (ش ه د) ج ٦ ص ٧٧ .

ش و ر

شار العسلَ وأشارَه: جَنَاه، وأبى الأصمعى إلا شَرْتُهُ، واحتجَّ غيره بقول

عدى بن زيد:

وحديثٍ مثلٍ ماذَىٍ مُشارٍ

وقال الأصمعى: إنما هو: ماذَىٌ مُشارٍ، على الإضافة، قال: والمشار: الخلية التي يُشتار منها العسل، وأنكر: أشرتُ^(١).

ش ي ط

صاحب العين: شاط دمه وأشاطه وأشاط به، الأصمعى: أشاطه ولا يقال:

أشاط به^(٢).

ش ي م

*قال: شِمْتُ السيف: أغمدته، ليس غير^(٣).

(١) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ر ش و) ج٢ ص٣٥٠ وكرره في (باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة وكان الأصمعى يشدد فيه ولا يجيز أكثره) ج٣ ص٤٣٩ بلفظ "قال الأصمعى: لا أعرف إلا شرتُ، وأنكر قول عدى"، ومجل اللغة لابن فارس، ومقاييس اللغة له، والصاحح للجوهري (ش و ر)، وكتاب الأفعال للسرخس ج٢ ص٣٣٠، ورواه ابن سيده في المخصص باب (أفعلت وأفعلت) ج٤ ص٢٤١ بلفظ "قال الأصمعى: لا أعرف إلا شرتُ"، ولسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي (ش و ر)، وقد جاء في "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص١٨٢ ما يخالف هؤلاء جميعًا حيث جاء فيه: "ويقال: شرتُ العسلَ وأشرتُهُ إذا جنيته من موضع العسل، قال عدى بن زيد:

وحديثٍ مثلٍ ماذَىٍ مُشارٍ

أى مَجْتَى" وأبو حاتم أقرب تلاميذ الأصمعى إليه؛ ففعل الأصمعى رجع عن هذا التعقب دون أن يبلغ رجوعه ابن دريد ومن جاء بعده.

(٢) المخصص (الدم وأسماءه) ج٦ ص٩٥.

(٣) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص١٤٠، وكأنه يقول: ولا تقل: أشمته.

*يقال: شِمْتُ السيفَ إذا أغمدته، ولا يقال: شِمْتُهُ، إذا سللته (١) .

*وفى قول أبي ذؤيب:

بناتُ المَخاضِ شومُها وحِضارُها

قال الأصمعي: لا واحد للشوم (٢) .

ص ب و

صَبَّتَ الرِّيحُ تصبُو صَبَّوًّا وأصببت، أجازه أبو زيد، ولم يجزه الأصمعي (٣) .

ص ح و

صحا السكران وأصحى، وقال الأصمعي: صحا السكران، وأصحت السماء،

لا غير (٤) .

ص د د

*ويقال: صدَدْتُ عن الشيء وصدَدْتُ عني الشيء، وأصدَدْتُ عني الشيء

لغة، قال: ولا يقال: أصدَدْتُ في معنى صدَدْتُ عنه، لم نعرفه، ولا يقال: أصدَدْتُ

عناك (٥) .

*يقال: صدَّه وأصدَّه، إذا ردَّه، وأبى الأصمعي إلا صدَّه (٦) .

(١) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٥٧ .

(٢) هكذا في كتاب شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري ج ١ ص ٧٤، وحواشي ابن بـرى (ح

ض ر)، وانظر ما سبق ذكره في مادة (ح ض ر) من هذا المعجم .

(٣) المخصص لابن سيده باب (فعلت وأفعلت) ج ١٤ ص ٢٤٣، والمزهر للسيوطي ج ٢ ص ٣٢١،

وانظر ما سبق ذكره عن ابن دريد في مادة (ج ن ب) من هذا المعجم .

(٤) هكذا في كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة وكان الأصمعي يشدد

فيه ولا يجيز أكثره) ج ٣ ص ٤٣٦، وجاء في المخصص لابن سيده باب (فعلت وأفعلت) ج ١٤

ص ٢٤٣ بلفظ "قال الأصمعي: صحا السكران، وصحت السماء صَحَّوًّا وأصحت، لا غير" .

(٥) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٤٥ .

(٦) هكذا في كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ر ق ن) ج ٢ ص ٤٠٨، وهو يخالف ما جاء في "فعلت

وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٠٥ بلفظ "صدَدْتَهُ فصدَّ، وقد يقال أصدَدْتَهُ" وجاء ص ١٤٥ بلفظ

*يقال: صددت عن الشيء، وصددت عنى الشيء، قال: ولا أعرف صد
يصدّ، بالكسرة إلا فى معنى يضح، كذا قال ابن عباس وقرأ قوله: "إذا قومك منه
يصدّون"، بالكسر، قال: يضحون (١).

* لا يقال إلا: صددته فصدّ، لا يقال: انصدّ (٢).

ص د غ

الأصدغان: عرقان تحت الصدغين. قال أبو حاتم: قال الأصمعي: هما
يضربان من كل أحد فى الدنيا أبداً، ولا واحد لها يُعرف، كما قالوا: المذروان
لناحيتى الرأس، ولا يفرد أحدهما، لا يقال: مذرى، ولو كان يفرد أحدهما لقلبوا
الواو فقالوا: مذريان كما يقال مذريان فى تثنية المذرى الذى يُذرى به الطعام (٣).

ص د ق

قول العامة للمعطى: متصدق، وللسائل: متصدق، خطأ عند حذاق النحويين
ولا يجيزونه، قال ذلك الأصمعي والفراء وغيرها (٤).

=أوضح حيث قال: "وصددت عنى الشيء، وأصددت عنى الشيء لغة"، فعمل الأصمعي رجع عن
هذا التعقب، ولم يبلغ رجوعه ابن دريد.

(١) "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني ص ١٤٥.

(٢) انظر مادة (خ س أ) من هذا المعجم.

(٣) البارع للقالى ص ٣٤٦، وتهذيب اللغة للأزهري (ص د غ) ج ٨ ص ٢٢، وذكره الصغاني فى التكملة
(ص د غ) بإسقاط أبى حاتم.

(٤) تهذيب اللغة للأزهري (ص د ق) ج ٨ ص ٣٥٧، والاقتضاب لابن السيد البطليوسى ق ٢ ص ١٥،
ولسان العرب لابن منظور (ص د ق).

ص د ن

الصَّيْدَانِ: الثعلب، ولم يجيء إلا في شعر كثير، ولم يروه الأصمعي وقال: ليس بشيء (١).

ص د ي

صَدَيَان: مثنى، تثنية صدى، وهما جبلان: قال أبو حاتم: قلت للأصمعي: أيفرد أحدهما؟ قال: لم أسمعه إلا مثنى (٢).

ص ر د

صرد السهم وأصرد: إذا نفذ من الرميّة، وأصردته: إذا أنفذته، قال الأصمعي: لا أعرف إلا أصردته وأنشد (٣):

عن ظهر مرئانٍ بسهمٍ مُصردٍ

ص ر ف

قال الأصمعي: الصارف ليس من كلام العرب، وإنما ولده أهل الأمصار (٤).

ص ع ب

قال الأصمعي: ابن قيس الرقيات ليس بحجة، وأنشد له :

(١) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (باب فيعل) ج ٣ ص ٣٥٦، وكتاب ليس لابن خالويه تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ص ١٤٦، وفي شرح الشنقيطي له ص ٥٦، ولسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي (ص د ن).

(٢) معجم ما استعجم لأبي عبيد البكري (صديان).

(٣) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة وكان الأصمعي يشدد فيه ولا يجيز أكثره) ج ٣ ص ٤٤٠، ويبدولى أن في الكلام سقطاً وأن الأصمعي كان ينكر "صردته" في مقابل "أصردته" لا أنه ينكر صرد السهم وأصرد أيضاً، ويؤكد ذلك ما جاء في "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٢٩ بلفظ "ويقال: صرد السهم: إذا نفذ، وأصردته أنا: إذا أنفذته". **الفصح**

(٤) الفرق للأصمعي ص ٨٣، وكتاب الفرق لأبي حاتم السجستاني ص ٢٤٣، وتصحيح (ابن درستويه ص ٥٣٩، وشرح الفصح للمرزوقي، نقله عنه الشيخ محمد الدسوقي في كتاب تهذيب الألفاظ العامية ج ١ ص ٢٨٥).

ومصعب حين جدَّ الأمر ^(١) أكثرها وأطيبها

فلم يصرف مصعبًا ^(١) .

ص ع ف ق

قال الأصمعي: صَعْفُوقٌ، مفتوح الأول، ولم يأتِ مثله في الكلام إلا مفتوح الأول ^(٢) .

ص ع ل

وفى قول العجاج:

قد أقفرت غيرَ الظليمِ الأصعلِ

قال أبو سعيد: ولم أسمع الأصعل إلا هاهنا ^(٣) .

ص ف ر

* ما بها صافر. لا يقال إلا بالنفى ^(٤) .

(١) الموشح للمرزبانى ص ٢٤١ .

(٢) معجم ما استعجم لأبى عبيد البكرى (صعفوقة)، وانظر مادة (ف ع ل) من هذا المعجم .

(٣) هكذا فى ديوان العجاج، رواية الأصمعي وشرحه ص ١٧٢، وذكره أبو عبيد فى كتاب غريب

الحديث ج ٤ ص ٣٤٦ بلفظ "فى حديث على": فكأنى برجل من الحبشة أصعل، قال الأصمعي: قوله

أصعل، هكذا يروى، فأما كلام العرب فهو صعل، بغير ألف، وهو الصغير الرأس، وذكره ابن

دريد فى كتاب جمهرة اللغة (ص ع ل) ج ٣ ص ٧٧ بلفظ "ظليم أصعل وامرأة صعلاء، ودفع

الأصمعي هذا، وقال: لا يقال إلا ظليم صعل ونعامة صعلة، ولم يجئ أصعل فى شعر فصيح إلا

أنه قد جاء فى حديث على، وذكره الأزهرى فى تهذيب اللغة (ص ع ل) ج ٢ ص ٣٣ بلفظ أبى

عبيد، وذكره ابن سيده فى المخصص (أسماء النعام وصفاتها) ج ٨ ص ٥٣ بلفظ ابن دريد، وذكره

ابن برى فيما نقله عنه ابن منظور فى لسان العرب (ص ع ل) بلفظ "قال ابن برى: الذى ذكره

الأصمعي رجل صعل وامرأة صعلة، لا غير"، كما ذكر اللسان التعقب بلفظ أبى عبيد والأزهرى،

وانظر تاج العروس (ص ع ل).

(٤) انظر مادة (أ ر م) من هذا المعجم .

*قال الأصمعي: وفي الكُمّة لوانان ومنها الصُفرة، ولا يُسمّى أصفر حتى يصفرّ ذنبه وعُرْفُه (١) .

*الصُفْرِيّة، بالضمّ: جنس من الخوارج، قيل: إنهم سُمّوا صُفْرِيّة؛ لأنهم نُسبوا إلى صُفرة ألوانهم. وقال أبو حاتم عن الأصمعي: الصواب الصُفْرِيّة، بالكسر، قال: وخاصم رجل منهم صاحبه في السجن فقال له: أنت والله صفر من السدين فسموا الصفريّة، قال: وأما الصُفْرِيّة فهم المهالبة نُسبوا إلى أبي صُفرة، وهو أبو المُهَلَّب، وأبو صفرة كنيته (٢) .

ص ف و

يقال: أصفى بنو فلان فهم مُصفون، إذا كانت إبلهم صفايا، ولم يَعْرِفِ صفت الإبل ولا صفت الغنم تصفو (٣) .

ص ق ع

قال: ويقال: صقعت السماء، بالصاد والسين، ولم يعرف أصقعت (٤) .

ص ل ج

قال الأصمعي: صولجان، بفتح اللام والصاد، وأصله فارسي معرب، ولا تكسر اللام (٥) .

(١) كتاب الخيل للأصمعي تحقيق مهلال ناجي ص ٢١٢ ونشرة نوري القيسي ص ٣٧٥، والصحاح

للجوهرى (ص ف ر)، والمخصص لابن سيده (ألوان الخيل) ج ٦ ص ١٥٠ .

(٢) تهذيب اللغة للأزهري (ص ف ر) ج ١٢ ص ١٦٩، والتكملة للصغاني، ولسان العرب لابن منظور

(ص ف ر)، وذكره الزبيدي في تاج العروس (ص ف ر) بلفظ: "وصوبه الأصمعي".

(٣) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٩٥ .

(٤) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٧٥ .

(٥) البارع للقالى ص ٦٣٦ .

ص ل ل

يقال: أصل اللحمُ فهو مُصلٍ: إذا تغير، ولا يقال: صلّ، ولكن فيه لبس لقولهم: الصلول، قال الحطيئة:

لا يفسد اللحمَ لديه الصُّلُولُ

قال: وقد يمكن أن يقال: الصُّلُولُ، ولا ينصرف فعله إلا على أفعل مثل أعطى، والمصدر العطاء (١).

ص ل ي

الصلاء من النار، إذا كسرت الصاد مد وقصر، والاختيار المَدُّ، قال الأصمعي: لا أعرف كسر الصاد مع القصر، إنما القصر مع فتح الصاد (٢).

ص م ت

قال الأصمعي: يقال: سكت الرجلُ: إذا أمسك عن الكلام، وأما أسكت فمعناه أطرق، وقال: يقال: صمت القومُ، ولا يقال: أصمتوا إلا أن تقول: أصمتوا غيرهم (٣).

(١) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٣٤.

(٢) المقصور والفتوح للقالى ص ٢٨٨.

(٣) لا يعد حديث الأصمعي عن "سكت" تعقبًا؛ لأنه تفريق في المعنى بلا إنكار صريح - وإن كان أبو زيد قد سوى بينها - وانظر هذا النص في "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ٩١، وكتاب جمهرة اللغة لابن دريد (باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة وكان الأصمعي يشدد فيه ولا يجيز أكثره) ج ٣ ص ٤٣٧ بلفظ "قال الأصمعي: الصامت الساكت، ولم يعرف مُصنِّمًا"، والمخصص لابن سيده باب (فعلت وأفعلت) ج ٤ ص ٢٤٢ بلفظ "وأنكرها الأصمعي بالألف إلا أن تريد التعدّي"، وذكره الزمخشري في الفائق في غريب الحديث ج ٢ ص ٣١٥ بلفظ "صمت وأصمت سواء، ولم يعرف الأصمعي أصمت".

ص هـ

وقد قالوا: صهٍ وصهٍ، وكان الأصمعى يعيب ذا الرمة فى بيته الذى يقول

صهٍ لم يكن إلا دوىّ المسامع (١)

ص و ب

*قال الأصمعى: المصيبة: ما أصاب من الدهر، قال: ولا يقال: مُصابة (٢).

*المصيبة: الشدة النازلة وجمعها المشهور مصائب، والأصل مصاوب.

وقال الأصمعى: قد جُمِعَت على لفظها بالألف والتاء فقليل: مصيبات، قال: وأرى أن جمعها على مصائب من كلام أهل الأمصار (٣).

ص و م

سئل الأصمعى عن بيت العجاج:

غيرَ ثلاثٍ فى المَحَلِّ صَيِّمٍ

فقال: حدّثنى عيسى بن عمر قال: سألتُ روبةً عن هذا فقال: تيه به فى

المتيّهين، هو صَوْمٌ (٤)

ض ب ع

ضبعت الناقة وأضبعت، ولم يعرف الأصمعى إلا ضبعت (٥).

(١) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ص هـ - هـ) ج ١ ص ١٠٣.

(٢) المخصص لابن سيده (باب حلول المكاره) ج ١٢ ص ١٤٢.

(٣) المصباح المنير للفيومى (ص و ب).

(٤) الموشح للمرزبانى ص ٢٧٩.

(٥) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة وكان الأصمعى يشدد فيه ولا

يجيز أكثره) ج ٣ ص ٤٣٩.

ض ج ج

يقال: ضجَّ القوم، ولا يقال: أضجوا، ولكن أضجهم زيد (١).

ض ح و

* وفي الحديث: أن ابن عمر رأى مُحْرِمًا قد استظلَّ فقال: أضح لمن أحرمت له، أي ابرز، قال الأصمعي: إنما هو اضحَّ لمن أحرمت، بكسر الألف وفتح الحاء، من ضحيت أضحى؛ لأنه إنما أمره بالبروز للشمس، ومنه قوله تعالى: "وأنت لا تظما فيها ولا تضحى" (٢).

* تضحَّت الإبل: أكلت في الضحى، وضحيتها أنا، ولا يقال ذلك للإنسان، هذا قول الأصمعي، وأنكر تضحى الإنسان (٣).

ض ر س

الضرس: مُذَكَّرٌ، وربما أنثوه على معنى السنِّ، وأنكر الأصمعي تأنيثه، فأشيد قول دكين الراجز:

فَفَقَنْتُ عَيْنَ وَطَنْتُ ضِرْسُ

فقال: إنما هو: وطنَّ الضرس، فلم يفهمه الذي سمعه، وإنما يقال: ثلاثة أضراس (٤).

(١) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٢٧، ورواه ابن سيده في المخصص باب (فعلت وأفعلت) ج ١٤ ص ٢٤٣ عن الأصمعي دون أبي حاتم.

(٢) كتاب غريب الحديث لأبي عبيد ج ٥ ص ٢٧١، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه - الضحى/١، وتصحيقات المحدثين لأبي أحمد العسكري ق ١ ص ٣١٩، والصحاح للجوهري (ض ح ا)، وتفسير القرطبي - طه/ ١١٩.

(٣) المحكم لابن سيده (ض ح و) ج ٣ ص ٣٦٣، والمخصص له (صفة النهار وأسماؤه) ج ٩ ص ٥٤، ولسان العرب لابن منظور (ض ح ا)، وتاج العروس للزبيدي (ض ح و).

(٤) المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني ص ١٣٠، والمحكم لابن سيده (ض ر س)، والمخصص له (ما في الفم من اللثات والعُثور والأسنان) ج ١ ص ١٤٦، وكرره في (باب ما يذكر ويؤنث)

ض ر ط

رجل أضرط: خفيف اللحية قليلاً، وامرأة ضرطاء قليلة شعر الحاجبين، وكذلك الرجل أضرط، وأنكر الأصمعي ذلك وقال: هذا غلط، إنما هو أطرط، وامرأة طرطاء والاسم الطرط (١).

ض ر ع

لا يكون في الكلاب والسباع واللّبوء إلا الأطباء، لا يقال في شيء منها: ضرع (٢).

ض ر ك

قال الأصمعي: الضربك: الضرير، وهو أيضاً الفقير الجائع، ولا يُصرف له فعل، لا يقولون: ضركه في معنى ضره (٣).

ض ع ف

وفى قول أبي ذؤيب:

جزيتك ضعف الودّ لما اشتكيتيه وما إن جزاك الضعف من أحد قبلي

قال الأصمعي: معناه: أضعفت لك الودّ. قال: ولم يُصب في قوله، وكان

ينبغي أن يقول: ضعفت الودّ (٤).

ج ١٧ ص ١٤، ولسان العرب لابن منظور، والمصباح المنير للفيومي، وتاج العروس للزبيدي (ض ر س).

(١) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ر ض ط) ج ٢ ص ٣٦١، وكتاب الأفعال للسرقسطي ج ٢ ص ٢١٤، والمخصص لابن سيده (قلة الشعر وتفرقه في الرأس) ج ١ ص ٧٢، والعياب للصغاني (ض ر ط).

(٢) الشاء للأصمعي ص ٧٠.

(٣) الصحاح للجوهري، ولسان العرب لابن منظور (ض ر ك).

(٤) ديوان الهذليين، رواية الأصمعي وغيره ق ١ ص ٣٥، وشرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري ج ١ ص ٨٨، والمحكم لابن سيده (ض ع ف) ج ١ ص ٢٥٤، ولسان العرب لابن منظور (ض ع ف).

ض ي ق

قال (الأصمعي): وأخطأ (رؤبة) في قوله في وصف الحُمُر:

وشَفَّها اللوحُ بمأزولٍ ضَيِّقٍ

بفتح الياء، والصواب: ضَيِّقٍ أو ضَيِّقٍ (١).

ط ح ر

قال الأصمعي: الطَّخارِيرُ قطع من السحاب، الواحدة طُخْرُورَةٌ، والرجل

طُخْرُورٌ إذا لم يكن جلدًا ولا كثيفًا، ولم يعرفه بالحاء (٢).

ط خ ر

طُخْرُورَةٌ، والرجل طُخْرُورٌ، ولم يعرفه بالحاء (٣).

ط ر د

شَلُّوا شَلًّا أى طَرَدُوا طَرْدًا، بفتح الراء، ولا يقال بإسكانها (٤).

ط ر س

*طَرَسُوسٌ، بضم أوله وإسكان ثانيه: معروفة، من الثغور، قال أبو حاتم:

هكذا يقول الأصمعي، وغيره يقول: طَرَسُوسٌ، بفتح أوله وثانيه. قال: ولا يجوز فتح

الطاء وإسكان الراء (٥).

(١) الشعر والشعراء لابن قتيبة ص ٥٩٨ .

(٢) المخصص لابن سيده (باب ما يجيء مقولا بحرفين وليس بدلا) ج ١٣ ص ٢٧٧ .

(٣) انظر مادة (ط ح ر) من هذا المعجم.

(٤) انظر مادة (ر ق ص) من هذا المعجم.

(٥) معجم ما استعجم لأبي عبيد البكري (طرسوس)، وفي تاج العروس (ط ر س) بلفظ: "واختار

الأصمعي فيه الضم، كعصفور".

* طرُسوس: فعلول، بفتح الفاء والعين: مدينة على ساحل البحر كانت تُغراً من ناحية بلاد الروم، ويُنسب إليها بعض أصحابنا، وفي البارع: قال الأصمعي: طرُسوس وزان عُصفور، وامتنع من فتح الطاء والراء، والأول اختيار الجمهور^(١).

ط ر ق

* أطرقتُ النعلُ فهي مُطرقة. قلتُ: أفيقال: طرقتُها، بالتحديد، فقال: لا، ولكن طرقتُها بالتخفيف^(٢).

* أبو عبيد عن الأصمعي: طرقتُ القطة: إذا حان خروج بيضها، ولا يقال ذلك في غير القطة^(٣).

* وفي قول رؤبة:

للعدِّ إذ أخلفها ماءُ الطَّرَقِ

قال الأصمعي: حرَّك الراء للضرورة، وأصله الطَّرَقُ^(٤).

* قولهم: حلف بالسماء والطارق، قال الأصمعي: يراد بالسماء المطر، وبالطارق النجم، لأنه يطرق أى يطلع ليلاً، والطرُوق لا يكون إلا بالليل، ولا يقال للذي يأتيهم بالنهار: طارق^(٥).

(١) المصباح المنير للفيومي (ط ر س)، ولحق البارع ص ٧١٨.

(٢) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٩٤.

(٣) تهذيب اللغة. المستدرک على الأجزاء السابع والثامن والتاسع ص ٢٣٥، وذكره الجوهري في

الصباح (ط ر ق) منسوباً إلى أبي عبيد بلفظ: "قال الأصمعي: طرقتُ القطة: إذا حان خروج

بيضها. قال أبو عبيد: لا يقال ذلك في غير القطة"، وذكره الزبيدي في تاج العروس (ط ر ق)

بلفظ: "قال الأصمعي: طرقتُ القطة خاصةً تطريقاً، قال أبو عبيد: لا يقال ذلك في غير القطة".

(٤) التكملة للصغاني (ع ذ ق).

(٥) شرح نقائض جرير والفرزدق، رواية اليزيدي عن السكري عن ابن حبيب عن أبي عبيدة

ج ٣ ص ١٠١٤، ومجمع الأمثال للميداني ج ١ ص ٣٦٨.

ط ل س

الطَّيِّسَانِ وَالطَّيِّسَانِ: ضَرْبٌ مِنَ الْأَكْسِيَةِ، عَلَى أَنْ الْأَصْمَعِيُّ قَدْ أَنْكَرَ كَسْرَةَ اللام (١).

ط ل ع

قال الأصمعي: يقال: طَلَعْتُ الْجِبَلَ، ليس غير، ولا يقال: أَطْلَعْتَهُ (٢).

ط ل ق

*المخاض في البهائم والناس، ولا يكون الطَّلَقُ إلا في الناس (٣).

*قال الأصمعي: يقال: يوم طَلَّقَ، وليلة: أي سهلة طَيِّبَةٌ لا برد فيها، قال: ويقال: ليلة طَلَّقَ - بغير هاء، وأنشد بيت لبيد (٤):

بل أنت لا تدريين كم من ليلة طَلَّقَ لزيد لهوها وندامُها

ط ل ل

يقال: طُلَّ دَمُهُ، إذا لم يثأر به، وقد قالوا: أَطْلَّ دَمُهُ فهو مُطَلٌّ، ولم يعرفها الأصمعي (٥).

(١) الخصائص لابن جني ج ٣ ص ٢١٥، والمحكم لابن سيده (ط ل س)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ج ١ ص ٩٣، ولسان العرب لابن منظور (ط ل س)، وذكره الفيومي في المصباح المنير (ط ل س) بلفظ "وعن الأصمعي: لم أسمع كسر اللام"، والمزهر للسيوطي ج ٢ ص ٤٥، وتاج العروس للزبيدي (ط ل س).

(٢) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ٩٥، والمخصص لابن سيده باب "فعلت وأفعلت" ج ٤ ص ٢٤٤.

(٣) خلق الإنسان للأصمعي ص ٢٢٩.

(٤) تهذيب اللغة - المستدرک على الأجزاء السابع والثامن والتاسع ص ٢٦٣، وسياق النص يوحي بأن هذا تعقب، وإن كان هناك احتمال أن يكون الأصمعي واصفاً فقط.

(٥) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ط ل ل) ج ١ ص ١٠٨.

ط ل و

وقال أبو عمرو الشيباني: على وجه طَلَاوة وطلَاوة وطلَاوة. وكان ابن الأعرابي لا يجيز فيها غير الفتح، والأصمعي لا يجيز غير الضم (١).

ط ل ي

قال عبد الرحمن عن عمه: قول العامة: لا يساوى طَلِيئة، إنما هو لا يساوى طَلُوة، أى قطعة حبل (٢).

ط و ح

يقال: طاح الشيء وأطاحه غيره وطوَّحه مثله، وقلتُ: فكيف قيل طوَّحته الطوائح، وأنت لا تقول: طاحت (٣).

ط و ر

ما بها طُورِيّ. لا يقال إلا بالنفى (٤).

ط و ع

ويقال: استطاع يستطيع، واسطاع يسطيع واستناع يستنوع، ولا يقال: أسطاع، مقطوعة الألف يُسطيع، مضمومة الياء، أباه الأصمعي (٥).

ط و ف

وفى قول كعب بن زهير:

(١) المثلث لابن السيد البطليوسي ق ٢ ص ٧٦.

(٢) هكذا فى كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ط ل و) ج ٣ ص ١١٧.

(٣) "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني ص ١٩١، وانظر ما سبق فى مادة (ج ف ل) من هذا المعجم.

(٤) انظر مادة (أ ر م) من هذا المعجم.

(٥) "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني ص ١٢٦.

كَمْطِيفِ الدُّوَارِ حَتَّى إِذَا مَا سَاطِعُ الفَجْرِ نَبَّهَ العَصْفُورَا

قال الأصمعي: ليس "مُطِيف" على وجهه، وإنما الوجه طائف، والدُّوَارِ صَنَمٌ كان يُطَاف به في الجاهلية ويُدار حوله (١).

ط و ي

قال الأصمعي: نو طَوَى وادِ بِمَكَّةَ، والذي في طريق الطائف ممدود، فأما الذي في القرآن فَيُضَمُّ وَيُكْسَرُ، لغتان، وهو مقصور لا غير (٢).

ط ي ب

* روى اللحياني عن الأصمعي قال: يقال أطعمنان مطايبها وأطايبها، لا يُعرَف لهذه واحدة (٣).

* ليس له طعم، أى طيب، وأخبرنا ثعلب عن ابن الأعرابي، وعن أبي نصر عن الأصمعي، وعن الأثرم عن أبي عبيدة، قالوا كلهم: العرب تقول: ما بهذا الشيء من الطَّيِّب. ولا تقول: من الطَّيِّبِ، والطَّيِّبَةُ مؤلدة (٤).

ط ي ع

لا يقال: أسطاع، مقطوعة ألف، يسطيع، مضمومة الياء (٥).

(١) شرح ديوان كعب بن زهير، صنعة أبي سعيد السكري ص ١٦٦، وجاء في كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة وكان الأصمعي يشدد فيه ولا يجيز أكثره) ج ٣ ص ٤٣٩ عامًا بلفظ "طاف به وأطاف به وقال بعض أهل اللغة: طاف به: إذا حام حوله، كما يُطَاف بالبيت، وأطاف به: إذا طرقه ليلاً".

(٢) المقصور والممدود للقالى ص ٨٩، ومعجم البلدان لياقوت الحموى (طوى).

(٣) انظر ما سبق في مادة (ح س ن) من هذا المعجم، والإشارة - فيما يبدو لي - إلى "مطايب" فقط؛ لأن "أطايب" مفرداها "أطيب" على القياس مثل "أكابر" و "أكبر"؛ فليس فيها تعقب.

(٤) فائت الفصيح لأبي عمر الزاهد ص ٨٠.

(٥) انظر مادة (ط و ع) من هذا المعجم.

ظ ر ف

قولهم: فلان ظريف، قال الأصمعي وابن الأعرابي: لا يكون الظرف إلا في اللسان، أى هو بليغ جيد النطق، ومن ذلك حديث عمر بن الخطاب: إذا كان اللص ظريفاً لم يقطع، وقال غيرهما: الظرف حسن الوجه والهيئة (١).

ظ ع ن

قال الأصمعي: الطعائن: الإبل التي عليها النساء، فإن لم يكن على الإبل نساء، فلا يقال لها طعائن (٢).

ظ ل ع

يقال: صرفت الكلبه صرافاً وصروفاً، وظلعت تطلع ظلوعاً، ومن أمثالهم: لا أفعل ذلك حتى ينام ظالع الكلاب. قال الأصمعي: هذا باطل، إنما ذلك إذا أصاب الكلب ما يطلع منه لم يطق سفاذ الكلبة حتى تهدأ الرجل، ولم يعرف الأصمعي ظلعت الكلبة بمعنى صرفت (٣).

ع ب د

* كان الأصمعي يقول: لم تتكلم العرب أو لم تعرف واحداً لقولهم: عبايد وعبايد (٤).

* العبدى: العبيد، قال الأصمعي: ولا يقال ذلك إلا في موضع الذم لهم (٥).

(١) الفاخر للمفضل بن سلمة ص ١٣٣، وذكره الأزهرى فى تهذيب اللغة (ظ ر ف) ج ١٤ ص ٣٧٣ بلفظ "قال الأصمعي وابن الأعرابي: الظرف فى اللسان، واحتجا بقول عمر".

(٢) شرح نقائض جرير والفرزدق، رواية اليزيدى عن السكرى عن ابن حبيب عن أبى عبيدة ج ٣ ص ٩٩٧.

(٣) الحيوان للجاحظ ج ٢ ص ٢٠٩، ٢٨٤.

(٤) انظر ما سبق من مصادر فى مادة (أ ب ل) من هذا المعجم، وذكره ابن دريد فى كتاب جمهرة اللغة (باب ما جاء على فعيل) ج ٣ ص ٣٧٥ بلفظ "كان الأصمعي ينكر جمع الشمايط والعبايد".

(٥) تفسير غريب ما فى كتاب سيويه من الأبنية لأبى حاتم السجستاني ص ٧٣.

ع ب ر

وقالوا: ناقةٌ عُبْرُ سَفَرٍ وَعَبْرُ سَفَرٍ - إذا كانت قوِيَّةً على السفر، ولم يُجَزَّ الأَصمعي إلا عُبْر، بضم العين (١).

ع ث ك ل

الشُّمْرَاخ والعِثْكَال: ما عليه البُسْر، هذا قول أبي عمرو الشيباني، فأما الأَصمعي فإنه قال: العِثْكَال: الكِبَاسَة بعينها، وليس الشُّمْرَاخ (٢).

ع ج ز

يقال: هي عَجِيزَة المرأة، قال الأَصمعي: ولا يقال للرجل إلا على التشبيه (٣).

ع د و

* قال أبو حاتم: قال الأَصمعي في قول العامة: ما عدا من بدا - هذا خطأ، والصواب: أما عدا من بدا؟، على الاستفهام، يقول: ألم يَعُدْ الحق من بدأ بالظلم، ولو أراد الإخبار قال: قد عدا من بدأ بالظلم أي قد اعتدى، أو إنما عدا من بدا (٤).

ع د و

* أبو حاتم عن الأَصمعي: يقال: هؤلاء قوم عَدَى، مقصور، يكون للأعداء والغرباء، ولا يقال: قوم عُدَى إلا أن تدخل الهاء فنقول: عُدَاة في وزن قضاة (٥).

(١) الاشتقاق لابن دريد ص ٤٩٦، وكتاب جمهرة اللغة له (ب ر ع) ج ١ ص ٢٦٦.

(٢) الاقتضاب لابن السيد البطليوسي ق ٢ ص ٥٤.

(٣) المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ج ١ ص ٢٥٤.

(٤) تهذيب اللغة للأزهري (ع د ا) ج ٣ ص ١١٨، ونقله ابن منظور في لسان العرب (ع د و) عن الأَصمعي مباشرة.

(٥) تهذيب اللغة للأزهري (ع د ا) ج ٣ ص ١١٦، ولسان العرب لابن منظور (ع د ا) بإسقاط أبي حاتم.

ع ذ ر

*قال : ولا يقال: عذرتَه ولا هو معذور، وجاء في الحديث: قيل ما أسنانكم يا معشر المهاجرين قالوا: كنا من إعدار عام واحد، أى كان خِتاننا فى سنة واحدة^(١).

*يقال: أعذر الرجلُ إعدارًا: إذا صار ذا عيب وفساد، وكان بعضهم يقول: عذرٌ يعذر بمعناه، ولم يعرفه الأصمعى^(٢).

ع ر ب

أبو حاتم عن الأصمعى قال: ويقال ما فى الدار غريب، ولا يقال: بلى فيها غريب^(٣).

ع ر س

يقال للرجل: عروس، كما يقال للمرأة، ويقال: أعرس الرجل ولا يقال: عرس، إنما التعريس نزلة المسافرين فى آخر الليل واستراحة^(٤).

ع ر ش

يقال: ثلَّ عرشُ فلانٍ، إذا تضععت حاله واتضع عرشه. قال الأصمعى: وربما قيل: ثلَّ عرشه، وإذا أريد به القتل فليس إلا بضم العين. قال ذو الرمة:
وقد ثلَّ عرشِيه الحسامُ المذكرُ

(١) هكذا فى "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني ص ١٤٨، وذكره تلميذه ابن دريد فى كتاب جمهرة اللغة (باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة وكان الأصمعى يشدد فيه ولا يجيز أكثره) ج ٣ ص ٤٣٩ بلفظ "ولم يعرف الأصمعى إلا الإعدار".

(٢) كتاب غريب الحديث لأبى عبيد ج ٣ ص ١٤٥، وتهذيب اللغة للأزهري (ع ذ ر) ج ٢ ص ٣٠٨، ولسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي (ع ذ ر).

(٣) تهذيب اللغة للأزهري (و ح د) ج ٥ ص ١٩٦، ولسان العرب لابن منظور (و ح د) وانظر مادة (أ ر م) من هذا المعجم.

(٤) "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني ص ١١٠.

والعُرْشَان لَحْمَتَانِ مُسْتَطِيلَتَانِ مِنْ جَانِبِي الْعُنُقِ (١) .

ع ر ض

يقال: عَرَضَ لَكَ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ، لَيْسَ غَيْرًا، وَعَرَضْتُ الرِّمْحَ، يُخَفَّفُ، لَيْسَ غَيْرًا، وَأَنْشُدُ لِلنَّابِغَةِ (٢):

إِذَا عَرَضُوا الْخَطِيءَ فَوْقَ الْكَوَائِبِ

ع ر ف

المعارف: الوجوه، واحدها مَعْرَفٌ، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: أَنَا مِنْهُ أَوْجَرُ، كَأَنَّهُ قَالَ: لَا أَعْرِفُ لَهَا وَاحِدًا (٣) .

ع ر ق

قال الأصمعي: هو النَّسَاءُ، وَلَا يُقَالُ: عَرِقَ النَّسَاءُ، كَمَا لَا يُقَالُ: عَرِقَ الْأَكْحَلُ وَلَا عَرِقَ الْأَبْجَلُ (٤) .

ع ر ي

قال الأصمعي: امرأةٌ حَسَنَةٌ المَعَارِي، لَا يُعْرَفُ لِهَذِهِ وَاحِدَةٌ (٥) .

(١) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ق ٢ ص ٨٤٥، حماسية رقم ٢٧٥ .

(٢) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٤١، وكرره ص ١٩٣ بلفظ "وقال: سمعت أبا عمرو يقول: عرضت الرمح أعرضه عرضًا، لا يقال إلا كذلك، قال الذبياني:"

(٣) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ر ع ف) ج ٢ ص ٣٨١ .

(٤) إصلاح المنطق لابن السكيت ص ١٦٤، وأدب الكاتب لابن قتيبة (باب ما ينقص منه ويزاد فيه) ص ٣١٧، وكتاب المقصور والممدود لابن ولاد ص ١٠٩، والمقصور والممدود للقالى ص ٨٧، والصحاح للجوهري (ن س ا)، والمحكم لابن سيده بلا نسبة (ن س ي)، ونسبه للأصمعي في المخصص له (باب ما يقصر فيكون له معنى فإذا مد كان له معنى آخر) ج ٥ ص ١٣١، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص ٤٠١، ولسان العرب لابن منظور (ن س ا)، والتبويه على غلط الجاهل والنبيه لابن كمال باشا ص ٣٧، ورسالة في أغلاط العوام والخواص لمؤلف مجهول ورقة ٢.

(٥) انظر مادة (ح س ن) من هذا المعجم.

ع س ب

العسيب - عَظْمُ الذَّنْبِ - ولا يقال له: عسيبية (١) .

ع س ر

يقال: عَسَرْتُ الرَّجْلَ، ولا يقال غير ذلك، وأخذت ميسوره وتركت معسوره،
ويقال: أعسرني: حملني على العُسرة، بألف، وعسرني: أخذني على عُسرة، بغير
ألف (٢) .

ع س ق ل

قال الأصمعي: لا واحد للعساquil (٣) .

ع ش ب

وقال الأصمعي: أعشب فهو عاشب، ولا يقال: مُعشِب (٤) .

ع ش ر

قال الأصمعي: لم أسمع للأعشار واحداً (٥) .

ع ش و

*قال أبو زيد: أوطأته عِشْوَةً وعُشْوَةً. الأصمعي: عُشْوَةٌ لا غير (٦) .
*قال الأصمعي: وإذا قيل لك تغدّ، قلت: ما بي تغدّ، فإذا قيل لك تعشّ، قلت:

(١) انظر مادة (ن م س) من هذا المعجم .

(٢) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١١٦ .

(٣) أمالي المرزوقي ص ٤٩٠ .

(٤) التنبيهات على أغاليط الرواة لعلی بن حمزة ص ٣٠٢، ونقله عبد القادر البغدادي في خزانة الأدب

ج ١ ص ٦٦ بلفظ "وقال أبو عبيدة والأصمعي: بلد عاشب ولا يقال إلا أعشب" .

(٥) الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ج ٩ ص ٨٨ .

(٦) الغريب المصنف لأبي عبيد تحقيق د. العبيدي ص ٦٦١ .

ما بى تعش، ولا نقل: ما بى غداء ولا عشاء (١) .

*العشاء: من صلاة المغرب إلى العتمة. قال الأصمعي: من المُحال قول العامة: العشاء الآخرة، إنما يقال للتي تُسمى العتمة: صلاة العشاء، ليس غير، وصلاة المغرب لا يقال لها العشاء (٢) .

ع ص ل

قال أبو حاتم: سألت الأصمعي عن طريق العنصلين ففتح الصاد، قال: ولا يقال بضم الصاد، قال: وت قوله العامة إذا أخطأ إنسان الطريق، وذلك أن الفرزدق ذكر في شعره إنساناً ضلَّ في هذا الطريق فقال:

أراد طريقَ العنصلين فياسرتُ به العيسُ في نائي الصوى متشائم

فظنت العامة أن كل من ضلَّ ينبغي أن يقال له هذا، قال: وطريق العنصلين هو طريق مستقيم، والفرزدق وصفه على الصواب، فظن الناس أنه وصفه على الخطأ (٣) .

ع ص و

قال الأصمعي: لا يجوز مدّ العصا، ولا إدخال التاء معها (٤) .

(١) أدب الكاتب لابن قتيبة (باب ما ينقص منه ويزاد فيه) ص ٣١٧، وذكره ابن منظور في لسان العرب (ع ش ي) عن ابن بري بلفظ "الأصمعي: وإذا قيل لك: تعش، قلت: ما بى من تعش، أى احتياج إلى العشاء، ولا نقل: ما بى عشاء" وليس في المطبوع من حواشي ابن بري؛ لأنه ينتهي عند حرف الشين.

(٢) المقصور والممدود للقالى ص ٤٢٥ .

(٣) تهذيب اللغة للأزهري (باب العين والصاد) ج ٣ ص ٣٣٤، وفي فصل المقال لأبي عبيد البكري ص ٤٦٧ بإسقاط أبي حاتم، ومعجم البلدان لياقوت الحموي (العنصلان)، ولسان العرب لابن منظور (ع ن ص ل)، والتعقب هنا في ضم الصاد فقط، وأما حديث الأصمعي عن أصل المثل واستعمال العامة له في غير موضعه فلا يُعدّ تعقباً لغوياً، ويؤكد ذلك ما جاء في كتاب جمهرة اللغة (باب من المصادر وغيرها من النوادر عن عبد الرحمن عن عمه) ج ٣ ص ٤٦٩ بلفظ: "قال: وإذا أراد الرجل طريقاً فضلاً قالوا: أراد طريق العنصلين، وهو معنى قول الفرزدق".

(٤) تهذيب اللغة للأزهري (ع ص ا) ج ٣ ص ٨٠، ولسان العرب لابن منظور (ع ص و) .

ع ط ف

المعاطف: الثياب، قال الأصمعي: لم أسمع للمعاطف واحداً (١).

ع ف ر

المعافر، بفتح أوله وثانيه: موضع باليمن تنسب إليه الثياب المعافرية. وقال الأصمعي: ثوبٌ مَعَافِرٌ، غير منسوب، ومن نسبه فهو عنده خطأ (٢).

ع ف ص

يقال: عَفَصْتُ القارورةَ وما أشبهها: إذا جعلت (لها) عِفَاصًا، قال: ولم نعرف أعفصتها، قال: ولكني أعرف هذا مداد مُعَفَّصٌ أي جُعِلَ فيه عَفْصٌ (٣).

ع ق ق

قال (الأصمعي): يقال أعَقَّتْ الفرسُ إذا عَظُمَ بطنها وهي حامل، وهي عَقُوقٌ ولا يقال: مُعِقٌّ، وهو القياس (٤).

ع ق ل

عَقَلْتُ القَتِيلَ: أَدَيْتُ دِيَّتَهُ، وعَقَلْتُ عنه: غَرِمْتُ ما لَزِمَهُ من ديةٍ وجناية. قال الأصمعي: كَلَّمْتُ القاضي أبا يوسف بحضرة الرّشيد في ذلك، فلم يفرّق بين "عقلته"، و"عقلت عنه" حتى فهمته، وفي الحديث: لا تَعْقِلُ العاقلةُ عَمْدًا ولا عِبْدًا، قال أبو حنيفة: هو أن يجنى العبدُ على الحرِّ، وقال ابن أبي ليلى: هو أن يجنى الحرُّ على

(١) العباب للصغاني (ع ط ف).

(٢) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ر ع ف) ج ٢ ص ٣٨١، ومعجم ما استعجم لأبي عبيد البكري (المعافر)، ومعجم البلدان لياقوت الحموي (معافر).

(٣) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٥٣، وما بين القوسين زيادة من عندي يقتضيها السياق.

(٤) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٩٤، والمنتقى من أخبار الأصمعي، انتقاء الحافظ

المقدسي ص ١٠٤.

العبد، واختار الأصمعي قول ابن أبي ليلى ولم ير قول أبي حنيفة جائزاً، وقال: لو كان المعنى على ما قال أبو حنيفة لكان الكلام: لا تعقل العاقلة عن عبد^(١).

ع ق م

قال الأصمعي: يقال: عَمَّ اللهُ رَحِمَهَا عَمًّا، ولا يقال: أعقمها، ويقال: عَقَمَتِ المرأةُ^(٢).

ع ل ق

* قال اللحياني عن الكسائي: لها فى قلبى عِلْقُ حُبِّ وَعِلَاقَةُ حُبِّ وَعِلَاقَةُ حُبِّ. قال: ولم يعرف الأصمعي عِلْقُ حُبِّ وَلَا عِلَاقَةُ حُبِّ، إنما عرفَ عِلَاقَةَ حُبِّ، بالفتح، وعِلْقُ حُبِّ، بفتح العين واللام^(٣).

* العليقة: البعير أو الناقة تدفعه إلى الرجل فيقوم به ويكرهه. وقال الأصمعي: بل العليقة أن يعطى الرجل الرجل إبله فيمتار له عليها ولا يخرج صاحبها فيها فهي تُبْتَذَلُ ويُحْمَلُ عليها أكثر من طاقتها^(٤).

ع ل ل

قال الأصمعي: إذا وردت الماشية فبركت قيل: قد عطنت وهى عطون، فإذا أراد أن يُصَدِرَها فعرض عليها مرة أخرى فهى إبل عَالَّةٌ، وعلٌّ فهو عالٌّ، ولا يقال

(١) كتاب غريب الحديث لأبى عبيد ج ٥ ص ٤٩٥، وأدب الكاتب لابن قتيبة (باب نوار من الكلام المشتبه) ص ١٧٢، ومجمل اللغة لابن فارس، ومقاييس اللغة له، والصاحح للجوهري (ع ق ل)، والنهية فى غريب الحديث لابن الأثير ج ٥ ص ٤٩٥ ولسان العرب لابن منظور، والمصباح المنير للفيومي، والقاموس المحيط للفيروزآبادي، وتاج العروس للزبيدي (ع ق ل).

(٢) هكذا فى كتاب العين للخليل (ع ق م) ج ١ ص ١٨٥، وجاء فى "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني ص ١٣٢: بلفظ "قال: وسمعت أبا عمرو يقول: عَمَّ اللهُ رَحِمَهَا، ولم أسمع أعقم، بالألف".

(٣) المحكم لابن سيده، ولسان العرب لابن منظور (ع ل ق)، وذكره الزبيدي فى تاج العروس (ع ل ق)، وزاد: "والعلاقة، ويكسر: الحب اللزيم للقلب، وقد تقدّم أن الأصمعي أنكر فيه الكسر".

(٤) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ع ق ل) ج ٣ ص ١٣٠.

منها: مُعِلٌّ، يقال: عَلَّتْ تَعْلُ عَلًّا (١).

ع م ر

يقال: عَمَرْتُ الدار: سكنتها، ولا يكون إلا عمرتها، وعمرتها خلاف خربتها، وأعمرتها: وجدتها عامرة، كما تقول: أخرجتها: وجدتها خرابًا (٢).

ع م م

رجل مُعِمٌّ: خطأ، والصواب بالفتح (٣).

ع ن د

أبو حاتم عن الأصمعي: عند فلان عن الطريق: إذا تباعد، ويقال: فلان يعاند فلاناً أي يفعل مثل فعله وهو يعارضه ويباريه، قال: والعامّة يفسرونه: يعانده: يفعل خلاف فعله، قال: ولا أعرف ذلك ولا أثبتّه (٤).

ع ن س

قال الأصمعي: لا يقال عَنَسْتُ ولا عَنَسْتُ، ولكن عُنَسْتُ فهي مُعَنَسَةٌ، وعَنَسَهَا أهلها (٥).

(١) الإبل للأصمعي ص ١٣١.

(٢) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٢٠.

(٣) انظر مادة (خ و ل) من هذا المعجم.

(٤) تهذيب اللغة (ع ن د) ج ٢ ص ٢٢١.

(٥) الغريب المصنف لأبي عبيد تحقيق د. العبيدي ص ١٤٦، وأدب الكاتب لابن قتيبة (باب ما يُشَدَّدُ

والعوام تخففه) ص ٢٩١، واقتصر فيه على إنكار "عَنَسْتُ" المخففة، وتهذيب اللغة للأزهري

(ع ن س) ج ٢ ص ١٠٢، والتنبهات على أغاليط الرواة لعلي بن حمزة ص ٢٠٣، والصاح

للجوهرى (ع ن س)، وحواشي ابن برى، ولسان العرب لابن منظور، والمصباح المنير للفيومي

(ع ن س)، وذكره ابن سيده في المخصص (ما جاء من صفات المؤنث على فاعل) ج ١٦ ص ١٢٢

بلا نسبة بلفظ "قيل: لا يقال:....".

ع ن ص ل

طريق العُنُقَين: لا يقال بضم الصاد (١).

ع ن ق

قال أبو حاتم: العُنُقُ مذكر، وزعم الأصمعي أنه لا يعرف التأنيث فيه (٢).

ع ن ي

*أبو حاتم عن الأصمعي: عُنِيَ فلانٌ بالأمر فهو مَعْنَى به، ويقال: عُنِيْتُ في الأمر، إذا تَعَنَيْتُ فيه فأنا أعنى وأنا عن، وإذا سألت قلت: كيف من تُعْنَى بأمره؟ مضموم؛ لأن الأمر عناء، ولا يقال: كيف من تُعْنَى بأمره (٣).

*وقال أبو سعيد: فلان تتعناه الحمى، أى تتعهدّه، ولا تقال هذه اللفظة فى غير الحمى (٤).

(١) انظر مادة (ع ن ل) من هذا المعجم.

(٢) هكذا فى المذكر والمؤنث لأبى حاتم السجستاني ص ١١١، والمذكر والمؤنث لأبى بكر بن الأنبارى ج ١ ص ٣٦٠، وجاءت فى التكملة لأبى على الفارسي ص ١٤٢، وشرح الجمل لابن العريف ص ٧٢٦ بلفظ "العنق يذكر ويؤنث، وقال الأصمعي إنه لا يعرف التأنيث فيه".

(٣) تهذيب اللغة للأزهري (ع ن ي) ج ٣ ص ٢١٥، وذكره ابن فارس فى مقاييس اللغة، وابن منظور فى لسان العرب (ع ن ي) بإسقاط أبى حاتم، وذكره ابن سيده فى المخصص (العناية بالأمر) ج ١٢ ص ٢٢٤ بدون نسبة.

(٤) هكذا فى تهذيب اللغة للأزهري (ع ن ي) ج ٣ ص ٢١٤، ولسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي (ع ن ي)، وهى لهجة الأصمعي، وأما أبو سعيد السيرافى فإنه نحوى فى المقام الأول، وأما أبو سعيد السكرى فلا يُذكر -غالبا- إلا متبوعا بالسكرى، ولكنى أستأنس بأسلوب ابن منظور الذى وضع هذا التعقب بعد التعقب السابق الثابت عن الأصمعي دون أن يفصل بينهما، وكأنه رجح أنه الأصمعي، وإن كان من المحتمل أن يكون لأبى سعيد الضرير لا سيما وقد جاء تعقب آخر فى التكملة للصغاني (و ط س): "أبو سعيد: الوطيس الضراب فى الحرب، قال: وقول الناس: الوطيس التور، باطل" وبالتحقيق والرجوع إلى تاج العروس خاصة (و ط س) تبين لى أنه أبو سعيد الضرير.

ع ه ن

وقال مالك بن خالد الخناعي :

فقتلى بقتلاهم وسببنا بسببهم وما لا بمال عاهن لم يُقَرَّقِ

العاهن: الحاضر، قال أبو سعيد: ولم أسمع له بفعل (١).

ع و ج

قال الأصمعي: يقال: هذا شيء مُعَوَّجٌ، وقد اعْوَجَّ، ولا يقال: مُعَوَّجٌ على

مُفَعَّلٍ إلا لعودٍ أو شيءٍ يُرَكَّبُ فيه العاج (٢).

ع و د

*وزعم الأصمعي أن زهيراً غلِطَ في قوله:

فَتَنْتِجَ لَكُمْ غِلْمَانَ أَشَامَ كُلِّهِمْ كَأَحْمَرَ عَادٍ ثُمَّ تُرَضِّعُ فَتَنْطَمِ

قال: أراد كأحمر ثمود فقال: كأحمر عاد (٣).

*يقال: بدأ الله الخلقَ وأبدأ الله الخلقَ، معروفتان، ولا يقال إلا أعاد، وزعم

أبو عبيدة أنه يقال: المَبْدِيُّ المَعِيدُ والبَادِي العَائِدُ، ولا نعرف هذا الثاني (٤).

ع و ز

*وروى أبو زيد: ما يُعَوِّزُ لفلان شيءٌ إلا أخذه، كقولك: ما يُوهِبُ له وما

(١) ديوان الهذليين (من رواية الأصمعي وغيره) ق ٣ ص ٨، ويرجح الباحث أن المقصود بأبي سعيد هنا

هو الأصمعي؛ لأن في هذا الديوان أكثر من تعقب دون ذكر أبي سعيد، ومن ذلك ما جاء ج ٢ ص ٦٧٥ بلفظ: "يقال: سمعت له أزملا، ولا يقال منه فعل".

(٢) تهذيب اللغة للأزهري (ع و ج) ج ٣ ص ٤٨، وتنقيف اللسان لابن مكى الصقلي ص ٢٨٤، ولسان العرب لابن منظور، والمصباح المنير للفيومي (ع و ج).

(٣) الموشح للمرزباني ص ٤٧، والعمدة لابن رشيق القيرواني ج ٢ ص ١٠٠٢، وأمالى ابن الشجري ج ٢ ص ٤٥٨.

(٤) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٥١.

يُشْرِف. قال أبو حاتم: وأنكره الأصمعي وجزم بأنه بالراء (١) .

* أبو حاتم عن الأصمعي: رجل مُعَوِّر، وزُفَاق مُعَوِّر، والعامّة تقول: مُعَوِّر، بالزاي، ولا يجوز ذلك، قال: ويقال للشيء البادي العورة أيضاً: مُعَوِّر (٢) .

ع و ف

قال أبو عبيد عن أبي عمرو في باب الدعاء للإنسان: نَعِمِ عَوْفُكَ، قال: وهو طائر، قال أبو عبيدة: وأنكر الأصمعي قول أبي عمرو، وقال: يقال: نَعِمِ عَوْفُكَ، أى جَدُّكَ وَبَخْتُكَ، ويقال: نَعِمِ عَوْفُكَ، إذا دُعِيَ له أن يصيب الباءة التي ترضى، قال: والعَوْفُ الحال أيضاً (٣) .

ع و ن

عانات: موضع من أرياف العراق، قال الأعشى:

تَخَيَّرَهَا أَخُو عَانَاتٍ دَهْرًا

ويروى: أخو عاناتٍ دهرًا. وقال الأصمعي: عاناتٍ: لحن، لا يكون إلا منونًا: عاناتٍ أو بنصب التاء لشبهه بالهاء (٤) .

ع و ي

قال الأصمعي: عَوَى الفصيل، ولا يقال لشيء من البهائم عوى إلا الكلب والذئب (٥) .

(١) تهذيب اللغة للأزهري (ع و ز) ج ٣ ص ٩٩، وكرره في (ع ا ر) ج ٣ ص ١٧٣ وكذا في (ي ع ر) ج ٣ ص ١٨٢، والخصائص لابن جنى (باب في سقطات العلماء) ج ٣ ص ٣٠٨، والتكملة للصغاني (ع و ز)، وعقد الخلاص لابن الحنبلي ص ٢٠٢ .

(٢) تهذيب اللغة للأزهري (ع ا ر) ج ٣ ص ١٧٣، وكرره في (ي ر ع) ج ٣ ص ١٨٢ .

(٣) تهذيب اللغة للأزهري (ع ا ف) ج ٣ ص ٢٣٠، ولسان العرب لابن منظور (ع و ف) .

(٤) معجم ما استعجم لأبي عبيد البكري (عانات) .

(٥) الإبل للأصمعي ص ٨١ .

ع ي ر

روى أبو عبيد عن الكسائي والأصمعي وأبي زيد أنهم قالوا جميعًا: عايرتُ
المكاييل وعاورتُها، ولم يجيزوا عيَّرتُها، وقالوا: التعبير بهذا المعنى لحن (١).

ع ي ق

قال الأصمعي: ولا أعرف ضيِّقَ عيِّق (٢).

ع ي ن

العين مؤنثة، وقد حُكي تذكيرها كما قال:

والعين بالإثمد الحارِى مكحولٌ

ولا يعرف الأصمعي في العين إلا التأنيث، وقال: مكحول، للحاجب؛ لأنه قد
تقدم ذكره (٣).

ع ي ي

أبو حاتم عن الأصمعي: عيَّيَ فلانٌ - بياعين - بالأمر، إذا عجز عنه، ولا
يقال: أعيابه (٤).

ع ي غ

غثت النفس: دارت للقيء، وغثيت أيضًا، وأنكره الأصمعي (٥).

(١) تهذيب اللغة للأزهري (باب القاف والشين) ج ٩ ص ٣٨٣، ولسان العرب لابن منظور (ش
ش ق ل)، ونقله الفيومي في المصباح المنير (ع ي ر) بلفظ: "ولا يقال: عيَّرت إلا من العار،
هكذا تقوله أمة اللغة".

(٢) الأملى للقالى ج ٢ ص ٣٣١، والمخصص لابن سيده (باب الإتياع) ج ١٤ ص ٣٧.

(٣) إعراب القرآن للنحاس - الغاشية/ ١٢.

(٤) تهذيب اللغة للأزهري (ع ي ي) ج ٣ ص ٢٥٧، ونقله ابن منظور في لسان العرب (ع ي ي)
بإسقاط أبي حاتم.

(٥) كتاب الأفعال للسرقسطي ج ٢ ص ٤٢.

غ د ر

وسألتُ الأصمعي في حديث ابن سيرين "أغدرتِ وأفجرتِ" فقال: لا والله ما سمعه ابن سيرين ولكنه سمع كسر التاء فكسر ما قبلها. قال أبو سعيد الأصمعي: وكسرهما خطأ. وأما غدرتِ وفجرتِ فمعناهما غير معنى أغدرتِ وأفجرتِ، معناهما جنّت بالغدر والفجور أى وقعت في الغدر والفجور ونحو هذا في المعنى^(١).

غ د و

ما بى تغدّ، ولا تغدّ: ما بى غداء^(٢) .

غ ر ب

* وفي حديث: فأصابه سهمٌ غرّب، قال الكسائي و الأصمعي: إنما هو سهم غرّب - بفتح الراء، وهو السهم الذى لا يُعرف راميّه، قال أبو عبيد: والمحدّثون يحدّثونه بتسكين الراء^(٣) .

* قال الأصمعي: يقال: بينى وبينه شأؤٌ مُغرّب، بفتح الراء وشدّها، على مثال مُفْعَل، أى سير ساعة، قال: وما علمتُ أحداً ممن يُلنّفتُ إليه يقول غير هذا، وردّ مُغرّب، بكسر الراء^(٤) .

(١) هكذا في "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني ص ١٦٣، وعلق محققه د. خليل العطية على حديث ابن سيرين فقال في هامش ٣٤٧: "لم يرد في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى عن الكتّاب الستة لفنسك في مادة غدر"، وقد صدق سيادته في عدم وجود هذا الحديث في هذا المعجم، ولكنه لم يحسن في قوله: "عن الكتّاب الستة"؛ لأن هذا المعجم ليس عن هذه الكتّاب فقط، وإنما عن الكتّاب الستة وعن مُسنَد الدارمى وموطأ مالك ومسنَد أحمد بن حنبل. وأضيف إلى د. خليل أن هذا الحديث غير موجود أيضاً في مادة (ف ج ر)، وقد أعيانى البحث عنه؛ ولهذا لم يتضح لنا تعقب الأصمعي، ولا يزال هذا التعقب في حاجة إلى مصدر آخر يوضحه ويقويه .

(٢) انظر مادة (ع ش ي) من هذا المعجم .

(٣) كتاب غريب الحديث لأبى عبيد ج ٥ ص ٣٨٠.

(٤) البارع للقالى ص ٣٠٤ .

غ ر ق

الأصمعي: رجل غَرِقَ في الماء، فإذا مات فيه قيل: غريق، قال: وقد يجوز الوجهان، في المعنيين، ورجل غَرِقَ في الدَّيْنِ، ولا يقال غريق (١).

غ ر ل

قال الأصمعي: يقال لكل شيء أفرط طولُه: غَرِلَ، ولم أسمعُه في الرجال، ولا يُجْمَع (٢).

غ ر م ل

الجُرْدَانُ والغُرْمُولُ (٣).

غ ر ن ق

غُرْنُوقٌ، بضم الغين والنون، للطائر، فإن نُعِتَ به رجل قيل: غِرْنُوقٌ، بكسر الغين وفتح النون، وقال الأصمعي: بل يقال في الجميع: غُرْنُوقٌ، مثل عُصْفُورٍ وبُهْلُولٍ (٤).

غ ز ر

قال الأصمعي: إذا كان لبنُ الشاةِ كثيرًا، قيل: قد غَزُرَتْ تَغْزُرُ غَزْرًا، ولا يقال: غَزْرًا، هذا قول الأصمعي (٥).

(١) المخصص لابن سيده (الغرق والرسوب) ج ٩ ص ١٥٨ .

(٢) ديوان العجاج، رواية الأصمعي وشرحه ص ٢٣٩ .

(٣) انظر مادة (ج ر د) من هذا المعجم، وينبغي الإشارة إلى أنني درستُ اللفظين معًا في مكان واحد، وهو موضع "الجردان" في مبحث التعقبات المعجمية الدلالية بالقسم الأول من البحث.

(٤) شرح ديوان كعب بن زهير، صنعة أبي سعيد السكري ص ١٩٥ .

(٥) الشاء للأصمعي ص ٦٣ .

غ ز ل

الغزّالة: الشمس عند طلوعها، يقال: طلعت الغزّالة، قال الأصمعي: ليست الغزّالة الشمس بعينها، ولكن الغزّالة وقت طلوع الشمس، واحتج بقول ذي الرمة^(١):

فأشرقت الغزّالة رأس حزّوى

غ ط ل

*الغَيْطَلَة: غيطة الليل، وهو اختلاط ظلمته، يقال: غَطِلت ليلتنا غَطْلًا، ولم يعرف الأصمعي له فعلاً متصرفاً^(٢).

*قال قوم: الغَيْطَلَة، البقرة الوحشية، وفسّروا بيت زهير:

كما استغاث بسىءٍ فزُّ غَيْطَلَة

وأبى الأصمعي إلا أن الغيطة الشجر الملتف^(٣).

غ ل ل

يقال: غلَّ الرجلُ يغلُّ، ولا يقال: أغلَّ يُغلُّ في هذا المعنى، وقوله: "لا إغلال ولا إسلال"، يقول: لا تدخل في غلول ولا سرقة، وفي الحديث: "ليس على المُستودع غير المُغلِّ ضمان"، المُغلِّ: الذي خالف ما ينبغي له^(٤).

غ ل م

اغتمم البعيرُ: إذا هاج من شدّة شهوة الضراب، قال الأصمعي: لا يقال في

(١) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ز غ ل) ج ٢ ص ١٠، والمخصص لابن سيده (صفة الشمس وأسمائها) ج ٩ ص ٢١.

(٢) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ط غ ل) ج ٣ ص ١٠٨، وكتاب الأفعال للسرقسطي ج ٢ ص ٣٨.

(٣) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ط غ ل) ج ٣ ص ١٠٨.

(٤) "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني ص ١٣٠.

غير الإنسان إلا اغتلم، وقد يقال في الإنسان : اغتلم (١) .

غ م د

غامد: حَيٌّ من اليمن، وقد اختلف في اشتقاقه، فقال ابن الكلبي: سُمِّيَ غامدًا لأنه نغمَّد أمرًا كان بينه وبين عشيرته فستره، وقال الأصمعي: ليس اشتقاق غامد مما قال ابن الكلبي، إنما هو من قولهم: غمَدتِ البئرُ، إذا كثر ماؤها (٢) .

غ م ر

قال الأصمعي: يقال: دخل في خُمارِ الناس، وغمَرِ الناس خطأ ليس من كلام العرب (٣) .

غ ن ن

غَنَّ الوادي وأغَنَّ، ولم يعرف الأصمعي إلا أغَنَّ، إذا كثر شجره (٤) .

غ و ر

غار يغور: إذا أتى الغور. قال الأصمعي: ولا يقال: أغار، وزعم الفراء أنها لغة، واحتجَّ ببيت الأعشى:

نبيُّ يرى ما لا ترونَ وذكُرهُ أغارَ لعمري في البلاد وأنجدا

وروى الأصمعي: أغام [كذا] لعمري في البلاد وأنجدا، وقال: لو ثبتت الرواية الأولى لكان أغار ههنا بمعنى أسرع، وأنجد ارتفع، ولم يُرد أتى الغور ونجدًا، وليس يجوز عنده في إتيان الغورِ إلا غار (٥) .

(١) المصباح المنير للفيومي (غ ل م) .

(٢) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (د غ م) ج ٢ ص ٢٨٨، وتهذيب اللغة للأزهري (غ م د) ج ٨ ص ٧٨، ولسان العرب لابن منظور (غ م د) .

(٣) الألفاظ لابن السكيت ص ٣٦، والبارع للقالبي ص ٣٢٢ .

(٤) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (غ ن ن) ج ١ ص ١١٦، وكتاب الأفعال للسرقسطي ج ٢ ص ١ .

(٥) شرح نقائض جرير والفرزدق، رواية اليزيدي عن السكري عن ابن حبيب عن أبي عبيدة ج ٣ ص ٩١٥، و"فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١١٠ بلفظ "ولا يقال: أغار في هذا

غ و ي

قال الأصمعي: يقال: غَوَى يَغْوِي غَيًّا وِغْوَايَةً، فهو غَاوٍ، وأغواه غيره، لا يقال غيره، قال: وكذلك تنشد العرب هذا البيت:

ومن يغوٍ لا يعدم على الغي لائمًا

قال: ومن قال: يَغْوَى، بفتح الواو فقد أخطأ، لا يقال: غَوَى يَغْوَى، ولكن يقال: غَوِيَت السَّخْلَةُ وِغْوِي الفصيلُ، وهو أن لا يَرَوَى من لباً أمه حتى يموت هُزالاً^(١).

غ ي ب

امرأة مُغِيبة، بالهاء، ولا يجوز غيره^(٢).

غ ي ض

قال الأصمعي: يقال: غاض الماء وِغِضْتُهُ أنا، ولا أعرف أفاض فلان الماء، وكان القياس في مثل هذا أن تقول: أفضتته أنا، ولكن العرب تتسع في بعض الكلام، قالوا: خسأت الكلاب فخسأت، وجبرت العظم فجبر^(٣).

المعنى، وأنشد: لعمرى غار في البلاد وأنجدًا"، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص ٢٤٠، والأمالى للقالى ج ١ ص ٥٩، وتهذيب اللغة للأزهري (غ ر) ج ٨ ص ١٨٣، وذكره أبو أحمد العسكري فى شرح التصحيح ص ٢٩٥ بلفظ "الخلاف فى غار، وهو مذهب البصريين، وأغار وهو مذهب البغداديين"، والمحتسب لابن جنى - البقرة/٢٦٧، وذكره ابن فارس فى مجمل اللغة (غ و ر) بلفظ "وقال الأصمعي: أغار: عدا، ومنه قول الشاعر: أغار لعمرى.."، وذكره الجوهري فى الصحاح (غ و ر)، وخالف ابن سيدة فى المخصص (ورود البلدان ونزولها) ج ٢ ص ٥٠ فذكره منسوبا إلى أبى عبيد، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزى ص ٥٤٣، والاقتضاب لابن السيد البطليوسى ق ٢ ص ١٤٧، ومعجم البلدان لياقوت الحموى (غوز)، ولسان العرب لابن منظور، والمصباح المنير للفيومى، وتاج العروس للزبيدي (غ و ر).

(١) إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٢٠٣، والبارع للقالى ص ٤٤٣، والصحاح للجوهري (غ و ي)، وتهذيب إصلاح المنطق للخطيب التبريزى ص ٤٧٧.

(٢) انظر مادة (ش ه د) من هذا المعجم.

(٣) البارع للقالى ص ٣٨٣، ٣٨٤.

غ ي ل

وقول النابغة:

رُكبانُ مكةَ بين الغيلِ والسَّعدِ

روى أبو عبيدة: الغيل، بكسر الغين، وقال: هي والسعد أجمتان كانتا بين مكة ومنى، وأنكرها الأصمعي وقال: إنما الغيل بالفتح، وهو ماء يخرج من أبي قُبَيْس، قال: ولا يقال: الغيل، إنما هو عين الغيل (١).

غ ي م

قال: ويقال: أغامت السماءُ فهي مُغِيمةٌ وغِيّمتَ فهي مُغِيّمةٌ، ولم يعرف غير هاتين، وعرف أبو زيد أغامت وغِيّمت وأغيمت، وكذلك قال الأخفش عن يونس أنه عرف الأربعة وزاد: وغامت، وليست بالمعروفة (٢).

الفاء

*وقال امرؤ القيس:

قفا نبيك من ذكرى حبيبٍ ومنزلٍ بسقطِ اللوى بين الدخولِ فحوملٍ

وكان الأصمعي يردّه ولا يرويه بالفاء، وزعم أن الصواب بين الدخولِ وحومل، قال: لأنه لا يجوز: جلست بين زيدِ فعمرو، ولكن بالواو (٣).

(١) ديوان النابغة الذبياني، رواية الأصمعي ص ٢٥.

(٢) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٧٥.

(٣) ذكره المبرد في الكامل ج ١ ص ٣٢٥ بلفظ "بين الدخول وحومل، كذا يرويه الأصمعي"، وشرح

القوائد السبع لأبي بكر بن الأنباري ص ١٩، وإعراب القرآن للنحاس - النور/٤٣، والأغاني لأبي

الفرج الأصفهاني ج ٩ ص ٨٧، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه - الطارق/٧ بلفظ "وكان

الأصمعي ينشده بالواو"، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ق ٣ ص ١٢٤١ حماسية رقم ٤٦٦،

ومعجم البلدان لياقوت الحموي (حومل)، ومغنى اللبيب لابن هشام ص ٢١٥، ٤٦١، وشرح درة

الغواص للنفجاني ص ٢٦٤، وكشف الطرة للألوسي ص ١٣٨.

*بالخيرِ خيراتٍ وإن شراً فَا (١) .

ف ت أ

يقال: ما فتئ يذكر ذلك، مكسور التاء؛ ولم يسمع ما فتأ، وهو مهموز، ولا يقال منه فعلت في الإيجاب، إنما هو في النفي وحده (٢) .

ف ت ن

قال الأصمعي: يقال فتنت الرجل، ولا يقال: أفتنته، ولا هو مفتن ولا مفتن، إنما يقال: فاتن ومفتون، قال أبو زيد: أفتنته، لغة تميم، وهو في شعر رؤبة:

يُعرضن إعراضاً لدين المُفتن

قال الأصمعي: لم أسمع هذا البيت فيها، قلت: فقال في الأخرى:

إنني وبعض المُفتنين داود

فأخذ الأرجوزة فاطلع فيها ثم عابها، قال: وقد كان فلان النساج يضع عليه الرجز أظنه، قال أبو حاتم: قلت: أنت أنشدتني:

لئن فتنتني لهي بالأمس أفتنت

قال: هذا سمعناه من مُخَنَّث وليس بثبت، قال: وقد أنشد زمن سعيد بن جبير، ولكن اللحن سبق ذلك الزمان، وكذلك فتنت الدينار بالنار، وفتنت الناس: أحرقتهم (٣).

(١) انظر حرف التاء من هذا المعجم .

(٢) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٣٤ .

(٣) هكذا في "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ٩٩، وذكره ابن دريد في كتاب جمهرة اللغة (ت

ف ن) ج ٢ ص ٢٥ وكرره في (باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة وكان الأصمعي يشدد فيه ولا يجيز أكثره) ج ٣ ص ٤٣٦، وذكره النحاس في إعراب القرآن - النساء/ ١٠١ بلفظ "وزعم الأصمعي أنه لا يعرف أفتنته، بالألف"، وكرره في الجن/ ١٧ بلفظ "قال: ولا يقال: أفتنته، وأنكر هذه اللغة ولم يعرفها"، وتهذيب اللغة للأزهري (ف ت ن) ج ٤ ص ٢٩٨، والخصائص لابن جني (باب في الجمع بين الأضعف والأقوى) ج ٣ ص ٣١٥، ومجمل اللغة لابن فارس، ومقاييس اللغة له، والصحاح للجوهري (ف ت ن)، والمحكم لابن سيده (ف ت ن)، والمخصص له (باب عشق النساء)

ف ج ر

أغدرتِ وأفجرتِ (١) .

ف ح ش

فحش وأفحش، وقال الأصمعي: لا يقال إلا أفحش (٢) .

ف د ي

*قال الأصمعي: الفداء يُمدُّ ويُقصر، لغتان مشهورتان، وأما الفداء إذا أردت به مصدر فاديته فممدود، ولا يجوز غير ذلك، وفي القرآن: "وإما فداء"، ولا يجوز فيه إلا المد (٣) .

*جعلت فداك (٤) .

ف ر ج

وفي الحديث: لا يُتركُ في الإسلام مُفْرَجٌ، ويروى، مُفْرَحٌ بالحاء، قال الأصمعي: المُفْرَحُ الذي أثقله الدين، وأنكر قولهم: مُفْرَجٌ، بالجيم (٥) .

ج ٤ ص ٦٢، وذكر الصيغتين في باب "فعلت وأفعلت" ج ٤ ص ٢٤٦ دون إشارة إلى التعقب، وذكره القرطبي في تفسيره - النساء/ ١٠١ بلفظ النحاس، ولسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي (ف ت ن).

(١) انظر مادة (غ د ر) من هذا المعجم .

(٢) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة وكان الأصمعي يشدد فيه ولا يجيز أكثره) ج ٣ ص ٤٣٦، والمخصص لابن سيده باب "فعلت وأفعلت" ج ١٤ ص ٢٤٧ .

(٣) المقصور والممدود للقالى ص ٢٨٩، وانظر الآية في محمد/ ٤.

(٤) انظر مادة (ج ع ل) من هذا المعجم .

(٥) كتاب غريب الحديث لأبي عبيد ج ١ ص ١٥٦، وتصحيفات المحدثين ق ١ ص ١٦٢، والصحاح للجوهري (ف ر ح)، وذكره ابن منظور في لسان العرب، والزبيدي في تاج العروس (ف ر ج)، وكرراه في (ف ر ح).

ف ر ح

قال أبو حاتم عن الأصمعي: يقال: ما يسرُّني به مُفْرِح، ولا يجوز مَفْرُوح، وهذا عنده مما يلحن فيه العامة (١).

ف ر خ

يقال لولد النعام: الرُّأل، ويقال في الطير كله: الفِرَاح، إلا في الدجاج فإنهم يقولون: الفراريج (٢).

ف ر ر

قال: فررتُ عن الشيء أي فتتشت، ولم يعرف أفررتُ، في شيء من الأشياء (٣).

ف ر ش

* ويقال: ضربته فما أفرش عنه حتى مات، أي ما أفلع عنه، أي فأقلع عنه وقد مات، لا يقال غير ذلك (٤).

* الفرشُ: الغنم، سُميت فرشاً للطافة أجسامها. قال الأصمعي: لم أسمع له بجمع (٥).

ف ر ض

قال الأصمعي: الفارض: الضخم من كل شيء، الذكر والأنثى فيه سواء، ولا يقال: فارضة، قال الله: "لا فارض ولا بكر" (٦).

(١) تهذيب اللغة للأزهري (ف ر ح) ج ٥ ص ٢١، ونقله ابن منظور في لسان العرب (ف ر ح) بإسقاط أبي حاتم.

(٢) الفرق للأصمعي ص ٩٥.

(٣) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٤١.

(٤) في "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ٢٠٢ بلفظ "ضربته"، والسياق يقتضي ما أثبتته.

(٥) تفسير القرطبي - الأنعام / ١٤٢.

(٦) تهذيب اللغة للأزهري (ف ر ض) ج ١٢ ص ١٤، والآية في البقرة/ ٦٨.

ف ر ط

قال عبد الرحمن: قلت لعمى: ما المُفْلَطَح؟ قال: هو الشيء يَغْرُضُ أعلاه ويَدِقُّ أسفله، ومنه قيل: رأس مُفْلَطَح، والعامّة تقول: مُفْرَطَح (١).

ف ر هـ

قال الأصمعي: كان عدى بن زيد لا يُحسِنُ أن ينعث الخيل، وأخذ عليه قوله في صفة الفرس:

يَبْذُ الجِيادَ فارها مُتتابِعًا

قال: لا يقال للفرس فاره، إنما يقال له جواد وعتيق، ويقال للكودن والبغل والحمار فاره (٢).

ف ر ي

وقول أبي نواس:

أهْجُ نِزارًا وأَفْرٍ جِلْدَتَها

خطأ عند الأصمعي. زعم أنه يقول في الفساد: فَرَيْتُ، وفي الإصلاح أفرَيْتُ، وكان يقول: فزَيْتُ أوداجَه (٣).

(١) أمالي الزجاجي ص ١٣.

(٢) أدب الكاتب لابن قتيبة (باب خلق الخيل) ص ١١٠، والشعر والشعراء له ص ٢٣٠، وذكره الأزهرى في تهذيب اللغة (ف ر هـ) ج ٦ ص ٢٧٩ بلفظ "وخطي عدى في قوله..."، وذكره الجوهري في الصحاح (ف ر هـ) مستشهدًا ببيت آخر لعدى، ونسب ابن سيده في المحكم (ف ر هـ) ج ٤ ص ٢١٩، والمخصص له (الحسن والقبح) ج ٢ ص ١٥٦ التخطئة لأبي حاتم لا لشيخه الأصمعي، في حين نسبها إلى أبي عبيدة في باب (نعوت الخيل من قبل حُسْنها) ج ٦ ص ١٦٢، والاقْتَضاب لابن السيد البطليوسي ق ٢ ص ٣٣، ونسبه الزبيدي في تاج العروس (ف ر هـ) إلى الأصمعي وأبي حاتم معًا.

(٣) الموشح للمرزباني ص ٣٤٠.

ف ز ر

أبو حاتم: سألت الأصمعي عن مثل للعرب: لا أفعل ذلك معزى الفِزْرِ، فقال: إنما هو الفِزْر، بفتح الفاء، والعامّة تقول: الفِزْر، بكسرهما، وإنما الفِزْر لقب لسعد بن زيد مناة (١).

ف ط ر

التَّقَاطِيرُ: أول ما نبت ولم يَطُلْ، يقال: بوجهِ فلانٍ نَفَاطِيرُ الشَّبابِ وتَقَاطِيرُهُ. ولم يعرفها الأصمعي إلا بالنون (٢).

ف ط م

إذا بلغ الخوار سنة ففُصِّلَ فهو فصيل وفطيم، والأمّ فاطم، لا تدخلها الهاء (٣).

ف ع ل

* قال الأصمعي: تقول العرب: كَدْتُُ أفعلُ ذاك أكاد، ومنهم من يقول: كُدْتُُ أفعلُ ذاك أكاد، قال: وليس في كلامهم: فَعَلْتُُ أفعلُ إلا هذا (٤).

* قال الأصمعي: ليس في الكلام فِعَلَلْ، مكسور الفاء مفتوح اللام إلا دِرْهَمٌ، ورجل هِجْرَعٌ، للطويل المُفْرِطِ الطُّولِ (٥).

* قال الأصمعي: صَعْفُوقٌ، مفتوح الأول، ولم يأت مثله في الكلام إلا مضموم الأول (٦).

(١) المقصور والمدود للقالى ص ١٩٨، وفصل المقال فى شرح كتاب الأمثال لأبى عبيد البكرى ص ٥١١.

(٢) ديوان الحطينة، شرح ابن السكيت والسكرى والسجستاني ص ٣٧١.

(٣) الإبل للأصمعي ص ٧٥، ١٤٢.

(٤) المزهر للسيوطى ج ٢ ص ١١٢.

(٥) إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٢٢٢، وأدب الكاتب لابن قتيبة (باب شواذ البناء) ص ٤٨١.

(٦) معجم ما استعجم لأبى عبيد البكرى (صعفوقة).

ف ع م

قال الأصمعي: الضَّحُّ، الشمس بعينها، وأنشد في صفة الإبريق:

أبيضَ أبرزه للضحِّ راقبه مقلدٌ قُضِبَ الرِّيحانِ مفعومٌ

مفعوم : مملوء، ولا يكاد يقال إلا أفعمته. وقال أبو عبيدة: يقال ذلك في موضع التكثير (١).

ف ك ك

*فَكَكْتُ الرَّهْنُ: خَلَصْتُهُ، والاسم الفَكَك، بالفتح، والكسر لغة حكاها ابن السكيت ومنعها الأصمعي (٢).

*الفَكَكُ: انفساخ القَدَم، ومنه قول ربيعة:

هاجك من أروى كمنهاضِ الفَكَك

قال الأصمعي: إنما هو الفَكُّ من قولك: فَكَّهُ يَفْكُهُ فَكًّا، فأظهر التضعيف ضرورة (٣).

ف ل ذ ق

قال الأصمعي: يقال هو الفَالُوذ، فأما الفالوذج فهو أعجمي، والفالوذق مولدة (٤).

ف ن د ق

قال الأصمعي: يقولون: الفندق، بضم الفاء وسكون النون وفتح الدال، وهو خطأ، إنما هو فندق، بضم الفاء والدال، والفسْتُقُّ والواحدة فندُقَّة وفستُقَّة (٥).

(١) الفاخر للمفضل بن سلمة ص ٢٤، ويبدو للباحث أن بالكلام سقطاً إذ إن التكثير يخص غالباً "فعل".

(٢) المصباح المنير للفيومي (ف ك ك).

(٣) الصحاح للجوهري، ولسان العرب لابن منظور (ف ك ك).

(٤) أمالي الزجاجي ص ٢١.

(٥) البارع للقالى ص ٥٥٧.

ف و هـ

* قال الأصمعي وأبو زيد: تقول العرب: قعدتُ على فُوْهةِ النَّهرِ، الفاء مضمومة والواو مشددة مفتوحة، ولا يقال: فوهة، بضم الفاء وسكون الواو كما تقول العوام، ويقال للجميع فُوْهَاتِ الأنهار، بضم الفاء وشد الواو وفتحها (١).

* يقال: هذا فم زيد، وهذا فوزيد، ورأيت فازيد، فإذا لم تضيف وأفردت لم يكن إلا فم نحو قولك: رأيت لك فماً حسناً ولا تقل: فاحسناً إلا أنه قد جاء في الشعر، وليس كل ما يجوز في الشعر يجوز في الكلام؛ لأن الشعر موضع اضطرار (٢).

ف ي خ

قال الأصمعي: كلُّ بائِلَةٍ تُفِيخُ، وتُفِيخُ، بالضم لا الفتح، إذا خرجت منه ريح، وقال: أفاخت تُفِيخُ، لم يعرف غيره (٣).

ف ي ض

* قال الأصمعي: سمعتُ أبا عمرو بن العلاء يقول: يقال: فاضَ الرجلُ: إذا مات، قال: ولا يقال: فاض، بالضاد بئَةً (٤).

(١) البارع للقالى ص ١٦٠، وذكره الزبيدي في تاج العروس (ف و هـ) عاماً دون نسبة إلى الأصمعي بلفظ: "وأنكر بعضهم التخفيف".

(٢) الفرق للأصمعي ص ٥٦.

(٣) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٧٨.

(٤) هكذا ذكره الأزهرى فى تهذيب اللغة (ف ا ض) ج ١٢ ص ٨٠، ونقله عنه ابن منظور فى لسان العرب (ف ي ض)، وذكره الجوهري فى الصحاح (ف ي ض)، (ف ي ظ) وقال قبله: (قال الأصمعي: لا يقال: فاض الرجل، وإنما يفيض الدمع والماء) وذكره الصغاني فى العباب، والزبيدي فى تاج العروس (ف ي ض)، (ف ي ظ) وجعلنا الكلام كله للأصمعي بلفظ "قال الأصمعي: لا يقال: فاض الرجل ولكن يقال: فاض، بالظاء: إذا مات، ولا يقال: فاض، بالضاد، البئة".

*قال الأصمعي: يقال: فاظ الميِّت: إذا مات، ولا يقال: فاظت نفسه (١).

*قال الفراء والأصمعي وابن السكيت وعامة أهل اللغة: لا يقال: حديث مُستفاض، قالوا: وهو لحن من كلام الحضر ليس من كلام العرب، وكلام الخاص: حديث مُستفيض: منتشر ذائع في الناس (٢).

ف ي ظ

قال الأصمعي: يقال: فاظ الميِّت: إذا مات، ولا يقال: فاظت نفسه (٣).

ق ب ل

قال الأصمعي: قبلت الهدية قَبُولًا، ولا يقال قُبُولًا، بالضم (٤).

(١) إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٢٨٦، وأدب الكاتب لابن قتيبة (باب ما ينقص منه ويزاد فيه) ص ٣١٤، والزاهر لأبي بكر بن الأنباري ج ٢ ص ٣٤٧، وتهذيب اللغة للأزهري (ف ا ض) ج ٢ ص ٨٠، وكرره في (ف ا ظ) ج ٤ ص ٣٩٦، والصحاح للجوهري (ف ي ض)، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص ٦١٧، والاقتضاب لابن السيد البطليوسي ق ٢ ص ٢٢٦، وشرح الفصيح للزمخشري ج ١ ص ٩٩، ولسان العرب لابن منظور (ف ي ض)، وقد ذكره الفيومي في المصباح المنير (ف ي ظ)، والزبيدي في تاج العروس (ف ي ض) بلفظ "فاظت نفسه، ومنهم من لم يُجز".

(٢) تهذيب اللغة للأزهري (ف ا ض) ج ١٢ ص ٧٩، ولسان العرب لابن منظور، والمصباح المنير للفيومي (ف ي ض).

(٣) إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٢٨٦، وأدب الكاتب لابن قتيبة (باب ما ينقص منه ويزاد فيه) ص ٣١٤، وغريب الحديث له ج ٢ ص ٢١٨، وكتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ظ ف ي) ج ٣ ص ١٢٣، والزاهر لأبي بكر الأنباري ج ٢ ص ٣٤٧، وتهذيب اللغة للأزهري (ف ا ض) ج ٢ ص ٨٠، وكرره في (ف ا ظ) ج ٤ ص ٣٩٦، والصحاح للجوهري (ف ي ظ)، والمخصص لابن سيده (أفعال الموت) ج ٦ ص ١٢٦، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ص ٦١٧، والاقتضاب لابن السيد البطليوسي ق ٢ ص ٢٢٦، وشرح الفصيح للزمخشري ج ١ ص ٩٩، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي ج ٥ ص ٣٠٤، ولسان العرب لابن منظور (ف ي ض)، (ف ي ظ)، وذكره الفيومي في المصباح المنير (ف ي ظ) عامًا بقوله: "ومنهم من لم يُجز"، وتاج العروس (ف ي ظ).

(٤) الغريب المصنف لأبي عبيد. تحقيق د. العبيدي ص ٩٨٥.

*قال الأصمعي: يقال: جنبت الريحُ وشملت وقبلت وصبت ودبرت، كله بغير ألف (١).

ق ت ب

القتب: إكافُ البعير، وقد يؤنث، والتذكير أعم؛ ولذلك أنثوا التصغير فقالوا: قُتبية، وقال الأصمعي: قتب البعير مذكر لا يؤنث (٢).

ق ت ر

ويقال: قتر فلانٌ على أهله يقتر ويقتر، إذا ضيق عليهم، وقد يكون مؤسراً، ولا يقال: أقر عليهم، فأما أقر فلانٌ فأقل، والمقتر المقل (٣).

ق ح ط

ويقال: قحط المطرُ إذا احتبس، وأقحط الناسُ إذا أصابهم قحط، ولا يقال: قُحطوا ولا أقحطوا (٤).

ق ذ

*أجاز أبو زيد: قذ السهمَ وأقذه: إذا جعل له قذًا، وهي الريشُ، وأبى ذلك

(١) إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٢٢٦ (باب يُتكلّم فيه بفعلتُ مما تغلط فيه العامة فيتكلمون بأفعلت)، وهذا يفسر لنا ما جاء مُبهماً في مادة (ج ن ب)، (د ب ر)، (ش م ل)، (ص ب و) من هذا المعجم. (٢) هكذا نقل ابن منظور في لسان العرب، والزبيدي في تاج العروس (ق ت ب) عن تهذيب اللغة للأزهري، ووقع في النسخة التي بين أيدينا من معجم الأزهري (ق ت ب) ج ٩ ص ٦٥ بلفظ "وقال الليث: قتب البعير مذكر لا يؤنث"، وهو سهو وخطأ لم ينتبه إليه محقق هذا الجزء من تهذيب اللغة، ومما يؤكد لي أنه خطأ ما جاء في المادة نفسها قبل هذا بقليل بلفظ "وقال الليث: القتب: إكاف الجمل، وقد يؤنث والتذكير أعم" فكيف يكون الليثُ مُجيزاً للتأنيث ومُنكراً له في آنٍ واحدٍ!؟

(٣) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٠٣.

(٤) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١١٨، وكأنه يريد أن يقول: لا يقال: قحطهم المطر ولا أقحطهم، فيقصر الفعلين على اللزوم.

الأصمعي وقال: قَذَه، بغير ألف، لا غير (١).

* القُدَّة: البُرغوث كالقُدِّذ، كصُرْد، وهو واحدٌ وليس بجمع قُدَّة، قاله

الأصمعي (٢).

ق ذ ف

وفي الحديث: أن ابن عمر كان لا يُصَلِّي في مسجد فيه قِذاف، قال

الأصمعي: إنما هي قُذْفٌ واحِدٌها قُذْفَةٌ، وهي الشُرْف (٣).

ق ر أ

* قرأتُ علي زيدٍ السلام، وإذا أمرتَ منه قلتَ: اقرأ عليه السلام، قال

الأصمعي: وتعديته بنفسه خطأ، فلا يقال: اقرأه السلام؛ لأنه بمعنى اتل عليه (٤).

* أبو حاتم عن الأصمعي: يقال: اقرأ عليه السلام، ولا يقال: أقرئه السلام؛

لأنه خطأ (٥).

(١) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ذ ق ق) ج ١ ص ٧٩، وكتاب الأضداد لأبي الطيب اللغوي

ج ٢ ص ٥٩٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ق ٤ ص ١٨٥ حماسية رقم ٨٤٧.

(٢) تاج العروس للزبيدي (ق ذ ذ).

(٣) كتاب غريب الحديث لأبي عبيد ج ٥ ص ٢٧٣، وتهذيب اللغة للأزهري (ق ذ ف) ج ٩ ص ٧٥،

والصاحح للجوهري (ق ذ ف)، وإصلاح غلط المُحدِّثين للخطابي ص ٧٢، والفائق في غريب

الحديث للزمخشري ج ٣ ص ١٦٩، والنهية في غريب الحديث لابن الأثير ج ٤ ص ٣٠، ولسان العرب

لابن منظور، والقاموس المحيط للفيروزآبادي، وتاج العروس للزبيدي (ق ذ ف).

(٤) شرح الفصيح للزمخشري ج ١ ص ٢٣٤، والمصباح المنير للفيومي (ق ر ي)، وخزانة الأدب لعبد

القادر البغدادي ج ٨ ص ٤٢٩.

(٥) هكذا في تهذيب اللغة للأزهري (ق ر أ) ج ٩ ص ٢٧٥، وذكره ابن الجوزي عن الأصمعي مباشرة

في إحدى نسخ تقويم اللسان، أشار إلى ذلك محققه د. عبد العزيز مطر في هامش ٧٧٨، وكرَّر هذه

الإشارة ص ٧٣ في كتابه: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، وكذا بإسقاط أبي حاتم

في التكملة للصغاني، والعباب له (ق ر أ) في حين نُسبه للزبيدي في تاج العروس (ق ر أ) إلى

أبي حاتم، ولم أجد هذا التعقب في النسخ المطبوعة من صحاح الجوهري، والمحكم والمخصص

لابن سيده، ولسان العرب لابن منظور.

*أبو حاتم عن الأصمعي في قوله تعالى: "ثلاثة قروء"، قال: جاء هذا على غير قياس، والقياس ثلاثة أقروء، ولا يجوز أن يقال: ثلاثة فلوس، إنما يقال: ثلاثة أفلس، فإذا كثرت فهي الفلوس، ولا يقال: ثلاثة رجال، وإنما هي ثلاثة رجلة، بفتح الراء وكسر الجيم، ولا يقال: ثلاثة كلاب، إنما هي ثلاثة أكلب (١).

ق ر ب

*قال الأصمعي: قرَّبته: أدخلته في القِراب، قال: ولم أسمع أقربته (٢).

*قال الأصمعي: أطلق القوم فهم مُطَلِّقون إذا كانت إبلهم طوالق، وأقرب القوم فهم قاربون ولا يقال: مُقَرَّبون، إذا كانت إبلهم قوارب (٣).

ق ر ب س

وفى السَّرْج القربوس، وهو مُقَدَّم السَّرْج، وهو مفتوح الراء مضموم الباء، وسألت الأصمعي عن قُرْبُوس، بضم القاف وإسكان الراء فلم يعرفه (٤).

ق ر ح

قال الأصمعي: قُروحة وقوع السنّ التي تلى الرباعية، وليس قُروحة بنابه (٥).

(١) تهذيب اللغة للأزهري (ق ر أ) ج ٩ ص ٢٧٢، وذكره ابن منظور في لسان العرب، والفيومي في المصباح المنير، والزبيدي في تاج العروس (ق ر أ) بإسقاط أبي حاتم، وحكى القالي في البارع ص ٦٢١ تعقب الأصمعي لثلاثة رجال فقط، وكأنه وجد القضية واحدة فاكتفى بمثال واحد.

(٢) كتاب الأفعال للسرقسطي ج ٢ ص ٨٣.

(٣) الغريب المصنف لأبي عبيد تحقيق د. العبيدي ص ٥٨٨، وتهذيب اللغة للأزهري (ق ر ب) ج ٩ ص ١٢٣، وكتاب الأفعال للسرقسطي ج ٢ ص ٨٣، وذكره ابن سيده في المحكم (ق ر ب) بلا نسبة، ونسبه في المخصص (باب ورد الإبل) ج ٧ ص ٩٦ إلى أبي عبيد، ولسان العرب لابن منظور (ق ر ب)، وخزانة الأدب لعبد القادر البغدادي ج ٩ ص ٢٧٧.

(٤) كتاب السلاح للأصمعي ص ١١٥.

(٥) هكذا في المخصص لابن سيده (أسنان الخيل) ج ٦ ص ١٣٨، والذي في المحكم له، وتاج العروس للزبيدي (ق ر ح): "وليس قروحه بنباته" وجاء في لسان العرب (ق ر ح) بلفظ: "وليس قروحه بنباتها" أي بنبات هذه السن، وهي مما يذكر ويؤنث.

ق ر ر

قال الأصمعي: قرَّت عينه وأقرَّها الله، إنما هو برَدَّت من القرِّ، وهو خلاف قولهم: سخنت عينه وأسخنها الله، وكان يقول: لا يجوز غير هذا (١).

ق ر ط ب

روى ثعلب عن أبي نصر عن الأصمعي قال: الكَلْتَبَان مأخوذ من الكَلْب، وهي القيادة، والتاء والنون زائدتان، قال: وهذه اللفظة هي القديمة عند العرب، وغيَّرتها العامة الأولى فقالت: القلْطبان، قال: وجاءت عامة سُفلى فغيَّرت على الأولى فقالت: القَرْطبان (٢).

ق ر ن

أصاب أرضَ بني فلان قُرُونٌ من المطر أي دُفَع متفرقة. قال الأصمعي: لا أعرف قُرُوناً من المطر، إنما هي ضُرُوس من المطر (٣).

ق س م

قال أبو مالك: القَسِمة وسط الأنف، قال الأصمعي: غلِط، إنما القَسِمة ما انحدر عن ناحيتي الأنف إلى أعلى الوجنة (٤).

(١) الكامل للمبرد ج ١ ص ٤٢٨ .

(٢) تهذيب اللغة للأزهري (ق ر ط ب) ج ٩ ص ٤٠٧، وكرره في (ك ل ت ب) ج ١٠ ص ٤٣٥، وأشار المحقق في هامشه إلى ورود هذا التعقب في إحدى النسخ في مادة (ق ل ت ب) بلفظ القلتبان، والتكلمة والذيل للجواليقي ص ٨٩٠، وكتاب خطأ العوام له ص ١٤٣، وكتاب فيما يخطئ فيه العامة المنسوب له ورقة ١١، وغلطات العوام المنسوب لابن الجوزي ورقة ٢٢، وما يلحن فيه العامة المنسوب له ورقة ٧٥، والتكلمة للصغاني (ق ر ط ب) وكرره في (ك ل ب)، ولسان العرب لابن منظور (ق ر ط ب) وكرره في (ق ل ت ب) بلفظ القلتبان بدل الكلتبان، وذكره في (ق ل ط ب) بلا نسبة إلى الأصمعي، والمصباح المنير للفيومي (ق ر ط ب)، وأشار إليه بدون ذكر الأصمعي في (ك ل ب)، وغلطات العوام المنسوب للسيوطي ورقة ١١، وتاج العروس للزبيدي (ق ر ط ب) وكرره في (ق ل ط ب) بلفظ القلتبان، وغلطات العوام المنسوب لخسروزاده ورقة ١٧ .

(٣) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ر ق ن) ج ٢ ص ٤٠٧ .

(٤) المخصص لابن سيده (الوجه) ج ١ ص ٨٩ .

ق ص و

ناقة قَصْوَاء: إذا قُطِعَ طرفُ أُنْهَاءِ، وقال الأصمعي: لا يقال: جمل أقصى،
إنما يقال: جمل مَقْصُوءٌ، تركوا القياس فيه (١).

ق ض ي

ما قضيتُ العَجَبَ من كذا، ولا تكاد العرب تستعمل هذه اللفظة إلا منفية؛
لأنهم يريدون المبالغة في تفضيم الأمر وتعظيمه وأنه لا يمكن توفية العجب حقه
لعظمه، هكذا ذكره الأصمعي في كتابه فيما يلحن فيه العامة، قال: يقولون: قضيت
العجبَ من كذا، والصواب ما كُذِّتُ أفضى منه العجب (٢).

ق ط ر

ويقال: قطر الماء، وأقطرته أنا، ولا يقال: قطرته أنا، إنما هو أقطرته، فأما
قول الشاعر:

فلسنا على الأعقابِ تدمي كلومنا ولكن على أعقابنا تقطر الدما

وقالوا: تقطر الدما، مثل القفا، فأراد: تقطر الكلومُ الدما، كقولك: تسيلُ عرقاً،
وتقطرُ عرقاً، وليس من قطر على، وقال أبو زيد: قطرته وقطرته (٣).

(١) المقصور والممدود للقالى ص ٥٧، وكرره ص ٣٧٤، وكتاب المقصور والممدود لابن ولاد ص ٨٧،
والمخصص لابن سيده (باب فعلاء) ج ١٦ ص ٥٣.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ج ١ ص ٨، والمصباح المنير للفيومي (ق ض ي).

(٣) هكذا في "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٠٢، وهو يخالف ما في بقية المصادر فقد جاء
في كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (باب من اللغات عن أبي زيد) ج ٣ ص ٤٨٤ بلفظ "قال الأصمعي:
غلط أبو زيد، إنما أراد الشاعر تقطر الكلوم الدم، وهذه ألف إطلاق، وقال مرة أخرى: أراد أبو زيد
أن الفعل للدم ولكنه تكلم به على التمام"، وذكره الزجاجي في مجالس العلماء ص ٢٤٩ بلفظ "وكان
الأصمعي يقول: هذا غلط، إنما الرواية: تقطر الدما"، وذكره الفيومي في المصباح المنير (ق ط ر)
بلفظ "قطر الماء وقطرته، يتعدى ولا يتعدى، هذا قول الأصمعي، وقال أبو زيد: لا يتعدى بنفسه،
بل بالألف"، وحكاها السيوطي في الأشباه والنظائر ج ٥ ص ٩٦ بلفظ الزجاجي، وزاد "والمعنى تقطر
الكلوم الدم فيصير مفعولاً به"، ونقله عنه عبد القادر البغدادي في خزانة الأدب ج ٧ ص ٦٤٦، فهذه
المصادر تثبت رجوع الأصمعي عن هذا التعقب، وهذا يكشف للباحث أن كتاب أبي حاتم لم يكن

ق ط ع

* قال الأصمعي: لا أعرف هذا ثوب يُقَطِّع ولا يُقَطِّع ولا يُقَطِّعني ولا يُقَطِّعني، هذا كله من كلام المولدين (١).

* أصاب بئرَ بني فلان قِطْعَ وقُطْعَةَ وقُطْعَ: إذا نقص ماؤها، وأبى الأصمعي إلا قُطْعَ (٢).

ق ع ث

الإعْثاء: الإكثار من العطيّة، وقد أباه الأصمعي، وقال: لقد أساء رؤبة في قوله:

أفَعَثَنِي مِنْهُ بِسَيِّبٍ مُقْعَثٍ

ليس بمنزورٍ ولا بريثٍ

فجعل سيبه مُقْعَثًا، وإنما القَعَثُ الهَيِّنُ اليسير (٣).

ق ف خ

قال الأصمعي: قَفَخْتُ الرَّجْلَ أَقْفَخُهُ قَفْخًا: إذا صككته على رأسه بالعصا، ولا يكون القَفْخُ إلا على شيء أجوف، فإن ضربه على شيء مُصْنَمَتٍ يابس قيل: صَقَبْتُهُ وصَقَعْتُهُ (٤).

وحده كافيًا في إظهار الصورة الحقيقية لتعقبات الأصمعي في "فعلت وأفعلت"، وربما أثبت أبو حاتم نفسه هذا الرجوع في كتاب آخر من كتبه التي لم تصل إلينا .

(١) تهذيب اللغة للأزهري (ق ط ع) ج ١ ص ١٩٢، ولسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي (ق ط ع) .

(٢) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ط ع ق) ج ٣ ص ١٠٤، ونقله الزبيدي في تاج العروس (ق ط ع) بلفظ: "وأبى الأصمعي إلا الضم".

(٣) تهذيب اللغة للأزهري (ق ع ث) ج ١ ص ٢١٤، ولسان العرب لابن منظور (ق ع ث) .

(٤) كتاب السلاح لأبي عبيد ص ٢٤٤ .

ق ف و

قال أبو حاتم: قال لى الأصمعى: القفا مؤنثة ولا يُذكرها أحد، فعجبتُ منه،
وحكى لى عن الهذلى قوله: هى قفا غادرٍ شرٍّ، ثم أنشدنى مرة أخرى:
وهل جهلتِ يا قفىّ التتفلة

فقلت: ألا قال: يا قفّية، ألم تزعم أن القفا مؤنثة؟ فقال: دع ذا، كأنه يقول:
هذا الرجز ليس بعتيق، كأنه من قول خلف أو بعض المولدين (١).

ق ق ز

قال الأصمعى: هى القاقوزة، ولا أعرف قاقزة (٢).

ق ل د

قال الأصمعى: المقاليد لا واحد لها (٣).

(١) المذكر والمؤنث لأبى حاتم السجستاني ص ١٢٩، والمذكر والمؤنث لأبى بكر بن الأنبارى ص ٣٦٩،
والمقصود والممدود للقالى ص ٥٣، وذكره ابن التستري فى المذكر والمؤنث ص ٩٨ بلفظ
"الأصمعى: ما سمعت أحداً يُذكرها وذكره أبو على الفارسي فى التكملة ص ١٤٣ بلفظ "الأصمعى:
القفا مؤنثة وأنكر التذكير"، وذكره ابن العريف فى شرح الجمل ص ٧٢٨ بلفظ "وأما الأصمعى فلا
يعرف إلا التأنيث"، وتبعه ابن فارس فى هذا اللفظ فى المذكر والمؤنث له ص ٥٦، وذكره ابن سيده
فى المخصص (باب ما يذكر ويؤنث) ج ١٧ ص ١٣ بلفظ "وسقط إلى عن الأصمعى: أنه قال: هذا
الرجز ليس بعتيق، وأراه ذهب فى ذلك إلى إنكار تأنيث القفا"، وهذا خطأ أو سهو منه؛ لأن البيت
يدلّ - كما فى النص - على إنكار التذكير، وذكره أبو البركات بن الأنبارى فى كتاب البلغة فى
الفرق بين المذكر والمؤنث ص ٧٢ بلفظ "وأنكر الأصمعى فيه التذكير"، وذكره الزبيدي فى تاج
العروس (ق ف ا) بلفظ "وأنكر التذكير"، هذا، وقد أهمل ابن منظور ومصادره التى اعتمد عليها
الإشارة إلى هذا التعقب.

(٢) هكذا ذكره ابن السيد البطليوسى فى الاقتضاب ق ٢ ص ٢٢١ شارحاً قول ابن قتيبة فى أدب الكاتب
(باب ما ينقص منه ويزداد فيه) ص ٣١٢ بلفظ "ولا يقال: قاقزة"، ولفظ البطليوسى كاملاً: "الذى
أنكره ابن قتيبة ولم يجزه هو قول الأصمعى، قال الأصمعى: هى القاقوزة، ولا أعرف قاقزة".

(٣) تهذيب اللغة للأزهري (ط ا ب) ج ٤ ص ٤٠، ولسان العرب لابن منظور (ق ل د)، وهو يخالف ما
جاء فى كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (د ق ل) ج ٢ ص ٢٩٢ بلفظ "والمقاليد: المفاتيح، ولم يتكلم فيها
الأصمعى"، والمحكم لابن سيده (ق ل د) ج ٦ ص ١٩١، وتاج العروس للزبيدي (ق ل د).

ق ل ط ب

الكلتبان، غيرتها العامة الأولى فقالت القلطان (١).

ق ل ع

أعطى، والمصدر العطاء، وقال الشماخ:

كَأَنَّ نَطَاةَ خَيْبَرَ زَوَّدَتْهُ بُكُورَ الْوَرْدِ رِيَّةَ الْقُلُوعِ

ولا يقال: قلعت الحمى، إنما يقال: أقلعت إقلاعا، وقال الله جل وعز: "وتبتل إليه تبتلا"، ولم يقل: تبتل إليه تبتلا (٢).

ق م م

المممة والمزمة، بفتح الأولى وكسرها فيهما، وأبى الأصمعي إلا الكسر (٣).

ق ن ز ع

روى أبو حاتم عن الأصمعي أنه قال: العامة تقول للديكين إذا اقتتلا فهرب أحدهما: قنزع الديك، وإنما يقال: قوزع الديك إذا غلب، ولا يقال: قنزع (٤).

ق ن ص

قال أبو حاتم: قال لى الأصمعي مرّة: القانص والقناص الذى ينصب للصيد،

(١) انظر مادة (ق ر ط ب) من هذا المعجم.

(٢) "قلعت وأقلعت" لأبى حاتم السجستاني ص ١٣٥، وليس النص صريحا فى إنكار "عطى" الثلاثى؛ ولهذا لا أعدّه تعقبًا.

(٣) انظر مادة (ر م م) من هذا المعجم.

(٤) هكذا ذكره الأزهرى فى مقدمة تهذيب اللغة ص ٣٨، وكرره فى (ق ز ع) ج ١ ص ١٨٥، وذكره السرقسطى فى كتاب الأفعال ج ٢ ص ١٣٩ دون ذكر أبى حاتم فى حين ذكره القفطى فى إنباه الرواة ج ١ ص ١٥١ برواية أبى حاتم، وذكره ابن منظور فى لسان العرب (ق ز ع) -مثل السرقسطى- عن الأصمعي مباشرة، وأما الزبيدى فقد نسبه فى تاج العروس (ق ز ع) إلى الأصمعي وحده فى حين ذكره فى (ق ن ز ع) برواية أبى حاتم عنه.

ويقال للصَّيْدُ: القَنْصُ، قال: ولا يقال للذئب يرمى الوحش قانصاً^(١).

ق ن ي

قنّى الرجلُ حياةً: إذا لزمه. ولم يعرف الأصمعي لهذا مصدرًا، وقال اللحياني: قال بعضهم: لا والذي من قناه^(٢).

ق و ب

قال أبو حاتم: قال الأصمعي: جمع القُوبَاءِ قُوبَاتٌ وَقُوبِيٌّ، على غير قياس، وسألتُ الأصمعي عن قول بعض العرب: قُوبَاءٌ، الواو ساكنة وآخره منون، فلم يعرفها، وهي معروفة عند النحويين وغيرهم، وسألته عن مثل للعرب، قد قيل:

يا عَجَبًا لهذه الفَلَيْقَةِ هل تغلِبَنَّ القُوبَاءُ الرِّيْقَةَ

فلم يتكلم فيه بشيءٍ تحرّجًا، وقال: أصلها من تقوّب الشيء، وكان ينكر مثل كلام العامة... .. وبيّن أنه مُفسدٌ من وجهين، وهو فارسي أو نبطي فإذا أدخل في كلام العرب قالوا: قوفين... قوبين، بالباء الخالصة^(٣).

(١) البارع للقالى ص ٤٦٩.

(٢) المقصور والممدود للقالى ص ١٧٩.

(٣) هكذا في البارع للقالى ص ٥٠٦، وإذا كان عدم معرفة الأصمعي قُوبَاءً، بالتثوين وسكون الواو، تعقبًا وإنكارًا فقد ذكر تلميذه أبو حاتم إجازة النحويين ذلك، وأما التعقب الآخر الذى أظنه فى كلمة مُعَرَّبَةٌ، فقد حالت الخروم دون الكشف عنه، ولم أعتز عليه فى كتاب الجيم لأبى عمرو الشيبانى ولا إصلاح المنطق لابن السكيت ولا كتاب جمهرة اللغة لابن دريد، ولا المقصور والممدود للقالى، ولا تهذيب اللغة للأزهري، ولا ديوان الأدب للفارابى، ولا مجمل اللغة لابن فارس، ولا مقاييس اللغة له، ولا الصحاح للجوهري، ولا المحكم لابن سيده، ولا المخصص له، ولا تاج العروس للزبيدي ولا تكملة المعاجم العربية لدوزى، ولا متن اللغة لأحمد رضا العاملى، وكذلك لم أجد فى المعجم الفارسى الكبير للدكتور إبراهيم شتا، وقد ذكر د. رمضان عبد التواب الكلمة المطموسة بلفظ "قوبين"، كما ذكر العبارة الأخيرة بلفظ "قوبين قوبين، بالياء الخالصة"، ولا أدري إن كان سيادته قد رجع إلى مخطوط غير الذى رجع إليه الأستاذ هاشم الطعان، أو أن هذا اجتهاد منه. انظر: لحن العامة والتطور اللغوى ص ١٥٠.

ق و س

قال الأصمعي: قَسِنْتُ الشَّيْءَ أَقْبِسُهُ، وَقَسِنْتُهُ أَقْوَسُهُ، وَلَا يُقَالُ: أَقْسِنْتُهُ، بِالْأَلْفِ^(١).

ق و م

قال الأصمعي: يُقَالُ: فِي هَذَا الْأَمْرِ قِوَامٌ أَمْرُكَ، بِالْكَسْرِ، وَلَا يُقَالُ: قَوَامٌ، بِالْفَتْحِ، فَأَمَّا الْقَوَامُ، بِالْفَتْحِ، فَقَوَامُ الْإِنْسَانِ^(٢).

ق ي ل

ويقال: أَقْلَتُهُ الْبَيْعَ وَأَنَا مُقِيلٌ وَهُوَ مُقَالٌ، وَلَا يُقَالُ: قِلْتُهُ الْبَيْعَ^(٣).

ك أ س

وفى قول أمية بن أبي الصلت:

للموتِ كأسٌ والمرءُ ذائقُها

قال أبو حاتم عن الأصمعي: لَا يُقَالُ: لِلْمَوْتِ كَأْسٌ، وَكَانَ يَرْوِيهِ: الْمَوْتِ كَأْسٌ^(٤).

ك أ ن

زعم قوم أن كَانََّ قَدْ تَنْصَبُ الْجَزَائِنَ، وَأَنْشَدُوا:

كَأَنَّ أذُنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

(١) تهذيب اللغة للأزهري (ق ا س) ج ٩ ص ٢٢٥.

(٢) البارع للقالى ص ٥١٤.

(٣) فعلت وأفعلت لأبى حاتم السجستاني ص ١٣٢.

(٤) هكذا ذكره المرزباني في الموشح ص ٩٥، وجاء في المذكر والمؤنث لأبى بكر بن الأنباري ج ١ ص ٥٠٦ عن أبى حاتم فقط، وفي التكملة لأبى على الفارسي ص ١١٦، وحواشي ابن برى، ولسان العرب لابن منظور (ك أ س) عن الأصمعي مباشرة.

وقيل: أخطأ قائله وهو أبو نخيلة وقد أنشده بحضرة الرشيد فلحنه أبو عمرو والأصمعي^(١).

ك ب ل

قال الأصمعي: يقال: كَبَنْتُ عَنكَ لِسَانِي، أى كَفَفْتَهُ، وقد كَبَنْتُ ثَوْبِي فِى مَعْنَى ثَنَيْتَهُ وَغَبَنْتُهُ، ولم يعرفها باللام^(٢).

ك ب ن

كَبَنْتُ لِسَانِي وَثَوْبِي، ولم يعرفها باللام^(٣).

ك ت ن

وفى حديث الحجاج أنه قال لامرأة: إِنَّكَ كَتُونٌ. قال أبو حاتم: ذَاكَرْتُ بِهِ الْأَصْمَعِي فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ مُّوَضَّوعٌ، وَقَالَ: لَا أَعْرِفُ الْكَتُونَ^(٤).

ك ر ب ج

قال الأصمعي: قال فلان: كَانَ كَثِيرٌ عِزَّةً كُرْبَجًا، يَعْنَى أَنَّهُ كَانَ لَهُ حَانُوتٌ يَبِيعُ فِيهِ الْخَبْطَ وَالْعَلْفَ فَظَنَّ أَنَّهُ هُوَ الْكُرْبُجُ، وَإِنَّمَا قَالَ الرَّاجِزُ:

دَابَّ النَّبِيطِ تَحْمِلُ الْكَرَابِجَا

فَجَعَلَ السَّقَطَ الَّذِي يَتَّبِعُهُ الرَّجُلُ كُرْبَجًا^(٥).

(١) مغنى اللبيب لابن هشام الأنصارى ص ٢٥٥.

(٢) كتاب الإبدال السكيت ص ٦٦، والقلب والإبدال له ص ٧.

(٣) انظر مادة (ك ب ل) من هذا المعجم.

(٤) هكذا فى غريب الحديث لابن قتيبة ج ٣ ص ٧١٢، وجاء فى لسان العرب لابن منظور (ك ت ن)

بلفظ "فقال: هو حديث موضوع ولا أعرف أصل الكتون".

(٥) المذكر والمؤنث لأبى حاتم السجستاني ص ١٧٣.

ك ر ث

كرثه الغم يكرثه: إذا اشتدَّ عليه وبلغ منه المشقة، قال الأصمعي: لا يقال: كرتنه إنما يقال: أكرثه، على أن روبة قد قال^(١):

وقد تجلَّى الكُربُ الكوراثُ

ك ر ر

وفى الحديث: إذا بلغ الماء كُرًّا لم يحمل نجسًا، قال أبو عبيد: حسبتُ أبا يوسف ومحمد بن الحسن يذهبان من الكُرِّ إلى أن الماء يكرُّ بعضه على بعض، فحدّثتُ به الأصمعي، فأنكر أن يكون هذا من كلام العرب، أن يقال: قد بلغ الماء كُرًّا، إذا كان يكرُّ عليك، وذهب الأصمعي بالكُرِّ إلى المكيال الذي يُكال به^(٢).

ك ر س

الأكارس: الجماعات، لا واحد لها من لفظها، هكذا قال الأصمعي^(٣).

ك ر ض

الكرّاض: حلقُ الرّحم، ولم يَعْرِف لها واحدًا^(٤).

(١) ديوان الأدب للفارابي ج ٢ ص ١٠٢، والصاحح للجوهري ولسان العرب لابن منظور (ك ر ث)، وهذا يخالف ما جاء في تهذيب اللغة للأزهري (ك ر ث) ج ١ ص ١٧٦، ونقله ابن منظور في لسان العرب (ك ر ث) بلفظ: "قال الأصمعي: كرتني الأمر وقرنتي: إذا غمّه وأثقله" فمن الممكن أن يكون الأصمعي قد رجع عن هذا التعقب ولم ير في استعماله بأسًا، وإن كان مما يلفت نظر الباحث عدم تعليق ابن منظور على هذا التناقض. وقد أحسن د. هادي حمودي حين قال على لسان الأصمعي في معجم الأصمعي (ك ر ث): "وربما قالوا: كرتني الأمر مثل قرنتي: إذا غمّه وأثقله".

(٢) كتاب غريب الحديث لأبي عبيد ج ٢ ص ٥٤، ٥٥.

(٣) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ر س ك) ج ٣ ص ٣٣٥.

(٤) هكذا في كتاب الإبل للأصمعي ص ٦٦، وواضح أن الكلام من راوي الكتاب، وجاء في كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ر ض ك) ج ٢ ص ٣٦٦، والصاحح للجوهري (ك ر ض) بلفظ "قال الأصمعي: لا واحد لها من لفظها"، وذكره ابن فارس في مقاييس اللغة (ك ر ض) بلفظ "الأصمعي: لا واحد لها".

ك ر ع

عن اللحياني: الكُراع والذُّراع، يُذكَران ويؤنثان، قال: ولم يعرف الأصمعي التذكير فيهما، وقال مرة أخرى: الكراع مذكر لا غير^(١).

ك ر م

قال الأصمعي: قال رجل لأبي عمرو بن العلاء: أكرمك الله، قال: مُحدثة^(٢).

ك س ب

قال الأصمعي: فلان طيب الكسب والمكسب والمكسبة، ولا يقال: الكسب^(٣).

ك ع ب

قال الأصمعي: الكعبان من الإنسان: العظمان الناشزان من جانبي القدم، وأنكر قول الناس إنه في ظهر القدم^(٤).

ك ف أ

كفا الشيء قلبه، وأكفا الشيء، لُغِيَّةٌ، وأباها الأصمعي^(٥).

(١) المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري جـ ١ ص ٣٧١، والمحكم لابن سيده (ك ر ع)

جـ ١ ص ١٦٣، ولسان العرب لابن منظور (ك ر ع)، وانظر مادة (ذ ر ع) من هذا المعجم.

(٢) البيان والتبيين للجاحظ جـ ٢ ص ٣١٨.

(٣) المخصص لابن سيده (الكسب) جـ ١ ص ٢٦٩.

(٤) الغريب المصنف لأبي عبيد تحقيق د. العبيدي ص ٩٣٩، وتهذيب اللغة للأزهري (ك ع ب)

جـ ١ ص ٣٢٥، والصاحح للجوهري (ك ع ب)، وتفسير القرطبي - المائدة/٦، ولسان العرب لابن

منظور (ك ع ب)، وتصحيح التصحيح للصفدي ص ٤٤٢، والمصباح المنير للفيومي، وتاج

العروس للزبيدي (ك ع ب)، وأهمله ابن سيده في المحكم والمخصص.

(٥) المحكم لابن سيده (ك ف أ) جـ ٧ ص ٧٠، ونقله عنه ابن منظور في لسان العرب، والزبيدي في تاج

العروس (ك ف أ).

ك ف ل

كفّلتُ بالشيء كَفَالَةً، وقال أبو زيد: كفّلتُ به: تحمّلتُ به، بالكسر. قال أبو عثمان: وأنكر الأصمعي الكسر^(١).

ك ل أ

*كَلَّتِ الأَرْضُ وأكَلَّتْ، وأبى الأصمعي إلا أكَلَتْ^(٢).

*كَلَّ الدَّيْنُ: تأخَّر، وفي الحديث المأثور أنه عليه السلام نهى عن الكالئ بالكالئ، وكان الأصمعي لا يهمزُه، وينشد^(٣):

وإذا تُبَاشِرُكُ الهمومُ « فإنها كالٍ وناجِز

ك ل ل

الألف واللام لا تدخلان في بعض وكل^(٤).

(١) كتاب الأفعال للسرقي ج ٢ ص ١٤٨، وذكر المحقق في الهامش أنه وجد في هامش نسختي الكتاب العبارة الآتية على أنها حاشية في أ، ومن الأصل في ب: "قال أبو حاتم: قال الأصمعي: كفل فلان بفلان، بفتح الفاء، يكفل، بضم الفاء - ولم يعرف كفل بكسر الفاء يكفل، بفتح الفاء، ولا يكفل، بضم الفاء".

(٢) كتاب جمهرة اللغة العربية لابن دريد (باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة وكان الأصمعي يشدد فيه ولا يجيز أكثره) ج ٣ ص ٤٣٨.

(٣) هكذا في شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري ج ٢ ص ٥١٣، والصحاح للجوهري، والعباب للصغاني، ولسان العرب لابن منظور (ك ل أ)، وذكره ابن السيد البطيوسي في الاقتضاب ق ١ ص ٩٨ بلفظ "وكان الأصمعي لا يهمز الكالئ ويحتج بقول الشاعر (البيت)، وذكره الفيومي في المصباح المنير بلفظ أوضح حيث قال في (ك ل أ): "وقال الأصمعي: هو مثل القاضي ولا يجوز همزه"، وتاج العروس للزبيدي (ك ل أ).

(٤) انظر مادة (ب ع ض) من هذا المعجم.

ك م ث ر

قال أبو حاتم: قال الأصمعي: يقال: كُمَثْرَاةٌ وَكُمَثْرَى، مُشَدَّدةٌ الميم، ولم يعرف التخفيف، وقوم يزعمون أنه لا يجوز غير التخفيف، فأنكر ذلك الأصمعي وأنشد:

أَكْمَثْرَى يَزِيدُ الْحَلْقَ ضَيْقًا أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ تَيْنٌ نَضِيحٌ^(١).

ك ن ب

أَكْنَبَتْ يَدُهُ إِذَا غَلُظَتْ، وَلَا يُقَالُ: كَنِبْتُ، فَقُلْتُ لَهُ قَوْلَ الشَّاعِرِ:
وَأَنْتَ أَمْرٌ جَعَدْتُ الْقَفَا مُتَعَكِّشٌ مِنْ الْأَقْطِ الْحَوَالِي شَبَعَانُ كَانِبٌ
قَالَ: لَا أَرَاهُ إِلَّا مِثْلَ قَوْلِهِمْ: تَامِرٌ لِابْنِ^(٢).

ك و د

كَانَ الْأَصْمَعِيُّ يَقُولُ: لَيْسَ بَعْرَبِيٌّ كَادٌ أَنْ^(٣).

(١) المقصور والممدود للقالى ص ١٠، وانظر المخصص لابن سيده (باب ما يُمَدُّ وَيُقَصَّر) ج ١ ص ١٥، والمعرب للجواليقي ص ٢٩٦، والنص يدل على أن عدم المعرفة تعقب لا جهل.
(٢) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٢٤، ومجمل اللغة لابن فارس، ومقاييس اللغة له، والصحاح للجوهري (ك ن ب).

(٣) هكذا في شرح الخفاجي على درة الغواص ص ٣٦١، ونسبه الأزهري في تهذيب اللغة (ك ا د) ج ١ ص ٣٢٧ إلى أبي حاتم بلفظ "قال أبو حاتم: وقالت العوام: كاد زيد أن يموت، وأن لا تدخل مع كاد ولا مع ما تصرف منها، قال الله: "وكادوا يقتلونني"، وكذلك جميع ما في القرآن" ونقله عنه ابن منظور في لسان العرب (ك و د)، وأغفل هذا التعقب الجوهري في الصحاح وابن سيده في المحكم والزبيدي في تاج العروس في حين ذكره محمود شكري الألويسي في الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص ١٦٧ بلفظ "قال علي بن حمزة البصري فيما كتبه علي نواذر أبي عمرو الشيباني: وكان أبو عمرو والأصمعي يقولان: لا يقول عربي كاد أن، وإنما يقولون: كاد يفعل" ونقله عنه د. خليل العتية في نهاية بقية التنبيهات على أغلاط الرواة لعلي بن حمزة البصري ص ١٨٦.

* كُدْتُ أَفْعَلُ ذَاكَ أَكَادُ (١).

ك و م

قال الأصمعي: قال العامري: الأكوام جمع كَوْمٍ، وهي جبال لَغَطْفَانِ ثم لفزارة، وهي سبعة أكوام، قال: ولا تُسَمَّى الجبال كلها الأكوام (٢).

ك ي ف

كيف، كلمة يستفهم بها، فأما قولهم: هذا لا يُكَيَّفُ، فكلام مولد، هكذا يقول الأصمعي (٣).

ل ث م

تَلَمَّتِ المرأَةُ، مثل تَلَمَّتْ: إذا أَثْنَتِ قنَاعَهَا على فِيهَا، وقال الأصمعي: بل اللثام ما كان على الفم، واللثام ما كان ^{على} طرف الأنف (٤).

ل ح د

ويقال: أَلْحَدَ فلانٌ في الدين، لا أعرف غير ذلك، ومنه قوله جل وعز: "ومن يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ" ويقال: لَحَدْتُ القبرَ وألحدته معروفتان، وسألته عن قوله جل ثناؤه: "لسان الذي يلحدون إليه"، ويلحدون، فقال: لا أجترئ عليه (٥).

ل خ خ

سكران مُلْتَخٍ ومُلْطَخٍ، ولا يقال: مُتْلَطَخٌ (١).

(١) انظر مادة (ف ع ل) من هذا المعجم.

(٢) معجم البلدان لياقوت الحموي (الأكوام).

(٣) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ف ك ي) ج ٣ ص ١٥٩.

(٤) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ف ل م) ج ٣ ص ١٥٩، وينبغي الإشارة إلى أن لفظ "بل" هو الذي

جعل "كلام الأصمعي تعقبًا، وأما مجرد الفصل بين المعاني فقد استبعد الباحث نماذج؛ لأنها أقرب

إلى الرأي أو الوصف.

(٥) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٥٦.

(٦) انظر مادة (ل ط خ) من هذا المعجم.

ل د د

يقال: وجَرَّتُهُ الدَّوَاءُ وأوجرَّتُهُ، واسم الدواء الوَجُورُ فى وزن السَّعُوطِ
واللُّدُودِ، ولا يقال فى اللدود إلا لَدَدْتُهُ^(١).

ل ذ ي

ما أحسنتَ بذى تَسَلَّمْ، ولا يقول أحد: بالذى تسلّم^(٢).

ل ز ز

ألزرتُ به، أى ألصقتُ به، ولم يجزه الأصمعى^(٣).

ل ط خ

قال الأصمعى: يقال: سكران مُلْتَخٌ ومُلْطَخٌ، أى مختلط، ومنه يقال: التَخُّ
عليهم أمرُهم أى اختلط، ولا يقال: سكران مُتَلَطِّخٌ^(٤).

ل ف ف

قال الأصمعى: اللفيف جمع ليس له واحد^(٥).

ل ف م

تَلَفَّمَتِ المرأةُ مثلُ تَلَثَّمَتِ، وفصل الأصمعى بينهما^(٦).

(١) "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني ص ١٤٧، وانظر مادة (س ع ط) من هذا المعجم.

(٢) انظر مادة (ذ و) من هذا المعجم.

(٣) هكذا فى التكملة للصغانى (ل ز ز)، وذكره ابن دريد فى كتاب جمهرة اللغة (ز ل ل) ج ١ ص ٩١
عاما بلفظ "لزرتُ الشىء بالشىء وألزرتُهُ، ولم يجزها البصريون".

(٤) تهذيب اللغة للأزهري (ل خ) ج ٦ ص ٥٧٤، وذكره ابن منظور فى لسان العرب (ل خ خ) بلفظ:
"ولا يقال: سكران مُتَلَطِّخٌ" دون نسبة إلى الأصمعى.

(٥) تفسير القرطى - الإسراء/١٠٤.

(٦) انظر مادة (ل ث م) من هذا المعجم.

وقالوا: لمَّ وألَمَّ به، بمعنى، ودفع ذلك الأصمى ولم يُجزِ إلا ألمَّ به إماماً فهو ملِّمٌ، وكان ينشد لأبى الأسود الدؤلى^(١):

إذا غابتُ قريبةً أو ملِّمٌ

ل هـ ي

لم يعرف الأصمى مصدر لهيَّتُ عن الشيء، وقال غيره: لهيَّيا^(٢).

ل و ب

قال أبو حاتم: اللابة الحرَّة، وهى أرض كأنما فرِشت بالحجارة، والجمع اللاب واللُّوب كما يقول: دارة من الرمل ودُور ودار، ولا يقال: لُوبة ولُوب، وإن كان الأصمى قد ذكر ذلك فإنه لم يصحَّ عندنا من وجهٍ آخر، كما لا يقال: دُورة ودُور، وإنما هى دارة ودُور^(٣).

ل و ذ

ويقال: لا ذوابه أى أطافوا به، ولم نعرف الأذوابه، قال: وأما قولهم:

ويَلْمُهُ رَجُلًا تَلِيذٌ بظْهِرِهِ نَعَمًا وَنَسَّالٌ الْهُوَاجِرُ أَرُوغٌ

فيريد: تليذ أنت بظهره نعمًا، فقلتُ له: قال أبو عبيدة: أنشدنى أبو مسمع:

لذُنْ غُدُوَةٌ حَتَّى أَلَاذٌ بِحَقِّهَا بَقِيَّةٌ مَنقُوصٌ مِنَ الظِّلِّ صَائِفٍ

قال: أبو طفيلة وأبو مسمع وأبو سِرار وأبو عون شياطين كذابون^(٤).

(١) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ل م م) ج ١ ص ١٢١.

(٢) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ل هـ ي) ج ٣ ص ١٧٨، وكرره فى "باب" ج ٣ ص ٤٩٥ بلفظ "وقد لهي عن ذلك يلهي لهيّا. قال أبو بكر: "لم يعرف الأصمى لهيّا فى المصدر".

(٣) الأضداد لأبى حاتم السجستاني ص ٩٢.

(٤) هكذا فى "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني ص ١٤٦، وكلمة "أنت" فى تعليق الأصمى على البيت الأول لا معنى لها، ولم يُعلّق عليها المحقق.

وتقول: مالى ولفلان. والعامّة تقول: مالى ومال فلان. قال الأصمعي: وهو من التخنيث^(١).

م ت ك

قال أبو عبيدة وتبعه ابن قتيبة: المتكأ التي لا تحبس بولها، وهي من الرجال الأمتن، وكان الأصمعي ينكر قول أبي عبيدة ويردّه ويقول: الصواب المتأء، والدليل على ذلك قولهم للرجل: أمتن، فهذان كأحمر وحمراء^(٢).

ح ح م

قال الأصمعي: يقال محّ الثوب إذا أخلق، ولا يقال: أمحّ، ولكن يُقال: المسألة تمحّ وجه الرجل، أى تخلقه، وكذلك يقال: أمحّ البلى الثوب، فكأنه مما ينفذ إلى مفعول^(٣).

م ح ض

ويقال: محضنتُ له الودّ، ولم يعرف أمحضنتُ^(٤).

(١) تقويم اللسان لابن الجوزي ص ١٧٤، وما يلحن فيه العامّة له ورقة ٧٩، وغلطات العوام المنسوب للسيوطي ورقة ١٢٨.

(٢) الاقتضاب لابن السيد البطليوسي ق ٢ ص ٧٩.

(٣) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ٨٨، وهذا يخالف ما حكاه ابن سيده في المخصص باب "فعلت وأفعلت" جـ ٤ ص ٢٤٩ بلفظ "قال الأصمعي: محّ الثوب وأمحّ، إذا أخلق، وقيل: محّ الثوب إذا أخلق، ولا يقال: أمحّ، ولكن يقال: المسألة تمحّ ماء وجه الرجل، أى تخلقه"، ويبدو للباحث أن الأصمعي رجع عن تعقّبه فأجاز استعمال "أمحّ" لازماً أو على الأقلّ تردّد في إجازته، وربما يكون المتردّد هو ابن سيده.

(٤) هكذا في "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٢٢، وجاء في لسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي (م ح ض) بلفظ "قال ابن بري: لم يعرف الأصمعي أمحضنته" ولم أجده في المطبوع من حواشي ابن بري؛ لأنه ينتهي عند مادة (و ق ش) ولعله في المفقود منها.

م ح ق

محقه الله وأمحقه، عن أبي زيد، وأبى الأصمعى إلا محقه الله^(١).

م خ خ

ويقال: أمخَّ العَظْمُ إمخاخًا: إذا صار فيه المَخ، وهو النَّقَى، وهو مُنْقٍ، لا يقال غير ذلك، لا يقال: مَخَّ^(٢).

م ر ر

ويقال: أمرَّ الطعامُ إذا صار مُرًّا، وحلا واحلولى إذا صار حُلْوًا، ولا يقال: مرَّ الطعامُ قلتُ: فقول الطرماح:

مَرَّ نَوْمِي

فقال: الطرماح ليس بثبت، كأنه لم يجعل لغته حجة^(٣).

م ر ط

المُرَيْطَاء: ما بين السُّرَّة والعانة، وسأل الفضل بن الربيع أبا عبيدة والأحمر عن مَدِّ المرِيطاء وَقَصْرَها فقال أبو عبيدة: هي ممدودة، وقال الأحمر: هي مقصورة، فدخل الأصمعى فوافق أبا عبيدة واحتجَّ على الأحمر حتى قهره^(٤).

م ر ع

الأْمْرَع: الخِصْب. قال الأصمعى: هو جمع لا واحد له^(٥).

(١) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ح ق م) ج ٢ ص ١٨٢، وتهذيب اللغة للأزهري (م ح ق) ج ٤ ص ٨٤، والمحكم لابن سيده (م ح ق) ج ٣ ص ١٩، والمخصص له (الشيء الممحق الذاهب) ج ١٢ ص ٣٢، ولسان العرب لابن منظور (م ح ق).

(٢) "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني ص ٩٣، وليس صريحًا فى إنكار (نقى) الثلاثى؛ فلا أعدّه تعقبًا.

(٣) "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني ص ١٥٧.

(٤) العباب للصغاني، وتاج العروس للزبيدي (م ر ط).

(٥) شرح اختيارات المفضل للتبريزي ج ٣ ص ١٦٩٦.

م ص ص

المصَيِّصَة، بكسر أوله وتشديد ثانية، وبعده ياء ثم صاد أخرى مهملة: ثغر من ثغور الشام، قال أبو حاتم: قال الأصمعي: ولا يُقَلُّ: مصَيِّصَة، بفتح أوله (١).

م ض ض

قال: ويقال: أمضُ الدواء، ليس غير، قال رؤبة (٢):

فاقنِي فشرُّ القولِ ما أمضًا

م ض ي

ويقال: مضيتُ القومَ: جزتُهم، ولا يقال: أمضيتُهم إلا في معنى مضيت بهم، وأمضى فلانُ البيع: أجازَه (٣).

م ط ر

* حدَّثنا محمد بن القاسم بن خلاد، قال: حدثني الأصمعي قال: دخلت على مالك بن أنس بالمدينة فما هبتُ عالمًا قط هبتي له، فتكلَّم فلحن فقال: مُطرنا البارحة مطرًا وأى مطرًا، فخفَّ في عيني، فقلتُ له: يا أبا عبد الله، قد بلغت من العلم هذا المبلغ فلو أصلحت من لسانك، فقال لي: فكيف لو رأيت ربيعة بن عبد الرحمن قلنا له: كيف أصبحت؟ فقال: بخيرًا بخيرًا (٤).

(١) معجم ما استعجم لأبي عبيد البكري (المصيصة).

(٢) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ٢٠٤، وذكره أبو عبيد في الغريب المصنف تحقيق د. العبيدي بلفظ "قال الأصمعي: أمضيتُ الجرح، لم يعرف غيره"، ومثله في ديوان الأدب للفسارابي ج ٣ ص ١٢٧، وتهذيب اللغة للأزهري (م ض) ج ١ ص ٤٨٢، ولسان العرب (م ض ض)، ولا فرق بين الدواء والجرح هنا؛ لأن معنى الفعل فيهما واحد، وهو الإيلاج.

(٣) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٩٩.

(٤) هكذا ذكره أبو بكر الصولي في أدب الكتاب ص ١٣٣.

* ويقال: مطّرت السماء وأرض ممطورة، ليس غير هذا، وأمطرها الله، قال: ولم أسمع إلا "أمطرت مطر السوء"، ويقال: أمطرها يارب، ويقال: أمطرتنا أى أصابنا المطر أو دخلنا فى المطر (١).

م غ ص

قال الأصمعى: يقال: أجدُ مغسًا فى بطنى، بفتح الميم وسكون الغين، ولا يقال: مغسًا، بفتح الغين (٢).

م ل ح

* قال الأصمعى: يقال: ماء مالح، ولم يعرف ملح، ومالِحٌ إنما جاء على ملح، ولم يعرف أملاح الماء. قال أبو زيد وغيره: لا يقال: مالح، إنما هو ملح. قال الأصمعى وغيره: ركيّة ملحة، قال أبو زيد: سمك مليح ومملوح، ولا يقال: مالح، وكان أبو العذافر الكندى قال:

يُطعمها المالح والطريًا

بصريّة تزوّجت بصريًا

ولم يعدّه العلماء فصيحًا (٣).

(١) هكذا فى "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني ص ١١٣، وهو يخالف ما ذكره ابن دريد فى كتاب جمهرة اللغة (باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة وكان الأصمعى يشدد فيه ولا يجيز أكثره) ج ٣ ص ٤٣٥ بلفظ "مطرت السماء وأمطرت، أجازه الأصمعى"، وكذلك ما ذكره ابن سيده فى المخصص باب "فعلت وأفعلت" ج ٤ ص ٢٤٩ حيث قال: "قال الأصمعى: مطرت السماء تمطر مطرًا وأمطرت."، وهذا صحيح فى رجوع الأصمعى عن هذا التعقب.

(٢) البارع للقالى ص ٣٦٨.

(٣) هكذا فى "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني ص ١١٥، وهذا نص غريب يتناقض مع التعقب التالى الذى ينسب إلى الأصمعى إنكار "مالح"، كما يلفت نظر الباحث عبارة "ولم يعرف ملح"، ويبدو أنه خطأ مطبعى لم يلتفت إليه د. خليل العطية الذى أصر على نشر الكتاب بالصورة التى نال عليها درجة الماجستير دون تعديل أو تصحيح "وكيف يُعقل هذا التعقب، وقد سمع الأصمعى قول الله عز وجل: "وهذا ملح أجاج"؟!، وأغلب الظن أنه لم يعرف "ملح" بكسر اللام لا الميم.

*كان الأصمعي ينكر أن يقال في لغة العرب: ماء مالح، فلما أنشد في ذلك شعر ذى الرمة قال: إن ذا الرمة قد بات في حوانيت البقالين بالبصرة زماناً^(١).

*المَلْحُ سُرْعَةُ خَفَّاقَانِ الطَّائِرِ بِجَنَاحِيهِ، قَالَ:

مَلْحَ الصَّقُورِ تَحْتَ دَجْنِ مُغِينِ

قال أبو حاتم: قلت للأصمعي: أترأه مقلوباً من اللَّمْحِ؟ قال: لا، إنما يقال: لَمَحَ الكوكب ولا يقال: مَلَحَ، فلو كان مقلوباً لجاز أن يقال: مَلَحَ، كما يقال في الطائر^(٢).

م ل ط

وفى قول العجاج:

شُعْرًا وَمُلْطًا مَا تَكْسَيْنِ الشَّعْرِ

قال الأصمعي: يقال للناقة: أَمَلَطَتْ وهي مُمَلِطٌ، ولا يقال: مَلِيطٌ إلا للخِجَاجِ^(٣).

م ل ك

يقال: مَلَكْتُ العَجِينَ وأَمَلَكْتُهُ، إذا بالغتُ في عَجْنِهِ وشَدَّدتِ، وكان الأصمعي يمتنع من أَمَلَكْتُ^(٤).

(١) هكذا في سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي ص ١٤٩، ولم أعثر على الكلمة في ديوان ذى الرمة ولا فيما له من شعر في المصادر التي رجعت إليها، وانظر الاقتضاب لابن السيد البطليوسي ق ٢ ص ٢٢٣، ٢٢٤، وفيه إشارة إلى إنكار الأصمعي الكلمة في شعر عذافر لا ذى الرمة.

(٢) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ح ل م) ج ٢ ص ١٩١، والمحكم لابن سيده (م ل ح) ج ٣ ص ٢٩٠، والمخصص له (طيران الطير وعكوفها) ج ٨ ص ١٣٨، ولسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي (م ل ح).

(٣) ديوان العجاج، رواية الأصمعي وشرحه ص ٧٨.

(٤) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٨٤ حماسية رقم ٣٦.

م ل ل

وكان الأصمعي يقول: لا يقولنَّ أحدكم: أكلتُ مَلَّةً، بل يقول: أكلتُ خُبْزَةً،
وإنما المَلَّةُ موضع الخبْزَة (١).

م ن ن

قال الأصمعي: المَتون: واحد لا جماعة له (٢).

م ه ر

المَهْرُ مَهْرُ المرأة، مَهْرَتُها مَهْرُها مَهْرًا فهي مَمهورَة، وأمهرتُها إمهارًا فهي
مُمهَرة، وأبى ذلك الأصمعي وليس هذا باللغة العالية (٣).

م ه ن

المَهْنَة: الخِدمة، والكسر لغة، وأنكرها الأصمعي، قال: باطل لا يقال، إنما
الكلام مَهْنَة، بالفتح، قال: وكان القياس لو قيل مثل جِلْسة، وخدمة إلا أنه جاء على
فَعْلَة واحدة (٤).

(١) البخلاء للجاحظ ص ٢١٥، والحيوان له ج ١ ص ٣٣٣.

(٢) شرح أشعار الهذليين للسكري ج ١ ص ٤، وتفسير القرطبي - الطور/٣٠.

(٣) هكذا في كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (م ه -) ج ٢ ص ٤١٧، والسياق مبتور، وتاممه "وأبى ذلك
الأصمعي وقال: ليس هذا باللغة العالية"، والتعقب هنا للفعل الرباعي، يوضح ذلك قول الفيومي في
المصباح المنير (م ه ر): "مهرتُ المرأة وأمهرتُها: أعطيتها المهر، والثلاثي لغة تميم، وهي أكثر
استعمالاً".

(٤) غريب الحديث لابن قتيبة ج ٢ ص ٢٦٤، وديوان الأدب للفارابي ج ١ ص ٢٠١، والصحاح للجوهري
(م ه ن)، والفائق في غريب الحديث للزمخشري ج ٣ ص ٣٩٤، والنهاية في غريب الحديث لابن
الأثير ج ٤ ص ٣٧٦، ولسان العرب لابن منظور، والمصباح المنير للفيومي، وتاج العروس للزبيدي
(م ه ن).

م و ت

زعموا أن الأصمعي أنكر قولهم: ماتت النخلة وقال: العرب لا تقول هذا في النخل، ولا في شيء من الشجر^(١).

م و هـ

ويقال: أماء بنو فلان وأمهورا وهو مقلوب: إذا صار لهم ماء، ولم يعرف ماهت الركيئة ولا أماهت، ولم يعرف للركية فعلا. قال أبو زيد: ماهت الركية وأماهت وهي تموه وتميه وتماه. قال الأصمعي: لا أنكر فعل الركية^(٢).

م ي ط

مطت عنه وأمطت: إذا تحييت عنه، وكذلك مطت غيري وأمطته، وأنكر الأصمعي أمطت ومطته، وقال: مطت أنا وأمطت غيري، لا غير، وقال: من قال بخلافه فهو باطل^(٣).

(١) هكذا ذكره ابن درستويه في تصحيح الفصح ص ٤٥٠، ومن المحتمل أن يكون هذا التعقب هو المطموس في البارح للقالى ص ٧٠٦ حيث مدار الحديث عن الموت.

(٢) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٧٤-١٧٥، وعلق عليه د. خليل العطية في هامشه بقوله: "لا أعرف لمن يعود الضمير في نكران فعل الركية؛ لأن الأصمعي وأبا زيد لا ينكران ذلك، ولعل الأصل: ولم نعرف للركية فعلا إشارة إلى رأى لأبي حاتم." وقد وُفق سيادته في الجانب الأول من تعليقه حين عبّر بلفظ النكران حيث فهم عبارة "لم يعرف" كما أفهمها - على أنها إنكار وتعقب لا جهل، ولكنه لم يوفق بحال حين رجح - في الجزء الأخير من تعليقه - أن التعقب لأبي حاتم؛ إذ كيف ينكره أبو حاتم - أو يجهله - وهو يروي عن شيخه الأصمعي، وأبي زيد، والأولى أن يقال: إن المنكر هو الأصمعي، ولكنه رجع عن قوله في اللحظة نفسها فعرف فعل الركية، وحق له أن يرجع فقد أجاز الكسائي أيضا فيما نقله عنه الزبيدي في تاج العروس (م و هـ)، (م ي هـ): "ماهت الركية تماه وتموه وتميه".

(٣) الغريب المصنف لأبي عبيد تحقيق د. العبيدي ص ٥٧٠، وأدب الكاتب لابن قتيبة (باب "فعلت وأفعلت" باتفاق المعنى) ص ٣٣٦، وتهذيب اللغة للأزهري (م ا ط) ج ١٤ ص ٤٥، واكتفى الجوهري في الصحاح (م ي ط) بقوله: "قال الأصمعي: مطت وأمطت غيري"، وكتاب الأفعال للسرقسطي ج ٤ ص ١٤٣، والمخصص لابن سيده باب (فعلت وأفعلت) ج ١٤ ص ٢٥٠، وشرح اختيارات المفصل للتبريزي ج ٢ ص ٧٠٧، والاقتضاب لابن السيد البطلبيوسي ق ٢ ص ١٨٠، والعباب للصغاني، ولسان

أبو حاتم عن الأصمعي: قول العامة: الميل، لما تُكحلُّ به العين، خطأ، إنما هو الملمؤل، ولا يقال: الميل، إنما الميل القطعة من الأرض^(١).

ن ب ت

وقالوا: أنبت البقل في معنى نبت، وأنكر الأصمعي ذلك، وقال: لا أعرف إلا نبت البقل وأنبته الله، وكان يطعن في بيت زهير:

قَطِينًا بِهَا حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ الْبَقْلُ

ويقول: لا يقول عربي: أنبت في معنى نبت، وإنما يقال: نبت البقل وأنبتت الأرض البقل^(٢).

العرب لابن منظور، والمصباح المنير للفيومي، وتاج العروس للزبيدي (م ي ط) والتعقب مفهوم من "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٠٥.

(١) تهذيب اللغة للأزهري (م ل) ج ١٥ ص ٣٩٦، ونسبه في (م ل) ج ١٥ ص ٣٥١ إلى أبي حاتم، ونسبه ابن الجوزي إلى الأصمعي فقط في تقويم اللسان ص ١٦٧، هكذا ذكر المحقق في هامش ٥ نقلا عن إحدى النسخ، وذكره الصغاني في التكملة (م ل ل) بلفظ "كذلك قال أبو سعيد وغيره من أهل اللغة"، ونسبه ابن منظور في (م ل ل) نقلا عن الجوهري إلى أبي حاتم في حين نقله في (م ي ل) عنه أيضا منسوبا إلى الأصمعي بلفظ: "ولا يقال: ميل إلا للميل من الأرض"، ولم أجد النقلين في الصحاح المطبوعة ولعلهما في نسخة أخرى منها، مثلما حدث في تعقبات أخرى، انظر مادة (خ ن ف س)، (ش ت ت)، (و ض أ) من هذا المعجم.

(٢) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ب ت ن) ج ١ ص ١٩٨ وكرره في (باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة، وكان الأصمعي يُشدّد فيه ولا يجيز أكثره) ج ٣ ص ٤٣٨ بلفظ "ولم يعرف الأصمعي إلا نبت"، وتهذيب اللغة للأزهري (ن ب ت) ج ٤ ص ٣٠٤، وشرح ما يقع فيه التصحيف لأبي أحمد العسكري ص ٢٦٦، وكتاب الأفعال للسرقةطلي ج ٣ ص ١٢٠، والمخصص لابن سيده باب (فعلت وأفعلت) ج ٤ ص ٢٥١ بلفظ "ولم يعرف الأصمعي إلا نبت"، وتفسير القرطبي - المؤمنون/٢٠، ولسان العرب لابن منظور (ن ب ت)، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي - المؤمنون/٢٠، والمصباح المنير للفيومي (ن ب ت)، وشرح الخفاجي على درة الغواص ص ١١٦، وتاج العروس للزبيدي (ن ب ت)، وروح المعاني للألوسي - المؤمنون/٢٠.

ن ب ج

قال الأصمعي: كساء منبجاني منسوب إلى منبج، ولا يقال: أنبجاني^(١).

ن ب ل

وفي الحديث: اتقوا الملاعن وأعدوا النبل، وبعضهم يقول: النبل، قال الأصمعي: أراها هكذا، بضم النون وفتح الباء^(٢).

ن ت ج

أبو حاتم عن الأصمعي قال: النتاج يكون للإبل والبقر، ولا يقال للشاء^(٣).

ن ت ن

ويقال: أنتن الشيء فهو مُنتن، ولا يقال: نتن، قال: ولا يقال مُنتن ولا مُنتن، ويقال للشيء المتغير: مُنتن: ولا يقال: ناتن^(٤).

(١) المخصص لابن سيده (الطيالسة والأكسية) ج٤ ص٨٠، ونسبه أبو عبيد البكري في معجم ما استعجم (منبج) إلى أبي حاتم.

(٢) كتاب غريب الحديث لأبي عبيد ج١ ص٢١١، وتهذيب اللغة للأزهري (ن ب ل) ج١٥ ص٣٥٩، وذكره أبو أحمد العسكري في تصحيقات المحدثين ق١ ص١٧١ بلفظ "رؤى هذا بضم النون وفتح الباء، ولم يعرف الأصمعي منه إلا هذا"، وجاء في إصلاح غلط المحدثين للخطابي ص٣٤ بلفظ "قال الأصمعي: إنما هو النبل، بضم النون وفتح الباء، واحدها نُبلة"، وانظر لسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي (ن ب ل).

(٣) تهذيب اللغة للأزهري (ن ت ج) ج١١ ص٦.

(٤) هكذا في "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص١٣٥، وضبط تاء الثلاثي بالكسر، خطأ من المحقق - كغيره من الأخطاء - والصواب بالفتح أو الضم، والدليل على ذلك ما حكاه ابن دريد في كتاب جمهرة اللغة في (باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة وكان الأصمعي يشدد فيه ولا يجيز أكثره) ج٣ ص٤٣٦: "نتن وأنتن، وقالوا: نتن وليس بالجيد"، وقال الزبيدي في تاج العروس (ن ت ن): "نتن الشيء ككرم وضرب"، وأما نتن بالكسر فلم يُسر إليها فيما أعلم.

ن ج ش

قال الأصمعي: تقول العرب: هو النَّجاشيُّ، بفتح النون، ولا يقال: النَّجاشيُّ بكسرها (١).

ن ح ر

كان الأصمعي يقول: النَّخْرير، ليس من كلام العرب، إنما هي كلمة مؤلدة (٢).

ن ح ز

إذا سعل البعيرُ فاشتدَّ سعالُه، قيل: نحز، وهو ناحز، ولا يقال: مَنحوز (٣).

ن خ و

أبو حاتم عن الأصمعي: يقال: نخا فلان وانتخى ولا يقال: نخى (٤).

ن د ي

وذهب الأصمعي إلى منع نداء النكرة مطلقاً (٥).

(١) البارع للقالى ص ٦١٥.

(٢) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ب و ل) ج ١ ص ٢٤٧، وكرره في (رغ و) ج ٢ ص ٣٩٨، والمُعرب للجواليقي ص ٣٣١، والمزهر للسيوطي ج ١ ص .

(٣) الإبل للأصمعي ص ١١٨.

(٤) هكذا في تهذيب اللغة للأزهري (ن خ ا) ج ٧ ص ٥٨٦، وفي لسان العرب لابن منظور ما يخالفه حيث قال في (ن خ ا): "قال الأصمعي: يقال: نخى فلان علينا وانتخى، ولا يقال: نخا"، وحكى القالى فى البارع ص ٢٣٣ عن الأصمعي أنه قال: "يقال: نخا فلان علينا بفتح النون، من النَّخوة، ثم قال مرّة أخرى: انتخى من النَّخوة، ولم أسمع نخا"، وجاء فى المخصص (الكبر والفخر والإباء) ج ١٢ ص ٩٥ بلفظ: "الأصمعي: نخا ينخو وانتخى"، هذا ولم يُشر ابن دريد ولا الجوهري ولا ابن سيده ولا الفيومي فى معاجمهم إلى هذا التعقب.

(٥) همع الهوامع للسيوطي ج ٢ ص ٢٩.

*وإن كان وصفاً موطناً نحو: يا زيدُ زيد الطويل، فلك الحمل على الموضع نصّباً، وهو أرجح نصّاً عليه سيبويه، ويجوز فيه القطع إما على إخبار وإما على نداء. والأصمعي يُوجب القطع (١).

*جاء رجل إلى الأصمعي فقال: زعم أبو زيد أن الندى ما كان في الأرض، والسدى ما سقط من السماء، فغضب الأصمعي وقال: فما يصنع بقول الشاعر :

بعد الهدوء وبعد ما سقط الندى

أفتراه سقط من الأرض إلى السماء؟ (٢)

ن ز هـ

قولهم: خرجنا ننتزه. قال الأصمعي: النزهة التباعد من المياه والبساتين، ومنه: فلان يُنزّه نفسه عن كذا، أي يباعدها عنه. وقال: هذا مما غلطوا فيه فوضعوه في غير موضعه (٣).

ن س ل

ويقال: نسل الوبرُ فهو ينسل، ليس غير، وكذلك الشعرُ وغيره، ولا يقال: أنسل إلا أن يقال: أنسل البعيرُ الوبرَ والحمارُ الشعرَ (٤).

ن ش ر

قال أبو عبيدة وأبو زيد: يقال: نشر الله الموتى فنشروا، وأنكر الأصمعي ذلك، وأنشد قول الأعشى (٥):

(١) ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ج ٣ ص ١٢٢.

(٢) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص ٩٠، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري ص ١٠٩.

(٣) الفاخر للمفضل بن سلمة ص ١١٦.

(٤) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٠٣.

(٥) شرح الفصيح للزمخشري ج ١ ص ٢٢٣، وهو يخالف ما ذكره ابن دريد في كتاب جمهرة اللغة (باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة وكان الأصمعي يشدد فيه ولا يجيز أكثره) ج ٣ ص ٤٣٥ بلفظ "نشر".

يا عَجَبًا لِلْمَيْتِ النَّاشِرِ

ن ش م

كان الأصمعي يقول: لا يقال: نَشَمَ الأمرُ في القوم إلا أن يكون شرًّا، ويذكرُ الحديث: فلما نَشَمَ الناسُ في قتل عثمان (١).

ن ص ب

وسألتُ الأصمعي عن قول الذبباني:

كَلِينِي لِهَمِّ يَا أَمِيمَةَ نَاصِبِ

هل يقال: نَصَبَهُ الهمُّ، قال: لا، هذا بمنزلة تامر ولابن، أي صاحب تمر ولبن وصاحب نَصَبِ، ولا يقال إلا أنصب، قال طَقِيل (٢):

تَأَوَّبَنِي هَمٌّ مَعَ اللَّيْلِ مُنْصِبِ

ن ص ر

قال أبو حاتم: قال الأصمعي: يقال: بُخْتُ نَصْرًا، وهو الذي خرب بيت المقدس، ولا يقال بالتخفيف، قال: كذا سمعتُ قرَّةَ بن خالد وغيره من المسانِّ يقول (٣).

الله الميِّت وأنشره، لم يتكلم فيه الأصمعي" وقول ابن دريد لا يطعن في كلام الزمخشري، وإنما يبيِّن أن هذا التعقب لم يكن مشهورًا؛ لأن الأصمعي تحرَّج من الكلام فيه مرة، ثم تكلم فيه مرة أخرى ساهيًا أو ناسيًا، فبلغ الزمخشريُّ كلامه ولم يبلغ ابن دريد، وإن كان مما يلفت النظر أن ابن دريد أقرب زمنًا إلى الأصمعي من الزمخشري.

(١) هكذا في كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ر ط ع) ج ٢ ص ٣٦٩، وكرَّره في (ش م ن) ج ٣ ص ٧٢ دون نسبة إلى الأصمعي بلفظ "نَشَمَ القوم في الأمر، ولا يكون إلا في الشرِّ"، وهو اللفظ الصواب، وانظر ذرَّة الغواص للحريزي ص ٤٣٠، وكرَّره ص ٤٨١، وذكره ابن منظور في لسان العرب (ن ش م) ولم أجد في مصادره التي نصُّ عليها في مقدمته، ولعله في نسخة أخرى من الصحاح أو في المفقود من حواشي ابن بري، كما ذكره الصفي في تصحيح التصحيف ص ٥١٥.

(٢) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٩٣.

(٣) المعرب للجواليقي ص ٨٠.

ن ص ص

يقال: نصّنتُ البعيرُ فأنَا أنصُهُ، ولا يكون منه فعلُ البعيرِ، وهو رفعُ السَّيرِ، ورفعُ البعيرِ رَفَعًا ورفعته رَفَعًا^(١).

ن ص ف

*نصفُ النهارُ وأنصف، وأبى الأصمعي إلا نصف^(٢).

*قال الأصمعي: نصف، فأما نصف فلغة العامة^(٣).

ن ص ل

قال أبو حاتم: أنكر الأصمعي على الراعي قوله:

فلما أتاها حَبَّتْ بِرَّ بِسَلاحِهِ مَضَى غَيْرَ مَبْهُورٍ وَمُنْصَلِّهِ انْتَضَى

أراد: انتضَى مُنْصَلِّهِ، فَقَدَّمَ وَأَخَّرَ^(٤).

ن ض ح

قال الأصمعي: ما كان من فعل الرجل فهو بالحاء، ولا يقال: أصابني نَضْح

(١) الإبل للأصمعي ص ١٢٦، وكرره ص ١٤٩.

(٢) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة وكان الأصمعي يشدد فيه ولا يجيز أكثره) ج ٣ ص ٤٣٨، وهو يخالف ما جاء في "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٣٧ حيث فرّق بين الصيغتين فقال: "ويقال: نصف النهار إذا انتصف، وأنصف: حان وقت انتصافه، قال الشاعر وهو المسيّب بن علس:

نصفُ النهارِ الماءُ غامِـرُهُ

وقال الأصمعي: أنصف النهار: حان وقته." وقال ص ١٣٨: "وقال مرة لنا في الانتصاف للنهار: يقال: أنصف النهار ونصّف - مُشَدَّدة، وانتصف، كلُّ هذا سواء، ولم يُقَل: نصّف خفيفة.

(٣) هكذا في المخصص لابن سيده (باب الأبعاض والكسور) ج ١٧ ص ١٢٩ ولم يُشِر إليه في المحكم، وجاء في "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٣٩ "مشيت في الأرض حتى نصفتها أنصفها نصفاً، النون من المصدر مفتوحة" وبهذا يتضح أن التعقب هنا في الاسم.

(٤) الموشح للمرزباني ص ٢٠٨.

من كذا، إنما هو نَضَخ، بالخاء (١).

ن ض خ

قال الأصمعي: ما كان من فعل الرجل فهو بالخاء غير معجمة، ولا يقال من الخاء فعلت، إنما يقال: أصابه نَضَخٌ من كذا (٢).

ن ض ر

قال الأصمعي: نَضَرَ اللهُ وجهه، ولم نسمع أحدًا يقول: أنضَرَ اللهُ وجهه، بالألف (٣).

ن ض و

قال: ويقال: نَضَوْتُ الثوبَ أنضوه، ولا يقال: أنضيتُه، إذا نَزَعْتُهُ، وقال امرؤ القيس:

تقولُ وقد نَضَتَ لنومٍ ثيابها لدى السُّتْرِ إلا لبسةَ المُتَفَضِّلِ

نَضَتَ، خفيفة، في وزن دَعَتَ، وأنضيتُ البعيرَ: جعلته نَضُوًّا، قال: ويقال: نضَا الخضابُ عن اليد والرأس ينضو، إذا درَسَ وذهب، ويقال: أنضيتُ أنا الخضاب عنه: إذا غسلته وأذهبته (٤).

(١) هكذا في المخصص لابن سيده (عامَّة السيلان) ج ٩ ص ١٥٠، وانظر مادة (ن ض خ) من هذا المعجم.

(٢) الغريب المصنف لأبي عبيد تحقيق د. العبيدي ص ٦١٢، وتهذيب اللغة للأزهري (ن ض ح) ج ٤ ص ٢١١، والصحاح للجوهري (ن ض خ)، ولسان العرب لابن منظور (ن ض ح)، في حين اكتفى ابن سيده في المحكم، وابن منظور في لسان العرب، والزيدي في تاج العروس (ن ض خ) بعبارة: "قال الأصمعي: ما كان من فعل الرجل فهو بالخاء، غير معجمة."

(٣) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١١١، وجاء في المخصص لابن سيده بسبب "فعلت وأفعلت" ج ٤ ص ٢٥١ بلفظ "نضِر اللهُ وجهك ولم أسمع أحدًا يقول: أنضِرَ وجهك" وأرى به سقطًا تامه "وقال الأصمعي أو أبو حاتم: لم أسمع.. حتى يستقيم السياق، إذ كيف يُجيز ابن سيده الصيغتين ثم يقول: لم أسمع إحداهما؟! كما أن هذه العبارة لا يستعملها متأخر كابن سيده.

(٤) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٧٨.

ن ع ر

وفى قول العجاج:

والشُدُنِيَّاتِ يُسَاقِطُنَ النُّعْرَ

قال الأصمعي: ليس أحد يقول: يساقطن النُّعْرَ ولا طرحت نُعْرَةَ، إنما يقال: ناقة ما حَمَلَتْ نُعْرَةَ قَطْ وما قرأت سَلَى قَطْ ولم يكن في بطنها ذلك، وليس يُعْرَفَ لهذا تفسير أكثر من أن يُعَلِّمَ أنها لم تحمل قط (١).

ن ع ش

قال الكسائي: نَعَشَهُ اللهُ وَأَنْعَشَهُ، وقال الأصمعي: لا يقال: أَنْعَشَهُ اللهُ (٢).

ن ع ق

نَعَقَ الْغَرَابُ وَنَعَقَ: صَاحَ، وَأَنْكَرَ الْأَصْمَعِيُّ الْمَهْمَلَةَ وَقَالَ: لَا يُقَالُ: نَعَقَ، إِنَّمَا يَنْعَقُ الرَّاعِي بِالْغَنَمِ (٣).

ن غ ق

*نَعَقَ الْغَرَابُ، وَلَا يُقَالُ: نَعَقَ (٤).

*قال الأصمعي: وقال رؤبة يصف الراعي:

لَا يَلْتَوِي مِنْ عَاطِسٍ وَلَا نَعَقِ

وإنما هو النَّغِيقُ وَالنُّعَاقُ، وَجَاءَ بِشَيْءٍ بَيْنَهَا (٥).

(١) ديوان العجاج، رواية الأصمعي وشرحه ص ٧٨.

(٢) الغريب المصنف لأبي عبيد تحقيق د. العبيدي ص ٥٧٥، وذكره الزمخشري في شرح الفصيح ج ١ ص ٩٥ بلفظ "والعامة تقول: أنعشته، وهي لغة تميمية، وأباها الأصمعي كل الإباء".

(٣) كتاب الأفعال للسرقي ج ٣ ص ١٨٢، والمصباح المنير للفيومي (ن غ ق).

(٤) انظر مادة (ن ع ق) من هذا المعجم.

(٥) الشعر والشعراء لابن قتيبة ص ٥٩٨.

ن ف ح

ما بها نافحُ ضَرَمَمةٌ، لا يستعمل إلا بالنفى^(١).

ن ف ذ

"ويقال: نفذكم البصرُ أى جازهم حتى خلفهم خلفه، ويروى أصحابُ الحديث: "حتى ينفذهم البصر"، وهو خطأ، وإنما هو حتى ينفذهم البصر، أى يبلغ أولهم وآخرهم حتى يراهم، ولو كان ينفذهم لكان المعنى يجوزهم^(٢).

ن ف ط

النَّفْطُ معروف، عربى صحيح، بكسر النون، وفتحها خطأ عند الأصمعي^(٣).

ن ق س

قال الأصمعي: يقال: نَقَسَ، بكسر النون، وأنقاس، بفتح الهمة فى الجمع، قال: ولم يصحَّ عندى إنقاس، بكسر الهمة^(٤).

ن ق ق

قال الأصمعي: وقول رؤبة:

إذا دنا منهم أنقاضُ النُقُقِ

(١) انظر مادة (أ ر م) من هذا المعجم.

(٢) هكذا ص ١٩٩ من "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني الذى قال فى أوله: "هذا باب فعلت وأفعلت عن الأصمعي سألته عنه حرفاً حرفاً"، وجاء هذا التعقب منسوباً إلى أبى حاتم فقط بلفظ "حديث ابن مسعود: إنكم مجموعون فى صعيد واحد ينفذكم البصر، قال أبو حاتم: أصحاب الحديث يروونه بالذال المعجمة، وإنما هو بالذال المهلمة أى يبلغ أولهم وآخرهم حتى يراهم كلهم ويستوعبهم." هكذا فى النهاية لابن الأثير ج ٥ ص ٩١، ونقله عنه ابن منظور فى لسان العرب (ن ف د) وكرره فى (ن ف ذ)، وكذا ذكره ابن حجر العسقلانى فى فتح البارى (كتاب التفسير) ج ٨ ص ٥٠٦، والزبيدي فى تاج العروس (ن ف د) وكرره فى (ن ف ذ).

(٣) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ط ف ن) ج ٣ ص ١١١، والعباب للصغانى، وتاج العروس للزبيدي (ن ف ط).

(٤) البارع للقالى ص ٤٧٥.

يعنى الضفادع، وكان ينبغى أن يكون نَقُق جمع نَقُوق^(١).

ن ك ر

يقال: نَكِرْتُ الشَّيْءَ وَأَنْكَرْتُهُ، معروفان، ولا يقال: يَنْكُرُ، ويقال من نَكِرَ: مُنْكَرُونَ، ولا يقال إِلَّا يُنْكَرُ، والقياس يَنْكُرُ، ولا يتكلمُ به (أحد) علمناه^(٢).

ن ك ل

نَكَتُ عَنِ الْعَدُوِّ وَالْيَمِينِ، من باب قعد، ونَكَتُ من باب تَعِبَ، لغة، ومنعها الأَصْمَعِيُّ وقال: لا يقال: نَكَتُ^(٣).

ن م س

وفى قول ذو الرمة:

صَبَّحْنَا ذَا نَامُوسَةٍ مُتَيْمًا لَا رَمَدَ الْعَيْنِ وَلَا نَوْمًا

قال الأصمعي: الناموس مذكر، ولم أسمع به مؤنثاً إلا فى هذا البيت، قال: هو من نحو قول الآخر:

بِأَسْحَمَ رِيَّانِ الْعَسِيْبَةِ مُسْبِلِ

فأدخل الهاء فى الْعَسِيْبِ - وهو عَظْمُ الذَّنْبِ - ولا يقال له: عَسِيْبَةٌ^(٤).

(١) الشعر والشعراء لابن قتيبة ص ٥٩٩.

(٢) "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني ص ٩٤ باختصار، وما بين القوسين زيادة منى يقتضيتها السياق.

(٣) هكذا فى إصلاح المنطق لابن السكيت ص ١٨٨، وجاء فى الصحاح للجوهري (ن ك ل) بلفظ: "وقال أبو عبيدة: نَكَلٌ (كذا بالتثوين)، بالكسر: لغة، وأنكره الأصمعي"، ويرى الباحث أن هذا خطأ فى التحقيق، والصواب ما جاء فى مختار الصحاح (ن ك ل) بلفظ: "وقال أبو عبيد (كذا بدون تاء): نَكَلٌ (بدون تثوين)، بالكسر: لغة، وأنكره الأصمعي"، وانظر التعقب فى تهذيب إصلاح المنطق للتبريزى ص ٤٥٥، والمصباح المنير للفيومى، وتاج العروس للزبيدي (ن ك ل)، وأهمله ابن منظور فى لسان العرب مع وجوده فى الصحاح وهو أحد مصادره.

(٤) بقية التنبيهات على أغلاط الرواة لعلى بن حمزة البصرى ص ١٠٢، وانظر ما سبق فى مادة (عسب) من هذا المعجم .

ن م و

نمى الحنأء: زاد، وأنماه الله: زاده، وقال الشاعر:

يا حُبَّ ليلي لا تَغَيِّرْ وازدِدِ وانم كما ينمى الخِضابُ فى اليدِ
ولم يَعْرِفْ ينمو فى شىء من الأشياء (١).

ن هـ أ

النَّهَاء: حجارة تكون فى البادية، الواحدة نُهَاءة، فأما الأصمعى فقال: لا
أعرف لها واحداً من لفظها (٢).

ن هـ ج

قال الأصمعى: أنهج الثوبُ إنهاجاً وهو مُنْهَج، للخلْق، ليس غير، قال: ولا
يقال: نهج (٣).

ن هـ ك

نَهَكَ الرجلُ: إذا براه المرض، وقد نَهَكَه المرضُ فهو منهوك ومرض ناهك،
وروى أبو زيد نهكه المرض، بفتح الهاء، ولم يعرفه الأصمعى (٤).

ن هـ م

قال الأصمعى: رجل منهوم فى الأكل والعلم، ولا فِعْلُ له (٥).

(١) "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني ص ١٩٦، وذكره الزبيدي فى تاج العروس (ن م و) بلفظ
"واقْتَصِرْ ثعلب فى فصيحه على ينمى، وأما ينمو فأنكرها بعض".

(٢) المخصص لابن سيدة (باب ما يقصر فيكون له معنى فإذا مُدَّ كان معنى آخر) ج ١٥ ص ١٤٠.

(٣) "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني ص ٨٩، وكتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ج ن هـ)
ج ٢ ص ١١٨.

(٤) كتاب الأفعال للسرقسطى ج ٣ ص ٢٢٣.

(٥) المخصص لابن سيدة (كثره الطعام) ج ٥ ص ٢١.

ن و ق

*تَأَنَّقَ فِي الشَّيْءِ، وَلَمْ يَعْرِفِ الْأَصْمَعِيُّ تَتَوَّقَ^(١).

*وَقَالَ رُوْبَةٌ فِي وَصْفِ الْقَوْسِ:

نَبْعِيَّةٌ سَاوَرَهَا بَيْنَ النَّيِّقِ

قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: وَالنَّيِّقُ جَمْعُ نَيْقَةٍ، وَلَا يُقَالُ نَيْقَةٌ، إِنَّمَا هُوَ النَّيِّقُ، وَهُوَ رَأْسُ الْجَبَلِ^(٢).

ن و ل

وَيُقَالُ: قَدْ أَنَّى لَكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا، أَيْ حَانَ لَكَ، وَيُقَالُ: أَنْ لَكَ بَيْنَ أَنْيَاءٍ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى، وَلَمْ يَعْرِفِ أَنَالَ لَكَ يُنِيلُ^(٣).

ه ب ط

وَقَالَ: وَيُقَالُ: هَبَطَ الرَّجُلُ الْوَادِيَّ، إِذَا نَزَلَهُ، وَلَمْ يَعْرِفِ أَهْبَطَهُ إِلَّا أَنْ تَقُولَ: أَهْبَطَ غَيْرَهُ، وَلَا يُقَالُ: هَبَطَ غَيْرَهُ، قَالَ أَبُو زَيْدٍ: هَبَطْتُهُ وَأَهْبَطْتُهُ سِوَاءً، وَأَنْشَدْنَا أَبُو زَيْدٍ^(٤):

(١) فائت الفصيح لأبي عمر الزاهد ص ٩٢، وذكره الجوهري في الصحاح (ن و ق) عامًا بلفظ: "وبعضهم لا يقول: تتوَّق".

(٢) هكذا في الشعر والشعراء لابن قتيبة ص ٥٩٨، وذكره أبو عمر الزاهد في فائت الفصيح ص ٩٢، وابن سيده في المخصص (إتمام الشيء وإحكامه) ج ١٣ ص ١٦٣ بلفظ "ولم يعرف الأصمعي النَيْقَةَ".

(٣) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٨٣.

(٤) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٤٢، وهو يخالف ما حكاه ابن دريد في كتاب جمهرة اللغة (باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة وكان الأصمعي يشدد فيه ولا يجيز أكثره) ج ٣ ص ٤٣٨ حيث قال "وهبطت الشيء وأهبطته، عرفها الأصمعي" وأنشد:

ما راعني إلا جناح هابطاً على البُيوت قوطة العلابطاً

ويحتمل الباحث أن يكون هذا سهواً من ابن دريد أو تسرعاً عنه، وقد يكون بالكلام سقط، والأصل "لم يعرفها الأصمعي، وأنشد أبو زيد:". والذي يجعل الباحث يميل إلى هذا أن ابن دريد نص في هذا الباب -أكثر من مرة- على ما تشدد فيه الأصمعي لا ما عرفه .

ما راعنى إلا جناح هابطا

ه ب ع

قال (الأصمعى): ولا يجمع هُتَع على هِبَاع، كما يُجمَع رُبَع على رَبَاع^(١).

ه ج ر ع

رجل هَجْرَع^(٢).

ه ج ه ج

قال الأصمعى: هَجَّهْتُ بالسَّبْعِ وهَرَّجْتُ به، كلاهما إذا صِحْتُ به وزجرتُه، ولا يقال ذلك لغير السبع^(٣).

ه د د

وفى قول الراعى:

كهْدَاهِدِ كَسَرَ الرُّمَاءُ جِنَاحَهُ

قال الكسائى: إنما أراد الراعى بـ "هداهد" تصغير هدهد، فأنكر الأصمعى ذلك وقال: لا أعرفه تصغيراً، قال: وإنما يقال ذلك فى كل ما هَدَلْ وهَدَّر^(٤).

ه د ي

ويقال: هَدَيْتُ العروسَ إلى زوجها، وهى مهديةٌ إليه، ولا يقال: أهديتُها إلا من الهدية التى يتهانأها الناسُ بينهم، ويقال فى المثل: لا يغرناك عروسٌ عام هدايتها

(١) هكذا فى الصحاح للجوهري (ه ب ع)، ونقله عنه الزبيدي فى تاج العروس (ه ب ع)، فى حين ذكره ابن منظور فى لسان العرب (ه ب ع) بلا نسبة إلى الأصمعى بلفظ: "وقيل: لا يجمع...".

(٢) انظر مادة (ف ع ل) من هذا المعجم.

(٣) الغريب المصنف لأبى عبيد تحقيق د. العبيدى ص ٩٢١.

(٤) تهذيب اللغة للأزهري (ه د) ج ٥ ص ٣٥٥، والمحكم لابن سيدة (ه د د) ج ٤ ص ٦٨، ولسان العرب لابن منظور وتاج العروس للزبيدي (ه د د).

ولا أمةً عام شِرائها، ولا يقال إهدائها ولا إشرائها (١).

ه ر ج

هرَّجْتُ بالسَّبْع، ولا يقال ذلك لغير السبع (٢).

ه ز أ

قال الأصمعي: قال يونس: إذا قال الرجل: هزئتُ منك، فقد أخطأ، إنما هو هزئتُ بك واستهزأتُ بك (٣).

ه ل ب س

يقال: ماله هَلْبَسِيْس، أى ماله شيء. هذه كلمة تقال فى النفس، لا يقال: له هَلْبَسِيْس، إنما يقال: ماله هَلْبَسِيْس (٤).

ه ل ك

قال أبو حاتم: قال أبو عبيدة: يقال: هلكه الله وأهلكه، فسألتُ الأصمعي عنه فردّه وخطأه فى قوله (٥).

(١) "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني ص ١٠٩، وذكره القالى فى البارع ص ١٣٣ بزيادة، حيث قال: "قال الأصمعي: يقال هداه الله ولا يكون أهداه إلا أن يهديه إلى الكعبة، و يقال: هدبتُ العروس إلى زوجها، ولا يقال: أهديتُ."

(٢) انظر مادة (ه ر ج ه ج) من هذا المعجم.

(٣) تهذيب اللغة للأزهري (ه ز أ) ج ٦ ص ٣٦٩.

(٤) خلق الإنسان للأصمعي ص ٢٣٢.

(٥) ديوان العجاج. رواية الأصمعي وشرحه ص ٣٣٥، وجاء فى "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني ص ١٦٨ بلفظ "قال: يقال: أهلكه الله، والفاعل مُهَلِك والمفعول به مُهَلَك، ولا يقال: هلكه، قلتُ للأصمعي: ما معنى

ومَهْمَه هالك من تعرَّجاً

قال: أراد هالك المتعرَّج، أى يهلك من تعرَّج فيه، قال أبو حاتم: يريد كأن من تعرَّج فى المعنى فاعل، قلتُ: فقوله: هو هالك فى الهالك، قال: فى الأمور الهالك والأشياء الهالك. وانظر ما سبق ذكره فى مادة (ز و ل) من هذا المعجم.

ه ل ل

هلّ الهلالُ وأهلٌ هلاً وإهلاً، ودفع الأصمعي هلّ، وقال: لا يقال إلا أهل^(١).

ه م ر ج

أبو حاتم عن الأصمعي: يقال: هي الهمرجة، بفتح الهاء والراء وسكون الميم، وهي الالتباس والاختلاط على مثال فعلة، ولا يقال: الهمرجة، بفتح الميم وشد الراء وفتحها كما تقول العامة^(٢).

ه ن أ

أبو حاتم عن الأصمعي: العرب تقول: ليهنك الفارس، بجزم الهمزة، وليهنك الفارس، بياء ساكنة، ولا يجوز ليهنك، كما تقول العامة^(٣).

ه ن ن

قال أبو حاتم: حضرت الأصمعي وسأله إنسان عن قول بعضهم: ما ببعيري هانة ولا هنانة فقال: إنما هو هنانة، بتاءين^(٤).

ه و ي

ويقال: هويت للشيء: إذا قصدت له إليه وأنا أهوى في وزن رميت وأنا أرمي، وأنشد لزهير:

هوى له أستع الخدين مطرق

(١) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ل ه ه) ج ١ ص ١٢٢.

(٢) البارع للقالى ص ١٩٢، وذكره ابن الجوزى فى تقويم اللسان ص ١٨٥ عن الأصمعي مباشرة.

(٣) هكذا ذكره الأزهرى فى تهذيب اللغة (ه ن أ) ج ٣ ص ٤٣٢، وأما ابن الجوزى فقد ذكره عن

الأصمعي مباشرة فى تقويم اللسان ص ١٨٧، وجاء فى العباب للصغاني ولسان العرب لابن منظور

(ه ن أ) دون نسبة إلى أحد.

(٤) تهذيب اللغة للأزهرى (ه ن) ج ٥ ص ٣٧٥، ولسان لابن منظور (ه ن ن).

ولا يُنشد: أهوى له، ويقال: أهوى إليه: إذا أشار إليه بخشبة أو سيف أو نحوهما^(١).

هـ ي ل

قال أبو حاتم: قال الأصمعي: يقال: هال التراب يهيله هيلا على مثال فَعَلَ يفعل فعلاً، ومن قال: أهال التراب يهيله، فقد أخطأ، على مثال أفعل يفعل^(٢).

و ب أ

أوبأت الأرضُ ووَبَّئت، قال الأصمعي: لا أعرف إلا وَبَّئت فهي موبوءة^(٣).

(١) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٥٣، ١٥٤، وجاء الشعر في شرح ديوان زهير، صنعة الإمام ثعلب ص ١٧٢ بلفظ "أهوى لها" وعلق عليه ص ١٧٣ بقوله: "أبو عمرو: أهوى، الأصمعي: هوى لها، وقال: هوى: انقضَّ" وذكره ابن دريد في كتاب جمهرة اللغة (باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة وكان الأصمعي يُشدد فيه ولا يجيز أكثره) ج ٣ ص ٤٤٠، وأبو الطيب اللغوي في كتاب الأضداد ج ٢ ص ٦٧٦ بلفظ "قال الأصمعي: يقال: هوى من علو إلى سفلى، وأهوى الرجل إلى الرجل: إذا غشيه" ونقله ابن منظور في لسان العرب (هـ و ي) عن ابن بري بلفظ صريح حيث قال: "الأصمعي ينكر أن يأتي أهوى بمعنى هوى، وقد أجازته غيره وأنشد لزهير:

أهوى لها أسفغ الخدين مطرقاً

وكان الأصمعي يروي: هوى لها."، وليس في المطبوع من حواشي ابن بري، ولعله في المفقود منها، حيث ينتهي المطبوع بحرف الشين، وانظر المزهر للسيوطي ج ٢ ص ٣٣٨، هذا وقد جاء في التنبهات على أغاليط الرواة لعلى بن حمزة البصرى ص ٨٣، ٨٤ ما يخالف ذلك حيث قال في سياق طويل "قال الأصمعي: ما قال عربى قط: هوى، وإنما الكلام أهوى، أما سمعت قول ابن أحرر:

أهوى لها مشقصاً حشراً فشبزقها

(٢) البارع للقالى ص ١٠٦.

(٣) هكذا في كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة وكان الأصمعي يشدد فيه ولا يجيز أكثره) ج ٣ ص ٤٣٩، ويؤيده قول الزمخشري في شرح الفصيح ج ١ ص ٢٥١: "وأوبأت كأنها جاءت بالوباء، وأنكرها الأصمعي"، وهو مخالف لما جاء في "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٤٨: "ويقال: أوبأت الأرض من الوباء ولا ينكر وَبَّئت خفيفة، ولم يعرف وَبَّئت"، ولم يُشِرْ المحقق إلى هذا الاختلاف، كما أهمل سيادته ضبط الأفعال، ونصُّ أبي حاتم يؤكد للباحث رجوع الأصمعي عن هذا التعقب وإن لم يبلغ رجوعه ابن دريد والزمخشري.

و ب ر

*قال المازني: سألت الأصمعي عن قول الشاعر:

ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

فقال: الألف واللام هنا زيادة^(١).

*ما بها وابر، لا يقال إلا بالنفي^(٢).

و ب ش

أوباشُ الناسِ: أخلاطهم، واحدهم وبَّش وبَّش، ولم يعرف الأصمعي لها واحداً^(٣).

و ت د

قال: ويقال: وتدتُ الوتدَ، فأنا أتدُهُ وأنا واتد، والوتد موتود، ولا يقال: أوتدتُ ولا موتد، قال الأصمعي: لا أعرف ذلك، ولا غيره ممن يوثق به^(٤).

و ج ف

وفى قول ذي الرمة:

ما ظلُّ مذ أوجفتُ في كلِّ ظاهرةٍ بالأشعثِ الورْدِ إلا وهو مَهْمُومٌ

قال الأصمعي: وجفتُ الريحُ ولا يقال: أوجف البعيرُ، إنما البعيرُ يُوجفه ركبُهُ، أي وجفت هذه الريح بالبهمي: أطارته، قال: قوله: وجفتُ بالبهمي ووجفتُ البهمي، وهذا كقولك: خرَجَ وخرجتُ به، فإذا ألقيت الصفة قلت: وجف النباتُ

(١) المحتسب لابن جنى - الصافات/١٣.

(٢) انظر مادة (أ ر م) من هذا المعجم.

(٣) المخصص لابن سيده (أسماء الجماعات من الناس) ج٣ ص١٢٣.

(٤) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص١٧٢.

وأوجفته الريح، ووجفت دابتي هي الفاعلة إذا فعلت هي، ووجفتُ بها وأوجفْتُها، إذا ألقيت الصفة أوصلت الفعل إلى الاسم (١).

و ح م

قال الأصمعي: من أمثالهم في الشَّهوان: وَحَمَى وَلَا حَبَل، أي أنه لا يُذكَر له شيء إلا تشهَّاه كتشهيَّ الحُبلى. قال: وليس يكون الوِحام إلا فى شهوة الحَبَل خاصة (٢).

و ح ن

الإحنة: الحِقْد فى الصنْدُر، وربما قالوا: حِنَة، وأنكر الأصمعي والفراء وغيرهما حنة، وقالوا: الصواب إحنة (٣).

و خ ف

ويقال: أَوْخَفْتُ الخِطْمِيَّ فهو مُؤَخَفٌ، لم يَعْرِفْ غيره (٤).

و د ع

يقال: دَعْنِي، وَلَا يَقَال: ودَعْتُكَ (٥).

و د ي

*وفى قول الحارث بن حِزَّة:

(١) ديوان ذى الرمة. شرح أبى نصر صاحب الأصمعي. رواية الإمام ثعلب ص ٤٣٩، ٤٤٠، ويبدو من النص أن الأصمعي كان يروى البيت "وجفت" بدون همزة.

(٢) كتاب الأمثال لأبى عبيد ص ٢٨٨، وتهذيب اللغة للأزهري (و ح م) ج ٥ ص ٢٨٠.

(٣) تهذيب اللغة للأزهري (أ ح ن) ج ٥ ص ٢٥٧، وسر الفصاحة لابن سنان الخفاجى ص ٨٨، ولسان العرب لابن منظور (أ ح ن).

(٤) "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني ص ١٨٠، والمعنى "بللته بالماء" كما فى المخصص لابن سيده باب "فعلت وأفعلت" ج ٤ ص ٢٠٣، أو "صببت عليه الماء" كما فى كتاب جمهرة اللغة لابن دريد "باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة وكان الأصمعي يشدد فيه ولا يجيز أكثره" ج ٣ ص ٤٣٩.

(٥) انظر مادة (و ه ب) من هذا المعجم .

فرياضُ القَطَا فأوديةُ الشُّرْبِ بُبِ فالشُّعْبَتَانِ فالأَبْلَاءُ

قال الأصمعي: إنما أراد: بوادي الشُّرْبِ، فاضطره الشعر إلى الجمع^(١).

* ويقال: المَنِيّ والوَدِيّ والمَدِيّ، ويقال: أمني يُمني، ومن المذِي: أمذِي يُمذِي، وأما الودي - بالدال غير معجمة - فلم يعرف له تصريحاً. ولكن يقال: وديّ الحِمَارُ والبُغْلُ والفَرَسُ: إذا أقام غرْمُوْلَهُ واسترسلَ وامْتَدَّ^(٢).

و ذ ر

يقال: ذرني ولا يقال: وذرْتُكَ^(٣).

و ذ م

التُّرَابُ الوَدِمَةُ، ليس هو هكذا، إنما هو الوِدَامُ التُّرْبَةُ^(٤).

و ر س

قال الأصمعي: يقال: أورس الرِّمْتُ: إذا اصفرَّ فهو وراس، ولا يقال: مُورِسٌ أبداً، وهو القياس^(٥).

و ر ك

قال أبو حاتم: قال الأصمعي: لا يقال إلا ثنى ورَّكَه، بفتح الواو وسكون

(١) شرح القوائد السبع لأبي بكر بن الأنباري ص ٤٣٦.

(٢) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٥٥.

(٣) انظر مادة (و ه ب) من هذا المعجم.

(٤) انظر مادة (ت ر ب) من هذا المعجم.

(٥) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٩٤، والغريب المصنف لأبي عبيد تحقيق د. العبيدي

ص ٤٢٤، وبلفظ غير صريح ص ٦٠٠، والأمالى للقالى ج ٢ ص ٣٤، والتبهيها على أغاليط الرواة

لعلى بن حمزة البصري ص ٣٠٢، وجاء في لسان العرب لابن منظور (و ر س) بلفظ: "الأصمعي:

أورس الشجرُ فهو وارس، وهو بالألف".

الراء لا غير؛ لأنه مصدر وَرَكَ بِرِكَ وَرَكًا^(١).

و ر ي

الوَرَى: داء يصيب الرجل والبعير في أجوافها، مقصور، وكان أبو عمرو الشيباني والأصمعي يقولان: لا نعرف الوري من الداء، بفتح الراء، إنما هو الوَرَى، بتسكين الراء، من وراه الداء يريه ورِيًا، وأنشد الأصمعي^(٢):

قالت له ورِيًا إذا تتحنح

و ز ع

الأوزاع: الفرق، وزعم الأصمعي أنها جمع لا واحد لها من لفظها^(٣).

و ز ن

يقال: وهو يُزَنُّ بخيرٍ أو شرٍ، ولا يقال: يُوزَن، وهو مما يخطئ فيه العوام، يقال: وهو يُوزَن بمئة ألف، وكذا تزِنه بمال كثير^(٤).

و ش ك

*زعم الأصمعي أنه لم يُستعمل "يُوشِك" إلا بلفظ المضارع، وأنكر أوشك^(٥).

(١) هكذا في المثلث لابن السيد البطليوسي ق٢ص٤٧٢، ونسبه قبله أبو بكر بن الأنباري في المذكر والمؤنت ج١ص٣٥٦ إلى الأصمعي مباشرة بلفظ "الورك: مؤنثة، ويجوز وَرَكَ وورك. ويقال: ثنى فلان وَرَكَ فنزل أي رجله، الواو مفتوحة، والراء ساكنة. قال الأصمعي: ليس هذا من الأول في شيء" في حين نسبة الأزهرى في تهذيب اللغة (و ر ك) ج١٠ص٣٥٣ إلى أبي حاتم فقط، وتابعه في ذلك ابن منظور في لسان العرب (و ر ك) بلفظ "قال أبو حاتم: يقال ثنى وَرَكَ فنزل، ولا يجوز وَرَكَ في ذا المعنى" وهذا تناقض واضح.

(٢) المقصور والممدود للقالى ص١١٩، والمقصور والممدود لابن ولاد ص١١٣، وتهذيب اللغة للأزهرى (و ر ي) ج١٥ص٣٠٤.

(٣) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ز ع و) ج٢ص٩.

(٤) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص١٨٠.

(٥) ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ج٢ص١١٩، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج١ص٣٣٨، ومع الهوا مع للسيوطي ج١ص٤١٣، وشرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ج١ص٢٠٦.

* الوَشْك: السُرعة، وهو الوَشْك والوَشْك، ودفع الأصمعي الوَشْك^(١).

و ص ف

* وإن كان وصفاً مُوطئاً نحو: يازيدُ زيدُ الطويل، فلك الحمل على الموضوع نصباً، ويجوز فيه القطع. والأصمعي يوجب القطع^(٢).

* منع الأصمعي المُنَادَى المبنى؛ لأنه شبيه بالمُضَمَّر، والمُضَمَّر لا يُنْعَت^(٣).

و ض أ

الوَضوء، بفتح الواو: الذي يُتَوَضَّأُ به، والمضموم هو الفعل، وحكى عن الأصمعي أنه لا يعرف إلا الوضوء، بالفتح فيهما جميعاً، وقال: الوضوء، بالضم، ليس من كلام العرب، وإنما هو قياس قاسه النحويون، وكان لا يجيز في المصدر إلا الفتح لا غير^(٤).

(١) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ش ك و) ج ٣ ص ٦٩، ونقله الزبيدي في تاج العروس (و ش ك).

(٢) انظر مادة (ن د ي) من هذا المعجم.

(٣) ارتشاق الضرب لأبي حيان الأندلسي ج ٣ ص ٢١٢، وهمع الهوامع للسيوطي ج ٣ ص ٢٠١.

(٤) تنقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي ص ٣٢١، والمسائل والأجوبة لابن السيد البطلنوسى

ص ٢٦٣-٢٦٤، والمدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمي ص ٨٠، ويبدو أن الأصمعي أخذ هذا

الرأى عن أبي عمرو، فقد جاء في شرح نقائض جرير والفرزوق، رواية البيهقي عن السكري عن

ابن حبيب عن أبي عبيدة ج ٢ ص ٥٠٥، ولسان العرب لابن منظور، والمصباح المنير للقيومي،

وتاج العروس للزبيدي (و ض أ) بلفظ "قال الأصمعي: قلت لأبي عمرو بن العلاء: ما الوضوء؟

قال: الماء الذي يُتَوَضَّأُ به، قلت: فالوضوء، بالضم، قال: لا أعرفه." وزاد الصغاني على هذا اللفظ

في العباب (و ض أ): "وأما إسباغ الوضوء، فبفتح الواو لا غير؛ لأنه في معنى إبلاغ الوضوء

مواضعه، ولم أجد هذا التعقب في كتاب جمهرة اللغة لابن دريد ولا تهذيب اللغة للأزهري ولا

الصاحح للجوهري، ولا المحكم والمخصص لابن سيده، ولا النهاية لابن الأثير، ولا التكملة

للسغاني، ولعله ورد في نسخة أخرى من الصاحح أو تهذيب اللغة، وربما في المفقود من حواشي

ابن برى حيث ينتهي المطبوع منها عند حرف الشين، وإلا فمن أين أخذه ابن منظور في لسان

العرب؟! وانظر ما سبق من مثل هذا في (خ ن ب)، (خ ن ف س)، (ش ت ت) من هذا المعجم.

و ض ح

يقال: من أين وضّح لنا الراكب؟ ليس غير، ولا يقال: من أين أوضّح الراكب؟ ويقال: أوضّحتُ قومًا، أى رأيتُهم (١).

و ض خ

أبو عبيد عن الأصمعي: المواضحة: أن تسيرَ مثل سيرِ صاحبك، وليس هو بالشديد (٢).

و ض ع

وقال:

وفى الزّحام أن وضّعتُ عَشْرَه

قال الأصمعي: اربّخ وضّع، ولم يعرف وضّع (٣).

و ض ن

الوَضِين: حِزَامُ الرَّحْلِ إِذَا كَانَ مِنْ شَعْرِ مَنْسُوجٍ؛ لِأَنَّهُ يُوَضَّنُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: وَلَا يُسَمَّى حِزَامَ الرَّحْلِ وَضِينًا حَتَّى يَكُونَ مِنْ أَدَمٍ مُضَاعَفٍ (٤).

(١) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٦٩، وكتاب جمهرة اللغة لابن دريد (باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة، وكان الأصمعي يشدد فيه ولا يجيز أكثره) ج ٣ ص ٤٣٦، والمخصص لابن سيده باب "فعلت وأفعلت" ج ٤ ص ٢٥٢.

(٢) تهذيب اللغة للأزهري (و ض خ) ج ٧ ص ٤٧٠، ورواه الجوهري في الصحاح (و ض خ) عن الأصمعي مباشرة، وذكره ابن منظور بلا نسبه في لسان العرب (و ض خ).

(٣) النوار في اللغة لأبي زيد الأنصاري ص ٤٠٧.

(٤) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ض ن و) ج ٣ ص ١٠٢.

و ع د

* ويقال: وَعَدْتُهُ خَيْرًا و وَعَدْتُهُ شَرًّا، ويقال في الوعيد: أُوْعِدْتُهُ، وإنما هو تفریق وتخويف، ولا يتعدى إلى مفعول آخر، إنما هو فزَعْتُهُ و فَرَّقْتُهُ، أراد به التفریق، ومصدره الإيعاد، وأنشد أبو حاتم قال: أنشدنا أبو زيد^(١):

وإني وإن أوعدته أو وعدته ليكذب إيعادي ويصدق موعدى

* قال ابن دريد: مما أجمع عليه أبو زيد وأبو عبيدة والأصمعي: أُوْعِدْتُهُ بالشر، لا غير، مع الباء^(٢).

و ع ر

قال الأصمعي: يقال: جبل وَعَرٌ، بالتسكين، ومطلب وَعَرٌ، ولا تقل: وَعِرٌ، بالكسر^(٣).

و ع ز

وَعَزَّتْ إِلَيْكَ فِي كَذَا وَأُوْعَزَّتْ، ولم يعرف الأصمعي وَعَزَّتْ، خفيفة^(٤).

(١) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٧٠.

(٢) هكذا في الأشباه والنظائر للسيوطي ج ٢ ص ٢٠، ولعله أخذه من كتاب جمهرة اللغة حيث جاء في "باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة وكان الأصمعي يشدد فيه ولا يجوز أكثره" ج ٣ ص ٤٤١ بلفظ "ولا يقال: أُوْعِدْتُهُ شَرًّا، إنما يقال: أُوْعِدْتُهُ بشر".

(٣) في كتاب غريب الحديث لأبي عبيد ج ٢ ص ٣٧١ بالغين المعجمة، وبالعين المهملة في الصحاح للجوهري، ولسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي (و ع ر).

(٤) هكذا ذكره ابن قتيبة في أدب الكاتب (باب ما يشدد والعوامم تخففه) ص ٢٩١، وذكره الأزهرى في تهذيب اللغة (و ع ز) ج ٣ ص ٩٩ بلفظ "روى أبو حاتم عن الأصمعي أنه أنكر وعزت، بالتخفيف"، وذكره السرقسلي في كتاب الأفعال ج ٤ ص ٢٢٠ بلفظ "وأنكر الأصمعي: وعزت، خفيفة، وقال: إنما هو وعزت وأُوْعَزَّتْ"، وذكره ابن السيد البطليوسي في الاقتصاب ق ٢ ص ١٨٣ بلفظ ابن قتيبة، ونقل ابن منظور في لسان العرب (و ع ز) عبارة الأزهرى.

و ع ل

كان الأصمعي يزعم أن الوَعْل هو الذكر، والأنثى هي الأروِيَّة، وكان لا يُجيز أن يقال للأنثى: وَعْلة^(١).

و ع م

روى الأصمعي: ألا عم صباحًا، وقال معناه انعم، وقال: هكذا تنشده عامة العرب، وتقدير الفعل الماضي منه وعم يعم، ولا يُنطق به^(٢).

و ع ي

قال: ويقال: أوعيتُ المتاعَ فهو مُوعِي: إذا أدخلته الوعاء، قال الله عز وجل: "وجمع فأوعى" ولا يقال في ذلك المعنى إلا أوعيتُ، قال تبارك وتعالى: "والله أعلم بما يُوعُونَ" وأنشد لسابق البربري:

والشرُّ أخبثُ ما أوعيتُ من زادٍ

ويقال: وعيتُ الحديثَ والعلم، ويقال: سمعتهُ أذنى، ووعاه قلبي أي حفظه^(٣).

و ف ي

*وفت ذمتهُ أي تمت، ووفى شبابه، ووفى الغلام: إذا تم، ووفى الدرهم، وهو وافٍ، ولا يقال جميع ذاك إلا بغير ألف، والوافي التام^(٤).

(١) الاقتضاب لابن السيد البطليوسي ق ٢ ص ٥٧.

(٢) شرح القصائد السبع لأبي بكر بن الأنباري ص ٢٤٤.

(٣) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٤٣، وهو يخالف ما جاء في كتاب جمهرة اللغة لابن دريد "باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة وكان الأصمعي يشدد فيه ولا يجيز أكثره" ج ٣ ص ٤٤٠ حيث جاء فيه "وعيت العلم وأوعيته حفظته، ولم يتكلم فيه الأصمعي، قال أبو حاتم: وعيته إذا حفظته، وأوعيت المتاع".

(٤) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ١٥٠.

*أوفى على الخمسين: إذا زاد عليها، وكان الأصمعي ينكره (١).

و ق ح

وَقُحٌ وَقَاحَةٌ وَقِحَةٌ، وأبى الأصمعي فى القحة إلا الفتح (٢).

و ق ر

*أوقرت النخلة إيقاراً فهى موقرة وموقرة، وأبى الأصمعي إلا كسر القاف (٣).

*الوقير: الجماعة من الناس، والوقير: الغنم، ويقال: صاحب الغنم، وحدت أبو إسحاق الزيادى قال: دخلت على الأصمعي فى مرضه الذى مات فيه قبل وفاته بيومين أو ثلاثة فقلت: يا أبا سعيد، ما الوقير؟ فأجابنى بضعف صوت فقال: الوقير الغنم بكلبها وحمارها وراعيها، لا تكون وقيراً إلا كذلك (٤).

و ق ف

ويقال: وقفت بالمكان ووقفت الدابة ووقفت الوقف، وهو موقوف، ولا يقال: أوقفت، قال: ولا يقال: ما أوقفك ها هنا، قال أبو عمرو: ولا يجوز ذلك إلا أن تريد ما الشئ الذى حملك على الوقوف ها هنا فحسن (٥).

(١) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ف و ي) ج ٣ ص ١٦٢، وكرره فى (باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة وكان الأصمعي يشدد فيه ولا يجيز أكثره) ج ٣ ص ٤٣٤، والمحكم لابن سيده، ولسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي (و ف ي).

(٢) هكذا فى المحكم لابن سيده (و ق ح) ج ٣ ص ٣٥٢، ولسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي (و ق ح)، ورواه ابن دريد فى كتاب جمهرة اللغة (ح ق ق) ج ١ ص ٦٣ بلفظ غير صريح حيث قال: "القحة، بفتح القاف، هكذا يقول الأصمعي".

(٣) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ر ق و) ج ٢ ص ٤١١.

(٤) شرح أشعار الهذليين لأبى سعيد السكرى ج ١ ص ٦٥، والمحكم لابن سيده (و ق ر) ج ٦ ص ٣٤١ ومعجم البلدان لياقوت الحموى (وقير)، ولسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي (و ق ر).

(٥) "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستاني ص ١٥٨، والبارع للقالى ص ٤٩٨ وفيه "قال أبو حاتم: فقلت: فقد قال أبو زيد: ما أوقفك؟ فقال الأصمعي: هذا إنما يكون فى معنى ما حملك على الوقوف كما

ولع

لا يقال: ما هذا الولع، إنما يقال: ما هذا الولوع والولوع والإيلاع^(١).

ولغ

العامّة تقول: ولغ الكلبُ في الإناء، بكسر اللام، مثل شرب، وهو خطأ عند الأصمعي^(٢).

ولق

قال الأصمعي: أخطأ روبة في قوله:

صَوَادِقُ الْعَقَبِ مَهَانِيبُ الْوَلَقِ

ففتح اللام، وإنما هو الولق، وهو سيرٌ سريع، يقال: ولق يلق ولقًا^(٣).

ولي

وقرأ حمزة والأعمش وابن وثاب (ولايتهم)، بالكسر، وهما لغتان، قاله الأخفش، وزعم الأصمعي أنه خطأ ولحن الأخفش في قراءته بالكسر^(٤).

يقال: ما أضربك وما أشتمك أي ما عرضك للضرب والشتم، والعرب تقول في هذا الحرف: ما أوقفك ههنا فإن قالوا: من، قالوا: من وقفك، بغير ألف، وزاد ص ٤٩٩: الأصمعي: الطرماح لا يوثق به في هذا؛ لأنه مولد:

فَتَطَرَّبْتُ لِلْهَوَى ثَمَّ أَوْقَفْتُ رَضًا بِالتَّقَى وَذُو الْبِرِّ رَاضِي

ويبدو للباحث أن الأصمعي كان ينكر الرباعي لازماً ومتعدباً، وانظر: المصباح المنير للفيومي (وق ف).

(١) "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ٢٠٤ بدون ضبط الكلمة المنهى عنها.

(٢) تصحيح الفصح لابن درستويه ص ٥٢.

(٣) الشعر والشعراء لابن قتيبة ص ٥٩٨.

(٤) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، وروح المعاني للألويسي - الأنفال/٧٢، وجاء فيهما - الكهف/٤٤ بلفظ "وقرأ الأخوان والأعمش: هنالك الولاية، بالكسر، وحكى عن أبي عمرو والأصمعي أن كسر الواو هنا لحن؛ لأن فعالة إنما تجيء فيما كان صنعة."

و ه ب

أبو حاتم عن الأصمعي: تقول العرب: هبني ذاك أي احسبني ذاك واعددني، قال: ولا يقال: هب أنى فعلت ذاك، ولا يقال في الواجب قد وهبتك، كأنها كلمة وضعت للأمر كما يقال: ذرنى ودعنى ولا يقال: وذرتك^(١).

الياء

قولهم: أكلتيه وشربتيه، بالإشباع، لغة عند بعضهم، حكاها يونس وأنكرها الأصمعي^(٢).

ي س ر

إذا عمل الرجل بشماله قيل: رجل أعسر، وامرأة عسراء، فإذا كانت قوة يديه سواء قيل: أعسر يسر، ولا يقال: أعسر أيسر^(٣).

ي ن ع

قال أبو حاتم: قلت للأصمعي: تقول ينع وأينع، فلم يتكلم فيه؛ لأنه في القرآن، فلما رآنى أنظر إلى فيه، قال: قال الحجاج على المنبر: "إنى لأرى رؤوساً قد أينعت وحان قطافها"، ثم قال لى: هذا الكلام الفصيح فعلت أن أينع أفصح من ينع، قلت: فما تقول فى قول يزيد بن معاوية:

فى قِبابٍ حولِ نَسْكَرَةٍ حولها الزَّيْتونُ قد ينعَا
فقال: غرَّب^(٤).

(١) تهذيب اللغة للأزهري (و ه ب) ج٦ ص٤٦٣، وجاء فى لسان العرب لابن منظور (و ه ب) عن الأصمعي مباشرة، والنص دليل على تعقب (وذع) الثلاثى، وإن لم يُصرَّح به.

(٢) بحر العوام لابن الحنبل ص١٦٤.

(٣) خلق الإنسان للأصمعي ص٢٠٧.

(٤) هكذا فى كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ع ن ي) ج٣ ص١٤٦، ورواه فى "باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة وكان الأصمعي يشدد فيه ولا يجيز أكثره" ج٣ ص٤٣٧ بلفظ "ينعت الثمرة وأينعت، ولم يتكلم فيه الأصمعي، قال أبو حاتم: وقد قرئت: من ينعه ويانع [كذا بزيادة من؟!]، وأنشد:

أبو حاتم عن الأصمعي: العامة تقول: يا هيا، وهو مؤلّد، والصواب: يا هياه،
بفتح الهاء، ويا هيا (١).

حولها الزيتونُ قد ينعا

وقال أبو حاتم مرة أخرى: الكلام الفصيح قول الحجاج: إني لأرى .. "قلت: هذا غريب من ابن دريد فكيف يزعم هنا أن الأصمعي لم يتكلم فيه، مع ما سبق ذكره في (ع ن ي)، وكيف ينسب هنا التعقب أو تحرّي الأفصح لأبي حاتم مع أنه هناك لصاحبه الأول الأصمعي؟! كما أن كلام ابن دريد في الموضوعين ينقضه ما جاء في "فعلت وأفعلت" لأبي حاتم السجستاني ص ٩٠ بنفث "يقال: ينعت الفاكهة فهي يانعة وأينعت فهي مونة، يقالان جميعاً والمعنى واحد، قال الله: "إذا أثمر وينعه"، وتقرأ "ويانعه" واليانع أكثر في الكلام من المونع، قال الشماخ:

من يانع الكرم فنوان العناقيد

وقال الآخر:

حولها الزيتونُ قد ينعا

وفي الكلام الفصيح: أرى رؤوساً قد أينعت.، ولعل ابن دريد لم يبلغه رجوع الأصمعي عن هذا التعقب.

(١) هكذا في تهذيب اللغة للأزهري (ياه وبهياه) ج ٦ ص ٤٨٨، ونقله ابن منظور في لسان العرب، والزبيدي في تاج العروس (ي ه ي ه) بإسقاط أبي حاتم.